

٤٨٨

دراسات وبحوث

في

التاريخ والإسلام

جعفر مرتضى العاملي

الجزء الأول والثاني

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

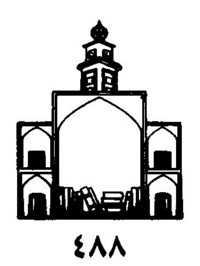
دراسات وبحوث

فـــي

التاريخ والإسلام

«الجزء الأوّل»





٤٨٨

دراسات وبحوث

في



جعفر مرتضى العاملي

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

الكتاب: دراسات و بحوث في التاريخ والاسلام (ج١ و ٢)
المؤلّف: العلامة السيّدجعفرمرتضى العاملي
الموضوع: تاريخ **اللغة:** عربي
عدد الأجزاء: جزءان **عدد الصفحات:** ٦٢٤
الناشر: مؤسّسة النشرالاسلامى التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة
الطبع: مطبعة مؤسّسة النشرالاسلامى
الطبعة: الثانية **المطبوع:** ١٠٠٠ نسخة
التاريخ: ١٤٠٩هـ.ق

مقدّمة الطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين ، واللعنة على أعدائهم أجمعين ، من الأوّلين والاخرين إلى قيام يوم الدين .

وبعد :

فهذه هي الطبعة الثانية لكتاب « دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام » نقدّمها إلى القارىء الكريم ، مع مزيد من الشكر والتقدير والاعتزاز ، وخالص المحبّة والعرفان . . ومع الاعتذار عن أيّ هنات أو تقصير ، لمسه أو يلمسه في ما نقدمه إليه من بحوث ؛ وما نعرض عليه من دراسات .

وتمتاز هذه الطبعة على سابقتها ، بالإضافة إلى جودة طباعتها ، وحسن إخراجها ، بالأمور الثلاثة التالية :

١ ـ إنّ بعض الموضوعات التي كانت في الطبعة الاولى قد استبعدت من هذه الطبعة ، وهي الآتية :

ألف : « من هو أوّل من أرّخ بالهجرة »

باء : « معنى العصمة في الأنبياء (ص) والأئمّة (ع) » .

جيم : « حي على خير العمل في الأذان » .

وهذه الموضوعات موجودة في كتابنا : « الصحيح من سيرة النّبي الأعظم (ص) » ، فلم يبق بعد مجال لا يرادها في هذا الكتاب . .

٢ ـ قد اضيف إلى هذه الطبعة موضوعات لم تكن في سابقتها ، وهي :

ألف : « المهدّية بنظرة جديدة » .

باء : « فلسفة الأخلاق في الإسلام » .

جيم : « الحروف المقطّعة في القرآن » .

دال : «نحن . . ونهج البلاغة».

هاء : «الوحدة الإسلامية : أسسها ومنطلقاتها».

واو : « عهد الأشتر في ميزان الاعتبار » .

زاي : لمن هذه الكتب .

٣ ـ وبعد . . فإنّ ثمة إضافات وزيادات كثيرة نالت عدداً من الموضوعات ، بالإضافة إلى زيادة بعض المصادر لبعض النصوص في موارد كثيرة . .

وأخيراً . . فإنني أسال اللّه سبحانه أن ينفع به ، ويجعل ثوابه لأرواح شهداء الإسلام الأبرار في إيران الإسلام . .

واللّه هو الموفق والمسدد وعليه التّكلان . .

١٣ / شعبان / ٤ . ١٤هـ .

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

والحمد لله ربّ العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين ، محمد وآله الطاهرين ، واللعنة على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين .

وبعد :

فهذه مقالات ودراسات إسلاميّة متنوّعة نشر عدد منها في مجلات إسلاميّة في أوقات سابقة ، وبعضها الآخر لم ينشر . أحببت جمعها في كتاب واحد ليسهل تناولها على من أرادها .

وإنني سوف اعتبر الجزء الأوّل من هذا الكتاب بمثابة الحلقة الثالثة من سلسلة : « أكاذيب وحقائق » . بعد : « ابن عباس وأموال البصرة » و « حديث الافك » . وذلك لاشتمال هذا الجزء على أبحاث كثيرة تدخل تحت ذلك العنوان . . والأبحاث الأخرى وإن لم تكن داخلة فيه مباشرة . . فإنّها بالتأكيد ليست غريبة عنه . .

ونأمل أن يوفّقنا الله للاستمرار في خدمة الدين ، ومنه نستمدّ الحول والقوّة ، وعليه التكلان . .

٨ / ٤ / ١٤٠٠ هـ .

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

إعرف الكتب المحرّفة

إعرف :

الكتب المحرّفة

١٤/ جمادي الاولى/ ١٤٠٠ هـ.

بسم الله الرحمٰن الرحيم :

بعد الحمد والصلاة على محمد وآله

إنّ الذي يتتبّع الكتب التي يعاد طبعها في هذا العهد يجد : أنّ الكثير منها يتعرّض للتحريف والتحوير ، والتزوير ، والزيادة والنقيصة .

يقول ناشر كتاب : « تبيين كذب المفتري على أبي الحسن الأشعري » في ص (د) عن تحريفات الوهابيّة والسعوديين والحشويّة للكتب : « . . من عادة الحشوية أن يترصّدوا الفرص لا فناء أمثال هذه الكتب إمّا بحرقها علاناً ، يوم يكون لهم شوكة وسلطان ، وإمّا بسرقتها من دور الكتب ، أو بوضع مواد متلفة فيه ، وإمّا بتشويهها بطرح ما يخالف عقولهم منها عند نسخها ، أو الكشط والشطب في نسخها الأصليّة . . » .

وهذه جريمة كبرى وخيانة صريحة للدين وللامّة .

ولا يمكن أن يعتبر ذلك أمراً عارضاً وطبيعيّاً إذا لوحظت هذه الكثرة الكاثرة لهذا التصرّف المشين . . بل إنّ ذلك ينبىء عن أنّ وراء الأكمة ما وراءها ، وأنّ ثمّة خطة مرسومة ومدروسة لذلك .

ولعلّ خير شاهد على ما نقول هو ذلك الطابع الخاصّ الذي تتسم به طبيعة

التحريفات والزيادة والنقيصة التي تتعرض لها الكتب ، فإنّها عموماً تصبّ في مجرى واحد ، وتستمدّ من قناة واحدة . . وهي الهوى المذهبي : والتعصبّ الأعمى لفكرة أو اتجاه معين . . ولسنا هنا في صدد تحليل ذلك ، ورسم منطلقاته وأبعاده . . وإنّما نريد فقط إلفات النظر بذكر أمثلة موجزة ممّا عثرنا عليه صدفة من التحريفات لبعض الكتب . . ونكتفي بالإشارة إلى مورد واحد أو أكثر من كلّ كتاب ، حسبما نراه مناسباً ، ونكل استقصاء ذلك وتتبعه إلى من يهمه الأمر . . ونحن على ثقة من أنه يهم كل مسلم بل كل حرّ في العالم . . وإذا كنا لا نستطيع في هذه العجالة . . الاستقصاء ، فإننا ولا شك نكون قد ساعدنا طلّاب الحق ، وعشّاقه على أن يكونوا حذرين من الآن وصاعداً من الخيانات التي تعرّضت وتتعرض لها الكتب المطبوعة ، ولسوف تطبع . .

وليعتبر كل واحد منهم نفسه مراقباً ومحاسباً لكل أولئك الخائنين والمنحرفين ، الذين يخونون دينهم وضميرهم وامتهم . .

والكتب التي نوّد الإشارة إلى بعض أمثلة التحريف فيها هي التالية :

١ ـ تاريخ اليعقوبي .
٢ ـ نهج البلاغة .
٣ ـ شرح عقائد النسفي .
٤ ـ الكشكول . والمخلاة .
٥ ـ اقتضاء الصراط المستقيم .
٦ ـ أهوال القبور .
٧ ـ البحر المحيط .
٨ ـ جامع بيان العلم .
٩ ـ الصواعق المحرقة .
١٠ ـ ديوان المتنبي .
١١ ـ صحيح الترمذي .
١٢ ـ أخبار الحمقى والمغفّلين .

١٣ ـ حياة محمد (ص) .
١٤ ـ طبقات المعتزلة .
١٥ ـ الابانة للاشعري .
١٦ ـ مجمع البيان .
١٧ ـ مختصر تاريخ الدول .
١٨ ـ الأغاني .
١٩ ـ مقاتل الطالبيين .
٢٠ ـ مسند أحمد .
٢١ ـ الطبقات لابن سعد .
٢٢ ـ صحيح مسلم .
٢٣ ـ شرح النهج للمعتزلي .
٢٤ ـ صحيح البخاري .
٢٥ ـ تطهير الجنان .
٢٦ ـ المعارف لابن قتيبة .
٢٧ ـ تاريخ الطبري .

وأما أمثلة التحريف ، التي قلنا : إننا سوف نقتصر عليها من كل كتاب ، من دون تتبع واستقصاء ، بهدف إلفات النظر إلى هذا الأمر الخطير فهي التالية :

١ ـ تحريف كتاب : تاريخ اليعقوبي :

قال اليعقوبي في تاريخه / ج ٢ ص ٣٧ ط النجف سنة ١٣٥٨ :

« . . وقد قيل : أن آخر ما نزل عليه : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ وهي الرواية الصحيحة الثابتة الصريحة ، وكان نزولها يوم النص على أمير المؤمنين على بن أبي طالب صلوات الله عليه بغدير خم . . ».

ولكن المطبوع في دار صادر في بيروت سنة ١٣٧٩ هـ ١٩٦٠م / ج ٢

ص ٤٣ قد حرّفت فيه العبارة السابقة على النحو التالي :

« وكان نزولها يوم النفر على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه بعد ترحّم . . » .

٢ ـ تحريف كتاب : نهج البلاغة :

في نهج البلاغة ط مصر الذي عليه شرح الشيخ محمد عبده / ج ٣ ص ١٩٥ ط الإستقامة ، وج ٤ ص ٤٣ ط دار المعرفة ، ونهج البلاغة بتحقيق وفهرسة صبحي الصالح / ص ٥٠٢ ، وشرح ابن ميثم / ج ٥ ص ٣٤١ هكذا :

« . . وا عجباه ! أتكون الخلافة بالصحابة والقرابة ؟ ! » .

ولكن الموجود في شرح النهج للمعتزلي / ج ١٨ الصفحة الأخيرة وهو الصحيح عنه عليه السلام :

« . . وا عجبا ! أن تكون الخلافة بالصحابة ، ولا تكون بالصحابة والقرابة ؟ »

وهذه هي النسخة الملائمة لحقيقة القضية وواقع الأمر .

وقال السيد عبد الزهراء الخطيب: إن سائر المخطوطات للنهج (وغيره من الكتب) ذكرت العبارة على هذا النحو الصحيح كما في شرح المعتزلي.

٣ ـ تحريف كتاب : شرح عقائد النسفي :

قال في الغدير / ج ١٠ ص ٣٦٠ :

« . . وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم : من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية . . ذكره التفتازاني في شرح المقاصد ٢ : ٢٧٥ ، وجعله لدة قوله تعالى: أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول، واولي الأمر منكم، في المفاد.

وبهذا اللفظ ذكره التفتازاني أيضاً في شرح عقائد النسفي ، المطبوع سنة ١٣٠٢ ، غير أن يد الطبع الأمينة على ودايع العلم والدين حرّفت من الكتاب في طبع سنة ١٣١٣ سبع صحائف ، يوجد فيها هذا الحديث . . » . انتهى .

٤ ـ تحريف كتاب : الكشكول والمخلاة للبهائي :

إن تحريف كتاب : (الكشكول) للشيخ البهائي ، كالنار على المنار ، وكالشمس في رابعة النهار ، حتى لقد قال العلاّمة السيد محمد مهدي الخرسان في مقدمة الكشكول المطبوع في النجف سنة ١٣٩٣ هـ ص ١٣١ :

« . . والأمر الذي يلفت النظر في الطبعات المصرية جميعها ، إسقاط جميع ما فيه من الأدب الفارسي ، وهو يبلغ قدر ثلث الكتاب ، مضافاً إلى وقوع التصحيف ، والتحريف ، والتحوير ، والتزوير ، مما أمكن معه صحة سلب الكتاب عن مؤلفه . . » .

أما تحريف كتاب المخلاة فهو كالنار على المنار ، وكالشمس في رابعة النهار .

٥ ـ تحريف كتاب : اقتضاء الصراط المستقيم :

قال أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسني ، في كتابه : « البرهان الجلي ، في تحقيق انتساب الصوفية إلى علي » . . هامش ص ١٦٣ :

« لما اعيد طبع الكتاب الثاني (أي كتاب اقتضاء الصراط المستقيم) في مطبعة أنصار السنة ، حرّفوا فيه بعض العبارات ، وجدوها صريحة في مخالفتهم ، وموافقة جماعة المسلمين » . انتهى .

٦ ـ تحريف كتاب : أهوال القبور :

ثم قال الغماري هامش ص ١٦٣ من كتابه « البرهان الجلي » :

« ومثل هذا (أي التحريف) حصل في كتاب : أهوال القبور للحافظ ابن

رجب . . فقد طبع بمكة المكرّمة ، وحذف منه القائمون على طبعه جملة أيد بها المؤلف رحمه الله حديث عرض أعمال الأمة على نبيّها صلّى اللّه عليه وآله وسلّم » . انتهى .

٧ ـ تحريف كتاب : البحر المحيط :

وقال الغماري أيضاً هامش ص ١٦٣ من كتابه : البرهان الجلي :

« . . ومثل هذا وذاك ما حصل في تفسير : « البحر المحيط » عند طبعه ، فإن مؤلفه أبا حيان عرض فيه لابن تيمية ، وذمّه ، وذم بدعته ، فحذف المشرف على تصحيحه بمطبعة السعادة ذلك الكلام من أصله ، ولم يترك له في التفسير أثراً يدل عليه . فماذا أعدّ الله لهؤلاء الخائنين لامانة العلم ؟ الجانين على كتبه ؟ إنه سبحانه المتفرد بعلم ذلك والمجازي كل نفس بما كسبت هنالك ، و « كل امرىء بما كسب رهين » .

٨ ـ تحريف كتاب : جامع بيان العلم :

لقد ذكر في مختصر جامع بيان العلم ، باب قول العلماء بعضهم في بعض / ص ١٩٦ ، وعنه السيد شرف الدين في : أجوبة مسائل موسى جار الله / ص ١٠٥ رواية تدل على حليّة المتعة . وهي أنه قد قيل لابي حنيفة : مالك لا تروي عن عطاء ؟ ! قال : لاني رأيته يفتي بالمتعة . .

ولكن لم نجد لهذا الكلام أثراً في نفس جامع بيان العلم ، المطبوع مؤخراً في السعودية سنة ١٣٨٨ هـ . فلماذا تهتم السعودية بتحريف الكتب إلى هذا الحد ؟ ! .

٩ ـ تحريف كتاب : الصواعق المحرقة :

والصواعق المحرقة قد لعبت فيه أيضاً يد التحريف والخيانة ، وقد لاحظ ذلك السيد طيّب الجزائري ، فقابل بين طبعة سنة ١٣٨٥ وبين طبعة سنة ١٣١٢ هـ .

وقد جدد طبع هذه الثانية بالافست ، وجعل في أولها جدولاً بقائمة التحريفات بين النسختين . .

ومن جملة ما ذكره من التحريفات :

١ ـ اسقاط عبارة : « ذكر علي عبادة » من ص ٧٤ .

٢ ـ اسقاط عبارة من ص ٧٦ وهي : « واخرج الطبراني عنه قال : كانت لعلي ثمانية عشر منقبة ما كانت لأحد في هذه الأمة » .

٣ ـ اسقاط عبارة من ص ٨٧ وهي : وفي رواية للحاكم : فقلنا : يا رسول الله ، كيف الصلاة عليكم أهل البيت ؟ قال : « اللهم صلّ على محمد وآل محمد » الخ .

٤ ـ اسقاط عبارة من ص ١٣٥ وهي : عثراتهم ، إذ أهل البيت والأنصار من أجلّ ذوي الهيئات .

٥ ـ عن أبي عباس : من سبّ أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . حذفت هذه العبارة من ص ٣ .

٦ ـ في ص ٢٠ في قوله : صراط « عليّ » مستقيم . حذفت كلمة علي .

٧ ـ في ص ٢٨ حذفت عبارة : فقال له أبو حنيفة : لو كتبت إليهم ؟ فقال : لا يطيعوني بالكتب وتزويجه إيّاها يقطع ببطلان ما زعمه الرافضة . .

إلى غير ذلك مما ذكره السيد الطيّب الجزائري في جدوله المفصّل فمن أراد فليراجع .

١٠ ـ تحريف ديوان المتنبّي :

قال السيد عبد الزهراء الخطيب في كتاب مصادر نهج البلاغة وأسانيده / ج ١ ص ١٤٦ .

وقال أبو الطيب المتنبّي وقد عوتب على تركه مدح أمير المؤمنين (ع)

وتـركت مـدحي للوصيّ تعمـدّاً إذ كـان نوراً مستـطيلاً كـامـلاً
وإذا استطال الشيء قام بنفسـه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلاً

وقال في الهامش : « ومما يؤسف له : أن هذين البيتين حذفتا من بعض طبعات ديوان المتنبّي ، حتى إن الاستاذ عبد الرحمان البرقوقي ذكرهما في الطبعة ذات الجزئين /ج ٢ ص ٥٤٦ ، وحذفهما في الطبعة ذات الأربعة أجزاء (وعلى هذه فقس ما سواها) » .

١١ ـ تحريف كتاب : صحيح الترمذي :

قال ابن طاووس في الطرائف / ص ١٤١ ، والعلاّمة في نهج الحق الذي في ضمن دلائل الصدق / ج ٣ ص ٩٧ ، والشهيد الثاني في اللمعة ط النجف / ج ٥ ص ٢٨٣ ، والبحار ط قديم / ج ٨ ص ٢٨٦ عن الشهيد والعلاّمة ، والجواهر / ج ٣٠ ص ١٤٥ ، كل هؤلاء قالوا :

إنه قال في : « صحيح الترمذي : سئل ابن عمر عن متعة النساء ، فقال : هي حلال ، وكان السائل من أهل الشام ، فقال له : إن أباك قد نهى عنها ؟ ! فقال ابن عمر : إن كان أبي قد نهى عنها ، وصنعها رسول الله ، نترك السنّة ونتّبع قول أبي ؟ ! » .

ولقد راجعنا المطبوع من صحيح الترمذي ، فلم نجد هذه الرواية في متعة النساء ، ولكن هناك رواية شبيهة بها ، ورواها أحمد في مسند ابن عمر أيضاً ترتبط بمتعة الحج ، التي حرّمها عمر مع متعة النساء بلفظ واحد ، وفي مقام واحد .

وهذا يدل على أن ثمة تحريف في صحيح الترمذي ، أو حذف لهذه الرواية منه ، وإلاّ . . فلو كان نقل هؤلاء وخصوصاً العلاّمة عن الترمذي خطأ لم يسكت الفضل بن روزبهان عن الإيراد عليه ، ولكان صال وجال ، وشهّر بالعلامة ما استطاع ، على اعتبار أنه غير أمين في نقله . .

١٢ ـ تحريف كتاب : أخبار الحمقى والمغفلين :

قال ابن الجوزي في كتابه : أخبار الحمقى والمغفلين / ص ٩٩ ـ ١٠٠ ط سنة ١٣٨٦ هـ . . بتحقيق الخاقاني :

« . . مع علمهم أن المؤلّف لا بد له من مؤلّف ، ومن اعجب التغفيل أن الرافضة يعلمون إقرار عليٍّ بيعة أبي بكر وعمر ، واستيلاده الحنفية من سبي أبي بكر ، وتزويجه أم كلثوم ابنته من عمر ، وكل ذلك دليل على رضاه ببيعتهما ، ثم فيهم من يخطؤهما ، وفيهم من لا يرتضي تصرفهما ، يطلبون بذلك على زعمهم حبّ علي وموافقته ، وقد تركوها وراء ظهورهم . .

ومثل هذا الجنس كثير ، إذا تتبّعت رأيته ، وإنما أشرنا بهذه النبذة إليه ، ليفكر في جنسه ، ولم نر بسط القصص فيه ، لان المقصود الأكبر في هذا الكتاب غير ذلك .

عن أحمد بن حنبل ، أنه قال : لو جاءني رجل ، فقال : « إني قد حلفت بالطلاق ، أن لا اكلم يومي هذا أحمق » فكلّم رافضياً ، أو نصرانياً لقلت ما حنث . قال : فقال له الدينوري : أعزك الله تعالى ، لم صارا أحمقين ؟ قال : لانهما خالفا الصادقين عندهما . أما الصادق الأول فإنه المسيح عليه السلام قال للنصارى : « اعبدوا الله » ، وقال « إني عبد الله » ، فقالوا : لا ، ليس هو بعبد ، بل هو إله .

وأمّا علي رضي الله عنه ، فقد روى عن النبي (ص) أنه قال لابي بكر وعمر : « هذان سيدا كهول أهل الجنة » ثم سبّهما هذا ، وتبرّأ منهما هذا .

هذا . . ومن أعجب تغفيل القدماء الخ . . » .

ولكن هذا الكتاب نفسه قد طبع في النجف مرة ثانية سنة ١٣٨٦ ص ٥٦ بتحقيق كاظم المظفّر ، وقد حذف منه أكثر ما تقدم ، واقتصر على ما يلي :

« . . مع علمهم أن المؤلف لا بد له من مؤلف ، ومثل هذا الجنس كثير إذا تتبعته رايته ، وانما أشرنا بهذه النبذة إليه ، ليفكر في جنسه ، ولم نر بسط

القصص فيه ، لان المقصود الأكبر في هذا الكتاب غير ذلك هذا ومن أعجب تغفيل القدماء الخ . . » .

ولكن المعلق على الكتاب قد اعتذر عن هذا الحذف بقوله في هامش / ص ٥٦ :

« وردت بعد هذا الكلام بضعة أسطر في تغفيل الشيعة وجدنا الاعراض عنه أولى من اثباتها ، فاثباتها يقتضينا الرد عليها ، وهذا يجرّنا إلى كلام طويل ليس هنا مجاله ، فرأينا حذفها درءاً للفتنة ، وإنما المسلمون جميعاً اخوة يشدّ بعضهم أزر بعض . . » .

١٣ ـ تحريف كتاب : حياة محمد :

لقد ذكر محمد حسين هيكل في كتابه : (حياة محمد) الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤ هـ . حديث الإنذار في ص ١٠٤ ، وجاء فيه أنه (ص) قال لعشيرته حينما جمعهم يوم الدار :

« . . فأيكم يوازرني على هذا الأمر ، وأن يكون أخي ، ووصيّي ، وخليفتي فيكم ؟ فاعرضوا عنه ، وهمّوا بتركه ، لكن علياً نهض ـ وما يزال صبيّاً دون الحلم ـ وقال: أنا يا رسول الله عونك، أنا حرب لمن حاربت، فابتسم بنو هاشم الخ . . . ».

ولكن هذا كله قد حذف من هذا الكتاب في طبعاته التالية ، بل يقول الشيخ محمد جواد مغنية في كتابه : (فلسفة التوحيد والولاية / ص ١٧٩ و١٣٢ إن هيكل نفسه قد حذف ذلك لقاء (٥٠٠) جنيه ، ويقول السيد هاشم معروف في سيرة المصطفى : إنه حذفها لقاء شراء ألف نسخة من كتابه . . ولا مانع من الجمع بين الامرين ، كما هو واضح .

١٤ ـ تحريف كتاب : طبقات المعتزلة :

ويقول بعض الأعلام: ومن العجيب التافه أن الدكتور علي سامي

النشار ، والاستاذ عصام الدين محمد علي ، قد طبعا كتاب « طبقات المعتزلة » الذي طبعته مؤسسة : (ديوالد ـ ولزر) ولكنهما قد حذفا من الكتاب من ص ١٢٠ حتى ص ١٤٠ .

١٥ ـ تحريف كتاب : الإبانة للأشعري :

وهو ما ذكره لي بعض الأعلام وحاصله : أنه بعد أن استدل الأشعري على خلافة أبي بكر بالإجماع في كتابه الإبانة / ص ٧٨ تابع كلامه / ص ٧٨ ـ ٧٩ يقول :

« . . وإذا كانت الرافضة يقولون : ان علياً هو المنصوص على امامته ، والراوندية تقول : العباس هو المنصوص على امامته . . ولم يكن في الناس في الامامة إلّا ثلاثة أقوال : من قال منهم : إن النبي (ص) نص على امامة الصديق ، وهو الإمام بعد الرسول وقول من قال : نص على إمامة علي . وقول من قال : الإمام بعده العباس . وقول من قال : هو أبو بكر الصديق هو بإجماع المسلمين ، والشهادة له بذلك . . ثم رأينا علياً والعباس قد بايعاه واجمعا على إمامته وجب أن يكون إماماً بعد النبي (ص) بإجماع المسلمين ولا يجوز الخ . . » .

فقوله : « وجب أن يكون إماماً بعد النبي بإجماع المسلمين » جواب لقوله أولاً : « وإذا كانت الرافضة الخ . . » أي أنه إذا كان الرافضة والراوندية يقولون بالنص على إماميهما علي والعباس وإذا كان ليس في الناس إلّا ثلاثة أقوال : النص على علي . والنص على العباس . وإمامة أبي بكر بالإجماع . . فإن إمامة أبي بكر تكون ثابتة بالإجماع . .

وعليه فيكون القول الأول : أعني جعل النص على أبي بكر قولاً مقحماً في الكلام من غير الأشعري لأن الأشعري يريد ذكر ثلاثة ، فمن أين جاء القول الرابع ، الذي ينافي ما يريد إثباته الأشعري فهو ليس إلّا من تزيّد الرواة في المقام حتى صار الكلام بواسطته متناقضاً متهافتاً جداً كما هو واضح . .

١٦ ـ تحريف كتاب : مجمع البيان :

لقد ورد في مقدمة مؤلف مجمع البيان حديث : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » .

ولكن المطبوع أخيراً في دار إحياء التراث العربي / ج ١ ص ٩ قد زاد في هذه العبارة كلمة : « ومسلمة » . . فصار الحديث :

« طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » .

١٧ ـ تحريف كتاب : مختصر تاريخ الدول للملطي :

« . . ثم قال له يحيى يوماً : إنك قد أحطت بحواصل الاسكندرية وختمت على كل الأصناف الموجودة بها ، فما لك به انتفاع فلا نعارضك به ، وما لا انتفاع لك به ، فنحن أولى به . فقال له عمرو : ما الذي تحتاج إليه ؟ قال : كتب الحكمة التي في الخزائن الملوكية ، فقال عمرو : هذا ما لا يمكنني أن آمر فيه إلّا بعد استئذان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، فكتب إليه عمرو ، وعرّفه قول يحيى . فورد عليه كتاب عمر يقول فيه : وأما الكتب التي ذكرتها ، فإن كان فيها ما يوافق كتاب الله، ففي كتاب الله عنه غنى، وإن كان فيها ما يخالف كتاب الله، فلا حاجة إليه، فتقدم باعدامها.

فشرع عمرو بن العاص بتفريقها على حمامات الاسكندرية ، واحراقها في مواقدها ، فاستنفذت في ستة أشهر ، فاسمع ما جرى ، واعجب » انتهى .

هذه العبارة بتمامها ـ كما يقول جرجي زيدان في كتابه : تاريخ التمدن الإسلامي المجلّد الثاني / ص ٤٧ موجودة في ص ١٨٠ من كتاب مختصر الدول من طبعة بوك في اكسفورد سنة ١٦٦٣ م . وأما النسخة المطبوعة في مطبعة الآباء اليسوعيين في بيروت فقد حذفت منها هذه الجملة كلها ، لسبب لا نعلمه . .

ولقد راجعت ـ بدوري تـاريخ مختصر الدول ط الكاثوليكية سنة ١٩٥٨ فلم أجد فيه هذه الفقرة ، مع أنهم قد صرّحوا في مقدمته : أنهم قد أكملوا ما

نقص من طبعة اكسفورد بما حصلوا عليه من نسخ أخرى ! !

وليراجع الغدير / ج ٦ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

١٨ ـ تحريف كتاب الأغاني :

١ ـ إننا نلاحظ : أن أبا الفرج يحيل في كتابه مقاتل الطالبيين على كتاب الأغاني كثيراً . . ولكن ما يحيل به عليه لا يوجد في ذلك الكتاب منه عين ولا أثر في أي طبعة من طبعاته ، مع أن بعض ذلك يبلغ الصفحات الكثيرة ، فليراجع على سبيل المثال : رسالة عبد الله بن موسى إلى المأمون في مقاتل الطالبيين / ص ٦٢٨ ـ ٦٣١ ، وقال في آخرها : « وهي رسالة طويلة اتينا بها في الكتاب الكبير . . » أي كتاب الأغاني ، وليس منها في كتاب الأغاني ولا من غيرها عين ولا أثر كما يظهر بالمراجعة . .

٢ ـ لقد نقل ناشر ديوان مسلم بن الوليد : (صريح الغواني) المطبوع في ليدن سنة ١٨٧٥ م . ترجمة طويلة له تقع في ٣٤ صفحة أي من ص ٢٢٨ حتى ص ٢٦٢ وقال أنه نقلها عن إحدى مخطوطات الأغاني . . مع أن الموجود في نسخ الأغاني المطبوعة في ترجمة صريع الغواني هو أقل من ذلك بكثير . .

١٩ ـ تحريف كتاب : مقاتل الطالبيين :

لقد طبع مقاتل الطالبيين عدة طبعات ، ولا تخلو واحدة منها من تحريف :

١ ـ فمثلاً نجد في نسخ مقاتل الطالبيين خطبة لقيس بن سعد بن عبادة على النحو التالي :

« . . أيها الناس ، لا يهولنّكم ، ولا يعظمنّ عليكم ما صنع هذا الرجل الوله الورع ـ أي الجبان ـ إن هذا وأباه وأخاه لم يأتوا بيوم خير قط . إن أباه عم رسول الله صلّى الله عليه وآله خرج يقاتله ببدر ، فأسره أبو اليسر ، كعب بن عمرو الانصاري ، فأتى به رسول الله صلّى الله عليه وآله ، فأخذ فداءه ، فقسمه بين المسلمين . وإن أخاه ولاّه أمير المؤمنين على البصرة ، فسرق مال

الله ، ومال المسلمين ، فاشترى به الجواري ، وزعم أن ذلك له حلال . إن هذا ولّاه على اليمن ، فهرب من بسر بن أرطاة وترك ولده حتى قتلوا ، وصنع الآن هذا الذي صنع ، قال : فتنادى الناس : الحمد للّه الذي أخرجه من بيننا ، فانهض بنا إلى عدونا فنهض بهم . . . » .

راجع مقاتل الطالبيين / ص ٦٥ المطبوع سنة ١٣٦٨ وغير ذلك من الطبعات .

ولكن ابن أبي الحديد ينقل نفس كلام أبي الفرج في كتابه / ج ١٦ ص ٤٢ وعبارته هي على النحو التالي :

« . . ثم خطبهم ، فثبتهم ، وذكر عبيد الله فنال منه ، ثم أمرهم بالصبر والنهوض إلى العدو ، فأجابوه بالطاعة ، وقالوا : انهض بنا إلى عدونا على اسم الله ، فنزل ، فنهض بهم . . » . إلا أن يقال: ان المعتزلي قد اختصر العبارة.

٢ ـ في النسخ المطبوعة لمقاتل الطالبيين في سنة ١٣٠٧ هـ . في طهران ، و١٣٥٣ هـ في النجف قد أسقط كلام كثير ذكره ابن أبي الحديد في شرح النهج / ج ١٦ ص ٣٨ ، وقد أثبته السيد أحمد صقر بين معقوفتين في طبعته للمقاتل سنة ١٣٦٨ هـ . ١٩٤٩م في ص ٦١ ـ ٦٢ ، وهو كثير ، فمن أراده فليراجع .

٣ ـ يوجد في النسخ المطبوعة ترجمة طويلة للحسين بن زيد ، ولا يوجد في جميع النسخ الخطية منها عين ولا أثر ، قال السيد أحمد صقر في مقدمة الكتاب الذي طبعه ١٣٦٨ هـ :

« . . ولا شك عندي في أن هذه الترجمة قد نسبت إلى أبي الفرج زوراً وبهتاناً لأن الحسين بن زيد هذا لم يمت قتيلاً ، وقد شرط أبو الفرج على نفسه أن لا يورد في كتابه إلّا من كان قتيلاً الخ . . » .

ولكن السيد أحمد صقر نفسه قد أثبت هذه الترجمة في المقاتل في ص ٣٨٧ ـ ٣٨٩ .

٢ ـ كما أن النسخ المطبوعة كلها قد أهملت ترجمة محمد بن القاسم بن

علي ، وهي ثابتة في الخطية ، وقد ذكرها السيد أحمد صقر في المقاتل هامش / ص ٥٧٧ عن المخطوطة التي كانت لديه . . فليراجع . .

إلى غير ذلك من الموارد التي يطول المقام بتتبعها وذكرها ، ولم نذكر نفس تلك النصوص مراعاة للاختصار ، ومن أرادها فليرجع إلى الصفحات التي أشرنا إليها . .

٢٠ ـ تحريف كتاب : مسند أحمد :

قال الشيخ المظفّر في دلائل الصدق / ج ٢ ص ٢٦٨ حول حديث المؤاخاة :

« . . نقل في ينابيع المودة في الباب التاسع حديث المؤاخاة عن أحمد في مسنده ، عن زيد بن أبي أوفى ، كما نقله المصنف (ره) في منهاج الكرامة عن المسند أيضاً . . إلى أن قال : ثم حكى في الينابيع أيضاً عن أحمد في مسنده ، عن حذيفة بن اليمان قال : آخى رسول الله (ص) بين المهاجرين والأنصار ، وكان يؤاخي بين الرجل ونظيره ثم أخذ بيد علي عليه السلام فقال : هذا أخي . وحكى أيضاً عن عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ثمانية أحاديث في مؤاخاة النبي (ص) لعلي (ع) . . إلى أن قال :

وكأن القوم قد تعللوا لحذفها من المسند في الطبع بدعوى أنها من الزيادات ، فإني لم أعثر على شيء منها . . » .

وليراجع أيضاً دلائل الصدق / ج ٢ ص ١٤٣ . .

وأقول : ولقد راجعت أنا بدوري مسند أحمد ، فلم أجد فيه مسنداً لزيد بن أبي أوفى ، نعم فيه مسند لأخيه عبد الله بن أبي أوفى وقد راجعته فلم أجد فيه حديث المؤاخاة . . كما أنني قد راجعت مسند حذيفة بن اليمان بتمامه ، فلم أجد فيه حديث المؤاخاة هذا . . كما أن الأحاديث الثمانية لا توجد فيه كما قال الشيخ المظفّر، فتبارك الله أحسن الخالقين . .

٢١ ـ تحريف كتاب : الطبقات لابن سعد :

ولقد طبع كتاب الطبقات لابن سعد عدة طبعات ، وترجمة الحسنين عليهما السلام فيه أوراق معدودة يراها كل ناظر فيه .

ولكن السيد عبد العزيز الطباطبائي قد وجد مخطوطة للطبقات في تركيا ، كانت فيها ترجمة الحسنين أضعاف ما هو مذكور في المطبوع من الكتاب ، ولسوف يصدر ذلك في مجلد مستقل في القريب العاجل إن شاء الله تعالى . .

٢٢ ـ تحريف كتاب : صحيح مسلم :

قال الحاكم في المستدرك / ج ٣ ص ١٥٤ ، وسكت عنه الذهبي في تلخيصه ، هامش نفس الصفحة : « تفرّد مسلم بإخراج حديث أبي موسى ، عن النبي صلّى الله عليه وآله : خير نساء العالمين أربع » انتهى . . . وتتمة الحديث ـ كما صرّح به كثيرون ـ : مريم ، وآسية ، وخديجة ، وفاطمة (ع) .

ولكن هذا الحديث لا يوجد في صحيح مسلم ، لا في فضائل خديجة ولا في فضائل فاطمة ، ولا في أي مكان آخر ، حسبما ظهر لي بعد البحث فيه ، بل الموجود فيه في ط مشكول / ج ٧ ص ١٣٣ باب فضائل خديجة هو ما يلي :

عن أبي موسى قال : قال رسول الله (ص) : كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء غير مريم بنت عمران ، وآسية امرأة فرعون . وأن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام . .

قال الشيخ المظفّر في دلائل الصدق / ج ٢ ص ٣٦٧ : « . . فلعل النساخ حرّفوا الحديث ايثاراً لعائشة بالفضل ، كما يشهد له : أن هذا الحديث لم يشتمل على ذكر خديجة ، فكيف أخرجه مسلم في فضائلها ؟ ! ! . ولو لم يكن أصل لما ذكره الحاكم لتعقبه الذهبي في تلخيصه » انتهى .

٢٣ ـ تحريف كتاب : شرح النهج للمعتزلي :

يلاحظ : أن شرح نهج البلاغة المطبوع في مصر بتحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم في عشرين مجلداً : قد حذف منه كلمة : (عليه السلام) الموجود بعد كلمة : (أبو طالب) رحمه الله ، مع أن هذه الجملة ثابتة في الطبعة القديمة التي في أربع مجلدات . .

٢٢ ـ تحريف كتاب : صحيح البخاري :

لا نريد أن نتتبع الطبعات المختلفة ، والمخطوطات المتعددة لصحيح البخاري وإنما نشير هنا فقط إلى التحريفات التي بين نسخة ابن حجر العسقلاني ، والنسخة المعروفة الآن . .

فالتقديم والتأخير في الروايات المستفاد من شرحه فتح الباري حيث يقدم شرح قوله في هذه الرواية على شرحه في تلك ، وكذا الاختلاف المستفاد مما يقتطعه من الكتاب ليعلق عليه هذا الاختلاف بعد بالمئات الكثيرة . . ولا تجد الآن أي نسخة توافق نسخة ابن حجر في هذهِ الاختلافات . . ونحن نضرب عن هذه الاختلافات صفحاً . . لانها تحتاج إلى تأليف ضخم خاص فيها ، بل نكتفي بذكر أمثلة من نوعين من الاختلافات هنا :

١ ـ قال في فتح الباري / ج ١٠ ص ٢٤٦ : « وتقدم في باب المعرفة من كتاب المظالم : أفتأمن أن يغضب الله الخ . . » .

قال مصحح الكتاب : « قوله : في باب المعرفة من كتاب المظالم ، هكذا في الأصول ، ولم نر باب المعرفة في كتاب المظالم في نسخ الصحيح فحرر » .

٢ ـ الموارد التي اقتطعها ابن حجر من صحيح البخاري وعلّق عليها وشرحها مطيلاً تارة ومختصراً أخرى . . ولكننا لا نجد لهذه المقتطعات المشروحة أثراً في الصحيح أصلاً فأين ذهبت ، وأين هي الأحاديث التي اقتطعت منها . . اليد الأمينة ! ! التي لعبت بالكتاب هي التي تدري . . فنحن نذكر على سبيل المثال :

قوله : فتدعي اليهود .
قوله : فيقال لهم .

قوله : كنا نعبد عزير بن الله .

قوله : ان شددت كذبتم .

قوله : فاقلعوا عني .

قوله : وهم ألف .

قوله : قد رجلها . . يقطر ماءاً .

قوله : ولِو كان من رهطك .

قوله : فتغير وجهه .

قوله : حصيراً محبساً .

قوله : أساطير .

قوله : يلقى ابراهيم أباه آزر .

قوله : وعلى وجه آزر فترة وغبرة .

قوله : فارتدا على آثارهما قصصاً .

قال : رجعا يقصان على آثارهما . . حتى انتهيا إلى الصخرة .

قوله : فيقول له إبراهيم : ألم أقل لك : لا تعصني فيقول أبوه : فاليوم لا أعصيك .

قوله : فيقول إبراهيم : يا ربّ إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثونِ فأي خزي أخزى من أبي إلا بعد . .

قوله : ثم يقال : يا إبراهيم ، ما تحت رجليك؟ انظر فينظر فإذا هو بذبيح متلطخ ، فيؤخذ بقوائمه ، فيلقى في النار .

زيادة كلمة الصديق في نسخ البخاري ، وعدمها في نسخة ابن حجر .

قوله : على أوضاح .

قوله : أو عين .

قوله : الذرة .

قوله : وكان عمر يكره خلافه .

قوله : قامت الرحم فقالت .
قوله : ولتنكح .
قوله : دخلت في كل شيء .
قوله : فأخذتني والله أخذاً .
قوله : كسرتني عن بعض ما كنت أجد .
قوله : كأنها جان .
قوله : قتل الخرّاصون .
قوله : من أبناء فارس .
قوله : الكسع أن تضرب بيدك على شيء أو برجلك ، ويكون أيضاً إذا رميته بسوء .

قوله : تدهن فيدهنون : ترخص فيرخصون .

قوله : تاجرني تاجر فلاناً تعطيه أجراً ، ومنه التعزية ، آجرك الله .

قوله : الشاطىء الشط واحد ، وهما ضفتا وعدوتا الوادي .

قوله : وقال أبو معاوية عن الأعمش ، عن أبي صالح : قرأ أبو هريرة : قرأت أعين .

قوله : فتولى بركنه من معه ، لانهم من قومه .
قوله : مكظوم وكظيم : مغموم .
قوله : من الوحي .
قوله : الصالحة .
قوله : على رغم أنف أبي ذر .
قوله : ثم ليهد .
قوله : والحرث .
قوله : سمى له نافع هؤلاء الثلاثة .
قوله : فاشتراه نعيم بن عبد الله .
وقولهم قد بلغت .

قوله : ذلك أريد .

قوله : امة من الامم مسبحة .

قوله : فطاف بهن .

كانت تلك بعض الموارد التي اقتطعها في فتح الباري من صحيح البخاري وشرح عليها ما شاءت له قريحته ، ولكنها لا توجد في جميع نسخ الصحيح الموجود بين أيدي الناس فعلاً . . وما تركناه من الاختلافات غير الموجودة في نسخ الصحيح فعلاً وكانت في نسخة ابن حجر سواء في السند أو في المتن تعد بالمئات كما قلنا . .

٢٥ ـ تحريف كتاب : تطهير الجنان :

وقد ذكر السيد طيّب الجزائري في مقدمته لكتاب الصواعق المحرقة المطبوعة سنة ١٣١٢ وبهامشها كتاب تطهير الجنان واللسان والذي جدد هو طباعته بالافست ذكر جدولاً للتحريفات الواقعة في كتاب تطهير الجنان ونذكر على سبيل المثال :

أنه في ص ١١٢ قد حذفت العبارة التالية :

« أمير المؤمنين ، ثم جاءها علي ، فقالت : سلوه ما يريد ، فذكر لها ما ذكر عمار ، ثم لمّا قالت : اطلب بدم عثمان » .

٢٦ ـ تحريف كتاب : المعارف لابن قتيبة :

قال ابن شهراشوب المتوفي سنة ٥٨٨ هـ . في المناقب / ج ٣ ص ٣٥٨ ، وهو يتحدث عن أولاد فاطمة :

« وفي معارف القتيبي : أن محسناً فسد من زخم قنفذ العدوي » .

وقال : الكنجي الشافعي المتوفي سنة ٦٨٥ هـ . في كفاية الطالب / ج ٤ ص ٤١٣ : « . . وزاد على الجمهور وقال : أن فاطمة عليها السلام أسقطت

بعد النبي ذكراً ، كان سمّاه رسول الله (ص) محسناً وهذا شيء لم يوجد عند أحد من أهل النقل إلّا عند ابن قتيبة » .

ولكن الموجود في معارف ابن قتيبة المطبوع سنة ١٣٥٣ / ص ٩٢ هكذا :

« . . وأما محسن بن علي فهلك وهو صغير » . .

وهكذا في سائر الطبعات المتداولة الآن . . فلماذا هذا التحريف وهذه الخيانة للحقيقة وللتاريخ يا ترى ؟ ! . وقد نبّه إلى هذا بعض الإعلام(١).

٢٧ ـ تحريف كتاب : تاريخ الطبري :

١ ـ قال في الغدير / ج ٩ ص ٩٢ ـ ٩٣ ما محصله : إن ابن أبي الحديد ينقل عن الطبري أنه :

« كان لعثمان على طلحة خمسون ألفاً ، فخرج عثمان يوماً إلى المسجد فقال له طلحة قد تهيأ مالك فاقبضه . قال : هو لك يا أبا محمد معونة لك على مروءتك . قال : فكان عثمان يقول وهو محصور : جزاء سنمار » .

ولكن عبارة : « فكان عثمان يقول الخ . . » قد حذفت من الطبري المطبوع كما يلاحظ بالمراجعة ، فراجع على سبيل المثال : تاريخ الطبري / ط الاستقامة / ج ٣ ص ٤٣٣ .

٢ ـ أقول : ولكن الذي رأيته أنا في تاريخ الطبري : أنه زاد بعد قوله : « على مروءتك » قوله : قال علي لطلحة : أنشدك الله إلّا رددت الناس عن عثمان . قال : لا والله ، حتى تعطي بنو اميّة الحق من أنفسها » انتهى .

ولكن المعتزلي قد نقل ذلك كله عن الطبري بزيادة أخرى في / ج ٢ ص ١٦١ فإنه بعد قوله : « من أنفسها » قد زاد قوله : « . . فكان علي عليه السلام يقول : لحا الله ابن الصعبة ، أعطاه عثمان ما أعطاه وفعل به ما فعل » وليست هذه الزيادة في الطبري / ج ٣ ص ٤٣٣ ط الاستقامة . .

٣ ـ أنه لما حصر عثمان جاء إلى علي ، وقال له : « أما بعد ، فإن لي حق

---

(١) راجع : كتاب بانوي كربلاء ط ١٣١٩ هامش ص ١٨ ـ ١٩ باللغة الفارسية .

الإسلام ، وحق الأخاء ، والقرابة والصهر ، ولو لم يكن من ذلك أمرهم - يعني طلحة - فقال له علي : أنا أكفيك ، فاذهب أنت » والمراد بالاخاء الذي يشير إليه عثمان هو ما أقره الله تعالى بقوله : إنما المؤمنون اخوة ، هكذا نقله المعتزلي في شرح النهج / ج ٢ ص ١٤٨ عن الطبري . .

وقال في موضع آخر في / ج ١٠ ص ٨ : أنه قال: « . . إن لي عليك حقوقاً : حق الإسلام ، وحق النسب ، وحق ما لي عليك من العهد والميثاق ، ووالله لو لم يكن من هذا شيء ، وكنا في جاهلية لكان عاراً الخ . . » .

ولكن الموجود في الطبري ط الاستقامة / ج ٣ ص ٤٥٣ زيادة يكذبها نقل ابن أبي الحديد ، ويكذبها التاريخ على اختلاف المذاهب والمشارب فيه . .

ففيه : « . . . أما بعد، فإن لي عليك حقوقاً: حق الإسلام . وقد علمت: أن رسول الله (ص) حين آخى بين الصحابة آخى بيني وبينك ، وحق القرابة والصهر ، وما جعلت لي في عنقك من العهد والميثاق ، والله ، لو لم يكن من هذا شيء ، ثم كنا إنما نحن في جاهلية لكان مبطأً الخ . . » .

فحديث المؤاخاة بين علي وعثمان هنا : يكذبه نقل ابن أبي الحديد عن الطبري هذه القضية بدونه ، كما ويكذبه كل الحديث والتاريخ الذي ينص على أن الرسول (ص) قد آخى بين نفسه وعلي ، لا بين عثمان وعلي كما تريد أن توحي به هذه المكذوبة . .

وليراجع هنا كتاب الغدير للعلّامة الاميني / ج ٩ ص ٩٤ - ٩٥ .

* * *

كانت تلك بعض النماذج والأمثلة للجنايات التي تقترفها الأيدي الأثيمة ضد التاريخ والإسلام ، وبالتحديد ضد الشرف ، والفكر والإنسانية . .

هـذه من عـلاه إحـدى المعـالي وعلى هذه فقس ما سواها (!!!)

بحوث تاريخية

لماذا نهى علي (ع) عن قتال الخوارج ؟! .
مع جوائز الأئمة (ع) للشعراء . .
المهدية بنظرة جديدة . .
الإمام السجاد (ع) باعث الإسلام من جديد .
استراتيجية الكوفة في خلافة الإمام علي (ع) .

لماذا نهى أمير المؤمنين عن قتال الخوارج؟

٢٨ شهر رمضان المبارك ١٣٩٨ هـ.

لقد تمخّضت حرب صفين ، وخدعة التحكيم عن تمرّد فئة سمّاها النبي (ص) بـ : (المارقة) ، التي تمرق من الدين مروق السهم من الرمية . . . وهي تلك الفئة التي لم تستطع أن تتفاعل مع الأحداث ، ولا أن تهضم أبعاد المناورات السياسية ، التي كان معاوية يتوسل بها لتمرير مؤامراته . .

هذه الفئة . . التي سميت فيما بعد بـ « الخوارج » بالذات هي التي مكّنت معاوية من تمرير لعبته المعروفة بـ « قضية التحكيم » . . ولكن هذه الفئة نفسها أيضاً هي التي عادت لتحارب علياً لقبوله بهذا التحكيم ، الذي فرضته هي عليه من قبل ، وهددته بالحرب والدمار ، وتمكين معاوية منه ، إن هو لم يقبل . . .

ومعاوية ، وإن كان لم يستطع أن يربح هؤلاء إلى جانبه ، ولم يكن يسعده كثيراً أن يكون أمثال هؤلاء المتعصّبين معه ، وإلى جانبه . . . إلّا أنه على أي حال قد استطاع أن يبعدهم عن علي (ع) ، ليكونوا مصدر إزعاج وتعب له ، وحجر عثرة في طريق تقدّمه نحو أهدافه ، التي هي أهداف الإسلام ، والتي ما زال معاوية يخشاها ، ويجهد كل الجهد في سبيل منعه من الوصول إليها ، والحصول عليها . .

وبالفعل . . . فقد اضطر أمير المؤمنين (ع) إلى محاربتهم أخيراً ، ودفع

شرهم عن المسلمين ، فقاتل (ع) المارقين في النهروان ، بعد أن قاتل الناكثين في الجمل ، والقاسطين في صفين . .

ولكن علياً (ع) هذا الذي حارب المارقين (الخوارج) ، وأباد خضراءهم . . . نراه ينهى شيعته بعده عن قتالهم ، ويقول : « لا تقاتلوا الخوارج بعدي » !! .

فلماذا ينهى علي أمير المؤمنين (ع) عن قتال الخوارج ؟؟ مع أنهم أعداؤه ومناوؤه ؟؟ !

فهل ثمة تناقض منه في هذين الموقفين ؟ وخطأ وصواب في كل من الحالتين ؟

الجواب عن ذلك بكل بساطة ، هو :

لا ، لا تناقض في مواقف أمير المؤمنين (ع) ، إذ مع غضّ النظر عما يقوله الشيعة من أنه (ع) إمام معصوم ، لا يصدر عنه إلّا ما هو الحق ، والخير ، والعدل ، فلا يمكن أن نتصوره قد ندم علىٰ قتالهم ، ورأىٰ أن الصواب في خلافه ، فإننا نقول إن علياً (ع) في نظرته البعيدة ، التي تتجاوز الأجيال ، لا يمكن إلّا أن يكون قد أدرك بعمق حقيقة ما سوف يجري ويحدث ، وما سوف تمرّ به الأمة من أزمات ، وما سوف يجري عليها من أحداث . .

ولذا فهو قد أدرك فعلاً أن الصواب في قتالهم أولاً . . وأن الصواب في عدم قتالهم بعد ذلك . .

فلا تناقض بين الموقفين . . ولا خطأ وصواب . . . بل صواب في كل من الحالتين .

أما قتالهم أولاً فلكونهم مفسدين في الأرض ، متمّردين علىٰ إمامهم ، مارقين . . . لا بد من إعلان رأي الإسلام الصريح وموقفه منهم . . . الإسلام الذي يمثله ويفهمه بشكل كامل وصحيح أمير المؤمنين (ع) ، حتى لا يغتّر بهم الغرّ الجاهل ، ويتحير ويشتبه الأمر علىٰ المنصف العاقل . .

وأما نهيه (ع)شيعته عن قتالهم بعده ، فهو نهي زمني ، يرتبط بتلك الفترة من الزمن ، التي كان الحكام علىٰ الناس فيها ، من أولئك الذين لا يعملون بكتاب الله ، ولا بسنة نبيه كما سيتضح . . . وعلىٰ كل حال ، فإن نهيه هذا يرجع إلى الأمور التالية :

الأول : إن الحكام والمتسلّطين على الناس آنئذ كانوا من الشجرة المعلونة ـ أعني الامويين ـ المنحرفين عن الدين والإسلام ، وكان الخوارج يقاتلونهم ، ويحاربونهم ، ويمثلون الشوكة الجارحة في أعينهم . .

فقتال الخوارج ـ والحالة هذه ـ معناه الدفاع عن ذلك الحكم الاموي الظالم ، وتأييده . . . وليس من مصلحة الإسلام ، ولا من مصلحة المسلمين الدفاع عن حكم كهذا ، لأن معنى ذلك خيانة الامة ، والدين ، وخيانة كل الأجيال اللاحقة . . . وإلى الأبد . . .

الثاني : إن الشيعة كانوا قلة ، ومضطّهدين من جانب الحكم الاموي الغاشم ، وليس لآل علي (ع) بعد حكومة تستطيع أن تحمي الشيعة ، وتدافع عنهم ، وليس لهم ملجأ يلوذون به ولا قوة يعتمدون عليها . . .

وإذن . . . فتكليف الشيعة بحرب الخوارج معناه : القضاء عليهم ، قضاء مبرماً ونهائياً وهذا ما يريده الامويون ، ويسعون إليه . . . أما الامويون فتبقى قوتهم على حالها ، بينما يكون كل خصومهم قد ضعفوا كثيراً ، دون أن يكلّفهم ذلك شيئاً . . . ويكون القضاء عليهم بعد ذلك سهلاً وميسوراً ، سواء في ذلك : الشيعة ، أو الخوارج . . .

وبديهي . . . أن الحفاظ على الشيعة ، الشعلة المتوقّدة للحق والخير ، أفضل بكثير من القضاء على الشيعة والخوارج معاً . . . وليبقى الامويون من ثم يعيثون في الأرض فساداً ، ويتحكّمون بمقدّرات الأمة ، ويسومونها الخسف والذل . .

ويلاحظ هنا : أن الامويين قد حاولوا أن يدفعوا الشيعة إلى حرب الخوارج . . . فنجد أن معاوية ـ بعد أن دخل الكوفة ، وتوجّه الإمام الحسن (ع)

إلى المدينة ، وتحرّك الخوارج ضد معاوية ، وقالوا : قد جاء الآن ما لا شك فيه - نجد أن معاوية يرسل إلى الإمام الحسن (ع) وهو في طريقة إلى المدبنة ، بكتاب يدعوه فيه إلى قتال الخوارج . فلحقه رسوله بالقادسية ، أو قريباً منها ، فلم يرجع ، وكتب إلى معاوية : لو آثرت أن أقاتل أحداً من أهل القبلة لبدأت بقتالك الخ . . .[1]

كما أننا نجد : أن معاوية حين انهزم أهل الشام أمام الخوارج ، يقول لشيعة أهل الكوفة :

« والله ، لا آمان لكم عندي حتى تكفوهم . . . فخرج أهل الكوفة فقاتلوهم فقالت الخوارج أليس معاوية عدونا وعدوكم ؟ ؟ دعونا حتى نقاتله ، فإن أصبنا كنا قد كفيناكم عدوكم ، وإن أصابنا كنتم قد كفيتمونا الخ . . »[2]

الثالث : قال علي (ع) في وصف فتنة بني امية :

« ألا إن أخوف الفتن عندي عليكم فتنة بني امية ، فإنها فتنة عمياء مظلمة عمّت خطتها ، وأصاب البلاء من أبصر فيها ، وأخطأ البلاء من عمي عنها . وأيم الله ، لتجدنّ بن أمية لكم أرباب سوء بعدي ، كالنار الضروس ، تعذم بفيها ، وتخبط بيدها ، وتزبن برجلها ، وتمنع درّها . . . لا يزالون بكم حتى لا يتركوا منكم إلاّ نافعاً لهم ، أو غير ضائر بهم . . . ولا يزال بلاؤهم حتى لا يكون انتصار أحدكم منهم إلاّ كانتصار العبد من ربه ، والصاحب من مستصحبه . ترد فتنتهم شوهاء مخشية ، وقطعاً جاهلية ، ليس فيها منار هدى ، ولا علم يرى الخ . . . »[3] . . .

ويلاحظ : أنه (ع) قال هذا الكلام بعد إشارته لفتنة الخوارج ، التي ماج غيهبها ، واشتدّ كلبها ، وفقأ هو عينها . . حسب تعبير الإمام (ع) .

وقال (ع) : « والله ، لا يزالون عليكم حتى لا يدعوا لله محرماً إلاّ

---

(١) الكامل ، لابن الأثير ج ٣ ص ٤٠٩ والعقد الفريد ج ١ ص ٢١٦

(٢) الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٤٠٩ وتاريخ الطبري ، مطبعة الاستقامة ج ٤ ص ١٢٦ .

(٣) نهج البلاغة ، شرح عبده ، الخطبة : ٨٩ .

استحلوه ولا عقداً إلاّ حلّوه ، وحتى لايبقى بيت مدر ولا وبر إلاّ دخله ظلمهم ، ونبا به سوء رعيهم ، وحتى يقوم الباكيان يبكيان : باك يبكي لدينه ، وباك يبكي لدنياه ، وحتى تكون نصرة أحدكم من أحدهم كنصرة العبد من سيده إذا شهد اطاعه ، وإذا غاب اغتابه ، وحتى يكون أعظمكم فيها عناء أحسنكم بالله ظناً الخ . . »[1]

وإذن . . . فإن إشغال الامويين بالخوارج معناه : التخفيف من ظلمهم للناس ، والتقليل من الويلات التي كانت تعاني منها الامة ، على يد ذلك الحكم الغاشم ، الذي لم يكن يرحم أحداً ، ولا يبقى ، ولا يذر . . . حيث تكون الفرصة أمامهم أقل بسبب انشغالهم بما هو أهم بالنسبة إليهم ، ألا وهو الحفاظ على ملكهم الذي هو أغلى وأعز مما في الوجود عليهم . . . وكيف لا يكون كذلك ، وهم يرون أن الملك وحده ، هو الذي يوصلهم لما يريدون ، ويحقق لهم ما يشتهون ، من التسلّط على الامة والتحكّم بمقدّارتها . . .

فعليهم إذن ـ حسب منطقهم ـ: أن يحافظوا أولاً على الملك ، ليتمكّنوا ـ بسببه ـ من الوصول إلى مآربهم ، والحصول على مطامعهم ، التي تتنافى ـ أساساً ـ مع أهداف الإسلام وتعاليمه . . .

الرابع : لقد كانت حروب الخوارج ، التي استمرت طيلة عهد الحكم الاموي ، هي السبب الأول ، والأهم لسقوط الدولة الاموية ، . . . وذلك لأن نصر بن سيار عندما واجه أبا مسلم الخراساني ، ورأى قوته ، وكثرة جموعه ، أرسل إلى مروان الحمار ، يقول :

أرىٰ تحت الرماد وميض نار | وأخشى أن يكون له ضرام
فإن النار بالعودين تذكى | وإن الحرب مبدؤها كلام
فقلت من التعجّب ليت شعري | أأيقاظ امية أم نيام

لكن مروان لم يستطع أن يستجيب لطلبه ، ولا أن يمده بشيء من العساكر

---

(١) نهج البلاغة شرح عبده الخطبة : ٩٤ .

ليواجه الحركة العباسية القوية ، وذلك بسبب انشغاله بحروب الخوارج ، وأرسل إليه يقول: الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، فاحسم الثؤلول قبلك، فقال نصر لا صحابه : أما صاحبكم فقد أعلمكم : أنه لا نصر لكم عنده[1] . . .

فكان انشغال مروان بحروب الخوارج هو السبب في عدم تمكّنه من نجدة عامله ، الأمر الذي مكّن لابي مسلم من مواصلة حركته ، ومتابعة انتصاراته ، التي انتهت بالقضاء على الحكم الاموي ، قضاء مبرماً ونهائياً . . .

الخامس : إن الخوارج . . . وإن كانوا على ضلال ، إلّا أنهم ، ولا شك - كانوا أقل سوءاً من الامويين ، لأنهم كانوا - عند أنفسهم - يقاتلون من أجل هدف ومبدأ ، يرونه دينياً مقدساً ، فضلالتهم إنما هي لشبهة تمكّنت من نفوسهم . . . فهم قد طلبوا حقاً ، فوقعوا بالباطل ، وأرادوا صواباً ، فتاهوا في الضلال والفساد .

أما بنو امية فإنهم قد طلبوا الخلافة فأدركوها ، وهم ليسوا من أهلها . بل هم يعلمون : أنهم يطلبون ما ليس لهم بحق ، مع خبث نفوسهم ، وشدة ظلمهم وفجورهم . . .

وواضح . . أن من يقاتل من أجل هدف لا فائدة عاجلة له منه في الدنيا ، يكون - ولا شك - أقل سوءاً من ذلك الذي يقاتل من أجل الدنيا فقط ، وفي سبيلها ، ويقتل الأبرياء ، ويرتكب أعظم الموبقات في سبيل أهداف شخصية ، وشهوات فردية بحتة . . .

فالخوارج يقاتلون - بنظرهم - من أجل إسعاد الامة . . . أما الامويون فليس همّهم - حتى عند أنفسهم - إلّا شهواتهم ، وأغراضهم الشخصية فوقاحتهم تفوق كل وقاحة ، وصلفهم يزيد على كل صلف .

وقد أشار أمير المؤمنين (ع) إلى ذلك بقوله : « لا تقتلوا الخوارج بعدي ،

---

(١) الكامل ، لابن الأثير ج ٥ ص ٣٦٦ وغيره .

فليس من طلب الحق فأخطأه ، كمن طلب الباطل فأدركه »[1] .

ومنه (ع) أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لبعض الخوارج : « إني قد علمت إنكم لم تخرجوا مخرجكم هذا لطلب دنيا ، أو متاع ، ولكنكم أردتم الآخرة فأخطأتم سبيلها »[2] .

واقتصار علي (ع) على هذا الأمر في بيان سرّ نهيه عن قتالهم ، مع وجود أسباب أخرى لهذا النهي كانت محطّ نظره (ع) أيضاً قطعاً ، يعكس لنا مدى أهمية هذا الأمر عنده ، أي أن يكون الإنسان ذا هدف أسمى ، يتجاوز حدود شخصيته ومصالحه الخاصة ، يؤمن به ، ويدافع عنه ، ويضحي في سبيله ، بكل غالٍ ونفيس وإن كان ربما يفهم عدد من الأسباب الأخرى من خلال كلماته (ع) المختلفة ، في المقامات المختلفة ، كما أشرنا وسنشير إليه .

السادس : إن دعوة الخوارج لم تكن خطيرة على الإسلام لسببين :

الأول : إن الخوارج لم يكونوا أهل ثقافة ومعرفة ، بحيث يشكّلون خطراً على الإسلام والدين ، بشبهاتهم وانحرافاتهم . بل كانوا اجلافاً ، وأعراباً كأعلاج ، وكانت الأكثرية الساحقة منهم من البدو الرّحل ، ولذا فقد كانت الطبيعة العربية البدوية فيهم واضحة ، فتراهم سرعان ما يختلفون ، وينضوون تحت ألوية مختلفة ، يضرب بعضهم بعضاً . .[3] ولقد وصفهم أمير المؤمنين (ع) بقوله مخاطباً لهم : « وأنتم معاشر أخفّاء الهام ، سفهاء الأحلام »[4] .

وقال أبو حمزة الخارجي لأهل المدينة ، حين دخلها سنة / ١٣٥ / هـ ـ قال لهم في خطبة له طويلة :

« يا أهل المدينة ، بلغني أنكم قلتم تتنقصون أصحابي : شباب أحداث ،

---

(١) نهج البلاغة شرح عبده الخطبة : ٥٨ .
(٢) فجر الإسلام ص ٢٦٣ .
(٣) فجر الإسلام ص ٢٥٩ و ٢٦١ .
(٤) نهج البلاغة شرح عبده ، الخطبة : ٣٥ وتاريخ الطبري ج ٤ ص ٦٣ والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٣٤٤

واعراب جفاة ، ويحكم الخ . . . »[1]

ووصفهم علي بن عبد الله بن العباس ، حين أرسل دعاته إلى الأمصار ، فقال حين ذكر أهل الجزيرة :

« وأما الجزيرة ، فحرورية مارقة ، وأعراب كأعلاج ، ومسلمون أخلاقهم كأخلاق النصارى . . . »[2]

وما أحسن ما وصفهم به بشر بن المعتمر ، رئيس معتزلة بغداد ، حيث ذكر خلّوهم من الفهم والعلم وأهله ، فقال :

ما كان من أسلافهم أبو الحسن ولا ابن عباس ، ولا أهل السنن
غرّ مصابيح الدجى مناجب أولئك الأعلام لا الأعارب
كمثل حرقوص ، ومن حرقوص فقعة قاع حولها قصيص
ليس من الحنظل يشتار العسل ولا من البحور يصطاد الورل
هيهات ما سافلة كعالية ما معدن الحكمة أهل البادية[3]

الثاني : إن دعوتهم لم تكن تنسجم مع الفطرة ، ولا تتقبلها العقول المستقيمة ، نعم . . . هي ربما تستهوي البعض لفترة من الزمن ، ثم لا تلبث أن تتلاشى وتنعدم ، حين يرجع الإنسان إلى فطرته ، ويفكّر ويتأمل . . .

ويتّضح ذلك إذا لاحظنا عن قرب مفاهيمهم وأفكارهم ، فمثلاً نجد فرقة الأزارقة بزعامة نافع بن الأزرق ، وهي أكبر الفرق ، إذ كان مع نافع عشرة من امرائهم ـ بينما لم يكن مع النجدات سوى أميرين ، أما سائر الفرق فواحد ، أو بدونه ـ [4]. . . بل « لم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ، ولا أشدّ منهم

---

(١) الكامل ، لابن الأثير ج ٥ ص ٤٩٠ وشرح النهج للمعتزلي ج ٥ ص ١١٥ .
(٢) راجع : معجم البلدان للحموي ج ٢ ص ٣٥٢ ، وأحسن التقاسيم ص ٢٩٣ وعيون الأخبار لابن قتيبة ج ١ ص ٢٠٤.
(٣) الحيوان للجاحظ ج ٦ ص ٤٥٥ .
(٤) راجع : شرح نهج البلاغة ، لابن ميثم ج ٢ ص ١٥٤ .

شوكة »[1] . وقد استولوا على الأهواز ، وما وراءها : من أرض فارس وكرمان ، وجبوا خراجها[2]

إننا نجد هؤلاء ـ يقولون : بكفر جميع المسلمين ما عداهم ، ولا يحل لاصحابهم المؤمنين أن يجيبوا أحداً من غيرهم إلى الصلاة إذا دعا إليها ، ولا أن يأكلوا من ذبائحهم ، ولا أن يتزوجوا منهم ، ولا يتوارث الخارجي وغيره ، ويكون الغير مثل كفار العرب ، وعبدة الأوثان ، لا يقبل منهم إلّا الإسلام أو السيف ودراهم دار حرب ، ويحلّ قتل أطفالهم ونسائهم ، ويحلّ الغدر بمن خالفهم ، وكذا القعدة عن القتال مع قدرتهم ، ولو كان هؤلاء القعدة على مذهبهم ، ولا يجيزون التقية ، ويجوز عندهم أن يبعث الله نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، إلى غير ذلك من أمور ذكرها المؤلفون في الملل والنحل[3] . . .

فإذا كانت هذه هي مفاهيمهم وأفكارهم ، فمن الطبيعي أن لا يتبعهم أحد من أهل العقل والمعرفة ، ولذا كان اتباعهم ـ عموماً ـ من الاعراب الجفاة ، الذين هم أجدر أن لا يفقهوا كلام الله . . . وليست هذه الأفكار والمفاهيم ملائمة للفطرة ، ولا منسجمة مع الفكر السليم ، والذوق المستقيم ، ولذا فهي لا تشكل خطراً على الدين ، والإسلام في شيء . . .

وإذن . . . فلماذا يهدر الشيعة طاقاتهم في مقابل لا شيء ؟ ؟ نعم لا شيء . . إلّا إذا كان ذلك الشيء هو تأييد الحكم الأموي الظالم والغاشم ، والمدّ في عمره ، وتمكينه من رقاب الناس التسلّط على الأمة . .

أما بنو امية ، فإن طريقتهم تستهوي النفوس البشرية الضعيفة أكثر ، لأنهم يدعون إلى الدنيا ، التي ينساق الناس وراءها بغريزتهم ، وتلائم هوى

(١) الفرق بين الفرق تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ص ٨٣ ، وهامش الملل والنحل ج ١ ص ١١٨ و ١١٩ .

(٢) الفرق بين الفرق ص ٨٥ ، والملل والنحل ج ١ ص ١١٩ ، وشرح النهج لابن ميثم ج ٢ ص ١٥٤ .

(٣) راجع : شرح النهج للمعتزلي ج ٤ ص ١٣٦ وص ١٣٨ وفجر الإسلام ص ٢٦٠ ، والملل والنحل ج ١ ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

نفوسهم ، فتمكّنهم يكون أيسر منالاً ، وأقرب احتمالاً ، فحربهم إذن لدفع شرهم أولى من حرب الخوراج ، وأجدى نفعاً . . .

هذا . . . وقد تنبأ أمير المؤمنين (عليه السلام) بانقراض الخوارج ، وعدم ظهور دعوتهم ودولتهم ، فقال : « كلما نجم منهم قرن قطع ، حتى يكون آخرهم لصوصاً سلّابين »[1]

وهكذا كان . . . فقد قال ابن أبي الحديد : « وهكذا وقع ، وصحّ إخباره عليه السلام أيضاً : سيكون آخرهم لصوصاً سلابين ، فإن دعوة الخوارج اضمحلت ، ورجالهم فنيت ، حتى أفضى الأمر إلى أن صار خلفهم قطّاع طريق ، متظاهرين بالفسوق ، والفساد بالأرض »[2] .

ويقول ابن ميثم : « . . وأما كون آخرهم لصوصاً سلابين ، فإشارة إلى ما كانوا يفعلونه في أطراف البلاد : باصبهان ، والاهواز ، وسواد العراق ، يعيشون فيها بنهب أموال الخراج ، وقتل من لم يدن بدينهم ، جهراً ، وغيلة ، وذلك بعد ضعفهم وتفرّقهم ، بوقائع المهلب وغيرها ، كما هو مذكور في مظانه »[3] .

السابع : قال علي (عليه السلام) بعد وقعة النهروان : « أنا فقأت عين الفتنة ، ولم تكن ليجرؤ عليها أحد غيري ، بعد أن ماج غيهبها ، واشتدّ كلبها ولو لم أكن فيكم ما قوتل الناكثون ولا القاسطون ، ولا المارقون »[4] .

والذي نريد أن نشير إليه هنا هو : أن الخوارج كانوا ظاهراً من العبّاد والزهّاد ، فلم يكن ليجترىء على قتالهم أحد . . . كيف ، وهم صائمون النهار ، قائمون الليل ! ! وعليه . . . فإن من يقاتلهم بعده (ع) ربما يتعرض للوم الشديد ، ولنفرة الناس منه ، على اعتبار أنه يقاتل أهل القبلة ، وعباد

---

(١) نهج البلاغة ، شرح عبده الخطبة : ٥٨
(٢) شرح النهج ، للمعتزلي ج ٥ ص ٧٣ .
(٣) شرح النهج لابن ميثم ج ٢ ص ١٥٥ .
(٤) نهج البلاغة شرح عبده ، الخطبة : ٨٩ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٩٣ .

الملة . . . الأمر الذي ربما ينخدع به البسطاء والسذّج، ومن لا ينظر إلى بواطن الأمور بدقة ووعي . . .

أما علي عليه السلام ، فقد كان له من المكانة بين المسلمين ما ليس لأحد غيره على الاطلاق ، وكانت الامة لا تزال تسمع من وعن النبي ، صلى الله عليه وآله وسلم الشيء الكثير في حق علي عليه السلام ، بحيث جعل من الصعب على أي كان اساءة الظن فيه ، وفي مواقفة . . . وجهاده ومكانته في الإسلام مما لا يمكن لأحد أن ينكره ، أو أن يشكّ فيه فلا يمكن لأحد كائناً من كان إلّا أن يعتبر مواقفه منسجمة مع أهداف الإسلام وتعاليمه ، لأن علياً مع الحق ، والحق مع علي يدور معه حيثما دار ، على حدّ تعبير الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

فقتاله للخوارج يكون دليلاً على انحرافهم حينئذٍ ، أكثر مما يكون دليلاً على خطأ أمير المؤمنين عليه السلام في موقفه منهم . . .

نعم . . . وهذا هو ما أراده عليه السلام بقوله المتقدم : أنا فقأت عين الفتنة ولم تكن ليجرؤ عليها أحد غيري الخ . . .[1]

كان هذا هو ما فهمناه من السرّ الكامن وراء نهي الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن قتال الخوارج بعده ، وليكن ذلك واحداً من تلك الشواهد الكثيرة القاطعة على عمق رؤية علي عليه السلام ، وبعد نظره في السياسة . .

السياسة القائمة على أساس الواقع ، والمنسجمة كل الإنسجام مع أهداف الإسلام ، وتعاليمه الحقة . .

---

(١) ذكر ابن أعثم في شرح النهج / ج ٢ ص ٣٨٩ : « بعض النصوص التي يصرّح فيها (ع) بأن مقصوده بالفتنة ، التي فقأ عينها ، ولم يكن ليجرؤ عليها أحد غيره : هو فتنة : الجمل ، وصفين والنهروان . . . » وهو صحيح أيضاً ، فإن حرب الجمل كانت بقيادة إحدى زوجات النبي (ص) وبنت أحد الخلفاء ، ومعها بعض الصحابة الكبار ، ومن يجرؤ على حرب هؤلاء غير أمير المؤمنين (ع) ؟ ؟ ، أما حرب صفين ، فقد كانت الشبهات التي يلقيها معاوية وأعوانه عامة وطامة ، وتلك الشبهات هي التي مكّنت معاوية من الوقوف في وجه علي عليه السلام ، وتجييش الجيوش لحربه . . ، وأما النهروان ، فلما ذكرناه . . .

وفقنا الله للسير على منهاج علي عليه السلام والتمسّك بولايته ، والاهتداء بهداه ، إنه ولي قدير . .

مصادر البحث

١ ـ أحسن التقاسيم .... للمقدسي

٢ ـ تاريخ الامم والملوك .... للطبري

٣ ـ تاريخ اليعقوبي .... لابن واضح

٤ ـ الحيوان .... للجاحظ

٥ ـ شرح النهج .... لابن ميثم

٦ ـ شرح النهج .... للمعتزلي

٧ ـ العقد الفريد .... لابن عبد ربّه

٨ ـ عيون الاخبار .... لابن قتيبة

٩ ـ الفتوح .... لابن اعثم

١٠ ـ فجر الإسلام .... لاحمد أمين

١١ ـ الفرق بين الفرق .... للبغدادي

١٢ ـ الكامل .... لابن الأثير

١٣ ـ معجم البلدان .... للحموي

١٤ ـ الملل والنحل .... للشهرستاني

١٥ ـ نهج البلاغة .... (جمع الشريف الرضي)

مع جوائز الأئمة للشعراء

يذكر الرواة والمؤرخون أرقاماً عالية للأموال التي كان يعطيها ، أو يبذلها الأئمة عليهم السلام للشعراء ، إذا ما قالوا فيهم ، أو في قضيتهم شيئاً من الشعر . . ومن أمثلة ذلك .

١ " ـ إنهم يقولون : إن الإمام زين العابدين عليه السلام ، عندما تجاهله هشام بن عبد الملك في الطواف ، وجرى بين هشام وبين الفرزدق من أجل ذلك ما جرى، يقولون: إن الإمام (ع) قد أعطى الفرزدق ألف دينار، أو إثني عشر ألف درهم على اختلاف النقل، على قوله الأبيات التي أولها:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته   والبيت يعرفه والحل والحرم

فرفض الفرزدق قبولها ، لأنه إنما قال ذلك غضباً لله ولرسوله ، لكنه عليه السلام أصر عليه بالقبول ، فقبلها . . . والقضية أشهر من أن تذكر . . .

٢ " ـ وعندما أنشد الكميت الباقر عليه السلام قصيدته : « من لقلب متيم مستهام . . . » قال له : يا كميت ، هذه مئة ألف جمعتها لك من أهل بيتي . فقال : لا والله ، لا يعلم أحد أني آخذ منها ، حتى يكون الله عز وجل هو الذي يكافيني ، ولكن تكرمني بقميص من قمصك . فاعطاه . .[1]

---

(١) مناقب آل أبي طالب ج ٤ ص ١٩٧ وقاموس الرجال ج ٧ ص ٤٣٣ عنه .

٣" ـ وأمر الباقر عليه السلام للكميت مرة بثلاثين أو بخمسين ألف درهم على اختلاف النقل ، لكن الكميت رفض قبولها . .[١]

٤" ـ وأمر له مرة أخرى بألف دينار وكسوة ، فرفض قبول الدنانير ، لكنه قبل الكسوة لبركاتها . . . رفض ذلك معلناً بأنه يحبهم ، ويقول فيهم ما يقول رغبة في الآخرة لا طمعاً بالدنيا . .[٢]

٥" ـ وأعطى الإمام الرضا عليه السلام دعبلاً الخزاعي ستمائة دينار ، أو أقل ، على تائيته المشهورة ، التي يقول فيها :

أرى فيئهم في غـيرهم متقسـماً وأيـديهم من فيئهم صفـرات

فرفض المال ، وطلب ثوباً من ثيابه عليه السلام يتبرك به ، ولكنه عليه السلام أصر عليه بقبول المال أيضاً فقبله . .

وقال ياقوت في معجم ادبائه ، إنه أعطاه عليها عشرة الآف درهم ، وخلع عليه بردة من ثيابه ، فأخذها منه أهل قم بثلاثين ألفاً ، ما عدا كماً واحداً منها جعله في اكفانه والقصة أيضاً مشهورة ومعروفة . . .

وعند ما طلب منه المأمون : أن ينشد هذه التائية جحدها ، فلما أمره الرضا عليه السلام أنشدها ، فاعطاه المأمون خمسين ألف درهم ، وأعطاه الرضا عليه السلام مثلها ، أو قريباً منها . . .

٦" ـ وأبو نواس أيضاً قد أعطاه الرضا عليه السلام أربعمأة دينار ، أو أقل على اختلاف النقل وبغلة ، على أبياته المعدودة :

مـطهـرون نقيـات ثيـابهم تجري الصلاة عليهم أينما ذكروا

٧" ـ بل يقولون : إن زين العابدين عليه السلام قد : « قسط على نفسه وأهله أربعمائة ألف درهم للكميت ، فقال له : خذ هذه يا أبا المستهل ، فقال : لو وصلتني بدانق لكان شرفاً ولكن إن أحببت ان تحسن إليّ ، فادفع لي بعض

---

(١) قاموس الرجال ج ٧ ص ٤٣٢ عن بصائر الدرجات .
(٢) الأغاني ج ١٥ ص ١٢٣ ط بولاق .

ثيابك التي تلي جسدك أتبرك بها الخ . . . »[1]

٨″ ـ وأهم من ذلك كله أنهم يذكرون : أن الإمام الحسن عليه السلام قد أعطى خراج العراق لمدة سنة ، على ثلاثة أبيات فقط ، وعندما ما عوتب على ذلك قال : « أما سمعتم ما قال :

لا يكن جودك لي بل يكن جودك لله

فلو كانت الدنيا كلها لي ، وأعطيتها إياه ، كانت في ذات الله قليلاً . . . »[2] .

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه . . .

وعلى كل حال . . وحتى لو فرضنا : أن بعض تلك الأرقام لا يخلو عن مبالغة ، إلا أنه ولا شك يعبر عن النسبة العالية للأموال ، التي كان الأئمة عليهم السلام يخصون الشعراء بها . . .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو :

ألا يمكن أن يعتبر اعطاء مثل هذه الأموال الطائلة لشاعر مّا ، بسبب قوله أبياتاً من الشعر عملاً غير منطقي ؟ ! بل إسرافاً وتبذيراً لاموال يمكن أن يستفيد منها عشرات ، بل مئات العوائل ، التي قد تكون أحوج ما تكون إلى لقمة العيش ، وما يحفظ لها نفس الحياة ؟ ! فليعط الشاعر خُمس ، بل عُشْر هذه المبالغ ، والباقي فليوزع على المحتاجين والبائسين وما أكثرهم في ذلك العهد ! ! .

وبماذا استحق الشاعر هذه المبالغ الطائلة ؟ ! وهل نظمه بضعة أبيات من الشعر قد لا تستغرق معه الساعة الواحدة ، أو أقل أو أكثر ، مع إمكان أن يصاحبها أي عمل آخر يدر على ذلك الشاعر المال الذي يغنيه عن استجداء الناس ، وطلب اعطياتهم ؟ هل ذلك يجعله يستحق كل هذه الأموال ، ويحرم الأخرين منها ، مهما بلغ بهم الجهد ، وألظَّ بهم ضيق ذات اليد ؟ ! وبعد فهل

---

(١) ملحقات إحقاق الحق ج ١٢ ص ٦١ عن تاريخ الإسلام للذهبي ج ٥ ص ١٢٦ ط مصر.
(٢) نظم درر السمطين ص ١٩٧ .

يمكن أن يكون ثمة فرق بين تصرفاتهم وتصرفات غيرهم من الحكام ؟ .

وإذا كان ذلك هو الواقع الذي يعيشه الناس في ذلك العهد ، وجرت عليه سيرة الحكام والناس وقتئذٍ . فهل يفترض بالأئمة ـ الهداة البررة ـ أن يستسلموا لهذا الواقع؟ . أم أن المفروض فيهم أن يغيروه ؟ أو على الأقل أن يعلنوا على الملأ رأيهم فيه ، ورفضهم له ؟ !

وذلك لأن المفروض بالأئمة عليهم السلام هو أن يعيشوا آلام الناس، وآمالهم، ويشعروا معهم ، ويحاولوا التخفيف من تلك الآلام بكل ما لديهم من قوة وحول . . لا أن يشجعوا استمرار ذلك الواقع باعطائهم الشعراء تلك الأموال الطائلة، التي كان من الممكن أن تخفف الكثير من الشقاء والبؤس، الذي يعاني منه الكثيرون. . .

والجواب عن ذلك ، بكل بساطة ويسر . . .

لا . . فإن ما فعلوه صلوات الله وسلامه عليهم هو الأمثل والأفضل ، ولو أنهم فعلوا غير ذلك لكان خطأً فاحشاً ، نربأ بالإمام المعصوم ، بل بأي عاقل أن يرتكبه ، أو أن يفكر فيه . . .

وذلك :

أولاً : إننا لا بد وأن ننظر : هل أعطى هذا الشاعر وبذل ما يستحق به هذا المال ويؤهله لأن يستأثر به دون غيره أم لا ؟ .

الجواب : نعم . . إن الشاعر بمدحه لأهل البيت ، ووقوفه مع قضيتهم يكون قد أعطى وبذل ما هو أعز من المال بكثير ، فكل ما يعطى له يكون قليلاً في جنب ما بذل . لقد أعطى وبذل نفسه وروحه ودمه ، وكل ما في الحياة لا قيمة له في مقابل نفسه ، وروحه التي بين جنبيه . . .

لأنه عندما يقول الشعر فيهم عليهم السلام ، فإنه يكون قد عرض نفسه للهلاك ، واسرته ، بل وكثيرين ممن يرتبطون به ولو من بعيد للعناء والشقاء والبلاء . . وكلنا يعلم أن الكميت قد أُهْدِرَ دمه ، والفرزدق قد سجن ، وأهين . . . ولم تكن حياة دعبل بالحياة التي يحسد عليها . .

ويكفي أن نذكر هنا : أن الرشيد بسبب بيتين من الشعر في أهل البيت قد أمر في منصور النمري : أن تقطع يده ورجله ، ويسل لسانه من قفاه ، ثم تضرب عنقه ، ويصلب ، ويحمل إليه رأسه . . . وكم كان غضبه شديداً عندما علم أن منصوراً مات قبل تنفيذ هذه الأوامر . . . حتى ليقول الخوارزمي : إنه نبشه ، وأحرقه . .

وأي شيء بعد هذا . . يمكن أن يعتبر مكافأة لشاعر يعرض نفسه لمثل هذا ، وكيف يمكن مقابلة جميله بالمثل ؟ ! . . .

وثانياً: إننا من الجهة الأخرى . . حتى لو أردنا أن نزن الأمور بميزان مادي بحيث نجعلها هي المعيار في الربح والخسران . . . فإننا نجد أنه حتى على هذا المقياس لا يمكن أن نعتبر بذل الأئمة لتلك الأموال إسرافاً وتبذيراً . . . بل هو في محله ، ولا بد منه ، إذ كثيراً ما لا يمكن لهذا الشاعر المسكين أن ينفق هذا المال ، أو أن يستفيد منه بالنحو المقبول والمعقول ، بسبب الحالة التي يواجهها ، والظروف الطارئة التي أصبح يعاني منها بسبب ما فعله بنفسه . . . لكن اسرته ومن له نوع تعلق به قد تكون بأشد الحاجة لهذا المال عندما لا يعود باستطاعة كفيلها ، أن يقوم بشؤونها ، ويؤمِّن لها ما تحتاج إليه ، وقد يمتد الأمر إلى سنين عديدة ، ومدة مديدة .

وعلى ضوء كل ما قدمناه يتضح : أنهم عليهم السلام لو لم يبذلوا ، ولم يعطوا ، لكانوا قد أعطوا الناس انطباعاً سيئاً عن أنفسهم ، وأثبتوا والعياذ بالله أن لا عهد ، ولا وفاء لهم ، وأنه لا يصح لأحد أن يعقد عليهم آماله ، ويتوهم أنهم يمكن أن يمدوا له يد العون في وقت ما لأنهم لم يمدوا يد العون حتى إلى أولئك الذين بذلوا دماءهم ، وتحملوا كل الشقاء والعناء من أجلهم ، وفي سبيلهم . . . وذلك ما يسيء إلى سمعتهم ، وإلى قضيتهم ، ويوجب إنصراف الناس عنهم ، ويقولون : ولما ذا اذن نعرض أنفسنا للهلاك بموالاتهم وحبهم . . . وذلك ولا شك خسارة كبرى، لا يساوي المال بازائها أي شيء ولا يكون له أية قيمة . . .

ثـالثـاً: إن كـل عمـل كيف كـان ومهـما كـان، إنمـا يستمـد قيمتـه وشرفـه وسموه، من سموِّ وقيمة الغاية والهدف الذي كان من أجله ذلك العمل وفي سبيله، شرط أن يكون في الخط الصحيح، الذي تتبناه الغاية نفسها وتدعو إليه . . .

وإذا كان الهدف هو نصرة رسالة السماء، والذي معناه خدمة البشرية جمعاء . . فإن العمل الذي يكون في هذا الخط، ومن أجل هذه الغاية إذا كان صحيحاً وسليماً ـ هذا العمل ـ يزيد في قيمته على كل قيمة، ويكون عظيماً بمقدار ما تكون تلك الغاية عظيمة . . وفي مثل تلك الظروف بالذات، التي بلغ اضطهاد الأئمة وشيعتهم فيها سياسياً وفكرياً، واعلامياً بلغ الغاية وأوفى على النهاية تتأكد القيمة لمثل هذه المواقف وتزداد .

رابعاً: لقد كان الشعر من أهم وسائل الإعلام وأسهلها، إن لم يكن أهمها على الاطلاق وذلك لأنه يتلائم مع ذوق العربي وفطرته، وينسجم مع طبيعته وسجيته مما يجعله يتفاعل معه بكل عواطفه وجوارحه، وما يقوله الشعراء يحفظه الناس، ويتناقلونه، ويدوّن في الكتب، ويكون الحديث الذي لا يمل والشغل الشاغل للكبير والصغير، والغني والفقير، والعظيم والحقير على حد سواء . . وله تأثير مهم في مختلف الطبقات، وعند جميع الفئات . . .

وقد يبذل أحدهم الغالي والنفيس، من أجل أن يقال فيه ولو بيت من الشعر يخلد اسمه بالشرف والكرامة، أو أن لا يقال فيه ما يخلده أبد الدهر بالحقارة والمهانة . . ومن هنا نعرف: أنه من الطبيعي جداً بعد هذا أن يكون للشعر دور رئيس في تأييد أية قضية، ورفع شأنها، أو الحط منها وتهجينها . .

ولقد رأينا العباسيين يبذلون الأموال الطائلة للشعراء الذين يتبنون وجهة نظرهم السياسية، ويدافعون عنها في مقابل أعدائهم آل علي عليهم السلام . . حتى لقد أعطي مروان بن أبي حفصة على بعض قصائده مئة ألف درهم، وكانت مئة بيت ـ لكل بيت ألف درهم ـ أعطي ذلك من قبل المهدي مرة، ومن قبل الرشيد بعد ذلك مرة أخرى . . . وأما حفيده مروان بن أبي الجنوب، فقد فاز

بولاية البحرين واليمامة ، واربع خلع ، وثلاثة الآف دينار نثرت عليه ، وأمر بالتقاطها . . كل ذلك لأنهم قالوا شعراً يؤيدون فيه العباسيين ، ويتحاملون فيه على العلويين . .

وخلاصة القول : إن تأثير الشعر إعلامياً آنذاك ، أكثر من تأثير الجريدة والمجلة والراديو والتلفزيون ، وغير ذلك من وسائل الإعلام اليوم ، لأن الشعر كان مرتبطاً بروح وعقل وفطرة الإنسان العربي ، وأما وسائل الإعلام اليوم فغاية ما يمكن أن تفعله هو أن تثير في الإنسان بعض المشاعر الوقتية المرتبطة بغريزة الجنس مثلاً أوحب الظهور أو غير ذلك[1] . . الأمر الذي لا يلبث أن يفقد محتواه بالنسبة إلى هذا الإنسان ، ومن ثم يتلاشى وينعدم من دائرة حياته . . .

نعم لقد كان للشعر تأثير السحر في النفوس . . فلا شيء يمكن أن يؤثر كما كان يؤثر . . . ولا يكاد ينتشر شيء كما ينتشر . .

ومن هنا . . يتضح لنا : أن من الطبيعي أن يكون الشعر من الوسائل الهامة لإيصال قضية أهل البيت، وبالذات قضية الإمام علي عليه السلام التي هي قضية الإسلام وحقه في خلافة النبي (ص)، وقيادة الأمة، وكذلك وُلْده من بعده إيصالها إلى أكبر عدد ممكن في تلك الفترة ، ونشرها في مختلف أرجاء الدولة الإسلامية المترامية الأطراف[2]

---

(١) ومع ذلك نلاحظ أنهم ينفقون فيها سنوياً على الدعاية لبعض السلع لبضع دقائق يومياً الملايين الكثيرة . . . التي لا تكاد تخطر على بال الإنسان العادي ، أو أن يتوهمها . .

(٢) لقد كان أئمة أهل البيت لا يدخرون وسعاً في التعريف بقضيتهم ورسالتهم ، ومحاولة إيصالها بالطرق المشروعة إلى أكبر عدد ممكن . . . ويكفي أن نذكر أن الإمام الباقر (ع) قد أوصى بثمانمائة درهم لنوادب يندبنه بمنى أيام الموسم عشر سنين راجع : الكافي ج ٣ ص ٢١٧ والتهذيب للطوسي ج ٦ ص ٣٥٨ ومن لا يحضره الفقيه ج ١ ص ١١٦ والوسائل ج ١٢ ص ٨٨ وقصار الجمل ج ١ ص ١٣٤ عنه والذكرى ص ٧٢ ومقتل الحسين للمقرم ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ عن بعض من تقدم وعن المنتهى للعلامة ج ٢ ص ١١٢ ، واختيار منى لا مكة ، ولا المدينة ـ حيث يجتمع فيها الناس من مختلف الأنحاء والأرجاء ، ويرجعون منها إلى بلادهم ، ويتحدثون للناس بما ألفت نظرهم ، من الأمور غير العادية ، فيكون ذلك آخر ذكرى يحملونها ، ويتفاعلون معها عاطفياً واختيار أيام الفرح والاستبشار للندب والحزن ليس إلا لإلفات النظر ، وجلب الانتباه من أكبر عدد ممكن ، وتعريف الناس بأهل البيت ، وبقضيتهم ورسالتهم ، وإقامة الحجة عليهم . .

وأيضاً من الوسائل الهامة للاحتفاظ بقضيتهم هذه ، وإيصالها إلى الأجيال القادمة . . إذ من الطبيعي : أنه إذا كان الشعر يحفظ ويخلد فإن القضية التي يعالجها تحفظ وتخلد أيضاً . . .

ومهما بذل من المال . . . فإن خلود القضية ، وابقاءها حية في ضمير الأمة ووجدانها ، تسير من بلد إلى بلد ، وتتناقلها الأجيال من جيل إلى جيل . . . أولى وأهم بكثير من اختزان المال ، أو انفاقه على عدة معدودة ، ليسوا بخالدين ولا باقين ، ويمكنهم الاتجاه إلى مصادر أخرى لتأمين لقمة العيش . . . هذا بالإضافة إلى أنهم لا يستطيعون أن ينقلوا عقيدة الأئمة ـ التي هي العقيدة المثلى ، وقضيتهم التي هي قضية الحياة إلى الأجيال القادمة ، التي لها من الحق تماماً كما لأولئك الذين يعيشون في عهد الأئمة ، وبالقرب منهم . . . أو على الأقل لا تستطيع قضيتهم أن تستقطب مختلف أنحاء وأرجاء الدولة الإسلامية على النحو المطلوب والمرغوب . .

ومن هنا . . يتضح لنا الهدف الذي يرمي إليه الإمام الحسن عليه السلام حينما قرر : أن الدنيا كلها لو كانت له ، وأعطاها لذلك الشاعر ، كانت في ذات الله قليلاً . . .

إذن : فحتى إعطاء خراج العراق كله ـ لو كان ـ كان الهدف منه هو وجه الله عز وجل ، وجلب مرضاته . . .

وبعد هذا . .

فلعل من أهم الملاحظات الجديرة بالتسجيل هنا :

= ولعل التوقيت بعشر سنين ، إنما هو بملاحظة : أن قوة الامويين بعد عشر سنين من وفاته ستضعف وستضمحل ، حيث يقتلون زيد بن علي وأصحابه ، الأمر الذي من شأنه أن يعيد تعبئة الناس نفسياً ضدهم ، ثم أنهم سوف ينشغلون بحرب الخوارج ، ولا يبقى لهم أي شأن يذكر بعد ذلك . .

وما أشبه هذه القضية بقضية حجة الوداع ، وتنصيب علي (ع) يوم الغدير فيها على مفترق الطرق وفي حين لا بد للناس من مفارقة النبي (ص) والرجوع إلى بلادهم ، في مناسبة فريدة من نوعها ستبقى ذكرى لكل مسلم لا يمكن أن ينساها بعد أن كانت آخر لحظة يرى فيها النبي (ص) . . وما أشبهها أيضاً بقضية براءة ، وبموقف الإمام الرضا في نيشابور (راجع : الحياة السياسة للإمام الرضا ص ٣١٨) .

إن هؤلاء الشعراء ، الذين كانوا يتبنون قضية الأئمة ، ويدافعون عنها ، كانوا عموماً يرفضون الأموال ، التي كان الأئمة يبذلونها لهم . ويؤكدون على أن مواقفهم تلك وأن مدحهم لهم ، ودفاعهم عن قضيتهم لم يقصد به إلا وجه الله تعالى ، والغضب لله ولرسوله ، وللحق ، كما كان الحال بالنسبة للفرزدق مع الإمام زين العابدين ، والكميت معه أيضاً ، ومع الباقر عليه السلام ، ودعبل مع الرضا عليه السلام ، وغاية ما كانوا يطلبونه منهم هو أن يتكرموا عليهم بثوب لبسوه ، ليتبركوا به ، أو ليجعلوه في أكفانهم . . .

مع أن هؤلاء الشعراء . . . وكل من يمدح الأئمة عليهم السلام ، ويدافع عن قضيتهم ، التي هي قضية الإسلام والحياة . . . كانوا يتعرضون لاقسى أنواع الاضطهاد والتنكيل ، هذا إن لم تكن نهايتهم هي القتل بالصور البشعة ، والأساليب القاسية المثيرة ! !

وذلك إن دل على شيء . . . فإنما يدل على أن اندفاعاتهم في مواقفهم تلك كانت نابعة من إحساسهم العقيدي ، المتأصل في نفوسهم ، واقتناعهم اقتناعاً كاملاً بمبادىء أهل البيت ، وقيمهم ، إلى حد أنهم يتنازلون عن حياتهم ، ووجودهم ، من أجلها وفي سبيلها . . . تماماً على عكس الشعراء الآخرين المتزلفين والمتسكعين على أعتاب الحكام، والذين لم يكن يهمهم غالباً إلّا الاستفادة من الحكم القائم، بأية وسيلة وبأي طريقة كانت، ولا يؤمنون به إلّا بقدر إيمانهم بالطريقة التي يستطيعون أن يحصلوا بها على المال.. حتى إذا ما أحسوا من ذلك خطراً على وجودهم، أو عرفوا أنه لن يؤمِّن لهم المبالغ التي يتوقعونها، أداروا أظهرهم إليه، وغالباً ما يصيرون حرباً عليه.

ومن هنا نستطيع أن نتلمس في تلك القصائد والأشعار التي تقال في أهل البيت(ع) صورة حقيقية وواقعية لعظمة أهل البيت عليهم السلام . . . وأنهم كان ينظر إليهم من الكثيرين المغلوبين على أمرهم والواعين لواقعهم ، وواقع حكامهم ينظر إليهم على أنهم القمة في الكمالات الإنسانية ، والفضائل الأخلاقية . .

ونستطيع أن نستشف منها أيضاً العاطفة المشبوبة ، التي استطاعت أن تتجاوز كل تلكم الحواجز والعقبات لتتفجر ينبوعاً ثراً من العاطفة الصادقة ، التي لا يشوبها طمع ولا يهيمن عليها رجاء ، إلّا رجاء رحمة الله وثوابه ، والأمن من جزائه وعقابه . .

إنها العاطفة التي تتفجر بركاناً يجتاح كل ذلك الركام الهائل من الأكاذيب والأباطيل والدعايات التي حيكت حول أهل البيت عليهم السلام ، وشيعتهم ومحبيهم .

إنها العاطفة الصادقة التي تنبع حقا من القلب ، وتستمد أصالتها من الواقع الحي . . لا مثل شعر أولئك المتاجرين ، الذي تغمره روح التزيف والتزلف ، والذي لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يعبر عن واقع حي ، وأصالة راسخة . . .

مصادر البحث

١ ـ احقاق الحق (الملحقات) . . . . للمرعشي النجفي

٢ ـ الأغاني . . . . لابي الفرج الأصبهاني

٣ ـ التهذيب . . . . للشيخ الطوسي

٤ ـ الحياة السياسية للإمام الرضا (ع) . . . . للمؤلف

٥ ـ الذكرى . . . . للشهيد الأول

٦ ـ قاموس الرجال . . . . للتستري

٧ ـ قصار الجمل . . . . للمشكيني

٨ ـ الكافي . . . . للكليني

٩ ـ مقتل الحسين . . . . للمقرم

١٠ ـ مناقب آل أبي طالب . . . . لابن شهراشوب

١١ ـ من لا يحضره الفقيه . . . . للشيخ الصدوق

١٢ ـ نظم درر المسمطين . . . .

١٣ ـ الوسائل . . . . للحر العاملي

المهدية بنظرة جديدة

شعبان ١٤٠١ هـ.

بسمه تعالى . . وله الحمد ، والصلاة على محمد وآله الطاهرين

إن من يراجع كتب الحديث والرواية لدى مختلف الطوائف الإسلامية يخرج بحقيقة لا تقبل الشك، وهي : أن الأحاديث الدالة على خروج المهدي في آخر الزمان ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً ، بعدما ملئت ظلماً وجوراً ، كثيرة جداً ، تفوق حد الحصر . .

ويكفي أن نذكر : أن البعض (وهو السيد الصدر في كتابه : المهدي) قد أحصى أربع مئة حديث وردت عن النبي (ص) من طرق أهل السنة فقط . .

بل لقد أحصى في منتخب الأثر أكثر من (٦٣٥٠) حديثاً من طرق الشيعة وغيرهم تدل على ذلك أيضاً . . وقد رواها العشرات من الصحابة ، والتابعين وغيرهم ، ممن اختلفت أعمارهم ، وثقافاتهم ، واتجاهاتهم السياسية ، والمذهبية ، وغير ذلك . . الأمر . . الذي لا يمكن معه اجتماعهم واتفاقهم على افتعال أمر كهذا . . ولا سيما إذا كان هذا الأمر يضر بالمصالح السياسية والمذهبية للكثيرين منهم . .

وعلى كل حال . . فإن كثيراً من الأحاديث الواردة في هذا الموضوع لها سند صحيح أو حسن لدى جميع الفرق والمذاهب . . ومهما أمكن النقاش في أسانيد كثير منها ، فإنه يبقى الكثير الطيب ، الذي لا مجال للنقاش فيه . .

ولو تجاوزنـا ذلك . . فـإن هذا العـدد الهائـل من الأحاديث ليس فقط يعتـبر تواتراً مفيداً للقطع ، وإنما هو تواترات ، تجمعت وتراكمت ، حتى لا تبقى عذراً لمعتذر ، ولا حيلة لمتطلّب حيلة . .

وقد ذكر ابن خلدون ثمانية وثلاثين حديثاً عن عدد كبير من الصحابة ، وحاول المناقشة في أسانيدها . .

وقد فاته أن هذه المناقشات لا تضر ما دام هذا العدد الذي ذكره، هو نفسه يفوق حدّ التواتر . فضلاً عما ذكره غيره . والروايات وإن كان فيها الكفاية ، بل وفوق الكفاية لمن ألقى السمع وهو شهيد ، إلا أننا نريد هنا أن نبذل محاولة جديدة لإثبات هذه القضية من طريق آخر . .

فنقول :

إن من يلاحظ التاريخ الإسلامي يجد : أن هذه القضية لم تزل مسلّمة بين المسلمين ، من عصر الصحابة والتابعين ، ومن بعدهم عبر العصور ، وكان الكثيرون يدّعون ، أو تدّعى لهم المهدوية فتتلقى الأمة هذه الدعوات بالقبول ، وإذا ما نازع منازع ، فإنما ينازع في انطباق المهدي الموعود على هذا أو ذاك ، لا في أصل المهدية . .

ولعل أول من حاول التشكيك بأخبار المهدي ـ فيما أعلم ـ هو ابن خلدون ، المتوفي سنة ٨٠٨ هـ . وتبعه على ذلك بعض من راق له شذوذ كهذا ، من أمثال أحمد أمين المصري ، وسعد محمد حسن ؛ بتشجيع من علماء الاستشراق الحاقدين على الإسلام ، والطامعين في المسلمين . .

نعم . . ربما ينقل عن بعض فرق الخوارج ، وبعض فرق الزيدية : أنهم لا يعتقدون بالمهدية . .

ولكنه نقل لا يعتمد على أساس ، ولا على ركن وثيق ؛ لأن الظاهر : أنهم قد استفـادوا ذلك من عدم التصريح بهذا الأمر من قبل تلك الفرق ، لا من التصريح بعدمه، وإنكاره رأساً . مضافاً إلى أن ما ينقل عن بعض فرق الزيدية

أكثر وهنا ، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى .

ونحن الآن نذكر بعض الأمثلة التي توضح : أن المهدية قد كانت مسلمة في عصر الصحابة ، والتابعين ومن بعدهم ، بحيث لم يكن ثمة مجال للنقاش ، أو للتشكيك فيها . . ونقتصر على ما كان منها في الأكثر في القرنين :

الأول والثاني للهجرة . . أما بعد ذلك فإن المدعين للمهدية كثيرون جداً ، لا مجال لاحصائهم في عجالة كهذه . . ولكننا سوف نذكر بعضهم على سبيل المثال فقط .

فنذكر هنا :

١ ـ المهدي من أهل البيت :

قال معاوية لابن عباس : « وقد زعمتم : أن لكم هاشمياً ، ومهدياً قائماً ، والمهدي عيسى بن مريم . وهذا الأمر في أيدينا حتى نسلمه إليه » . فأجابه ابن عباس : « وأما قولك : إنا زعمنا : إن لنا ملكاً مهدياً ، فالزعم في كتاب الله شك ، قال تعالى : « زعم الذين كفروا : أن لن يبعثوا ، قل : بلى وربي لتبعثن » . وكل يشهد : إن لنا ملكاً لو لم يبق إلا يوم واحد ملكه الله فيه »[1]

فابن عباس يقول لمعاوية : «وكل يشهد : أن لنا ملكاً الخ . . » . الأمر الذي يدل دلالة واضحة على شيوع أن المهدي من أهل البيت قد كان في ذلك الزمان ، زمان معاوية ، من الاشتهار بحيث لم يستطع معاوية أن يتجاهله . . كما أنه لم يستطع أن يجيب ابن عباس في شأنه، وتقرير: أن الكل يشهد بذلك . . بشيء .

ومما يؤيد ذلك : ـ وإن كان أعوان الأمويّين قد زادوا في الرواية كذبة

---

(١) قاموس الرجال ج ٦ ص ٣٨ ، عن الملاحم لابن طاووس ، عن كتاب عيون أخبار بني هاشم للطبري ، الذي صنفه للوزير علي بن عيسى بن جرّاح . .

مفضوحة ـ ما رواه ابن سعد ، عن إبن أبي يعفور، قال: قلت لمحمد بن علي[1]: إن الناس يزعمون : أن فيكم مهدياً . فقال : إن ذاك كذلك . ولكنه من بني عبد شمس[2]

وهكذا . . فقد كان شايعاً عند الناس أن في أهل البيت مهدياً منذ ذلك الحين . . ولكن العبارة الأخيرة أعني قوله « ولكنه من بني عبد شمس » لا ريب في كونها موضوعة . . فإن مئات بل الآف الأحاديث الدالة على أن المهدي من أهل البيت، والتي تعيّنه في الحجة ابن الحسن (ع) لخير دليل على أن هذا الذيل مكذوب على أهل البيت (ع) ، وكتاب منتخب الأثر للعلامة الصافي قد جاء بما فوق الكفاية في هذا المجال ، كما أشرنا إليه من قبل . .

وعن الوليد بن محمد المقري قال : كنت مع الزهري بالرصافة ، فسمع أصوات لعّابين ، فقال لي : يا وليد ، انظر ما هذا ؛ فأشرفت من كوة في بيته ، فقلت : أو يملكون ؟ ! قال : حدّثني علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن فاطمة : إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لها : المهدي من ولدك[3]

وأخيراً . . فإن البعض يرى : أن خالد بن يزيد بن معاوية المتوفي سنة ٨٥ هـ . هو الذي وضع حديث السفياني ليقابل به حديث المهدي[4]

٢ ـ محمد بن الحنفية :

وقد كان المختار يزعم : أن ابن الحنفية هو المهدي[5] ، والمختار قد قتل سنة ٦٧ هـ .

---

(١) لقد احتمل البعض : أن يكون المراد به ابن الحنفية لا الإمام الباقر . . ويرده : أن نفس الرواية تصرح : بأن هذا السؤال قد كان في خلافة عمر بن عبد العزيز ، ولم يعش ابن الحنفية إلى هذا الوقت ، كما هو معلوم . .

(٢) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٢٤٥ .

(٣) مقاتل الطالبيين ص ١٤٣ .

(٤) النجوم الزاهرة ج ١ ص ٢٢١ .

(٥) وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٥٠ ط سنة ١٣١٠ ه . وأنساب الأشراف ج ٣ ص ٢٨٣ و٢٨٩ بتحقيق المحمودي وج ٢ ص ٢٠١ و٢٠٢ ومروج الذهب ج ٣ ص ٧١ والحور العين ص ١٨٢ ، ويرى =

وادعاء الكيسانية لمهدية ابن الحنفية لا يخفى على أحد . . والكيسانية قد عاشوا في القرن الأول والثاني كما هو معلوم - بل هم يقولون : إن المختار نفسه كان اسمه كيسان فسميت الكيسانية باسمه . .

٣ - موسى بن طلحة :

وقال ابن سعد : « وقدم المختار بن أبي عبيد الكوفة ؛ فهرب منه وجوه أهل الكوفة ، فقدموا علينا ها هنا البصرة ، وفيهم موسى بن طلحة بن عبيد الله . قال : وكان الناس يرون زمانه هو المهدي . قال : فغشيه ناس إلخ . . »[1]

٤ - أبو هاشم ابن محمد بن الحنفية :

قال النوبختي : « وقالت فرقة : مثل قول الكيسانية في أبيه : بأنه المهدي ، وأنه حي لم يمت الخ . . »[2] وقال أيضاً : « وفرقة قالت : إن الإمام القائم المهدي هو (أبو هاشم) »[3]

٥ - عمر بن عبد العزيز :

قال ابن كثير : « . . قال الإمام أحمد : عن عبد الرزاق ، عن أبيه ، عن

بعض المحققين: أن المختار إنما قال: المهدي بن المهدي الوصي بن الوصي، وفي الطبقات ج ٥ ص ٧٣ أنه كتب إليه: لمحمد بن علي المهدي من المختار الخ . .

. . وليس ذلك ظاهراً في ادّعاء المهدية له، ولكن المؤرخين قد فهموا ذلك وفي طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٦٨/٦٩ بسنده عن «أبي حمزة قال: كانوا يسلمون على محمد بن علي: سلام عليك يا مهدي فقال: أجل أنا مهدي أهدي إلى الرشد والخير، اسمي اسم نبي الله وكنيتي كنية نبي الله، فإذا سلم أحدكم فليقل : سلام عليك يا محمد، السلام عليك يا أبا القاسم».

وفي ص ٦٩ من الطبقات ج ٥ حديث آخر أيضاً فليراجع .

(١) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٢٠ / ١٢١ .

(٢) فرق الشيعة ص ٤٨ .

(٣) فرق الشيعة ص ٥٠ وراجع : المقالات والفرق ص ٣٧ .

وهب بن منبه ، أنه قال : إن كان في هذه الأمة مهدي ؛ فهو عمر بن عبد العزيز . . »[1]

وقال :

« ونحو هذا قال قتادة ، وسعيد بن المسيب ، وغير واحد . . »

وقال طاووس : هو مهدي (أي بالمعنى اللغوي) ، وليس به ؛ إنه لم يستكمل العدل كله، إذا كان المهدي ثبت على المسيء من إساءته، وزيد المحسن في احسانه، سمح بالمال، شديد على العمال ، رحيم بالمساكين[2]

وقد ذكر ابن سعد روايات عن عمر ، وعن ابن عمر ، وغيرهما تؤيد مهدوية عمر بن عبد العزيز .

كما وذكر ما يؤيد قبول سعيد بن المسيب بمهدويته أيضاً.

وقال : الحسن : إن كان مهدي فعمر بن عبد العزيز ، وإلا فلا مهدي إلا عيسى بن مريم[3] .

بل لقد كذبوا على أهل البيت أنفسهم ، فوضعوا روايات عن الباقر عليه السلام ، وعن فاطمة بنت علي عليه السلام تؤيد مهدوية عمر بن عبد العزيز هذا . .[4]

ولسنا بحاجة إلى تفنيد هذه الروايات بعد المئات بل الالآف من الروايات المؤكدة على مهدوية الحجة بن الحسن العسكري، والتي أورد جانباً كبيراً منها في كتاب « منتخب الأثر » حسبما أشرنا إليه . .

٦ ـ عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر :

« فلما هلك عبد الله بن معاوية ، افترقت الخربية (والصحيح الحارثية

---

(١) البداية والنهاية ج ٩ ص ٢٠٠ وتاريخ الخلفاء ص ٢٣٣ .

(٢) البداية والنهاية ج ٩ ص ٢٠٠ وكلمة طاووس في تاريخ الخلفاء ، ص ٢٣٥

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٢٣٤ .

(٤) راجع : طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٢٤٣ و ٢٤٥ .

وهم اتباع عبد الله بن الحرث[1] بعده فرقتين :

أ ـ فرقة قالت : إنه حي بجبال اصبهان ، ولا يموت حتى يلي أمور الناس ، ويملأ الأرض عدلاً ، وأنه المهدي المنتظر عندهم ، ومنهم من يقول : حتى يقود نواصي الخيل مع المهدي الخ . . . »[2]

وعبد الله بن معاوية قد قتل سنة ١٢٩ هـ . كما هو معلوم

٧ ـ الإمام الباقر عليه السلام :

عن أبي جعفر(ع) ، قال : « يزعمون أني أنا المهدي ، وإني إلى الأجل أدنى مني إلى ما يدّعون »[3]

٨ ـ اسماعيل بن الإمام الصادق (ع) :

وقد توفي اسماعيل بن حعفر سنة ١٣٣ هـ . وقد أنكرت فرقة موته ، وقالوا : « لا يموت حتى يملك الأرض، يقوم بأمر الناس ، وأنه هو القائم »[4]

٩ ـ محمد بن عبد الله بن الحسن :

لقد ادّعى محمد بن عبد الله الحسن المولود سنة مئة : أنه هو المهدي ، بل يظهر من بعض الأشعار والنصوص : أنهم كانوا يعتقدون بمهدوية محمد هذا من حين ولادته[5]

وقد قبل كثير من علماء الأمة وشخصياتها مهدويته ، وهو شاب ، وقد كان شيوخ الاعتزال مثل عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء ، وحفص بن سالم ،

---

(١) فقد ذكر بعض المحققين : أنه قد اشتبه عليهم لفظ الحرث بغيره : الحربية والخربية والحزنية وعبد الله بن الحرث معنون في كتب رجال الشيعة ومعروف بالإنحراف والغلو . .

(٢) الحورالعين ص ١٦١ وراجع : الفصل لابن حزم ج ٤ ص ١٨٠ .

(٣) كنز العمال ج ١٧ ص ٢٧ ورمز له بـ (كر) أي عن ابن عساكر.

(٤) فرق الشيعة ص ٧٩ ، والفصل لابن حزم ج ٤ ص ١٨٠ .

(٥) راجع : مقاتل الطالبيين ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥ وليراجع انساب الأشراف ج ٣ ص ٧٦ و ٧٩ متناً وهامشاً .

وغيرهم يدعون الناس إلى بيعته . . . وقضيتهم مع الإمام الصادق (ع) إبّان قتل الوليد بن يزيد سنة ١٢٦ هـ . معروفة ومذكورة في كتب الحديث[١] .

مع أن المعتزلة كانوا يقيسون النصوص الدينية بمقياس العقل ، وهم أصحاب الفكر الحر ، الذين لا يقلدون غيرهم ، ولا يقبلون أي أمر إلا بعد البحث والنظر والتدقيق فيه كما هو معلوم . .

وعلى كل حال . . فقد قبل الناس على نطاق واسع - باستثناء الإمام الصادق عليه السلام[٢] - دعواه ، ودعوى أبيه عبد الله بن الحسن هذه ، وبايعوه . .

ويعترف المنصور العباسي : بأن المبايعين له هم :

« . . ولد علي ، وولد جعفر ، وعقيل ، وولد عمر بن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قريش ، وأولاد الأنصار . . »[٣]

ويقول أبو الفرج الأصفهاني :

« . . لم يشك أحد : أنه « المهدي » ، شاع ذلك له في العامة . وبايعه رجال من بني هاشم جميعاً : من آل أبي طالب ، وآل العباس ، وسائر بني هاشم »[٤] .

بل لقد بايعه المنصور ، والسفاح ، وابراهيم الإمام ، وصالح بن علي[٥] . . وغيرهم ولقد كان المنصور يفتخر بمهدية محمد ، ويتبجح بها[٦] .

---

(١) راجع الوسائل ج ١١ ص ٢٨ / ٢٩ .
(٢) راجع : مقاتل الطالبيين ص ٢٥٦ .
(٣) مروج الذهب ج ٣ ص ٢٥٤ / ٢٥٥ .
(٤) مقاتل الطالبيين ص ٢٣٣ وهامش أنساب الأشراف ج ٣ ص ٧٩ عنه بتحقيق المحمودي .
(٥) مقاتل الطالبيين ص ٢٥٦ ، وهناك مصادر كثيرة لهذا الأمر ، فراجع كتابنا : حياة الإمام الرضا (السياسة) ص ٣٩ / ٤٠ . .
(٦) مقاتل الطالبيين ص ٢٤٩ / ٢٤٠ ، والمهدية في الإسلام ص ١١٦ عنه ، وجعفر بن محمد لعبد العزيز سيد الأهل ص ١١٦ .

وكما أيد شيوخ الاعتزال مهدويته وثورته ، كذلك أيدها أيضاً العلماء والأئمة ، وافتوا ، وحثوا الناس على الخروج معه ومع أخيه إبراهيم . .

فكان سفيان الثوري يقول : « ان يرد الله خيراً بهذه الأمة يجمع أمرها على هذاالرجل » . وحينما قتل إبراهيم ، قال « ما أظن الصّلاة تقبل ، ألا إن الصلاة خير من تركها »[1]

وكان ابن عجلان فقيه أهل المدينة وعابدهم غير مدافع ، وكان له حلقة في مسجد النبي (ص) يفتي فيها الناس ويحدثهم ، فلما خرج محمد بن عبد الله الحسن خرج معه ، فلما قتل وولى جعفر بن سليمان المدينة بعث إلى ابن عجلان فاتى به ، وأراد قطع يده ، فقام من حضر جعفراً من فقهاء المدينة وأشرافها ، فقالوا : أصلح الله الأمير ، محمد بن عجلان فقيه أهل المدينة وعابدهم ، وإنما شبه عليه ، وظن أنه المهدي الذي جاءت فيه الرواية الخ[2] .

وكان الأعمش يقول : « ما يقعدكم ؟ أما إني لو كنت بصيراً لخرجت »[3] . .

وكان أبو حنيفة يحث الناس على الخروج في هذه الثورة ، ويقول : إن القتيل مع إبراهيم يعدل قتله لو قتل يوم بدر ، وشهادته مع إبراهيم خير له من الحياة . . »[4]

ولأجل موقفه هذا دسّ إليه المنصور السّم ، كما يقولون . .[5]

ويستفتى مالك بن أنس في الخروج مع محمد ، ويقال له : إن في اعناقنا بيعة لأبي جعفر ، فيقول : « إنما بايعتم مكرهين ، وليس على كل مكرهٍ يمين .

---

(١) مقاتل الطالبيين ص ٢٩٢ و٣٨٣ .
(٢) مقاتل الطالبيين ص ٢٨٩ .
(٣) مقاتل الطالبيين ص ٣٦٦ .
(٤) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٠٠ ط أوربا ، ومقاتل الطالبيين ص ٣٦٤ .
(٥) مقاتل الطالبيين ص ٣٦٨ .

فأسرع الناس إلى محمد »[1] . .

وحينما عاتب جعفر بن سليمان عبد الله بن جعفر على خروجه مع محمد ، قال : « ما خرجت معه ، وأنا أشك في أنه المهدي ؛ لما روي لنا في أمره ؛ فما زلت أرى أنه هو حتى رأيته مقتولاً . . »[2]

وهكذا كان موقف شعبة ، وغيرهم ، وغيرهم ، ممن لا مجال لذكرهم هنا . .

كما أن محمداً قد أخبر أهل المدينة : أنه لم ينزل بلداً من البلدان إلاّ وقد بايعوه على السمع والطّاعة ، فبايعه أهل المدينة كلهم إلا القليل[3]

نعم . . لقد بلغ من عظمة هذه الثورة وقوتها ، المعتمدة على ادعاء المهدية لقائدها، والتي استطاعت أن تستقطب مختلف الفئات والطبقات ، ولا سيما العلماء والفقهاء ، من أمثال أبي حنيفة ومالك واضرابهما ، وأصحاب الفكر الحر كالمعتزلة ، فضلاً عن غيرهم .

لقد بلغ من عظمتها وقوتها : أن جعلت المنصور يرسل إلى أبواب عاصمته (الكوفة) ابلاً ودواباً ، حتى إذا جاء الجيش الفاتح من جهة ، هرب هو من الجهة الأخرى[4] . .

وهناك الكثير مما يدل على رعب المنصور من هذه الثورة ، التي بويع لقائدها في مختلف الأقطار والأمصار الإسلامية .

ولا تكاد تعثر على منكر لمهدوية محمد هذا إلا ما كان من الإمام الصادق (ع) ،

---

(١) تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٠٠ ط أوربا ، ومقاتل الطالبيين ص ٢٨٣ والبداية والنهاية ج ١٠ ص ٨٤ .

(٢) مقاتل الطالبيين ص ٢٩١ .

(٣) البداية والنهاية ج ١٠ ص ٨٤ والقليل هذا ليس هو إلا الصادق عليه السلام، وبعض أتباعه . .

(٤) تاريخ الطبري ط ليدن ج ١٠ ص ٣١٧ ، وتاريخ اليعقوبي ج ٣ ص ١١٣ ط النجف ، ومرآة الجنان ج ١ ص ٢٩٩ ، وشرح ميمية أبي فراس ص ١١٦ ، وفرج المهموم في تاريخ علماء النجوم ص ٢١٠ ، والبدء والتاريخ ج ٦ ص ٨٦ ، ونقل عن : تجارب الامم لابن مسكوية ج ٤ .

حيث عرف عليه السّلام أنه ليس هو ، بل إن محمداً هذا سيقتل بأحجار الزيت كما أخبر به هذا الإمام العظيم . . ولعل عمرو بن عبيد ، الذي حاول أن يقنع الإمام الصادق (ع) بالبيعة لمحمد في سنة ١٢٦ هـ . قد بلغه شيء حول هذا الموضوع من قبل الصادق (ع)، ولأجل ذلك قعد عن محمد هذا في سنة ١٤٥ هـ. كما أشار إليه بعض المحققين.

ولكن إنكار الصادق عليه السلام لم يكن إلا إنكاراً لانطباق المهدي الموعود عليه ، لا للمهدية من الأساس كما هو معلوم . .

١٠ ـ المهدي العباسي :

بل إن المنصور نفسه قد لقّب ولده بـ « المهدي » في محاولة لصرف النّاس عن محمد هذا . . فقد أرسل مولى له إلى مجلس محمد بن عبد الله ، وقال له :

« إجلس عند المنبر ، فاسمع ما يقول محمد . قال : فسمعته يقول : إنكم لا تشكون أني أنا المهدي ، وأنا هو . فأخبرت بذلك أبا جعفر ؛ فقال :

« كذب عدوّ الله ، بل هو ابني »[1] . .

ثم . . ومن أجل اقناع الناس بهذا الأمر ؛ فقد وجد المنصور من يضع له الأحاديث ، ويكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وطبّق واضعوها « مهديّ الأمة » على ولده الذي لقبه هو بـ « المهدي »[2]

يقول القاضي النعمان الاسماعيلي المتوفي سنة ٣٦٣ هـ في أرجوزته :

من انتظاره وقد تسمى ‏ ‏ بهذه الأسماء ناس لما
تغلبوا ليجعلوها حجة ‏ ‏ فعدلوا عن واضح المحجة
إذ مثلوا الجوهر بالأشباه ‏ ‏ منهم محمد بن عبد الله
ابن علي من بني العباس ‏ ‏ ذوي التعدي الزمرة الأرجاس

---

(١) مقاتل الطالبيين ص ٢٤٠ ، والمهدية في الإسلام ص ١١٧ عنه .
(٢) تجد بعض هذه الأحاديث في : البداية والنهاية ج ٦ ص ٢٤٦ / ٢٤٧ ، والصواعق المحرقة ص ٩٨ / ٩٩ ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٥٩ / ٢٦٠ و ٢٧٢ وغير ذلك . .

إذ وافق الأسم تسمى « مهدي »   وهذه من الدواهي عندي[1]

وقال المقدسي : « وقد قال قوم : إن المهدي محمد بن أبي جعفر ، لقبه المهدي ، واسمه محمد ، وهو من أهل البيت الخ . . . »[2]

ولكننا نشك في أن يكون ثمة « قوم » قد قبلوا مهدويته ؛ لأننا من خلال سبرنا للتاريخ نجد : أن المهدي العباسي لم يوفق إلى من يعترف بمهدويته حقاً ، إلا سلم الخاسر[3] الذي كان عنده قرآن فباعه ، واشترى بثمنه طنبوراً . فهو يقول في مدح المهدي العباسي :

له شيم عند بذل العطاء   لا يعرف الناس مقدارها
و« مهدي أمتنا » والذي   حماها وأدرك أوتارها[4]

والسيد الحميري أيضاً ـ هو بدوره قد كان ممن ظن أنه المهدي حقاً، لكن سيرته وأفعاله قد بينت للناس : أنه ليس هو[5] . . يقول السيد رحمه الله تعالى :

ظننا أن المهدي حقاً   ولا تقع الأمور كما ظننّا
ولا والله ما المهدي إلا   إماماً فضله أعلى وأسنى[6]

بل إن المنصور نفسه قد أنكر : أن يكون كل من ابنه ومنافسه الآخر (أعني محمد بن عبد الله بن الحسن) هو المهدي . .

يقول سلم بن قتيبة :

« أرسل إليّ أبو جعفر، فدخلت عليه ؛ فقال : قد خرج محمد بن عبد الله

---

(١) الارجوزة المختارة ص ٣١ .
(٢) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٢٤١ ، والمهدية في الإسلام ص ١٨٠ .
(٣) طبقات الشعراء لابن المعتز ص ١٠٤ .
(٤) الأغاني ط دار الفكر ج ٢١ ص ١٨٧ .
(٥) راجع بعض أفعال المهدي في كتابنا : حياة الإمام الرضا (السياسية) .
(٦) أخبار السيد الحميري للمرزباني (المستدرك) ص ٥٨ وديوان السيد الحميري ص ٤٣٨ عن أعيان الشيعة ج ١٢ ص ١٧٨ .

وتسمّى بـ « المهـدي » . ووالله ، مـا هو به. وأخرى أقولها لك ، لم أقلها لأحد قبلك ، ولا أقولها لأحد بعدك : وابني والله ، ما هو بالمهدي ، الذي جاءت به الرواية ، ولكنني تيمنت به ، وتفاءلت به »[1] .

والخليفة المهدي نفسه يقر : بأن أباه فقط يروي : أنه المهدي الذي بعده في الناس[2] . .

هذا . . وقد ادعت فرقة المهدية لـ :

١١ ـ الإمام الصادق :

بعد موته[3] ، وفرقة ادعتها لـ :

١٢ ـ الإمام الكاظم :

بعد موته[4] ، وفرقة ادعت : أن :

١٣ ـ محمد بن اسماعيل بن جعفر :

المتوفي سنة ١٩٨ هـ . هو المهدي[5] . وكان :

١٤ ـ محمد بن جعفر :

يرجو أن يكون هو المهدي لعلامات رآها حاصلة فيه[6].

ويأتي بعد القرن الثاني :

---

(١) مقاتل الطالبيين ص ٢٤٧ ، والمهدية في الإسلام ص ١١٧ عنه .
(٢) الوزراء والكتاب ص ١٢٧ .
(٣) فرق الشيعة للنوبختي ص ٧٨ ، والحور العين ص ١٦٢ ، والفصل لابن حزم ج ٤ ص ١٨٠ .
(٤) فرق الشيعة للنوبختي ص ٩٠ ـ ٩٣ والحور العين ص ١٦٤ والفصل ج ٤ ص ١٧٩ .
(٥) الحور العين ص ١٦٢ / ١٦٣ .
(٦) مقاتل الطالبيين ص ٥٣٩ .

١٥ ـ محمد بن القاسم :

الخارج على المعتصم بالطالقان، فقد ادعي أنه هو المهدي[١] وفرقة قالت: إن

١٦ ـ يحيى بن عمر :

الخارج على المستعين ، هو المهدي[٢] . وفرقة قالت : إن :

١٧ ـ الحسن بن القاسم :

المقتول سنة ٤٠٤ هو المهدي[٣]

كلمة جامعة :

وأخيراً . . فيكفي أن نذكر : أن أحمد أمين المصري ، المنكر للمهدية يقول : « ففي كل عصر يخرج داعٍ أو دعاة كلهم يـزعم : أنه « المهـدي المنتظر » ، ويلتف حوله طائفة من الناس ، كالذي كان من المهدي رأس الدولة الفـاطمية ، وتقـرأ تاريـخ المغرب ؛ فـلا يكاد يمـر عصر من غـير خـروج مهدي . . »[٤] .

ويقول : « ولو أحصينا عدد من خرجوا في تاريخ الإسلام ، وادّعوا المهدية ، وشرحنا ما قاموا به من ثورات ، ومـا سببوا من تشتيت للدولـة الإسلامية ، وانقسامها ، وضياع قوتها ، لطال بنا القول ، ولم يكفنا كتاب مستقل »[٥] .

ولقد كان المدّعون للمهدية في أهل السنة كثيرون ، بل وأكثر من المدّعين لها من الشيعة على اختلاف فرقهم . ولقد تنبأ أهل بيت العصمة عليهم الصلاة والسلام بهؤلاء الكذابين ، وأشاروا إلى كثرتهم هذه في كلماتهم المختلفة . .

---

(١) و(٢) الفصل ، لابن حزم ج ٤ ص ١٧٩ والحور العين ص ١٥٦

(٣) الحور العين ص ١٥٧ .

(٤) و(٥) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٢٤٤ .

مع ما تقدم :

وهكذا .. فإننا إذا راجعنا التاريخ الإسلامي بإمعان ؛ فإننا نرى : أن علماء الأمة ومفكريها ، على اختلاف اتجاهاتهم ، وثقافاتهم ، ونحلهم ، ومنهم : الفقهاء، والمحدثون، والمتكلمون، والمؤرخون.. وغيرهم وغيرهم.. قد بخعوا لهذا الأمر ، وقبلوا به ، وإن ناقش منهم مناقش فإنما يناقش في انطباق « المهدي الموعود » على هذا الشخص أو ذاك ، لا في أصل المهدية ..

وذلك يدل على أن هذا الأمر لم يكن عفوياً ، ولا يمكن أن يتصور : أن يتفق الجميع إبتداء من عصر الصحابة والتابعين على الاعتقاد بأمر غريب عن الإسلام ، ودخيل عليه .. ولا سيما ونحن نرى : أن في طليعة المتحمسين لهذا الأمر ، والباذلين دماءهم في سبيله هم المعتزلة التقدّميّون ، أصحاب المذهب العقلي ، والذين يقيسون النصوص الدينية بمقياس العقل ، ويخضعونها لحكمه .. الأمر الذي لا يبقي مجالاً للشك في كون هذه القضية قضية إسلامية ، لا مجال للنقاش ، ولا للتشكيك فيها على الإطلاق ..

المعتزلة .. والمهدية :

قال أحمد أمين المصري : « .. وكنت أنتظر من المعتزلة كشف النقاب عن هذا الضلال ، إلا أني ـ مع الأسف ـ لم أعثر على شيء كثير في هذا الباب .. ولكنني أعرف : أن الزيدية (وهم فرع من فروع الشيعة، الّذين تأثروا تأثراً كبيراً بتعاليم المعتزلة ، لأن زيداً رئيسهم تتلمذ لواصل بن عطاء زعيم المعتزلة) كانوا ينكرون المهدي والرجعة انكاراً شديداً . وقد ردّوا في كتبهم الأحاديث والأخبار المتعلقة بذلك »[1] .

ونحن بالنسبة لما ذكره أحمد أمين نشير إلى نقطتين :

الأولى : إن ما ذكره عن الزيدية لا ريب في بطلانه ؛ فإن محمد بن عبد الله

---

(١) ضحى الإسلام ج ٣ ص ٢٤٣ .

ابن الحسن، المدعي للمهدية ـ وقد قُبِل ذلك منه على أوسع نطاق في الأمة ـ كان زعيم الزيدية، ومقدمهم . .

كما أن المذهب الكلامي الشائع في الزيدية هو « الجارودية » ، وهي أعظم فرقهم ، ويقول نشوان الحميري :

« ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية ، وهم بصنعاء ، وصعدة وما يليهما »[1] .

والجارودية يعتقدون بالمهدية ، كما هو معلوم لمن راجع كتب الفرق ، ومنهم من ينتظر محمد بن عبد الله بن الحسن ، ومنهم من ينتظر محمد بن القاسم ، ومنهم من ينتظر يحيى بن عمر[2]

وأما غير الجارودية فلم نجد تصريحاً لهم بنفي المهدية ، ومجرد سكوتهم عن التعرض لها لا يدل على انكارهم لها . . وعلى كل حال فإن كلام أحمد أمين هذا لا يمكن أن يصح . ولا يصلح للاعتماد عليه في شيء . .

الثانية : إننا نعلم قبول المعتزلة ، وتسليمهم بالمهدية ، حتى إن أحمد أمين لم يستطع أن يجد منهم أية بادرة ، أو أي تساؤل حول هذا الموضوع . . بل لقد وجدنا أن شيوخهم ، ورؤساءهم كعمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء ، وغيرهما كانوا دعاة لمحمد بن عبد الله ، وهو لا يزال شاباً ، وقد جاؤوا ليحاجّوا الإمام الصادق (ع) في أمره ـ حسبما أشرنا إليه . . وكان ادّعاء « المهدية » له هو الذي يزيد دعوته قوة واتساعاً ، ولم ينسوا بعد ادّعاء المهدية لابن الحنفية ، وموسى بن طلحة ، وعمر بن العزيز ، وغيرهم نعم لقد كانوا من أعوان محمد وأنصاره ، وعرضوا أنفسهم للأخطار الجسام في سبيل دعوته .

قال القاضي عبد الجبار : فأما إبراهيم بن عبد الله ، فقد كان في العلم

---

(١) الحور العين ص ١٥٦ .
(٢) راجع في ذلك : الفصل لابن حزم ج ٤ ص ١٧٩ ، والفرق بين الفرق للبغدادي ص ٣١ و ٣٢ ، وراجع : الملل والنحل ج ١ ص ١٥٩ ، والحور العين ص ١٥٦ / ١٥٧ .

والفضل إلى حدّ ، فخرج على أبي جعفر المنصور ، والذين معه هم وجوه المعتزلة ، فلو لم يكن فيهم ـ وهم خلق ـ إلا بشير الرحال مع زهده وعبادته لكفى[1] ومعلوم أن ثورة إبراهيم كانت امتداداً لثورة أخيه محمد ، وبأمر منه ، ونصراً له . وكان المنصور يقول : « ما خرجت عليّ المعتزلة حتى مات عمرو بن عبيد »[2] .

نعم . . وإن قبول المعتزلة لهذا الأمر ، بل وتحمسهم له ، ليدل دلالة قاطعة على أن هذا الأمر هو من صميم الإسلام ، وأنه كان شائعاً ومشهوراً منذ القرن الأول ، الذي عاش فيه الصحابة والتابعون . . وقد بلغ ذلك من القطعية والوضوح بين العلماء والمفكرين حداً لم يمكن معه حتى لهؤلاء الذين كانوا ـ كما يعتبرهم أحمد أمين وغيره ـ عمالقة الفكر والعقل ، والذين ناقشوا أدق المسائل ، وأعطوا رأيهم فيها بكل حرية وقوة ـ لم يمكن لهم ـ أن يسجلوا ولو تساؤلاً واحداً حتى ولو نادراً حولها ، رغم نزعتهم العقلية القوية ، واخضاعهم النصوص الدينية للمقاييس العقلية كما ألمحنا إليه .

بل لقد تجاوزوا ذلك إلى تأييد مدّعي المهدية ، وكانوا من الدعاة إليه على أعلى مستوى فيهم . كما تقدم

السياسيون . . والمهدية :

هذا . . ولا بد من الإشارة أخيراً : إلى أنه لم يكن يسعد الحكام والسياسيين : أن يلتزم الناس بعقيدة كهذه ، ولو كان بوسعهم انكارها لبادروا إليه ، لأنهم إنما يحكمون الأمة باسم الدين ، ولأن إيمان الأمة بهذه القضية :

١ ـ يعطى الحق في الحكم والسلطة لغيرهم . . و

٢ ـ يشير بأصابع الاتهام إليهم ، على أنهم غاصبون ظالمون .

---

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٢٦ وراجع مروج الذهب ج ٣ ص ٢٩٦ وفي مقاتل الطالبيين ص ٢٩٣ أن واصلاً ، وعمرو بن عبيد ، وجماعة من المعتزلة قد بايعوا محمد بن عبد الله بن الحسن أيضاً . .

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص ٢٢٨ .

وقد رأينا : أن معاوية قد حاول انكار ذلك ؛ فاصطدم بجواب ابن عباس ، الذي أفهمه : أن محاولته هذه لن يكون حصادها إلّا الفضيحة له ، وتعريته أمام الناس ، لأن الكل يشهد : أن لأهل البيت ملكاً لو لم يبق إلا يوم واحد ملكه الله فيه، بحيث يكون الاقدام على المساس بها مجازفة مجنونة، لا مبرر لها، ولا منطق يساعدها على الاطلاق . .

وحسبنا ما ذكرناه هنا . . والحمد لله وصلاته وسلامه على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين .

مصادر البحث

١ ـ أخبار السيد الحميري . . . . للمرزباني

٢ ـ الارجوزة المختارة . . . . للقاضي النعمان

٣ ـ الأغاني . . . . لابي الفرج الأصفهاني

٤ ـ البدء والتاريخ . . . . للمقدسي

٥ ـ البداية والنهاية . . . . لابن كثير

٦ ـ تاريخ الخلفاء . . . . للسيوطي

٧ ـ تاريخ الطبري . . . . لابن جرير

٨ ـ تاريخ اليعقوبي . . . . لابن واضح

٩ ـ جعفر بن محمد . . . . لسيد الأهل

١٠ ـ الحور العين . . . . للأمير نشوان الحميري

١١ ـ حياة الإمام الرضا (ع) السياسية . . . . للمؤلف

١٢ ـ ديوان السيد الحميري . . . .

١٣ ـ شرح ميمية أبي فراس . . . . لأمير حاج حسيني

١٤ ـ الصواعق المحرقة . . . . للهيثمي

١٥ ـ ضحى الإسلام . . . . لأحمد أمين

١٦ ـ طبقات الشعراء . . . . لابن المعتز

١٧ ـ الطبقات الكبرى . . . . لابن سعد

١٨ ـ فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم .... لابن طاووس
١٩ ـ الفرق بين الفرق .... للبغدادي
٢٠ ـ فرق الشيعة .... للنوبختي
٢١ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل .... لابن حزم
٢٢ ـ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة .... لعبد الجبار وغيره
٢٣ ـ قاموس الرجال .... للتستري
٢٤ ـ كنز العمال .... للمتقي الهندي
٢٥ ـ مرآة الجنان .... لليافعي
٢٦ ـ مروج الذهب .... للمسعودي
٢٧ ـ مقاتل الطالبيين .... لابي الفرج الأصفهاني
٢٨ ـ المقالات والفرق .... للأشعري
٢٩ ـ الملل والنحل .... للشهرستاني
٣٠ ـ المهدية في الإسلام .... لسعد محمد حسن
٣١ ـ النجوم الزاهرة .... لابن تغري بردى
٣٢ ـ الوزراء والكتاب .... للجهشياري
٣٣ ـ وسائل الشيعة .... للحر العاملي
٣٤ ـ وفيات الأعيان .... لابن خلكان

الإمام السجّاد عليه السلام
باعث الإسلام من جديد

بعد أن استشهد الإمام الحسين صلوات الله وسلامه عليه مع أهل بيته وأصحابه . .

واطمأن الامويون ـ حينئذ ـ فقط . . إلى أن آل علي ، قد انتهى أمرهم ، وطويت صفحتهم ، ولن تقوم لهم بعد ـ بزعم الامويين ـ أيّة قائمة ، ولن تبرق لهم في الافق أية بارقة . . بعد ذلك ومع ذلك فقد استمروا في اتباع سياساتهم الرعناء تجاه أهل البيت والامة . . بهدف تكريس الأمر نهائياً في البيت الاموي ، ولكي يبقى العرش الاموي محتفظاً بوجوده وبتفوقه . . ولكن قد خاب فألهم ، وطاش سهمهم . . فما كانت سياساتهم تلك إلّا وبالاً ودماراً عاد عليهم أنفسهم . . فإننا نستطيع أن نقول : إن سياسات الامويين تلك تتمثل بالخطوط التالية :

١ ـ ملاحقة أهل البيت إعلامياً بالافتراء عليهم ، وتوجيه مختلف التهم الباطلة إليهم ، وتصويرهم على أنهم هم المعتدون ، والظالمون الآثمون . . الذين لا يتورعون عن أية عظيمة ولا يمتنعون عن ارتكاب أية جريمة ، وحتى قتل الحسين عليه السلام ، فإنه لم يكن إلّا لأنه كان هو الجاني على نفسه ، والساعي إلى حتفه ، وهو المذنب والمعتدي ، وهم وحدهم الضحية ، والمظلومون معه في هذه القضية . .

ومن ذا الذي يستطيع أن يرد على دعايات الامويين هذه، أو يظهر الترديد والتشكيك فيها ؟ ! أوبالأحرى من ذا الذي يستطيع أن يجهر بالحقيقة ، ولو من دون تعرض لدفع دعايات الامويين ودحض افتراءاتهم وأكاذيبهم ؟ ! .

٢ ـ سياسة التجويع والحرمان لأهل البيت وشيعتهم ، وحرمانهم من كل الامتيازات ومصادرة أموالهم ، وحتى هدم بيوتهم ، حتى لا يجدوا اللقمة ـ لقمة العيش ـ إلّا على موائد الامويين ، ومن لف لفهم ، ودار في فلكهم . . واجبارهم ـ وخصوصاً شخصيات آل علي ـ على التوجه إلى الحكام في وفادات منتظمة ، لاستجداء لقمة العيش . . ولحفظ كراماتهم ودمائهم ، حتى لا يعتبرهم الحكم في موقف المعارضة ، فيستحل كل تصرف ضدهم ، مهما كان قاسياً وشرساً وعنيفاً . . حتى إذا تأخرت أحياناً وفادة بعضهم عليهم تجدهم هم أنفسهم يطالبون بذلك ويتساءلون عنه وعن سببه وسرّه . . إن لم يبادروا إلى استقدامهم بشكل مباشر وصريح . . وبذلك يكونون قد شغلوا تلك الشخصيات بالبحث عن لقمة العيش ، وصرفوا همتهم إلى هذا المجال . . بالإضافة إلى أنهم يستفيدون من ذلك سياسياً وإعلامياً كما هو واضح .

٣ ـ ثم هناك سياسة الاضطهاد والملاحقة المرّة والشرسة لكل من يتصل بأهل البيت ، أو يظهر منه الميل إليهم . . الملاحقة التي لا تنتهي إلّا بالتصفيات الجسدية والنفسية ، أو بما لا يقل سوءاً وفظاعة وبشاعة عن ذلك . . ويستفيدون بذلك أمرين :

الأول : الحرب النفسية لآل علي أنفسهم ، ومحاولة جعل اليأس يتطرق إلى نفوسهم ، فلا يفكرون بعد بأية حركة ، ولا بالوقوف أي موقف يتعارض مع مصلحة الهيئة الحاكمة . .

الثاني : منع الناس من الاقتراب منهم ، والاستفادة من تعاليمهم ، والتخلق بأخلاقهم ، والتعرف على الإسلام الصحيح الذي عندهم . . فإن الناس إذا علموا أن الاقتراب من آل علي لا يعني إلّا الدمار والشقاء لهم ، ولكل من يلوذ بهم ، فإنهم سوف يجنبون أنفسهم ذلك . . ويؤثرون السلامة والراحة

ـ كما هو طبع كل إنسان ـ على التعب والعناء ، إن لم يكن الدمار والفناء . . وعلى هذا الأساس ، ومن هذا المنطلق كان اصرارهم على لعن سيد الأوصياء أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام على المنابر ـ بل كانوا يعتبرون كما يقول مروان ـ على ما يظهر ـ ان بذلك استقامة ملكهم، وبقاء سلطانهم . . فإن لعنه ـ والعياذ بالله ـ إنما يعني :

ألف : خوف من يعرف الحقيقة من الاتصال بـأهل بيت عـلي (ع) وشيعته ، وحرمانه من ثم من الاستفادة من تعاليمهم ، والتخلق بأخلاقهم ، والسير على منهاجهم ، الذي هو منهاج الإسلام الصحيح كما قلنا . . فاسلام علي عليه السلام ، لم تطّلع عليه الامة ، ولم تعرفه كما يجب ، وإنما عرفت الإسلام الأموي إسلام المصالح والأهواء ، الإسلام الذي يستحل السلب والنهب ، وقتل النفوس البريئة ، وفعل كل عظيمة ، وارتكاب كل جريمة في سبيل الملك والسلطان ، وفي سبيل المال . . واللذة . .

وأما من لا يعرف الحقيقة ـ وهؤلاء هم الأغلبية الساحقة ـ كما سنرى فلسوف يصدق بأن هذه الشخصية ومن يمتّ إليها بصلة أو رابطة شخصية منحرفة حقاً ، وليس من المناسب ، ولا من الصالح الديني ، ولا الدنيوي الاتصال بها وبمن يمتّ إليها بصلة . . حتى ليتجرأ معاوية على القول لأهل الشام : إن علياً (ع) لم يكن يصلّي[1] ـ والعياذ بالله ـ وحتى إن عشرة من قواد أهل الشام وامرائهم ، إلى قيام الدولة العباسية ما كانوا يعرفون أن للنبي (ص) قرابة سوى بني امية ، وقد حلفوا على ذلك لأبي العباس السفّاح بأغلظ الايمان[2]. وغير ذلك من الشواهد الكثيرة جداً في التاريخ الإسلامي ، في عهد الامويين وبعده . .

---

(١) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٠ والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٣١٣ والفتوح لابن أعثم ج ٣ ص ١٩٦ وصفين لنصر بن مزاحم ص ٣٥٤ وشرح النهج للمعتزلي ج ٨ ص ٣٦ وأنساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج ٢ ص ١٨٤ ونقله المحمودي عن تاريخ دمشق لابن عساكر ج ٣٨ رقم ١١٣٩ وترجمة الإمام علي لابن عساكر بتحقيق المحمودي ج ٣ ص ٩٩ والغدير ج ١٠ ص ١٢٢ و ٢٩٠ عن بعض من تقدم . .

(٢) راجع : الحياة السياسية للإمام الرضا (ع) للمؤلف ص ٥٤ .

باء : وشيعة علي وأهل بيته أيضاً يرون أنفسهم غير مقبولين اجتماعياً ، ولا يمكنهم ممارسة أي نشاط مهما كان ، فتخمد جذوة الثورة في نفوسهم ، وينصرفون عن التخطيط لأي عمل يضر بصالح الهيئة الحاكمة . .

جيم : كما أن الامويين يكونون قد أخذوا بثارات بدر وغيرها ، وكذلك الجمل وصفين ، وشفوا غيظ قلوبهم من علي (ع) ، هذا الذي كان القضاء النازل عليهم ، والبلاء المبرم ، الذي لم يجدوا منه مناصاً ولا عنه محيداً . .

٤ ـ سياسة التجهيل ، التي كانت تتعرض لها الامة بأسرها ، ويكفي أن نذكر : أن الناس والهاشميين بالذات كانوا في زمن السجّاد عليه السلام ، لا يعرفون كيف يصلون ، ولا كيف يحجون[١] .

وإذا كانت الصلاة ، التي هي الركن الأعظم في الإسلام ، ويؤديها كل مكلف خمس مرات يومياً كان لا يعرف حدودها وأحكامها من هم أقرب الناس إلى مهبط الوحي والتنزيل ، والذين يفترض فيهم أن يكونوا أعرف من كل أحد بالشريعة ، وأحكام الدين ، فكيف تكون حالة غيرهم من أبناء الامة ، وما هو مقدار معرفتهم بالشريعة والدين إذن ؟ وما هو مدى معرفة الامة وبالأخص من هم أبعد عن مصدر العلم والمعرفة بالأحكام الأخرى التي يكون التعرض لها والابتلاء بها أقل ؟ ! إننا نترك الجواب عن ذلك إلى انس بن مالك الذي يقول ـ على ما رواه البخاري والترمذي ـ ما أعرف شيئاً مما كان على عهد رسول الله (ص) . قيل : الصلاة ؟ قال : أليس صنعتم ما صنعتم فيها[٢] وقال الزهري : دخلنا على انس بن مالك بدمشق ـ وهو وحده ـ يبكي . قلت : ما يبكيك ؟ قال : لا أعرف شيئاً مما أدركت إلّا هذه الصلاة ، وقد ضيعت[٣] . .

---

(١) راجع : كشف القناع عن حجية الاجماع ص ٦٧ .
(٢) ضحى الإسلام ج ١ ص ٣٨٦ وراجع : الصحيح من سيرة النبي (ص) للمؤلف ج ١ ص ٢٨ .
(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ وراجع : الصحيح من سيرة النبي (ص) للمؤلف ج ١ ص ٢٨ حول مصادر أخرى .

وبعد عصر انس بقليل نجد الحسن البصري يقول : لو خرج عليكم أصحاب رسول الله (ص) ما عرفوا منكم إلّا قبلتكم[1] . وروى مالك في الموطأ عن عمّه عن جده مالك أنه قال : ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلّا النداء للصلاة[2] . . فنقل السيوطي في شرحه عن الباجي قوله : يريد الصحابة ، وأن الاذان باقٍ على ما كان عليه ، لم يدخله تغيير ولا تبديل بخلاف الصلاة ، فقد أخرت عن أوقاتها ، وسائر الأفعال دخلها التغيير انتهى[3] .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : لو أن رجلين من أوائل هذه الامة خلوا بمصحفيهما في بعض هذه الاودية لاتيا الناس اليوم ولا يعرفان شيئاً مما كانا عليه[4] .

وبعد هذا . . فإن من الطبيعي أن يعتبر من حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله بعض الأحاديث ـ أربعين حديثاً مثلاً ، أو عرف بعض الأحكام ـ إن من الطبيعي أن يعتبر أنه أعلم الناس وأعظمهم في وقته وعصره ، ولا سيما إذا أضاف إلى ذلك وزاد عليه ما شاءت له قريحته ، وسمحت به نفسه ، حيث لا رقيب عليه ولا حسيب ، ولا من يستطيع أن يميز هذا عن ذاك . . ولذلك نجد أن سوق الكذّابين والوضّاعين ـ وحتى بعض من أسلم من أهل الكتاب نجد أن سوقهم قد راج ، وصاروا هم أهل العلم والمعرفة والثقافة للامة حينما انضووا تحت لواء الحكام وأبعد أهل البيت عن الساحة وأجبروهم على التخلي عنها ، حتى لنجد أن السجّاد عليه السلام يقول في دعائه الخاص بيوم الجمعة وعرفه[5] : « اللهم إن هذا المقام لخلفائك وأصفيائك ، ومواضع امنائك في الدرجة الرفيعة التي اختصصتهم بها قد ابتزوها . . حتى عاد صفوتك وخلفاؤك مغلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مبدّلاً وكتابك منبوذاً وفرائضك محرّفة عن جهات

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ / ٢٤٥ .
(٢) الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ٩٣ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ .
(٣) شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٢١ وتنوير الحوالك ج ١ ص ٩٣ / ٩٤ عن الباجي .
(٤) الزهد والرقائق لابن المبارك ص ٦١ .
(٥) الصحيفة السجادية ، دعاء رقم ٤٨ .

اشراعك ، وسنن نبيك متروكة الخ . . »[1] .

بل نجد السجاد (ع) أيضاً يقول للقاسم :

« إياك أن تشد راحلة ترحلها هنا لطلب العلم ، حتى يمضي لكم بعد موتي سبع حجج »[2]. وكان السجاد عليه السلام إذا سافر صلى ركعتين ثم ركب راحلته ، وبقي مواليه يتنفلون ، فيقف ينتظرهم ولا يمنعهم من ذلك مع أن النوافل في السفر غير مشروعة . . بل نجد أن علياً قبل ذلك يشكو من عدم تمكنه من إظهار علمه ونشره ، فهو يتلهف ويقول : إن في صدري هذا لعلماً جمّاً علمنيه رسول الله لو أجد حفظة . . كما أن الباقر عليه السلام يقول ما يقرب من هذا . .

وعلي عليه السلام أيضاً يتنفس الصعداء على المنبر ويقول : سلوني قبل ين تفقدوني فإن بين الجوانح مني علماً جمّاً هاه هاه ألا لا أجد من يحمله . .

وقال عليه السلام : لو أجد ثلاثة رهط استودعهم العلم ، وهم أهل لذلك لحدثت بما لا يحتاج فيه إلى نظر في حلال ولا حرام ، وما يكون إلى يوم القيامة . .

وكذلك هو يقول : إنه لو حدثهم ببعض ما يعلم من الحق في الكتاب الذي نزل به جبرئيل على محمد لتفرقوا عنه حتى يبقى في عصابة حق قليلة[3] . .

فإذا كان هذا هو حال الامة في زمن علي عليه السلام . . ولم يكن الامويون بعد قد تسلطوا على الامة بشكل فعّال ، فكيف كان حال الناس بعده . . في زمن معاوية وزمن يزيد ، الذي أخذ مسرف بن عقبة البيعة من أهل المدينة على أنهم خول له ، والذي قتل الحسين ،ونصب المنجنيق على الكعبة ثم بعده عبد الملك بن مروان والحجاج وغيرهم من جبابرة وملوك بني مروان؟! . .

نعم . . لقد صار أولئك الوضّاعون والكذّابون وأصحاب المصالح ، وحتى مسلمة أهل الكتاب هم مصدر الثقافة والمعرفة ، وهم معلّموا الامة ،

---

(١) راجع : الصحيح من سيرة النبي (ص) : التمهيد .
(٢) كشف القناع عن حجية الاجماع ص ٦٦ .
(٣) راجع المصدر السابق ص ٦٦ ـ ٦٩ .

وهداتها .

وقد ساعدهم الحكام على ذلك . . ووفروا لهم الحماية الكافية، والمال، وساعدوهم في كل ما يريدون ويشتهون، وذلك لأمور:

الأول : إن هؤلاء كانوا يخدمون العرش الاموي بشكل فعّال، ويؤيدونه بمختلف المختلقات والافتراءات ، على شكل روايات تتخذ صفة القداسة في نفوس الناس ، وتترسخ في وجدانهم ، لأنها منسوبة إلى نبي الامة الأعظم ، صلى الله عليه وآله وسلم .

الثاني : إنهم قد وجدوا فيهم ما يقدمونه للناس على أنه البديل عن أهل البيت عليهم السلام . . فلا يعيش الناس في الفراغ النفسي والعقائدي والتشريعي الذي سوف يتركه إبعاد أهل البيت عن المجال العملي العام . .

الثالث : وهو الأهم : إن السياسة الاموية كانت قائمة أساساً على إبعاد الناس عن الإسلام الصحيح ، وحتى على القضاء على الشخصية النبوية في نفوس الناس قضاءً مبرماً ونهائياً . . هذه الشخصية التي سوف لن يكون تعرّف الامة عليها على حقيقتها في صالح العرش الاموي على الاطلاق . .

ولذلك نجد أنه كانت ثمة رقابة كاملة على سنّة النبي (ص) وسيرته ، وحتى على سيرة أصحابه ولا سيما الأنصار منهم كما يظهر من كتاب الموفقيات للزبير بن بكار ، وعلى سيرة علي عليه السلام وأهل البيت وسلوكهم ومفاهيمهم وتعاليمهم بشكل أخص . . ومحاولة التعتيم عليها أو التشكيك فيها ، وحتى قلبها رأساً على عقب إن أمكن ذلك . . وقد أشرنا إلى ذلك بشيء من التفصيل في مقال سابق فلا نعيد . .

وقد ساعدهم على ذلك سياستهم الخاصة تجاه صحابة النبي (ص) ، وتجاه حديث النبي . . والتي كانت تقضي بالمنع عن التحديث عنه (ص) إلا بنوع خاص من الأحاديث وبمنع كبار الصحابة من السفر إلى البلاد لتثقيف الناس . . حتى مات هؤلاء الصحابة وانقرضوا أو كادوا ، ولم يبق إلّا بعض الصغار منهم ، والذين لم يعرفوا الكثير منه (ص) ولم يعايشوه بالشكل الواعي

والكافي . . بل إنك لتجد أن بعض كبارهم كان يعاشره البعض سنة فلا يسمعه يقول قال رسول الله (ص) ، وكان يجعل هذا من ميزاته وحسناته ويفوز بكثير من المدح والثناء عليه[1] . .

كانت تلك لمحة خاطفة عن الوضع الذي كانت تعيش فيه الامة في زمن السجاد عليه السلام . . وكانت تلك بعض الخيوط السياسية للحكم الاموي آنذاك . .

وفي هذا الجو بالذات كان على الإمام السجاد عليه السلام أن يقوم بمهمة إمامة الامة وهدايتها إلى الإسلام ، الإسلام الصحيح ، إسلام محمد (ص) وعلي (ع) . . إسلام القرآن . .

ولقد كانت مهمته هذه في غاية الصعوبة والخطورة . .

فقد عرفنا موقف الحكم الاموي منه ، ومن أبيه وجده ، وعمه ، ومن أهل بيته وشيعته ، وكل من يلوذ بهم بسبب أو نسب . .

وإذا أضفنا إلى ذلك : أن الإمام الحسين عليه السلام كان أعظم شخصية في الامة الإسلامية ، ولم تنس الامة بعد ما سمعته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حقه . . مع ما عرفته فيه طيلة سبعة وخمسين عاماً من السلوك المثالي ، والاستقامة على الحق ، والعلم والوعي الذي لا يقاس ولا يضاهى ، وغير ذلك من الصفات الفضلى ، والسجايا النبيلة . . ولم يكن لولده السجّاد زين العابدين عليه السلام ـ الذي لم يكن عمره يزيد على ثلاثة وعشرين عاماً ـ هذه المكانة التي كانت لابيه الحسين ، ولا كان معروفاً لدى الامة على نطاق واسع ، ولا اشتهر عنه بعد ما كان قد اشتهر وشاع عن أبيه صلوات الله وسلامه عليه .

وحينما استشهد الحسين عليه السلام مع أهل بيته وأصحابه اعتبر الامويون والناس : أن أهل البيت قد انتهى أمرهم ، وأفل نجمهم . . فلا الامويون

---

(١) راجع : الصحيح من سيرة النبي (ص) (التمهيد) والحياة السياسية للإمام الحسن (ع) الفصل الثاني كلاهما للمؤلف .

يخافونهم ، ولا غير الامويين يرجونهم . . هذا عدا عن عدم جرأة أحد على الاتصال بهم ، وعدا عن الجهل المطبق بالإسلام ، فكانت الردة عن أهل البيت والابتعاد عنهم عامةً وشاملةً . . وحتى ليقول الصادق عليه السلام : ارتد الناس بعد قتل الحسين إلّا ثلاثة : أبو خالد الكابلي ويحيى بن أم الطويل وجبير بن مطعم (لعل الصحيح : حكيم بن جبير) ثم إن الناس لحقوا وكثروا[1] .

وإذن . . فلا بد للسجاد عليه السلام أن يبدأ العمل من نقطة الصفر تقريباً ، ولا سيما عقائدياً ، ويعيد الإسلام من جديد ويوجه الناس نحو تعاليمه وأحكامه . . ويعيد للناس عقيدتهم التي كانت قد تعرضت للكثير من التحريف ، وأن يعيد لهم ثقتهم بأهل بيت نبيهم . . والخلاصة : أن يبدأ تماماً كما بدأ النبي (ص) فيما سبق من نقطة الصفر . .

والسجاد عليه السلام هو خليفة ذلك النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلّم .

ولا بد له أيضاً . . من الحفاظ على العلويين ، وكل من يتشيع لهم . .

ولا بد له بالإضافة إلى ذلك : من أن يكسر ذلك الطوق الحديدي الذي ضربه الحكم حولهم لاحتواء كل تصرفاتهم ونشاطاتهم . .

ولا بد له كذلك . . من إعادة ثقة الامة بأهل البيت، وتوجيهها نحوهم واعتبارهم المصدر الأصفى لتعاليم الإسلام ، الإسلام القرآني الصحيح . ومصدر كل المعارف والعلوم النافعة والأفكار الراقية ، والأخلاق الفاضلة الكريمة . .

ولقد نجح عليه السلام في كل ذلك أيما نجاح ، رغم قسوة الظروف ورغم الأخطار الجسيمة التي كان يواجهها ، حيث لم يكن أية حماية أو رعاية من أي جهة كانت ، ومن أي نوع كانت . . نعم لقد نجح في ذلك نجاحاً باهراً ، حتى إنه عندما خرج ولده زيد على الحكم الاموي بايعه الآلاف الكثيرة وإن كانوا

---

(١) راجع : رجال الكشي ص ١٢٣ و ١١٥ وغيره .

قد تركوه ولم يثبتوا معه . . ثم توالت الثورات الشعبية العارمة واحدة بعد الأخرى، وأغلبها كان بدوافع دينية ، وشعور مذهبي . .

ويكفي أن نذكر أن من نتائج جهوده عليه السلام ـ بالإضافة إلى كل ما سبق ـ : أن هيأ الجو على النحو الأكمل والأفضل لمدرسة الامامين بعده : الباقر والصادق صلوات الله عليهما وعلى آبائهما وأبنائهما الطاهرين . .

وأما عن أسلوب عمله وجهات جهاده ونضاله . . فإننا لا نستطيع في هذه العجالة . . أن نلّم بكل جوانبها ومجالاتها ، فضلاً عن دقائقها وتفصيلاتها . . ولذلك فنحن نكتفي بالإشارة إلى الأمرين التاليين :

الأول : إنه بالإضافة إلى أنه كان يوجه الامة من خلال سلوكه وتصرفاته ومواقفه . . فإنه كان أيضاً يوجه الامة من خلال ادعيته ، التي كان يضمنها مختلف المعارف الإسلامية : عقائدياً ـ وهو الأهم ـ وسياسياً واخلاقياً وغير ذلك . . ولم يكن بإمكان أحد أن يعترض عليه ويقول له : لا تدْع ربك . . فإن ذلك سوف يكون مستهجناً ومرفوضاً من كل أحد . . حيث يرونه ـ بحسب الظاهر ـ لا يتعرض لدنيا هؤلاء الحكام ، وإنما شغل نفسه بعبادة ربه ، وتصفية وتزكية نفسه . .

ويظهر أن الحكام أنفسهم أيضاً قد اطمأنوا إلى أنه عليه السلام ليس في صدد التخطيط والعمل ضدهم ، ولا يفكر في الخروج عليهم ، فراق لهم انصرافه عن دنياهم . بل لقد أصبح له عندهم مكانة عظمى واحتراماً خاصاً لم يكن لأحد من أهل البيت قبله ، ولا كان لأحد منهم بعده . . ولذلك تجد الثناء العاطر ينهال عليه من كل جانب ومكان من قبل من ترضى عنهم الهيئة الحاكمة ، وتعتبرهم من أعوانها . .

ولقد فاتهم : أنه كان في الظاهر يدعو الله ، ولكنه كان في واقع الأمر يدعو إلى الله ، ويوجه نحوه ، ويعرّف الناس سبيله ، ويضمن كلامه الكثير من التعاليم الآلهية ، والمعارف الدينية التي تهمهم في أمر دينهم ودنياهم . . كما اتضح ذلك جلياً فيما بعد . وأنه كان يقود عملية التغيير الشامل في بنية العقيدة

للامة الإسلامية بأسرها .

الثاني : اهتمامه عليه السلام المتميز بشراء الموالي وعتقهم ، حتى ليقول البعض[1] « وعرف العبدان ذلك فباعوا أنفسهم له ، واختاروه وتفتلوا من أيدي السادة ليقعوا في يده ، وجعل الدولاب يسير ، والزمن يمر ، وزين العابدين يهب الحرية في كل عام ، وكل شهر ، وكل يوم ، وعند كل هفوة ، وكل خطأ ، حتى صار في المدينة جيش من الموالي الأحرار ، والجواري الحرائر ، وكلهم في ولاء زين العابدين ، قد بلغوا خمسين ألفاً أو يزيدون » .

ويقول أيضاً : « . . فهو يشتري العبيد لا لحاجة إليهم ، ولكن ليعتقهم ، وقالوا : إنه اعتق مئة ألف . . »[2] .

ودعا عليه السلام مملوكه مرتين فلم يجبه وأجابه في الثالثة ، فقال له : يا بني ، أما سمعت صوتي ؟ قال : بلى . قال : فما بالك لم تجبني ؟ قال : امنتك . قال : الحمد لله الذي جعل مملوكي يامنني[3] .

وكان عليه السلام لا يضرب مملوكاً ، بل يكتب ذنبه عنده ، حتى إذا كان آخر شهر رمضان جمعهم وقررهم بذنوبهم ، وطلب منهم أن يستغفروا له الله كما غفر لهم ، ثم يعتقهم ، ويجيزهم بجوائز ، وما استخدم خادماً فوق حول . .

وقال السيد الأمين : « . . ولقد كان يشتري السودان وما به إليهم من حاجة يأتي بهم عرفات ، فيسدّ بهم تلك الفرج ، فإذا أفاض أمر بعتق رقابهم ، وجوائز لهم من المال . . »[4] .

ونحن نلاحظ هنا الامور التالية :

أولاً : إنه يخاطب مماليكه بيا بُني ، وكان يهدف إلى إعطاء النظرة

---

(١) زين العابدين ص ٤٧ ، لعبد العزيز سيد الأهل .
(٢) المصدر السابق ص ٧ .
(٣) كشف الغمة ج ٢ ص ٢٩٩ .
(٤) أعيان الشيعة ج ٤ ص ٤٦٨ .

الصحيحة للإسلام تجاه المماليك ، وأنه يعتبرهم بمنزلة الأخوة والأبناء . . وان الإسلام الذي يفرض على الإمام السجاد عليه السلام أن يعامل مماليكه معاملة يأمنوه معها يختلف عن ذلك الإسلام الذي يدعيه الآخرون الذين يعتبرون الموالي أحقر وأذل من الحيوان . .

وثانياً : إن كتابة اساءاتهم ، ثم محاسبتهم عليها ، وعتقهم حينه إنما يهدف إلى تنبيههم إلى أخطائهم ، وترسيخ ذلك في نفوسهم ، ولا سيما حينما تطرح كقضية حاسمة في أسعد لحظات حياتهم : اللحظات التي ينالون فيها حريتهم ، التي هي في الحقيقة هوية وجودهم . .

فهم إذن قد نالوا أعزّ ما في الوجود من غير استحقاق . . وفي هذا ضغط نفسي من نوع معين ، ليحاولوا الارتفاع بأنفسهم إلى درجة الاستحقاق والجدارة ، ويبعث في نفوسهم روح العمل الجاد في سبيل التكامل في الفضائل الإنسانية ، والالتزام بالتعاليم الاخلاقية الإسلامية . .

وثالثاً: إن ذلك يجعل له ـ بشكل طبيعي ـ مكانة خاصة في نفوسهم والنظر إليه نظرة خاصة فيها كل الاحترام والتقدير ، واعتباره نوعية أخرى ، تختلف عما يعرفون ويعهدون ، وهذا يؤهلهم في المستقبل إلى الاستماع إلى تعاليمه ، واحترام آرائه التي هي تعاليم وآراء الإسلام ، ثم السير على منهاجه واتباع سلوكه . .

ورابعاً: وأما اعطاؤهم المال في هذا الظرف بالذات . . فبالإضافة إلى أنهم يكونون عادة في أمس الحاجة إليه في هذا الظرف بالذات ، حيث لا يملكون فيه من حطام الدنيا شيئاً . . ويمنعهم بذلك من اتباع الأساليب الملتوية من أجل الحصول علي لقمة العيش . . فبالإضافة إلى ذلك هو يؤكد على إنسانية تعاليم الإسلام ، وانه يعيش قضية الإنسان ، ويتفاعل معها ، ويهتم اهتماماً حقيقياً بحلّها . . ولا يتاجر بآمال الناس وآلامهم وبكراماتهم كما هو شأن غيره ممن لم يعد أمرهم خافياً على أحد .

وخامساً : لقد كان من نتيجة هذه السياسة التي لا نجدها بهذا الشمول والسعة لدى غيره من الأئمة حتى علي عليه السلام . . لقد كان من نتيجة ذلك

أن صار الموالي يعتبرون أهل البيت عليهم السلام هم المثل الأعلى للإنسان وللإسلام ، وكانوا مستعدين للوقوف إلى جانبهم في مختلف الظروف ، ولا نعدم بعض الشواهد التي تظهر أن الموالي كانوا ينتصرون للعلويين إذا رأوهم تعرضوا لظلم أو لبغي من قبل السلطات . كما يظهر لمن راجع كتاب عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب لابن عنبة ، وغيره . .

وسادساً : وأخيراً : إن ذلك كان ادانة لمنطق الامويين القائم على أساس تفضيل العربي واعطائه كل الامتيازات ، وحرمان غيره منها بكل صورة ، واعتباره أذل وأحقر من الحيوان حتى كان يقال : لا يقطع الصلاة إلّا كلب أو حمار أو مولى ، ومنعوهم من الإرث كما في موطأ مالك ، ومن العطاء ومن القضاء ، ومن الولاية وامامة الجماعة ، ومن الوقوف في الصف الأول منها ، واعتبر غير العربي ليس كفؤا للعربية ، وأباحوا استرقاقهم ، ولا يسترق غيرهم . . إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه .

وإذا لاحظنا أن العرب قبل الإسلام لم يكن لهم شأن يذكر ، ولا كان لهم حكم ولا سلطان ، وإنما كان الحكام هم غيرهم . . فإن من الطبيعي أن ترضي هذه السياسة غرور العربي ، الذي أصبح يرى نفسه حاكماً على ملك الأكاسرة وغيرهم ، وذلك ربما كان يزيده عنفاً وغلوّاً في معاملته القاسية لغير العرب . . ومن الجهة الأخرى . . فإن من الطبيعي أن يحسّ غير العرب بالغبن وبالمظلومية وعدم حفظ حقوقهم . . فكان هذا سبباً لتعاطفهم مع الدعوة العباسية التي تسببت في الإطاحة بالعرش الاموي . . وعلى الأخص حينما رأى غير العرب أنه لم ينصفهم ويعاملهم معاملة عادلة وحسنة إلا علي بن أبي طالب (ع)، ثم جاء السجّاد (ع) وغيره من أئمة أهل البيت ليعلن رفض الإسلام لمنطق الامويين هذا القائم على أساس التمييز العنصري البغيض ، وان هذا لا يمثل رأي الإسلام الصحيح ، ولا ينسجم مع منطلقاته في التعامل والتفضيل القائم على أساس العمل فقط : ﴿ إن أكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ و : ﴿ من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ .

فكان كل ذلك . . قد هيأ الأجواء لتعاطف غير العرب مع الدعوة ضد الامويين ، كما أنه في نفس الوقت قد خفف من غلوائهم وحقدهم . . ولهذا فإننا لا نجد تطرفاً كثيراً في معاملة غير العرب للعرب حينما حكموهم في الدولة العباسية في فترات متعددة . . وإن كان للظروف الخاصة الأخرى أثر كبير أيضاً في هذا المجال . .

وهكذا . . فإن علي بن الحسين قد قام بمهمة شاقة جداً وخطيرة جداً ، مهمة بعث الإسلام في الأمة من جديد في حين أنه لم يكن يعترف بامامته في وقت ما غير ثلاثة أشخاص وهيأ الظروف والأجواء وأعاد العلاقات والروابط والصلات بين أهل البيت وبين الامة رغم جهد الحكام المستمر والمستميت لقطعها ، والقضاء عليها . نعم . . لقد قلب كل الموازين رأساً على عقب كما أوضحناه باسلوبه الحكيم ، والهادىء والرصين . . . صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه الطاهرين . .

ويلاحظ : أنه قد فعل كل ذلك ونجح فيه أعظم النجاح ، بصورة متميزة وفريدة ، قد خفيت على الحكم ، وعلى كل أجهزته بصورة تامة ولعل ذلك هو ما يفسر لنا ما نجده من اهتمامهم بإبراز عظمته عليه السلام ، وسعة علمه وفضله حتى من قبل المتعاطفين مع الحكم والمهالئين له ، حتى ليقول يحيى بن سعيد والزهري : « ما رأيت قرشياً قط أفضل من علي بن الحسين »[1] .

مصادر البحث

١ ـ أعيان الشيعة .... للسيد الأمين

٢ ـ أنساب الأشراف .... للبلاذري

٣ ـ تاريخ الامم والملوك .... للطبري

٤ ـ ترجمة الإمام علي (ع) لابن عساكر .... بتحقيق المحمودي

(١) انساب الأشراف بتحقيق المحمودي (ع) ج ٣ ص ١٤٦ و ٢٠٧ .

٥ ـ تنوير الحوالك . . . . للسيوطي
٦ ـ جامع بيان العلم . . . . لابن عبد البر
٧ ـ الحياة السياسية للإمام الرضا (ع) . . . . للمؤلف
٨ ـ رجال الكشي . . . . للكشي
٩ ـ الزهد والرقائق . . . . لابن المبارك
١٠ ـ زين العابدين . . . . لعبد العزيز سيد الأهل
١١ ـ شرح الموطأ . . . . للزرقاني
١٢ ـ شرح النهج . . . . للمعتزلي
١٣ ـ الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) . . . . للمؤلف
١٤ ـ الصحيفة السّجادية . . . .
١٥ ـ صفين . . . . للمنقري
١٦ ـ ضحى الإسلام . . . . لأحمد أمين
١٧ ـ الغدير . . . . للاميني
١٨ ـ الفتوح . . . . لابن أعثم
١٩ ـ الكامل في التاريخ . . . . لابن الأثير
٢٠ ـ كشف القناع . . . .
٢٢ ـ الموطأ . . . . لمالك بن أنس

استراتيجية الكوفة
في
خلافة الإمام علي عليه السلام

بعد وفاة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلّم ، وحينها تعرضت القيادة الرسالية الحقة لمحنة الاقصاء العملي لفترة تقرب من ربع قرن عن مركزها الطليعي والطبيعي الذي رتبها الله فيه . . ومنعت ـ من ثم ـ عن مواصلة القيام بمسؤولياتها القيادية للامة ، على مستوى الدولة والمجتمع بعد كل ذلك . . كان من الطبيعي أن تتمخض تلك الفترة « بما رافقها من ظروف واجراءات ذات طابع معين على صعيد السياسة في الدولة الإسلامية » عن الكثير من السلبيات ، التي دفعت بالأمة الإسلامية إلى متاهات خطيرة الأبعاد ، ثم لم تزل آثارها ظاهرة في التكوين النفسي والفكري ذي الطابع المعين في الامة الإسلامية على مدى التاريخ ، ولسوف تبقى كذلك في المستقبل المنظور على الأقل .

ونخص بالذكر هنا : السياسة المعينة التي منحت طلحة والزبير ، وحتى معاوية بن أبي سفيان أملاً بالحصول على امتيازات هامة ، من نوع خاص ، على حساب الإسلام والامة ، هذه الامتيازات التي لم يكونوا ليحلموا بها لولا بعض المواقف والظروف التي رافقت تلك الفترة التي تلت وفاة النبي (ص) . . والتي هيأت لهؤلاء وأم المؤمنين معهم ومن لف لفهم ودار في فلكهم : أن يقفوا في موقع المعارضة والعصيان ، والتمرد على الشرعية ، والمناهضة للقائد الحق . وفي هذه الظروف بالذات تأتي خلافة الإمام أمير المؤمنين علي « عليه السلام » لتواجه ذلك

الركام الهائل من المشاكل العاتية ، التي لم يكن لهذه السلطة الشرعية أي دور في صنعها أو استمرارها ، بل كانت فقط من صنع الآخرين ، وعلي وحده هو الذي فرض عليه أن يتحمل آثارها ، ويواجه اخطارها ، ويصلى شاء أم أبى نارها .

في هذه الظروف بالذات ، وفي حين كانت المدينة المنورة هي مركز القيادة السياسية للامة الإسلامية ، إذ كان فيها جلّة المهـاجرين والأنصـار ، ومن الصحابة الصفوة الأخيار . .

في هذه الظروف الدقيقة جداً نلاحظ : أن علياً عليه السلام يترك المدينة ويختار الكوفة عاصمة لخلافته ومنطلقاً لتحركاته . .

وهنا يرد السؤال : إنه إذا كانت المدينة تتمتع بقدسية خاصة في نفوس المسلمين ، وتعتبر مركز الريادة والقيادة . . وإذا كانت قد استطاعت أن تثبت عملياً صلاحيتها لذلك طيلة ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً . . فلماذا تركها علي عليه السلام ، ورغب عنها إلى الكوفة ، التي لم يكن لها تلك المميزات ؟ .

فهل كان ذلك أمراً عفوياً غير متعمد ؟ .

أم أنه أمر مدروس ، في نطاق خطة ذات أبعاد استراتيجية ، واعتبارات عسكرية وقيادية ؟ .

ونحن في مقام الإجابة على هذا السؤال نبادر إلى رفض الخيار الأول ـ العفوية ـ لأنه عليه السلام لم يعودنا أن يعتمد المواقف المرتجلة ، والتصرفات العفوية طيلة فترة حياته المليئة بالأحداث والظروف الدقيقة ، التي تتطلب الكثير من العمق الأصالة والوعي . .

ولا نريد أن نتوسع في تلمس سرّ ذلك ، فإن من الواضح : أن الذي يختاره الله قائداً ورائداً ، لا بد وأن تكون كل حركاته وسكناته ، وتصرفاته في خط الرسالة ، وعلى وفق الضوابط الدينية ، والحكيمة ، بحكم كونه القائد المعصوم الذي يفترض فيه أن يمتاز على الناس جميعاً في الملكات والقدرات النفسية العالية ، وأيضاً في مختلف الكفاءات والفضائل المكتسبة وغيرها ، وبكلمة : أن

يكون في مستوى القمة على جميع المستويات ، وفي جميع المجالات ، ينحدر عنها السيل ولا يرقى إليها الطير ، حسب تعبير علي نفسه إمام الفصحاء ، وسيد البلغاء والحكماء ، بعد نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن هنا نلاحظ : أنه عليه السلام لم يكن يقدم على أي موقف إلا من منطلقات دينية أصيلة ، وضوابط رسالية ثابتة ، لا يتأثر في أي من مواقفه بعاطفة أو مصلحة شخصية أو غير ذلك على الإطلاق . وكذلك يجب أن يكون القائد المعصوم في الذروة من الوعي والدقة والأصالة ، وأبعد ما يكون عن الخطأ والخطل ، وإلّا فإن صدور أي خطأ منه لا تنعكس نتائجه فقط على خصوص شخصه ، ومصالحه الخاصة ، بل هو يرتبط بشكل مباشر أحياناً ـ أو غير مباشر بمصالح الامة نفسها ، ويمسّ بالتالي شخصيتها ، وتكوينها الفكري ، والنفسي ، والسياسي وغير ذلك ، ويؤثر على حاضرها ومستقبلها ، وما أكثر الشواهد التاريخية على ذلك . .

وعلى هذا . . فلا محيص عن الالتزام بالخيار الثاني ، وهو أن تخليه عن المدينة إلى الكوفة كان ضمن خطة واعتبارات معينة . .

وإذا ما أردنا أن نتلمس الخيوط الحقيقية لتلك الخطة ، ونتعرف على الاعتبارات التي اقتضت اختيار الكوفة ، وترك المدينة ، فلا بد من ملاحظة الظروف ومعرفة طبيعة التحديات التي كان عليه السلام يواجهها . . .

وهنا نجد : أنه عليه السلام كان يواجه تحدياً سافراً من تلك الفئات التي كانت تحلم بالحصول على امتيازات أكبر على حساب الدين والامة وعلى حساب الشرعية ، ولذا فإن من الضروري أن يكون علي الذي سوف لا يهادن هؤلاء ، ولن يداري ولن يماري في الحق والدين . . في مركز القوة عسكرياً وسياسياً ، وأن يكون الذين معه على بصيرة من أمرهم ، مهيّئين نفسياً للتضحية في سبيل الدين والامة إن اقتضى الأمر ذلك . . فعليه إذن . . أن يعد العدة لمواجهة الأخطار التي لم يكن من الصعب عليه التكهن بها ، وبعواقبها .

وواضح : ان المدينة لا تتوفر فيها عوامل النجاح العسكري والسياسي إذا

ما أخذ حجم التحدي بنظر الاعتبار ، وبالتالي فهي لا تصلح عاصمة للدولة في ظروف كتلك التي كان يواجهها الإمام عليه الصلاة والسلام . والكوفة وإن لم تكن في المستوى المطلوب إلّا أنها كانت أغنى منها في نواحٍ عديدة . . وواضح : أنه لولا أن علياً كان هو المعني بالأمر لكانت ماجريات الأمور على خلاف ما رأيناه ، تماماً . . ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع أن نجمل وضع المدينة في مجال تقييم قدرتها على تحمل المواجهة في الأمور التالية :

أولاً : إن المدينة لم تكن تتوفر فيها كثافة سكانية ، تستطيع أن تتحمل أعباء المواجهة للتحديات التي تنتظر هذا الحكم الجديد ، إذا أخذ حجم هذا التحدي بعين الاعتبار ، فلقد كانت تلوح في الافق رايات العصيان والتمرد على الشرعية ، بشكل واسع النطاق ، فلقد استغل أهل الأطماع فئات كبيرة من الناس وضللوها بالشبهات ، واستغلوا فيها بساطتها ، وعدم نضجها الرسالي ، والنقصان الكبير في وعيها الديني الصحيح ، لأنها منذ البداية لم تتعرف على الإسلام الصحيح ، المتمثل بالإسلام « المحمدي العلوي » ، وإنما عرفت الإسلام الاموي وتربت ونشأت عليه ، وكلنا يعرف أن الإسلام الاموي ما هو إلّا إسلام أطماع ومآرب ، ولا يمكن أن يقاس بأصالة الإسلام العلوي ، وعمقه ووعيه الرسالي . .

وإذا كانت هذه الفئات لم تتفاعل مع الدين تفاعلاً يسمح لها بالرؤية الصحيحة ، والتثبت من مواقع القوة والضعف في مواقفها ، لأنها لم تعرف غير الإسلام الاموي الرقيق في ماهيته ومحتواه - ولا سيما بلاد الشام التي افتتحها الامويون في أول عهد عمر ، وظلت تعيش في ظل حكمهم باستمرار ، فمن الطبيعي أن لا تتورع عن مناهضة الشرعية والتمرد عليها ، وبالفعل فقد جنّد طلحة والزبير بقيادة أم المؤمنين عائشة عشرات الالوف أولاً ، ثم جاء بعدهم معاوية ليجنّد أضعاف ذلك في محاولة لاقصاء وصي الرسول (ص) عن صعيد السياسة والحكم ، حينما وضح لديهم بما لا يقبل الشك والترديد :

أنه لن يعاملهم إلّا كما يعامل أي فرد آخر من المسلمين . . في أي من الظروف والأحوال . .

ومن أين للمدينة أن تؤمن لعلي عليه السلام الجيش الذي يقدر به على المواجهة والاحتفاظ بالموقع ، فضلاً عن انزال الضربة القاصمة والنصر ؟

وبديهي : أن الاستعانة بالاعراب حول المدينة ، إن لم تكن مضرة فلا أقل من أنها سوف لا تكون كافية لتحقيق كامل الأهداف ، بشكل مرض ودقيق . .

أما الاعتماد على النجدات من سائر الأقطار الأخرى كالعراق وفارس مثلاً . .

فلربما يكون من السهل جداً على أعداء علي صلوات الله وسلامه عليه عرقلة وتشويش ، إن لم يكن منع وصول من يريد الوصول إليه منهم ، بشكل طبيعي وسليم . .

ثانياً : لا تتوفر في المدينة الموارد الاقتصادية الضخمة ، التي تستطيع أن تؤمن احتياجات جيش يعد بعشرات الالوف ، لأنها أرض صحراوية ، ليس بها زرع ، ولا ضرع ، ولا تجارة واسعة .

وكشاهد على ذلك نذكر : أن هذا كان أحد العوامل التي أوجبت فشل ثورة محمد بن عبد الله بن الحسن على المنصور ، رغم أنه كان قد بويع له في أغلب الأقطار والأمصار الإسلامية .

قال المسعودي : لما ظهر محمد بن عبد الله بالمدينة دعا المنصور اسحاق بن مسلم العقيلي ، وكان شيخاً ذا رأي وتجربة ، فقال له : أشر علي في خارجي خرج علي ، قال : صف لي الرجل . قال : رجل من ولد فاطمة بنت رسول الله (ص) ، ذو علم وزهد وورع . قال : فمن تبعه ؟ قال : ولد علي ، وولد جعفر وعقيل ، وولد عمر بن الخطاب ، وولد الزبير بن العوام ، وسائر قريش ، وأولاد الأنصار . قال له : صف لي البلد الذي قام به ، قال : ليس به زرع ، ولا ضرع ، ولا تجارة واسعة ، ففكر ساعة ، ثم قال : اشحن يا أمير المؤمنين ! ! البصرة بالرجال . فقال المنصور في نفسه : قد خرف الرجل ، أسأله عن خارجي خرج بالمدينة ، يقول لي : اشحن البصرة بالرجال . فقال : انصرف يا شيخ . .

ثم لم يكن إلاّ يسيرا حتى ورد الخبر: أن إبراهيم قد ظهر بالبصرة. فقال المنصور : علي بالعقيلي ، فلما دخل عليه أدناه ، ثم قال : إني قد شاورتك في أمر خارجي خرج بالمدينة ، فأشرت علي أن اشحن البصرة بالرجال ، أو كان عندك من البصرة علم ؟ ! قال : لا ، ولكن ذكرت لي خروج رجل إذا خرج مثله لم يتخلف عنه أحد ، ثم ذكرت لي البلد الذي هو فيه ، فإذا هو ضيق لا يحتمل الجيوش ، فقلت : أنه رجل سيطلب غير موضعه الخ . .[1] .

كما أنها أعني المدينة في الوقت نفسه بعيدة عن مناطق التموين ، ومن السهل جداً ـ بملاحظة موقعها الصحراوي ـ التأثير على قوافل التموين وتهديدها بالخطر ، الأمر الذي سوف يجعل الأمور في غير صالح علي (ع) ، ويجعله باستمرار في موضع حرج ، وتحت رحمة العصاة والمتمردين . .

ثالثاً : إن المدينة لم تكن شديدة الولاء للشرعية ، المتمثلة في علي عليه السلام ، وصي الرسول بنص يوم الغدير ، بل ربما نجد فيها ما يدل على عكس ذلك ، ولا سيما بملاحظة : أن الامويين ، ومحبيهم ، والتيميين ، والزبيريين ومن ينتمي إليهم من أهل الاطماع ، وبالتالي كل من وترهم الإسلام على يد علي عليه السلام ، ممن لم يكن ينطلق من قاعدة إيمانية ثابتة . . كل هؤلاء كانوا إلى المتمردين من الناكثين والقاسطين أميل منهم إلى الشرعية المتمثلة في علي عليه الصلاة والسلام بل لقد صرح الإمام السجاد (ع) بأنه لم يكن يحبهم في مكة والمدينة ثلاثون رجلاً[2] . . وليراجع كلام الأصمعي ومحمد بن علي بن عبد الله بن العباس في وصف البلدان ، في كتاب البلدان للهمداني ، وأحسن التقاسيم للمقدسي وعيون الأخبار لابن قتيبة وروض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار والعقد الفريد وغير ذلك . . فإنه يظهر بشكل قاطع أن مكة والمدينة لا يمكن الاعتماد عليهما من قبل علي (ع) فإن ولاءهما كان متجهاً إلى غير علي (ع) وأهل البيت . .

وإذن . . فمعنى الاعتماد على المدينة كقاعدة للخلافة ، وعاصمة لها ، هو

---

(١) مروج الذهب للمسعودي / ج ٣ ص ٢٩٥ ط بيروت ، دار الأندلس .

(٢) شرح النهج للمعتزلي ج ٤ ص ١٠٤ والبحار ج ٤٦ ص ١٤٣ .

أن تكون الأسرار العسكرية ، ومواقع الضعف ، ومواقع القوة متوفرة لدى الجهة المناوئة ، كما وأن الخلافة المحقة سوف تكون معرضة للتمزق من الداخل ، وللأعمال الخيانية لصالح الناكثين والقاسطين ، وذلك لوجود أعوانهم ومحبيهم بين ظهراني السلطة الحاكمة ، التي يستحيل أن تقدم على أي اجراء ، ضد أي شخص ، ما دام ذلك الشخص لم يثبت أي اتهام ضده ، أي لانها لا ترضى بالعقاب قبل الجناية ، وتعتبر أن كل متهم بريء ، حتى تثبت إدانته بالطرق الشرعية . .

ويذكرنا هذا الجو الذي يواجهه الإمام علي عليه السلام بما كان يتعرض له النبي (ص) في حربه مع المشركين من دسائس اليهود الذين كانوا يعيشون في المدينة ، مع فارق آخر ، يزيد من حراجة الموقف بالنسبة لعلي (ع) ، وهو أن اليهود كانوا عدواً ظاهراً معروفاً لدى المسلمين ، عدو له نمط حياة خاص به متميز عن المسلمين ، وفي معزل عنهم .

أما هؤلاء الذين كانوا يهددون أمن الدولة من الداخل في حكم علي عليه السلام ، فقد كانوا يعيشون بين المسلمين ، ويطلعون على دقائق أحوالهم ، وخفايا أمورهم ، وكثيراً ما كان يصعب تميزهم ومعرفتهم بأعيانهم وأشخاصهم . . نعم . . تكون حالته معهم شبيهة بحالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع المنافقين .

رابعاً : إن الجيل الجديد في المدينة لم يكن قد اعتاد الحياة الصعبة التي تتطلبها الحروب الطاحنة التي خاضها علي (ع) ، لأن شباب المدينة كانوا قد اعتادوا حياة الرخاء والدعة ، لأنهم صاروا يعيشون على العطاءات السخية التي كان يغدقها عليهم الخلفاء الذين سبقوا علياً عليه السلام . . حتى أصبح من الصعب عليهم التخلص من أجواء اللذة التي يعيشونها ثم التضحية بأنفسهم ، والتعرض للمصاعب والمشاق التي تتطلبها الحروب . .

وخامساً : لقد كان الإسلام جديداً على العراق وكانت العادات القبلية والجاهلية لا تزال تتحكم في روابطه وعلاقاته الاجتماعية في داخله وخارجه . .

وكانت الحروب فيه محكومة لزعماء القبائل عموماً، لا للايمان والعقيدة وكانت المدينة أبعد عن ذلك ولو بشكل محدود ، فكان اغواء أهل العراق من قبل معاوية أقرب احتمالاً وأسهل منالاً وإذا صار العراق مع معاوية ، فإن وضع المدينة العسكري والاقتصادي سوف يصير حرجاً جداً . . ولهذا فلا بد من تدارك الأمر وحفظ العراق أولاً ، ثم استغلال روح التنافس التي كانت قائمة بين القطرين العراق والشام وحتى الروح القبلية ، وتوظيفها في صالح الدين والأمة بدلاً من أن يستغلها معاوية في غير هذا السبيل . .

وهكذا . . نجد أن المدينة لا تستطيع في هذه الظروف بالذات أن تكون عاصمة للخلافة ، ومنطلقاً لتحركاتها بحرية ، وثقة بهذا الشكل المكثف والواسع . .

نعم . . هي كانت الموقع المناسب لمضايقة مكة اقتصادياً وسياسياً ، وحتى عسكرياً أيضاً ، حينما كان ثمة حاجة إلى ذلك في بدء انتشار الإسلام ، في زمن الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم . .

بل إننا نلاحظ : إن كثيراً من العوامل التي دفعت النبي (ص) إلى الهجرة إلى المدينة ، هي نفسها كانت السبب في ترك علي عليه السلام المدينة إلى الكوفة ، ولهذا البحث مجال آخر . .

أما الكوفة :

فقد كانت في ذلك على الضد من المدينة، فهي بالإضافة إلى قربها إلى الشام والبصرة ، وإلى أنها تقع في قلب الدولة الإسلامية ، وفي نقطة الوسط بالنسبة إلى كثير من المناطق التي سوف تشهد نشاطاً واسعاً على مستوى الدولة وليتقرر من ثم مصير الأمة حاضراً ومستقبلاً بشكل عام . . إنها بالإضافة إلى ذلك :

١ ـ كانت تملك الطاقات البشرية ، أو على الأقل تستطيع أن تؤمن الكمية الكافية القادرة على مواجهة أي تحدٍ مهما كان كبيراً . . ثم تمده بما يحتاج إليه

باستمرار لو ظهر ثمة ما يبرر ذلك ، لتوسطها ، ولقربها من البلاد ذات الكثافة السكانية . .

٢ ـ وهي أيضاً قادرة اقتصادياً على التموين المستمر للجيوش التي سوف تواجه الحرب ، لما تملكه هي والمناطق القريبة إليها من ثروات زراعية متمثلة بالسواد الذي كان يحاذي الفرات ، ثم تمكنها من الاتصال السريع بمناطق الثروات إن اقتضت الحاجة ذلك .

هذا عدا عن موقعها التجاري في المنطقة سواء بالنسبة إلى الفرس أو إلى العرب على حد سواء . .

٣ ـ ثم هناك قرب العراق من الشام بالنسبة إلى الحجاز . .

وقد جمع علي عليه السلام الأسباب الثلاثة المتقدمة ، في جوابه لأبي أيوب رحمه الله تعالى ، حيث قال له عليه السلام : « صدقت يا أبا أيوب ، ولكن الرجال والأموال بالعراق ، وأهل الشام لهم وثبة احب أن أكون قريباً منهم[1] الخ . . » .

وقال عليه السلام حينما نصحه ابن عباس بأن يولي طلحة والزبير الكوفة والبصرة : « ويحك ، إن العراقين بهما الرجال والأموال ، ومتى تملكا رقاب الناس يستميلا السفيه بالطمع ، ويضربا الضعيف بالبلاء ، ويقويا على القوي بالسلطان »[2] .

وقال المغيرة بن شعبة لأمير المؤمنين عليه السلام ، بعد أن عرض عليه أموراً : « فإن أبيت فاخرج من هذه البلاد ، فإنها ليست ببلاد كراعٍ وسلاح »[3] .

وقال المنصور لمسلم بن قتيبة : قد خرج محمد بن عبد الله بن حسن

(١) الفتوح لابن أعثم ج ٢ ص ٢٦١ والأخبار الطوال ص ١٤٣
(٢) الإمامة والسياسة ج ١ ص ٥٢ وحياة الإمام الحسن عليه السلام للقرشي ج ١ ص ١٧٧ والمعيار والموازنة ص ١٠٠ .
(٣) الثقات لابن حبان ج ٢ ص ٢٧١

بالمدينة . قال ليس بشيء ، خرج بأرض ليس بها حلقة ولا كراع قال : « قد خرج إبراهيم بالبصرة قال : قد خرج بأرض لو شاء أن يقيم بها سنة يبايعه كل يوم ألف رجل ويضرب له فيها كل يوم رجل ألف بسيف لا يعلم به أحد يمكنه ذلك »[1] .

٤ ـ هذا . . وقد تقدم أن العراقيين كانت لديهم القابلية للإغواء من قبل معاوية ، ثم تأليبهم على أمير المؤمنين عليه السلام . . وذلك بملاحظة ظروف معينة عاشها ويعيشها العراق نفسياً واجتماعياً وفكرياً وغير ذلك . . وقد تحدثنا عن بعض ذلك في كتاب لنا حول الخوارج ، وكتابنا : الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام في عهد الرسول والخلفاء الثلاثة بعده .

٥ ـ ثم أن الاخطبوط الأموي ، والتيمي والزبيري ، وغيرهم من طلاب اللبانات، ومن وترهم الإسلام على يد علي عليه السلام ـ هذا الأخطبوط ـ كان أقل قدرة على التحرك والمناورة فيها . .

٦ ـ ثم إنهم لم يكونوا قد تعودوا على لذائذ الحياة وزبارجها وبهارجها ، بملاحظة حياتهم الحربية على مر الزمن ، فكان يسهل عليهم التضحية وخوض غمار الحروب ومكابدة شظف العيش وتحمل الصعاب .

بل إن العراق كان أفضل من الشام من حيث الأموال والرجال فقد قال نسير بن ثور العجلي لخالد بن الوليد: « ليس الشام عوضاً من العراق ساعة قط لأن العراق أكثر من الشام حنطة وشعيراً وديباجاً وحريراً وفضة وذهباً وقرا ونسباً وما الشام كلها إلا كجانب من جوانب العراق . فقال له خالد صدقت يا نسير ، إن العراق لعلى ما تقول »[2] .

وهكذا يتضح أن الإمام علياً عليه السلام وصي الرسول (ص) الذي نصبه قائداً للأمة في يوم الغدير ، لم يتخذ الكوفة عاصمة لخلافته إلّا لاعتبارات

---

(١) انساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج ٣ ص ١٠٤ .
(٢) الفتوح لابن أعثم ج ١ ص ١٣٤ .

استراتيجية وعسكرية فرضت عليه ذلك .. ولم يكن ذلك اجراء عفوياً مرتجلاً ، كما قد يتخيل بعض من لم يمعن النظر في مواقفه عليه السلام ، ويحاكم الظروف التي كانت قائمة آنذاك بدقة وموضوعية وتجرد .

مصادر البحث

١ ـ الأخبار الطوال .... للدينوري

٢ ـ الإمامة والسياسة .... لابن قتيبة

٣ ـ البحار .... للمجلسي

٤ ـ الثقات .... لابن حبان

٥ ـ حياة الإمام الحسن (ع) .... للقرشي

٦ ـ شرح النهج .... للمعتزلي

٧ ـ الفتوح .... لابن أعثم

٨ ـ مروج الذهب .... للمسعودي

أكاذيب وحقائق

أبو ذر في سطور .
أبو ذر : اشتراكي ، أم شيوعي ، أم مسلم ؟!..
ضرب النقود في الإسلام .
قصة اربنب بنت اسحاق : حديث خرافة .
أين دفن النبي « صلى الله عليه وآله وسلم » ؟
ذهاب عقيل إلى معاوية .
مسلم بن عقيل ومعاوية .
الإمام علي بن الحسين (ع) وأموال مروان .
من هو الأمير الأول في غزوة مؤتة .
المؤامرة على مروان بن الحكم .
الحنفية : ليست من سبي أبي بكر .
حديث اللدود : خرافة .

أبو ذر في سطور

- هو أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري . . وقيل في اسمه واسم أبيه غير ذلك .

- كان يعبد الله قبل مبعث النبي « ص » بثلاث سنين كما يقولون . .

- اسلم رابع أربعة ، وقيل خامساً ، فهو من السابقين إلى الإسلام .

- وهو أول من جهر في مكة بإسلامه - على ما يظهر - فنالته قريش بالأذى ، ولولا أن طريق تجارتها إلى الشام على قبيلة غفار فلربما كانت قضت عليه .

- وبعد أن أسلم عاد إلى قومه فدعاهم إلى الإسلام - فأسلمت على يديه قبيلة غفار وجماعة من أسلم . .

- أقام في عسفان على طريق قوافل قريش : فكلما أقبلت عير لقريش احتجزها حتى يقولوا : ﴿ لا إله إلاّ الله ، وأن محمداً رسول الله ﴾ ، فمن قالها خلّى سبيله ومن أبى تعرّض للعقاب . . وظل على ذلك حتى هاجر .

- هاجر إلى المدينة بعد أحد . . ولكن عمر قد الحقه في العطاء باهل بدر لمكانته وجلالته .

- كان طويلاً أسمر اللون نحيفاً .

ـ في غزوة تبوك أبطأ عليه بعيره ، فسبقه الجيش ، فلحقه ماشياً يحمل امتعته على ظهره .

ـ هو أول من حيّا النبي (ص) بتحية السلام ـ كما يقولون ـ .

ـ وقد ورد عن الرسول (ص) والأئمة (عليهم السلام) في حقه كلمات كثيرة تعرب عن شخصيته وجلالته .

ـ أحد الأركان الأربعة .

ـ أحد الثلاثة الذين لم يتأثروا بالأحداث التي حصلت بعد الرسول (ص) ، وظلّوا على الولاء التام لأهل البيت (عليهم السلام) ثم لحقهم الناس بعد .

ـ بايع النبي (ص) على أن لا تأخذه في الله لومة لائم ، وعلى أن يقول الحق وإن كان مرّاً .

ـ وهو أحد من امتنع عن بيعة أبي بكر ، حتى جاؤوا بأمير المؤمنين (عليه السلام) كرهاً فبايع .

ـ وهو أحد الذين صلّوا على فاطمة الزهراء (صلوات الله وسلامه عليها) . .

ـ وهو الذي لم يمتنع عن الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) رغم منع السلطات ، ولم يكترث بتهديداتهم ، وقال : « والله لو وضعتم الصمصامة على هذا (وأشار إلى فمه) على أن أترك كلمة سمعتها من الرسول (ص) لأنفذتها قبل أن يكون ذلك » .

ـ وهو الذي بذلت له الأموال ليتنازل عن موقفه وجهره بالحق فأبى وتعرّض لمختلف أنواع البلاء والنكال .

ـ عرف وأدرك دور الأحبار واليهود في السياسة وتأثيرهم في المسلمين ، فجهر بحقيقة ما أدركه ، فتعرّض لغضب الحكّام ولتنكيلهم به .

ـ بسبب إصراره على أن يحدث بما سمعه عن النبي (ص) ، وأيضاً بسبب موقفه من تدخّلات اليهود واحبارهم في شؤون المسلمين وقراراتهم وأيضاً بسبب اعتراضاته على سيرة الحكّام في بيت مال المسلمين ، وكذلك من أجل نشره لفضائل أمير المؤمنين (عليه السلام) ، ووصيّ رسول ربّ العالمين واستخلاف النبي (ص) إيّاه ـ من أجل كـل ذلك . . نفـاه القوم عن حـرم الله، وحرم رسـوله (فقتلوه فقرا وجوعا ، وذلا ، وضرّا وصبرا) على حدّ تعبير الرواية . .

ـ نفاه عثمان ـ للأسباب ـ المتقدمة إلى الشام .

ـ في الشام ـ بعد أن فشلت محاولات معاوية لتطويق موقف أبي ذر ، سواء عن طريق الترغيب أو عن طريق الترهيب عاد فكتب إلى عثمان بأمره فأمره أن يحمله إليه على قتب يابس ، وأن يعنفوا به السير . . ففعل ، ولم يصل أبو ذر إلى المدينة إلاّ بعد أن تسلّخ لحم فخذيه .

ـ وفي المدينة بعد أن رأى عثمان أنه لا يزال على موقفه ، وبعد أن تصدى أبو ذر لكعب الأحبار متحدّياً بذلك الخليفة عثمان . عاد عثمان فنفاه من جديد إلى الربذة أبغض الأمكنة إليه .

ـ ومما يذكر هنا موقف علي (عليه السلام) والحسنين (عليهما السلام) ومن معهم حينما خرجوا لوداعه رحمه الله حينـما سيّر إلى الـربذة ومـا جرى بـين علي (عليه السلام) وعثمان ومروان . . هذا بالإضافة إلى مواقف أخرى لعلي (عليه السلام) مع عثمان حول قضية أبي ذر .

ـ وكان ما فعله عثمان بأبي ذر من جملة ما نقمه الناس على عثمان ، ومن أسباب ثورة الناس ضدّه .

ـ مات أبو ذر (رحمه الله) في الربذة (منفاه) في سنة ٣١ أو ٣٢ قال العسقلاني : وعليه الأكثر . .

ـ صلّى على أبي ذر جماعة من المؤمنين (حسب ما أخبر به الرسول الأعظم (ص)) وكان من بينهم الأشتر (رحمه الله) ، وابن مسعود وكان ذلك هو سبب

ما جرى بين عثمان وابن مسعود ، كما هو معروف ومشهور . .

ـ لقد أخبر الرسول الأعظم (ص) أبا ذر بما يجري عليه ، وأمره بالصبر حتى يلقى الله تعالى ، وعدم حمل السلاح ضدّهم . . فامتثل (رحمه الله) أمر الرسول الأعظم (ص) ، وصبر على المحن والبلايا التي واجهها ، حتى لقي ربه . .

فالسلام عليك يا أبا ذرّ يوم ولدت ، ويوم عشت مسلماً مظلوماً صابراً محتسباً ، ويوم تبعث وحدك حيّاً . . وأيضاً يوم تزّف إلى الجنة وحدك بعد أن تقف لتشكو إلى الله ما فعله بك الحاقدون والمستأثرون « وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون . . » .

أبـــوذر
إشـتراكي . أم شيوعي
أم مســـلم

٢٥/ ٢/ ١٤٠٠ هـ.

تقديم :

بسم الله الرحمٰن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واللعنة الدائمة على اعدائهم أجمعين ، إلى قيام يوم الدين .

وبعد :

أبو ذر . . هذا الصحابي الجليل ، له موقف من عثمان بن عفان ومعاوية ، لا يزال موضع أخذ ورد بين الباحثين والمؤرخين ، وقد اختلفت نظرياتهم ، وتباينت آراؤهم حوله بشكل ملفت للنظر تبعاً « لاختلاف العصبيات والدوافع تجاه هذه القضية . حتى لقد وصموا هذا الصحابي الجليل أخيراً » ، بالاشتراكية تارة ، والشيوعية أخرى . ونحن لا بد لنا أولاً من ذكر بعض أقوال ونظريات هؤلاء المؤرخين والباحثين . ثم نعقب ذلك بما نراه مقنعاً ومقبولاً على التساؤلات في المقام ، فنقول :

آراء ونظريات

١ ـ قال ابن الأثير وأبو هلال العسكري :

كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لا ينبغي أن يكون ، له في ملكه أكثر من قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعده لغريم ويأخذ بظاهر القرآن : ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم بعذاب أليم﴾ فكان يقوم بالشام ، ويقول :

يا معشر الأغنياء والفقراء بشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاوٍ من نار تكوي بها جباههم وجنوبهم وظهورهم فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك وأوجبوه على الأغنياء وشكى الأغنياء ما يلقون منهم ، فأرسل إليه معاوية بألف دينار في جنح الليل ، فأنفقها ، فلما صلى معاوية الصبح دعا رسوله الذي أرسله إليه ، فقال : إذهب إلى أبي ذر فقل له : انقذ جسدي من عذاب معاوية ، فإنه أرسلني إلى غيرك ، وإني أخطأت بك ، ففعل ذلك ، فقال له أبو ذر : يا بني ، قل له : والله ما أصبح عندنا من دنانيرك دينار ، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجمعها . فلما رأى معاوية بأن فعله يصدق قوله كتب إلى عثمان الخ[1] .

رأي ابن كثير : قلت : كان من مذهب أبي ذر (رضى) تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال، وكان يفتي بذلك، ويحثهم عليه، ويأمرهم به ويغلظ في خلافه ، فنهاه معاوية ؛ فخشى أن يضرّ بالناس في هذا ، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان ، وأن يأخذه إليه ؛ فاستقدمه عثمان إلى المدينة وأنزله بالربذة ، وحده ، وبها مات (رض) في خلافة عثمان[2] .

وقال في أبي ذر : إنه كان ينكر على من يقتني مالاً من الأغنياء ويمنع أن يدخر فوق القوت ، ويوجب أن يتصدق بالفضل ، ويتأول قول الله سبحانه وتعالى : والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشّرهم

---

(١) الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١١٤ , ١١٥ وليراجع الأوائل / ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
(٢) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥٢

بعذاب أليم ، فينهاه معاوية عن إشاعة ذلك فلا يمتنع ، فبعث يشكوه الخ[1] .

٣ ـ **الشوكاني** : « . . واختلف أهل العلم في المال الذي اديت زكاته : هل يسمى كنزاً ؟ أم لا فقال قوم : هو كنز ، وقال آخرون : ليس بكنز ، ومن القائلين بالأول أبو ذر ، وقيده بما فضل عن الحاجة »[2] .

٤ ـ **الآلوسي**: « . . أخذ بظاهر الآية فأوجب انفاق جميع المال، والفاضل عن الحاجة أبو ذر (رض) وجرى لذلك بينه وبين معاوية (رض) في الشام ما شكاه إلى عثمان في المدينة ، فاستدعاه فرآه مصرّاً الخ . . »[3] .

٥ ـ **لجنة الفتوى بالأزهر** : « . . وذهب أبو ذر الغفاري (رض) إلى أنه يجب على كل شخص أن يدفع ما فضل عن حاجته من مال مجموع ما عنده في سبيل الله أي في سبيل البر والخير وأنه يحرم ادخار ما زاد عن حاجته ، ونفقة عياله ، إلى أن يقول : والحق أن هذا مذهب غريب من صحابي جليل كأبي ذر وذلك لبعده عن مبادىء الإسلام ، وعما هو الحق الظاهر الواضح ، ولذلك استنكره الناس في زمنه واستغربوه[4] » والظاهر أن مرادهم بالناس هو الهيئة الحاكمة كما سيتضح . . .

٦ ـ **جبران ملكوت** : وقريب من ذلك ما قاله الكاتب المسيحي جبران ملكوت في مقال له في جريدة الأخبار العراقية عدد ٢٥٠٣ سنة ١٣٦٨ .

٧ ـ **الرصافي** :

إنما الحق مذهب الاشتراكية ... فيما يختص في الأموال
مذهب قد نحى إليه أبو ذر ... قديماً ، في غابر الأجيال . .

٨ ـ **أحمد أمين** : يرى : أن رأي أبي ذر في الأموال شبيه جداً « برأي

---

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ١٥٥
(٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٥٦
(٣) تفسير الآلوسي ج ١٠ ص ٨٧ والغدير ج ٨ ص ٣٦٧ عنه .
(٤) الغدير ج ٨ ص ٣٦٢ عن مجلة الوقت المصرية الصادرة سنة ١٣٦٧ عدد ١

مزدك » فبعد أن ذكر رواية للطبري قال : « فترى من هذا أن رأيه قريب جداً من رأي مزدك في الأموال . . » ثم ذكر أنه تلقاه من ابن سباء اليهودي ، ثم قال : « . . فمن المحتمل القريب : أن يكون قد تلقى هذه الفكرة من مزدكية العراق أو اليمن ، واعتنقها أبو ذر حسن النية » في اعتقادها ، وصبغها بصبغة الزهد التي كانت تجنح إليها نفسه الخ[1] .

٩ ـ **آخرون** : وقد أشار العلامة الاميني في الغدير ج ٨ ص ٣٨٠ إلى ما ذكره الخضري في محاضراته ج ٢ ص ٣٧,٣٦ وعبد الحميد العبادي في كتابه : صور من التاريخ الإسلامي ص ١٠٩ تحت عنوان : أبو ذر الغفاري . . . ومحمد أحمد جاد المولى في كتاب : انصاف عثمان ص ٤٥,٤١ ، وصادق ابراهيم عرجون في : عثمان بن عفان ص ٣٥ وعبد الوهاب النجار في : الخلفاء الراشدون ص ٣١٧٠ .

١٠ ـ **الغضبان** : . . وقد حاول منير الغضبان في كتابه : « أبو ذر الغفاري : الزاهد المجاهد » أن يظهر أنه لم يكن ثمة خلاف بين أبي ذر وعثمان . . وإنما كانا على تمام الوفاق والإنسجام وأن كلاً منهما كان يعظّم الآخر ويجلّه ، ولم يحصل بينهما أية كدورة ومشاجرة وأن عثمان لم ينف أبا ذر إلى الشام ولا إلى الربذة ، وإنما كان أبو ذر ينصح الناس بالزهد بالدنيا لا أكثر ولا أقل . وأنه لم يكن ثمة فقراء يخاف من ثورتهم ضد الهيئة الحاكمة إلى آخر ما هنالك من أمور ذكرها تخالف ضرورة التاريخ . أما . .

١١ ـ **العلامة الطباطبائي** فيقول : « فالآية ناظرة إلى الكنز الذي يصاحبه الامتناع عن الانفاق في الحقوق المالية الواجبة لا بمعنى الزكوة فقط ، بل بمعنى يعمها وغيرها من كل ما يقوم عليه ضرورة المجتمع الديني ، من الجهاد وحفظ النفوس من الهلكة ونحو ذلك » .

وقال : « فالآية إنما تنهى عن الكنز لهذه الخصيصة ، التي هي ايثار الكانز

---

(١) راجع : فجر الإسلام ص ١١٠ و١١١

نفسه بالمال من غير حاجة إليه على سبيل الله مع قيام الحاجة إليه[1] .

وقال : « وقصص أبي ذر واختلافه مع عثمان ومعاوية معروفة مضبوطة ، في كتب التاريخ ، والتدبر فيما مرّ من احاديثه وما قاله لمعاوية : أن الآية لا تخصص بأهل الكتاب ، وما خاطب به عثمان ، وواجه به كعباً » يدل على أنه إنما فهم من الآية ما قدمناه : إنها تـوعد عـلى الكف عن الانفاق في السبيـل الواجب[2] .

حقيقة موقف أبي ذر :

وبعد كل ما تقدم وبعد أن عرفنا بعض الآراء والنظريات حول آراء وأفكار أبي ذر . . ولاحظنا أنها متغايرة وحتى متباينة تقريباً فإننا نقول : إن أبا ذر لم يكن يؤمن بوجوب انفاق كل ما زاد على النفقة ، ولا كان ينكر على الهيئة الحاكمة تملّك الأموال . . . ولا كان يدعوا إلى التزمت وترك الدنيا ، والاعراض عنها بحيث يضر بالعيش ، وعمران الحياة . . ولا كان يدعو إلى الانفاق الواجب الزائد على الزكاة ، مما لا بد منه في السبيل الواجب .

نعم . . ليس كل ذلك هو محط نظر أبي ذر في نزاعه مع الهيئة الحاكمة آنذاك وإنما هو يقول : بجواز ملكية كل ما يأتي بالطرق المشروعة بعد اخراج حقوق الله منه ، من الزكاة والخمس ، وما إلى ذلك ولا يجب انفاقه ولكنه ينكر على عثمان ومعاوية والامـويين استئثارهم ببيت مال المسلمـين وانفاقـه على شهواتهم ، ومآربهم ، ولذائذهم الشخصية وحرمان الناس الأخرين منه .

وأما أدلة الاثبات لذلك :

فنستطيع أن نجملها في الأمور التالية :

أولاً : إن أبا ذر يأمر عثمان باتباع سنة صاحبيه : أبي بكر وعمر في

---

(١)،(٢) الميزان ج ٩ ص ٢٥١ و٢٥٨

الأموال ، قال عثمان : كذبت ، ولكنك تريد الفتنة ، وتحبها ، وقد انغلت الشام علينا . فقال أبو ذر : اتبع سنة صاحبيك لا يكن لأحد عليك كلام[1] .

ولما فعل عثمان بأبي ذر ما فعل ، وأرسله عثمان إلى الشام ؛ ليكون بعيداً عنه ، ويعيش تحت الاشراف والرقابة من قبل معاوية وأعوانه . . وليواجه الكثير من الأذى ، وأنواع المصاعب والاهانات . . ، ـ لما كان ذلك ـ قال علي (ع) لعبد الرحمن بن عوف : هذا عملك . في إشارة منه إلى دور ابن عوف في السقيفة في تكريس الأمر لصالح عثمان ؛ فقال عبد الرحمان : إذا شئت فخذ سيفك ، وآخذ سيفي ؛ إنه قد خالف ما أعطاني[2] . أي خالف ما أخذه عليه في قضية الشورى ، من العمل بالكتاب والسنة ، وسنة أبي بكر وعمر .

ومن الواضح : أن صاحبيه « أبا بكر وعمر » كانا يقبلان بملكية ما زاد عن الحاجة ، إذا كان قد أدّى حق الله فيه . ولا يوجبان إنفاق الزيادة .

كما أن غضب الصحابة لأبي ذر ، وخصوصاً علي والحسنان عليهم السلام منهم ، وكذلك عمار ، وعبد الرحمان بن عوف ، الرجل الثري المعروف (والذي مات بعد رجوع أبي ذر من الشام منفاه الأول) ، وسائر الصحابة ـ إن غضب هؤلاء له ـ يدل على أنهم كلهم كانوا يشاطرونه رأيه ، ويذهبون مذهبه ، مع أن من بينهم من ترك من الذهب ما يكسر بالفؤوس ، وقد مات بعد ارجاع أبي ذر من الشام .

ولو كان أبو ذر ينكر عليهم مجرد جمع المال ؛ لما كان عبد الرحمان بن عوف من مؤيديه ؛ فإنه لما مات عبد الرحمن بن عوف ، وجيء بتركته حالت البدر بين عثمان وبين الرجل القائم . وحينما يسأل عثمان كعب الأحبار عن رأيه فيمن ترك هذا المقدار من المال ، ويعطي كعب رأيه ، يضرب أبو ذر رأسه بعصا . .

---

(١) فتوح ابن أعثم ج ٢ ص ١٥٨ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٦ ، وج ٨ ص ٢٥٩ والغديرج ٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٢) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٧ .

وتكون النتيجة هي نفيه إلى الربذة ، حسبما هو معلوم[1] .

ومما يدل على غضبهم له :

١ ـ ما قاله البلاذري وغيره : « وقد كانت من عثمان قبل هنات إلى عبد الله بن مسعود ، وأبي ذر ، فكان في قلوب هذيل وبني زهرة ، وبني غفار واحلافهما ، من غضب لأبي ذر ما فيها . . »[2] .

٢ ـ وعند المعتزلي عن أبي ذر : « لم يكن في أهل المدينة إلّا من كان راضياً ، بقوله عاتباً بمثل عتبه ، إلّا أنهم كانوا بين مجاهر بما في نفسه ، مخف ما عنده ، وما في أهل المدينة إلّا من رثى لأبي ذر مما حدث عليه ومن استفظعه ، ومن رجع إلى كتب السيرة عرف ما ذكرناه »[3] .

٣ ـ وتقدم تذاكر علي (ع) وعبد الرحمان بن عوف فعل عثمان ؛ فقال علي : هذا عملك ، فقال عبد الرحمن : إذا شئت فخذ سيفك ، وآخذ سيفي ؛ إنه قد خالف ما أعطاني .

ولكن الرواي ذكر أن هذا الكلام كان بعد وفاة أبي ذر . . وواضح أن ذلك لا يصح لأن ابن عوف قد توفي بعد رجوع أبي ذر من الشام وقبل نفيه إلى الربذة كما يدل عليه مشادة أبي ذر مع كعب الأحبار ، وضربه له حتى غضب عثمان لكعب ونفا أبا ذر .

فلعل هذه القضية بين علي (ع) وعبد الرحمن قد حصلت حين نفي أبي ذر إلى الشام ، لا بعد وفاة أبي ذر ، ولعلها حرفت لحاجة في النفس قضيت .

وعلى كل حال فإن عد ما فعله عثمان بأبي ذر من المطاعن على عثمان ومن

---

(١) راجع : مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤٠ ومسند أحمد ج ١ ص ٦٣ وراجع حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٠

(٢) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٢٦ و٦٨ وتاريخ الخميس ج ٢ص ٢٦١ وكتاب الثقات لابن حبان ج ٢ ص ٢٥٨/٢٥٩.

(٣) شرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٨ / ٥٩

موجبات الثورة ضده لا يخفى على أيّ ناظر في كتب الحديث والتاريخ[1] .

وثانياً : لماذا لا نجد أبا ذر ينكر على غير عثمان ومعاوية وغيرهم من أعضاء الهيئة الحاكمة ؟ ؟ !

ولماذا لا يعترض على غيرهم من الأغنياء من الصحابة وغيرهم ؟ ولقد قال الزمخشري : « ولقد كان كثير من الصحابة كعبد الرحمان بن عوف وطلحة بن عبيد الله (رض) يقتنون الأموال ، ويتصرفون فيها ، وما عابهم أحد ممن أعرض عن القنية ؛ لأن الاعراض اختيار للأفضل . . »[2] .

وإذا كان إنما يعيب على الأغنياء مطلقاً لأجل غناهم وحسب . . فلماذا ينفي هذا الأمر على عثمان ومعاوية فقط ، ولماذا ينحصر خلافه مع قريش[3] ولا يتعداها إلى الأنصار وغيرهم من أصحاب الثروات ؟ ! فلماذا تفسد الشام على معاوية ، ويخاف عثمان منه أن يفسد المدينة ؟ نعم . . لماذا تتوجه نقمة الناس على خصوص الحكام في هذه القضية ، وهم لا تقصير لديهم ، ولا مخالفة منهم . لقد كان الأجدر أن ينقم الناس على الأغنياء كلهم لا على خصوص الحكام ! . . فنقمتهم على خصوص الحكام تدل على أنه إنما يتعرض لأمر يختص بالحاكم ، وتكون مخالفته منحصرة به وفيه . .

وقد كان في المدينة عدد من الأثرياء ، يعيشون بين الناس براحة واطمئنان ، ونذكر منهم .

١ ـ عبد الرحمان بن عوف ، الذي كان يملك ـ عدا عما تقدمت الإشارة إليه ـ ألف جمل ، وعشرة الآف شاة ومئة فرس ، وقد بلغ ربع ثُمْنِ ماله أربعة وثمانين ألف دينار[4] .

---

(١) راجع : تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٧٣ / ١٧٤ ومروج الذهب ج ٢ ص ٤٣٨ / ٤٣٩ والصواعق المحرقة ص ١١٢ والأوائل ج ١ ص ٢٧٦ ـ ٢٧٩ .

(٢) الكشاف ج ٢ ص ٢٦٧

(٣) مسند أحمد ج ٥ ص ١٧٦

(٤) راجع : مشاكلة الناس لزمانهم .

٢ ـ طلحة بن عبيد الله الذي بنى من البيوت ما قيمته مئة ألف دينار ، وكانت غلته بالعراق كل يوم ألفا مما يسمى بـ « الوافي » ، وفي الشام عشرة الآف دينار ، وخلف مقادير هائلة من الذهب والفضة[1] .

٣ ـ قيس بن سعد ، وعبد الله بن جعفر ، اللذان كانا يهبان المئات والألوف ، وأخبار كرمهما قد سارت في الآفاق .

٤ ـ أبو سعيد الخدري الذي كان يقول : ما أعلم أهل بيت من الأنصار أكثر أموالاً منا[2] .

٥ ـ زيد بن ثابت الذي كان ورثته يكسرون ما خلفه من الذهب والفضة بالفؤوس؛ ليقتسموها فيما بينهم ، وخلف من المزارع ، والآبار والأموال الأخرى ما قيمته مئة وخمسون ألف دينار[3] .

٦ ـ ولحكيم بن حزام حكايات تدل على ثرائه الفاحش أيضاً[4] .

٧ ـ يعلى بن منبه الذي خلف خمس مئة ألف دينار ذهباً، ومن البيوت والأراضي والديون ما يبلغ ثلاث مئة ألف دينار[5] .

٨ ـ عمر بن الخطاب . . الذي كان يملك أربعة الآف فرس[6] وغير ذلك[7] .

٩ ـ بل إن عثمان نفسه حسبما يدّعون ، قد جهز جيش العسرة بمئات من

---

(١) راجع : مشكلة الناس لزمانهم .
(٢) صفة الصفوة لابن الجوزي ج ١ ص ٧١٥ والغدير ج ٨ ص ٣٣٧ عنه .
(٣) مشاكلة الناس لزمانهم ص ١٤ والغدير ج ٨ ص ٣٣٨ ـ ٣٣٧ وراجع ج ٢ ص ٨٥ ـ ٨٨ .
(٤) صفة الصفوة لابن الجوزي ج ١ ص ٧١٥ وتاريخ ابن عساكر ج ٧ ص ٣٢٥ ـ ٣٤٤ والغدير ج ٨ ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨ عنهما وراجع ج ٢ ص ٨٥ ـ ٨٨ .
(٥) مشاكلة الناس لزمانهم ص ١٤
(٦) الخراج لأبي يوسف ص ٥١ وإن كان يقول : إنها كانت موسومة في سبيل الله تعالى .
(٧) راجع كتابنا : الحياة السياسية للإمام الحسن . . الفصل الثالث . حين الكلام على آثار الفتوح على الفاتحين .

الأبعرة باحلاسها واقتابها . وإن كنا نحن نشك في صحة ذلك . . ولبحث ذلك موضع آخر .

ومن أراد المزيد من المصادر حول ثروات الصحابة فليراجع كتابنا : الحياة السياسية للإمام الحسن (ع)، الفصل الثالث، حين الكلام على آثار الفتوح على الفاتحين .

ولنا هنا أن نتساءل أيضاً أليس الثراء والغنى كان شائعاً في زمن النبي (ص) نفسه ، وأليس يقولون : ـ سواء كان ذلك صدقاً أم كذباً ـ وهو الراجح لدى التحقيق ـ: ان عثمان قد جهّز جيش العسرة؟ إلى غير ذلك مما يدل على مشروعية الثراء في الإسلام ؟ وعدم انكار أبي ذر ولا غيره على أحد آنئذٍ ! الأمر الذي يدل على أنه لم يكن رحمه الله تعالى ينكر على الناس أن يملكوا المال ، وتكون لهم الثروة . . وإنما كان ينكر عليهم اموراً أخرى كما سنرى .

وثالثاً : قال الاميني : « . . تشريع الزكاة يدل على أن الباقي مباح لصاحبه ، ولأبي ذر نفسه في آداب الزكاة أحاديث أخرجها البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من رجال الصحاح ، وأحمد ، والبيهقي ، وغيرهم ؛ فلو كان يجب انفاق بعد اخراج الزكاة فما معنى التحديد بالنصب والاخراج منها»[1] .

وعن أبي ذر في حديث له عن النبي (ص) : « لا يموت أحد منكم فيدع إبلاً وبقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءته يوم القيامة أعظم ما كانت واسمنه تطؤه باخفافها الخ »[2] .

وهذا كله عدا عما رواه أبو ذر في الأموال ، والنفقات والصدقات المستحبة ، وقد ذكره الاميني في الغدير ج ٨ عن مسند أحمد ج ٥ من ص ١٥١ حتى ١٧٨ ، والطبري ج ٥ ص ٦٧ ، والأموال لأبي عبيد ص ٣٥٥ ، وابن ماجة ج ١ ص ٥٤٤ ، وصحيح مسلم ج ٣ ص ٨٢ ، وسنن البيهقي ج ٤ ص ١٨٨ ، والترغيب والترهيب ج ١ ص ٤٧ وج ٢ ص ٢٣٠ / ٣٨ وعن أبي

---

(١) الغدير ج ٨ ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩

(٢) مسند أحمد ج ٥ ص ١٦٩ / ١٧٠

داود ، وابن خزيمة ، والنسائي ، والترمذي ، وابن حبان ، والحاكم ، والدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٣ ، عن ابن أبي شيبة وابن مردويه .

فإن روايته لذلك تدل على أنه لم يكن يوجب انفاق ما زاد على الحاجة ، إلا ما أوجبه الله تعالى من حق الزكاة ، والخمس ، ونحوهما وإلا . . لم يكن بالإمكان فهم المبرر للصدقات المستحبة وغيرها من النفقات . .

ونضيف نحن هنا : ألم يكن أبو ذر يحفظ من القرآن إلّا آية الكنز ؟ ! ألم يمر امامه أية آية ترتبط بالزكاة ، والنفقات ، والصدقات المستحبة ؟ ! ألم يقرأ قوله تعالى : ﴿ وآتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتاناً واثماً مبيناً ؟ ﴾[1]

مما يعني أن للإنسان أن يملك قنطاراً وأن يُملكه .

ألم يقرأ آيات البيع ، والشراء ، والتجارة ، عن تراض ؟ ! ألم يقرأ آيات الإرث ؟ وغير ذلك مما يدل على جواز تملك المال ، وكون الإنسان بالخيار بين الإنفاق والإمساك ؟ وإن كان الإنفاق أفضل ؟

ورابعـاً :

١ ـ عن أبي ذر أنه قال لعثمان : لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف وقد ينبغي لمؤدي الزكاة : أن لا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران والاخوان ، ويصل القرابات فقال لكعب : من أدى الفريضة فقد قضى ما عليه ، فرفع أبو ذر محجنه ، فضربه فشجه[2] .

قال العلامة الطباطبائي : « فإن لفظه كالصريح ، أو هو صريح في أنه لا يرى كل انفاق فيما يفضل من المؤنة بعد الزكاة واجباً ، وأنه يقسم الإنفاق في سبيل الله إلى ما يجب وما ينبغي ، غير أنه يعترض بانقطاع سبيل الإنفاق من غير جهة الزكاة ، وانسداد باب الخيرات »[3] .

---

(١) النساء ٢٠ .

(٢) الغدير ج ٨ ص ٣٥١ عن الطبري ، وتاريخ الطبري ج ٣ ص ٣٣٦ والميزان ج ٩ ص ٢٥٨ .

(٣) الميزان ج ٩ ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

٢ ـ ونزيد نحن هنا : إن اعتراض أبي ذر الآتي على معاوية لبنائه الخضراء ، وقوله له : إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة ، وإن كانت من مالك فهو الاسراف . . هذا القول يدل على أن أبا ذر يعتقد : أن المال بعضه لله تعالى وهو بيت المال وبعضه للإنسان ، وأن للإنسان حق في أن يتملك ما يبني به الخضراء ، لكنه يقول : إن صرفه بهذا النحو يكون سرفاً . . . . .

وخامساً : إن في كلام أبي ذر نفسه ما يدل على أنه إنما كان ينكر على الحكام ، أكلهم مال الله واستئثارهم بالفيء ، وبيوت الأموال . . .

١ ـ قال البلاذري والمعتزلي ، والنص له : « إن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم وغيره بيوت الأموال ، واختص زيد بن ثابت بشيء منها ، جعل أبو ذر يقول بين الناس ، وفي الطرقات والشوارع : بشر الكانزين بعذاب أليم ، ويرفع بذلك صوته ويتلو قوله تعالى : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها في سبيل الله ، فبشرّهم بعذاب أليم ﴾ فرفع ذلك (مروان) إلى عثمان مراراً وهو ساكت ، ثم إنه أرسل إليه مولى من مواليه : إن انته عما بلغني عنك ، فقال أبو ذر : أينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله ، وعيب من ترك أمر الله ؟ فوالله الخ . . »[1] .

٢ ـ عن سفيانية الجاحظ : فقال له عثمان : أنت الذي تزعم أنا نقول : « يد الله مغلولة وإن الله فقير ونحن أغنياء » ؟ فقال أبو ذر : لو كنتم لا تقولون هذا لانفقتم مال الله على عباده ، ولكني أشهد أني سمعت رسول الله (ص) يقول : إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً وعباد الله خولاً ، ودينه دخلاً[2] .

٣ ـ فلما قدم أبو ذر المدينة (أي من الشام) جعل يقول : « تستعمل الصبيان ، وتحمي الحمى ، وتقرب أولاد الطلقاء الخ . . »[3] .

« فهو ينكر عليه إذن مخالفته الصارخة لأحكام الإسلام ، وكونه يحمي

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٤ وج ٨ ص ٢٥٦ وأنساب الأشراف للبلاذري ج ٥ ص ٥٢ والغدير ج ٨ ص ٣٠٣ عن الأول .

(٢) فتوح ابن أعثم ج ٢ ص ١٥٦ ـ ١٥٧ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٥ ـ ٥٦ وج ٨ ص ٢٥٨

(٣) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٣ والغدير ج ٨ ص ٢٩٣ .

الحمى وغير ذلك مما ثبت مخالفته للشرع، لا عدم انفاقه ما زاد عن حاجته.

٤ ـ بل لقد رأينا النبي (ص) نفسه يتنبأ بما يجري على أبي ذر، وبسببه، ونراه لا ينكر على أبي ذر موقفه، ولا يقول له: إن الحق، سوف يكون معهم، فاقبل منهم وأسكت عنهم. وإنما فقط يأمره أن لا يشهر السيف؛ لأن معنى ذلك: أنه سوف يقتل من دون أن يترتب أثر على ذلك... فقد:

قال النبي (ص) لأبي ذر: كيف أنت وأئمة (ولاة) بعدي يستأثرون بهذا الفيىء؟ قال: قلت: إذن والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي، ثم أضرب به حتى القاك، أو ألحق بك قال: أولا أدّلك على ما هو خير من ذلك؟ تصبر حتى تلقاني[1] وفي نص آخر أنه (ص) قال له: «يا أبا ذر أنت رجل صالح، وسيصيبك بلاء بعدي قلت: في الله؟ قال: في الله. قلت: مرحباً بأمر الله»[2].

٥ ـ قال العسقلاني حكاية عن غيره: «والصحيح: أن انكار أبي ذر، كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه وتعقبه النووي بالابطال، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهؤلاء لم يخونوا..»[3].

ونتعقب نحن النووي هنا بما تعقبه به أبو ذر من قبل من أن عثمان لم يتبع سنة صاحبيه في الأموال: «اتبع سنة صاحبيك لا يكن لأحد عليك كلام».

٦ ـ وقد بنى معاوية الخضراء بدمشق، فقال أبو ذر: يا معاوية، إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة وإن كانت من مالك فهي الإسراف كما تقدم[4].

---

(١) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ٢٥٠ / ٢٥١ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٨٠ بطريقين صحيحين كما قال الاميني وراجع ص ١٧٨ / ١٧٩ و١٥٦ وطبقات ابن سعد ج ٤ ص ١٦٦ والغدير ج ٨ ص ٣١٦ ـ ٣١٧ عنهما وعن أبي داود ج ٢ ص ٢٨٢

(٢) حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٢

(٣) فتح الباري ج ٣ ص ٢١٨ والغدير ج ٨ ص ٣٢١.

(٤) شرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٥ وج ٨ ص ٢٥٦ وأنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٣ والغدير عنهما.

٧ ـ وأخيراً . . . فإننا نجد عثمان وهو يحاول أن يتستر على ما يجري على بيت المال يقول :

أترون بأساً « أن نأخذ مالاً من بيت مال المسلمين فننفقه فيما ينوبنا من أمورنا ونعطيكموه ؟ فقال كعب : لا بأس ؛ فرفع أبو ذر العصا فدفع بها في صدر كعب الخ »[1] .

وهكذا . . . يتضح بما لا مجال معه للشك : أن أبا ذر إنما كان ينكر على الهيئة الحاكمة تصرفها في بيت مال المسلمين ، واستئثارهم بالفيء ، ويصرح به في كلماته بما يزيل الريب ، ولم يكن في صدد انكار الملكية لما يزيد عن الحاجة ، ولا بصدد الوعظ والتزهيد بالدنيا إلى غير ذلك مما تقدم . . .

وسادساً : وأخيراً . . فإن أبا ذر كان يستشهد بقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، إن كثيراً من الاحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدّون عن سبيل الله ، والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ؛ فبشّرهم بعذاب أليم . . ﴾[2] .

وكان ينادي رحمه الله بهذه الآية في الشوارع والطرقات . . ومعنى هذه الآية : أنه تعالى يخاطب المسلمين ، ويقول : إن المال الذي كان يأخذه الاحبار والرهبان هو أموال الكنائس والبيع ، وما يُهدى إليها ، والكفارات المذكورة في التوارة وأشباهها ، وهي أموال عامة ، فكان الاحبار والرهبان يكنزونها لأنفسهم ، ويجعلونها من أموالهم الخاصة وينفقونها على شهواتهم . . ثم أعطى سبحانه وتعالى قاعدة كلية ، مفادها : أن كل من يفعل ذلك ، سواء أكان من أهل الكتاب ، أو من غيرهم ، فإنه محكوم عليه بالهلاك والعذاب . . .

فالآية ناظرة إلى التصرف في أموال الناس ، أي الأموال العامة ، التي يجب صرفها في سبيل الله ، المعبّر عنها في الإسلام ببيت المال تارة وبمال الله اخرى ـ

---

(١) مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤٠ ، وأنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٢ ، وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٤ وج ٨ ص ٢٥٦ .

(٢) سورة التوبة ٣٤

وليست ناظرة إلى الأموال الخاصة التي يملكها الشخص وتزيد عن حاجته ، لأن ما يملكه الشخص ليس من أموال الناس بديهة كما أن تخصيص الأحبار والرهبان بالذكر في الآية دون غيرهم من سائر أغنياء اليهود والنصارى الذين يأكلون أموال الناس بالباطل وما أكثرهم . . ليس إلّا لخصوصية فيهم ، لأنهم هم الذين ، كانت لهم الهيمنة والسيطرة آنئذ ، وكانت الأموال العامة (لا الخاصة) تأتيهم من الطرق الآنفة الذكر . . .

وحتى لو نوقش في دلالة الآية على ما ذكرناه . . فإن مما لا ريب فيه أن أبا ذر رحمه الله لم يفهم منها إلّا ما ذكرناه ؛ فإن كل ما قدمناه من كلماته ومواقفه يدل دلالة قاطعة على أنه رحمه الله ، لم يفهم منها إلّاالاستئثار بالفيء ، ونهبهم بيت مال المسلمين . . .

والغريب في الأمر : أن نرى البعض كالفضل بن روزبهان وغيره يحاولون دعوى النسخ ، ويقولون : إن مذهب عامة الصحابة والعلماء : أن آية تحريم كنز الذهب والفضة منسوخة بالزكاة ، ومذهب أبي ذر أنها محكمة[1] .

وقد أجاب المظفّر عن ذلك : بأن هذا كلام سخيف ؛ إذ لا معنى لنسخ الآية بالزكاة لعدم التنافي بينهما ؛ إذ يمكن أن تجب الزكاة مع الزائد كما يمكن أن تجب دون الزائد ؛ لتعلقها بمال الفقير ، أو يجب الزائد دون الزكاة ؛ لعدم كون مال الغني زكوياً . . .[2] .

خطط الامويين في مواجهة أبي ذر :

وقد اتبع الحكام آنذاك أساليب متعددة لضرب أبي ذر ، ولمواجهة الثورة التي بدأها رحمه الله ، ونستطيع أن نشير هنا إلى ما يلي :

١ ـ إن جمع الناس على مصحف واحد ، قد كان في نفس سنة استفحال

---

(١) راجع : دلائل الصدق ج ٣ قسم ١ ص ١٧٧ ، وفتح القدير ج ٢ في تفسير الآية . والكشاف ج ٢ ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٢) راجع : دلائل الصدق ج ٣ قسم ١ ص ١٨٠ .

الخلاف بين السلطة وبين أبي ذر في سنة ثلاثين[1] .

ويلاحظ : أن عثمان قد أصر على حذف الواو من آية : ﴿ والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونها في سبيل الله . . ﴾ وهي نفس الآية التي كان أبو ذر يستشهد وينادي بها في الشوارع . . نعم . . أراد عثمان حذفها ليظهر : أن الآية خاصة بأهل الكتاب ، ولا تعم المسلمين ؛ لأن الواو إذا حذفت من قوله تعالى : ﴿ والذين ﴾ أمكن أن تكون مرتبطة بما قبلها ، وقد جيىء بها لبيان صفة للمذكورين في السابق وهم الاحبار والرهبان نعم . . لقد أصرّ عثمان على ذلك حتى لا تكون العبارة بمثابة قاعدة كلية ، وحتى اضطر أبي بن كعب إلى التهديد باللجوء إلى القوة .

فعن علباء بن أحمر : أن عثمان بن عفان لما أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلقوا الواو التي في براءة: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة . .﴾ قال أبي: لتلحقنها أو لأضعن سيفي على عاتقي ؛ فالحقوها[2] .

٢ ـ كما أننا نلاحظ : أن معاوية يصرّ ـ من جهته أيضاً «على تخصيص هذه الآية بأهل الكتاب ، وذلك ليكون معذوراً » في اجرائه قاعدته المعروفة عنه : إن مال الله له ؛ فلا حرج عليه أن يفعل في مال الله ما يشاء ؛ فرد عليه الاحنف ، وصعصعة[3] ، وواجهوه بشكل سافر، لم يمكنه تحقيق ما كان يصبوا إلى تحقيقه .

وهذه القاعدة هي التي اختارها المأمون الذي عرضت عليه سيرة معاوية فرآه يأخذ المال من حقوقه ويضعه كيف يشاء . .[4] .

---

(١) راجع : الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١١١

(٢) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٣ وقال : اخرجه ابن الضريس ، والميزان ج ٩ ص ٢٥٦ عنه .

(٣) النصائح الكافية ص ١٠٣ و ١٠٦ عن ربيع الأبرار ، وابن حجر ، والمسعودي ، ومروج الذهب ج ٣ ص ٤٣ وليراجع حياة الصحابة ج ٢ ص ٧٩ ومجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٣٦ ، وإن كان الرواة قد زادوا في الرواية ما يكذبه كل الشواهد والدلائل التاريخية ، بل يكذبه نفس ما ذكره في حياة الصحابة ج ٢ ص ٨٠ و ٨١ والحاكم في المستدرك ج ٣ ص ٤٤٢ مما فعله بالحكم ابن عمرو الغفاري .

(٤) المحاسن والمساوىء للبيهقي ص ٤٩٥ ط صادر والحياة السياسية للإمام الرضا (ع) ص ١٨١ عنه

نعم لقد أصرّ معاوية على هذا ، وأصر أبو ذر على ذلك ؛ ليمنع معاوية من التصرف ببيت مال المسلمين .. يقول زيد بن وهب : مررت على أبي ذر بالرّبذة ؛ فقلت : ما أنزلك بهذه الأرض ؟ قال : كنا بالشام ، فقرأت : ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ، فبشّرهم بعذاب أليم ﴾ ، فقال معاوية :

ما هذه فينا هذه في أهل الكتاب ، قلت أنا : إنها لفينا وفيهم ..(1) .

وهكذا . . فإن نفي أبي ذر إلى الربذة إذن قد كان بسبب اصراره على شمول هذه الآية للمسلمين أيضاً : « ما عشت أراك الدهر عجباً » . .

ولكننا مع ذلك نجد العديد من العلماء يصرون على خلاف معاوية ، وتأييد نظرية أبي ذر ؛ فنجد القرطبي يصرّ على أن الآية تعم المسلمين ، كما يقول أبو ذر، يقول القرطبي : «قال أبو ذر وغيره : المراد بها أهل الكتاب وغيرهم من المسلمين ، وهو الصحيح ؛ لأنه لو أراد أهل الكتاب خاصة لقال : ويكنزون » بغير : ﴿ والذين ﴾ فلما قال : والذين ، فقد استأنف معنى آخر يبين أنه عطف جملة على جملة ، فالذين يكنزون ، كلام مستأنف وهو رفع على الابتداء . .(2) .

ووافق أبا ذر أيضاً : « ابن عباس ، فقال : إنها عامة »(3) .

وقال الشوكاني : « والأولى حمل الآية على عموم اللفظ ، فهو أوسع من ذلك »(4) .

(1) صحيح البخاري في كتابي الزكاة والتفسير ، وفتح القدير ج ٢ ص ٣٥٨ وشرح المعتزلي ج ٨ ص ٢٦١ وج ٣ ص ٥٣ وصفة الصفوة ج ١ ص ٥٩٦ وطبقات ابن سعد ج ٤ قسم ١ ص ١٦٦ ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥٢ والدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٣ عن : ابن سعد ، وابن أبي شيبة ، والبخاري ، وابن أبي حاتم ، وأبي الشيخ وابن مردويه والغدير ج ٨ ص ٢٩٥ عن البخاري ، والميزان ج ٩ ص ٢٥٧ عن الدر المنثور وفتح الباري ج ١ ص ١٤٨ وراجع البداية والنهاية ج ٧ ص ١٥٥

(2) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٢٣ والغدير عنه

(3) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥٢

(4) فتح القدير ج ٢ ص ٣٥٦

بل نجد البعض يتشدد في ذلك أكثر ويقول : إن المراد بها المسلمون الكانزون غير المنفقين، كما عن السدي[1].

كما واستنسبه الآلوسي ؛ ليناسب قوله تعالى : ﴿ولا ينفقونها في سبيل الله﴾[2] .

وجوّز إرادة المسلمين الكانزين غير المنفقين ، الزمخشري والبيضاوي[3] إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه . . .

ومع أن هؤلاء كانوا أكثر تطرفاً من أبي ذر في تفسيرهم للآية ، إلّا إننا لم نجد أحداً وصمهم بالاشتراكية ، أو اتهمهم بالشيوعية ، ولا احتاجوا إلى من يؤوّل أقوالهم ، ولا إلى من يفسرو يوجه مواقفهم وأفعالهم ! ! . .

٣ ـ أسلوب الاقناع بالكف عما ينادي به ، ولأجل ذلك نجد معاوية يرسل إليه ـ وهو في الشام من يقنعه بذلك .

فقد كان أبو ذر يغلظ لمعاوية ؛ فشكاه إلى عبادة بن الصامت ، وإلى أبي الدرداء وإلى عمرو بن العاص، وام حرام، فقال: انكم قد صحبتم كما صحب ، ورأيتم كما رأى ؛ فإن رأيتم أن تكلموه ، ثم أرسل إلى أبي ذر فجاء ؛ فكلموه .

فقال : أما أنت يا أبا الوليد الخ . . الرواية التي تذكر نصحيته لهم ، حتى قال عبادة ابن الصامت : « لا جرم لا جلست مثل هذا المجلس أبداً »[4] .

٤ ـ اتباع أسلوب التهديد والوعيد ، بالفقر ، والجوع ، والقتل والفناء

---

(١) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٢ عن ابن أبي حاتم ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥٢ والقرطبي ج ٢ ص ١٢٣ والغدير عنه

(٢) الغدير ج ٨ عن روح البيان ج ١٠ ص ٨٧

(٣) الكشاف ج ٢ ص ٢٦٦ والغدير ج ٨ عنه وعن البيضاوي ج ١ ص ٤٩٩ .

(٤) مسند أحمد ج ٥ ص ١٤٧ .

لأبي ذر ؛ فقد روى سفيان بن عينية ، من طريق أبي ذر ، قال : إن بني امية تهددني بالفقر ، والقتل ، ولبطن الأرض أحب إليّ من ظهرها ، وللفقر أحب إليّ من الغنى .

فقال له رجل : يا أبا ذر ، مالك ، إذا جلست إلى قوم قاموا وتركوك ؟

قال : إني انهاهم عن الكنوز[1] . . .

وقيامهم عنه إنما هو لنهي عثمان الناس عن مجالسته (رحمه الله) .

فلماذا اختص بنو امية بتهديده بالقتل ، والجوع ، من دون سائر الأغنياء لو كان - حقاً - ينكر كل الغنى ؟ ! . .

إن الحقيقة هي كما يقول الاميني (رحمه الله) ؛ أن بني أمية هم الذين كانوا يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع ، على حسب تعبير علي عليه السلام[2] .

وهم الذين عناهم يزيد بن قيس الأرجبي بقوله في صفين : « يحدث ، أحدهم في مجلسه بذيت وذيت ، ويأخذ مال الله ، ويقول : لا اثم علي فيه ، كأنما أعطي تراثه من أبيه ، كيف ؟ إنما هو مال الله أفاءه الله علينا بأسيافنا وأرماحنا »[3] ؟

. . فبنوا أمية وحدهم هم المعنيون بكلام أبي ذر رحمه الله ومواقفه ، دون غيرهم .

٥ - محاولة نبذه اجتماعياً ، ومنع الناس من الاتصال به ، أو الاقتراب منه ؛ فعن - الاحنف بن قيس ، قال : « كنت بالمدينة ؛ فإذا أنا برجل يفرّ

---

(١) حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٢ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٦٤ والغدير ج ٨ ص ٣٢١ عنه وعن تهديدهم إياه بالقتل راجع : الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١١٣ / ١١٤ ، وشرح النهج للمعتزلي الحنفي ج ٣ ص ٥٦ وغيره

(٢) نهج البلاغة في الخطبة الشقشقية .

(٣) شرح النهج للمعتزلي الحنفي ج ٥ ص ١٩٤ ، وتاريخ الطبري ج ٣ ص ١٢ ، والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ٢٩٨ والغدير ج ٨ ص ٣٤٤ . والنص للمعتزلي الحنفي .

الناس منه حين يرونه . قال : قلت : من أنت ؟ قال : أبو ذر . . الخ . . »[1] .

وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم تحت رقم ٤ فراجع .

٦ ـ ثم تعرض أبو ذر للنفي إلى الشام[2] . كأسلوب من أساليب الضغط عليه ، علّه يستسلم ، أو يملّ ، ولكن فألهم قد خاب ؛ فإن ذلك زاده صلابة في دينه ، وإيماناً بحقيّة موقفه . . .

٧ ـ من أسلوبهم في مواجهة الخطر الذي كان يتهددهم من قِبَل أبي ذر محاولة استدراج أبي ذر ، ليقبل بعض المال ، وليتسنى لهم فضحه أمام الملاء على اعتبار : أنه رجل لا ينسجم قوله مع فعله . . والظاهر : أن هذا كان قبل استفحال الأمر بينه وبين معاوية والهيئة الحاكمة . . .

وقبل قطعهم عطاءه ، قال ابن كثير وابن الأثير وأبو هلال العسكري : «وقد اختبره معاوية (رض) وهو عنده في الشام ، هل يوافق عمله قوله ؛ فبعث إليه في جنح الليل بألف دينار ، ففرقها من يومه ، ثم بعث إليه الذي أتاه بها ، فقال : إن معاوية إنما بعثني إلى غيرك فأخطأت ، فهات الذهب ، فقال : ويحك ، إنها خرجت ولكن إذا جاء مالي حاسبناك به . . وأضاف ابن الأثير وأبو هلال العسكري ، قوله : فلما رأى معاوية أن فعله يصدق قوله : كتب إلى عثمان : إن أبا ذر قد ضيق على الخ . . »[3] .

وعثمان نفسه ، قد أرسل إلى أبي ذر « بصرة فيها نفقة على يد عبد له ، وقال : إن قبلها فأنت حر ؛ فأتاه بها ، فلم يقبلها . فقال : اقبلها يرحمك الله ؛ فإن فيها عتقي . فقال : إن كان فيها عتقك ففيها رقي . وأبى أن يقبلها »[4] .

---

(١) راجع مسند أحمد ج ٥ ص ١٦٤ و ١٧٦

(٢) شرح النهج للمعتزلي الحنفي ج ٨ ص ٢٥٥ / ٢٥٦ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٥٦ و ١٤٤ و ١٧٨ ومصادر ذلك لا تكاد تحصى كثرةً

(٣) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٥٢ والكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١١٤ ، ١١٥ والأوائل / ج ١ ص ٢٧٧

(٤) لباب الآداب ص ٣٠٥

٨ ـ ثم قطع الحكام الامويون عطاء أبي ذر في محاولـة منهم للضغط الاقتصادي عليه علّه يستسلم ويلين عملاً بمنطق : « جوع (. . .) يتبعك » فلم تنجح المحاولة ولم يستسلم أبو ذر ، بل صعد حملته الاعلامية ضد جشعهم واستئثارهم ؛ فكان لهم معه أسلوب آخر . . .

٩ ـ وهذا الاسلوب الآخر هو معاودة الإغراء بالمال ، بعد أن ذاق مسّ الحاجة والجوع . قال البلاذري ، والمعتزلي : « وكان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها ، فبعث إليه معاوية ثلاثمائة دينار ، فقال : إن كانت هذه من عطائي الذي حرمتمونيه عامي هذا قبلتها ، وإن كانت صلة فلا حاجة لي فيها »[١] .

فلما لم يفلح معاوية قام أحد أعوانه بمحاولة مماثلة فأرسل إليه حبيب بن مسلمة بثلاثمائة دينار فرفضها أيضاً[٢] .

كما أنه لما صار أبو ذر بالربذة أيضاً « ذهب إليه حبيب بن مسلمة وحاول أن يعطيه مالاً فرفض أيضاً »[٣] .

وقيل له : ألّا تتخذ ضيعة ، كما اتخذ فلان وفلان ، فقال : وما أصنع بأن أكون الخ . .[٤] .

وحبيب هذا هو الذي نبه معاوية إلى الخطر المحدق به من قبل أبي ذر ، وأنه قد أفسد عليه الشام[٥] .

وعدا عن ذلك . . . فإن معاوية وحبيب بن مسلمة ربما كانا يهدفان ، من

---

(١) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٣ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٤ / ٥٥ وج ٨ ص ٢٥٦ والغدير ج ٨ ص ٢٩٣ عنهما

(٢) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٣ وصفة الصفوة ج ١ ص ٥٩٥ والدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٤ ، عن أحمد في الزهد ، والميزان ج ٩ ص ٢٥٧ عنه . وحلية الأولياء ج ١ ص ١٦١

(٣) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٣ ، ٥٤ وراجع حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٢

(٤) حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٣ .

(٥) شرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٥ وج ٨ ص ٢٥٧ ، والغدير ج ٨ ص ٣٠٤ وأنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٣

وراء هذه العطايا إلى أنه لا يخلو الأمر : أما أن يسكت أبو ذر ، فهو المطلوب والمراد ، وأما أن لا يسكت فيصير لهما ذريعة قوية لتعرية أبي ذر ، وفضحه ، حتى لا يبقى لكلامه ولا لمواقفهم منه أية قيمة أو أثر يذكر.

ولكن أبا ذر قد رفض كل ذلك . . . وكيف لا يرفض ، وهو الذي عندما سأله الاحنف عن هذا العطاء أجابه بقوله : خذه فإن فيه اليوم معونة ، فإذا كان ثمناً لدينك فدعه . .[1].

بل إن عثمان نفسه . بعد أن فعل بأبي ذر ما فعل ، قد كرّر نفس المحاولة ، من أجل نفس ذلك الهدف . . حيث أرسل إلى أبي ذر مائتي دينار مع موليين له ، فقال أبو ذر : « هل أعطى أحداً من المسلمين مثل ما أعطاني » ؟ قال : لا ؛ فردّها ، وقال لهما : أعلماه : إني لا حاجة لي فيها ، ولا فيما عنده ، حتى ألقى الله ربي ، فيكون هو الحاكم فيما بيني وبينه . .[2] .

١٠ ـ ثم كانت إعادة أبي ذر من الشام إلى المدينة على أخشن مركب، وقد تسلخ لحم فخذيه . كما أن عثمان حظر على الناس : أن يقاعدوا أبا ذر أو يكلموه[3] .

وهذا اسلوب آخر للضغط على ذلك الصحابي الجليل ، انتهى بالفشل المزري والمهين . . . فكان بعد ذلك :

١١ ـ النفي إلى الربذة ذلك المكان الصعب ، الذي كان يكرهه أبو ذر من كل قلبه ، وعمل أبو ذر بوصية النبي (ص) له بأن يصبر حتى يلقاه ، فصبر على الشدائد، وكافح الصعوبات وتحمل كل هذه الاهانات القاسية، ولم يتنازل عن مبدئه ، ولم يساوم على دينه قيد شعرة ، ولكنه لم يلجأ إلى حمل السيف والقتال ؛ لأن النبي الأعظم (ص) الذي كان يعرف أن قتله لا يجدي ، كان يعرف أن الصبر حتى يلقاه خير من ذلك على حد تعبيره (ص) . . فالنبي (ص) يؤيد

---

(١) سنن البيهقي ج ٦ ص ٣٥٩ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٦٩ و١٦٧
(٢) قاموس الرجال ج ٢ ص ٤٤٨ ، ٤٤٩ باختصار
(٣) شرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٧ وج ٨ ص ٢٥٩ عن الواقدي

موقف أبي ذر من الحكام ، ولا يمانع في أن يعلن رأيه في مخالفاتهم تلك . . ولكنه يرشد أبا ذر إلى أن هذا الإعلان لا يجب أن يتطور إلى القتال ؛ لأن ذلك ربما يضرّ بهدف أبي ذر الاسمى ، ومبدئه الأعلى . . أو على الأقل لن يكون له نفع يذكر .

نعم . . لقد تحمل أبو ذر مشاق النفي إلى الربذة أبغض الأمكنة إليه ، وأشدها صعوبة عليه . . . ولكنهم لم يتركوه ، بل لحقوه إلى هناك ، كما تقدم من فعل حبيب بن مسلمة ، ومحاولة إغرائه بالمال ؛ للأهداف المتقدمة . . كما أنهم حينما نفوه إلى الربذة :

١٢ - « اخرج معاوية إليه أهله ؛ فخرجوا ، ومعهم جراب مثقل يد الرجل . فقال : انظروا إلى هذا الذي يزهّد في الدنيا ما عنده ! فقالت امرأته : والله ، ما هو دينار ولا درهم ، ولكنها فلوس ، كان إذا خرج عطاؤه ابتاع منه فلوساً لحوائجنا . . »[١] .

وأخيراً . . وبعد تلك الجولة الطويلة في قضية أبي ذر ، فإنه يتضح مصداق قول علي عليه السلام ، والحسين ، وعمار له : أنهم خافوه على دنياهم ، وخافهم على دينه ، أو ما في معناه[٢] .

ويعرف أيضاً : سر التأييد المطلق من قبل علي عليه السلام ، والحسين (ع) ، وعمار لأبي ذر رحمه الله وموقفهم القوي معه وإلى جانبه ويعرف أيضاً : لماذا كان النفي من بلد إلى بلد . ولماذا كان التهديد بالقتل وبالفقر . ولماذا الرشوة ولماذا كان قطع العطاء . . إلى غير ذلك . . . وأيضاً . . يعرف كيف أفسد الشام عليهم[٣] . ولماذا كانت خشيتهم على المدينة »[٤] . . . نعم . . إن كل ذلك

---

(١) الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١١٥ ، ١١٦

(٢) شرح النهج ج ٨ ص ٣٥٣ ، والغدير ج ٨ ص ٣٠١ عنه

(٣) راجع طبقات ابن سعد ج ٤ ص ١٦٨ ، وشرح النهج للمعتزلي ج ٨ ص ٢٥٩ و ٢٦٠ عن الواقدي وج ٣ ص ٥٦ واليعقوبي ج ٢ ص ١٧٢ والغدير ج ٨ ص ٢٩٨ / ٢٩٧ و ٣٠٠ و٣٠٦ عنه وعن عمدة القاري ج ٤ ص ٢٩١

(٤) فتح الباري ج ٣ ص ٢١٣ ، والغدير ج ٨ ص ٢٩٥ عنه

يتضح . . ولا يبقى مجال للإصغاء إلى قول لجنة الفتوى في الأزهر وغيرها ممن تقدم . .

من أن أبا ذر، إنما كان ينكر على الناس تملكهم فوق حاجتهم . . أو أنه كان يوجب إنفاق ذلك أو أنه كان يوجب الإنفاق في السبل الواجبة غير الزكاة . . أو أنه كان يدعو إلى الزهد في الدنيا إلى آخر ما تقدم . . .

رأي عمر في الأموال

والحقيقة هي أن ما نسب إلى أبي ذر ، من إيجابه انفاق كل ما زاد عن الحاجة ، والذي قلنا : إن نسبته إليه لا تصح . . هو نفس قول عمر بن الخطاب ، الذي لم يوفق إلى تطبيقه ، ورأيه الذي لم يخرج إلى حيز التنفيذ .

قال الرفاعي : « . . حرّم عمر بن الخطاب على المسلمين إقتناء الصنايع والزراعة ، لأن أرزاقهم ، وأرزاق عيالهم ، وما يملكون من عبيد وأموال ، كل ذلك يدفعه إليهم من بيت المال ؛ فما لهم إلى اقتناء المال حاجة . . »[1] .

بل لقد ورد عنه بسند وصفه ابن حزم بأنه : في غاية الصحة ، والجلالة ، قوله : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت فضول أموال الأغنياء ؛ فقسمتها على فقراء المهاجرين ؛ ؛ »[2] .

وليلاحظ تخصيصه ذلك بأولاد المهاجرين ، دون أولاد الأنصار ، الذين بدأ تجاهلهم واهمالهم ، بل تفضيل غيرهم ، والتجني عليهم ـ بدأ ـ منذ وفاة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم لأسباب لا تخفى أهمها :

١ ـ أثرهم في الإسلام وضربهم لقريش في بدر وغيرها ، الأمر الذي لم تستطع قريش رغم إظهارها الإسلام أن تغض النظر أو أن تتغاضى عنه .

---

(١) عصر المأمون ج ١ ص ٢ والغدير عنه .
(٢) الغدير ج ٨ ص ٣٧٥ عن المحلى لابن حزم ج ٦ ص ١٥٨ ، وتاريخ الطبري ج ٥ ص ٣٣ .

٢ ـ وكذا مناصرتهم وميلهم لأمير المؤمنين عليه السلام ، منذ قضية السقيفة.

٣ ـ ثم هناك موقفهم في قضية سعد بن عبادة . . وغير ذلك من أمور . . .

ملاحظات أخيرة لبعض الأعلام :

وللعلامة المحقق السيد مهدي الروحاني في المقام ملاحظات ؛ لا بأس بها بالإشارة إليها هنا مع إضافات هامة حسبما يقتضيه المقام . والملاحظات هي :

أولاً : إن واقع القضية هو أن الأمويين لم يستطيعوا أن يقبلوا أبداً : أن المال مال الله ، ويجب انفاقه على عباد الله ، وفي سبيل الله ، بل كانوا يرون أن ما في بيت المال ملك لهم . ولهم فقط . ونستدل على ذلك .

١ ـ بما ورد : من أنه لما قتل عثمان أرسل علي عليه السلام فأخذ ما كان في داره من السلاح ، وابلاً من ابل الصدقة ، ورده إلى بيت المال ، فقال الوليد بن عقبة أبياتاً منها :

بني هاشم ردوا سلاح ابن اختكم ولا تنهبوه لا تحل مناهبه
بني هاشم كيف الهوادة بيننا وعند علي سيفه ونجائبه
بني هاشم كيف التودد بيننا وتبر ابن أروى عندكم وجوائبه

ومنها عند أبي الفرج :

بني هاشم لا تعجلوا بإقادة ، سواء علينا قاتلوه وسالبه
فقد يجبر العظم الكسير وينبري لذي الحق يوماً حقه فيطالبه[1]

وقال المفيد : « . . وقد ذكر الناس في هذه الا دراع والنجائب : إنها من الفيىء الذي يستحقه المسلمون ؛ فغلب عليها عثمان ، واصطفاها لنفسه ؛ فلما بايع الناس علياً انتزعها (ع) من موضعها ؛ ليجعلها في مستحقيها[2] .

---

(١) راجع : كتاب ؛ الجمل للشيخ المفيد ص ١١٢ والأغاني لأبي الفرج ج ٤ ص ١٧٦ ، و ١٧٥ ، و١٨٨ و ١٨٩ ونسب قريش لمصعب الزبيري ص ١٣٩ / ١٤٠ .
(٢) كتاب الجمل للشيخ المفيد ص ١١٦ .

٢ ـ ويدل على ذلك أيضاً : قول سعيد بن العاصي : السواد بستان لقريش : فجرى بينه وبين صلحاء الكوفة ما جرى من اعتراضهم عليه ؛ فانتصر عثمان ، والامويون له . وكان لذلك مضاعفات ليس هنا محل ذكرها . .[1] .

٣ ـ ويدل عليه أيضاً قول معاوية المتقدم : إن مال الله لهم ، والأرض أرضهم ، فاعترض عليه صعصعة تارة ، والاحنف أخرى .

٤ ـ وكان ابن برصاء الليثي من جلساء مروان بن الحكم ومحدثيه ، وكان يسمر معه . فذكروا عند مروان الفيىء ، فقالوا : مال الله . وقد بين الله قسمه ، فوضعه عمر مواضعه !! فقال مروان : المال مال أمير المؤمنين معاوية ، يقسمه فيمن شاء ، ويمنعه ممن شاء ، وما أمضى فيه من شيء فهو مصيب فيه !! الحديث . . .[2] .

وثانياً : إن هؤلاء الغيورين على الخليفة الثالث ، وعلى معاوية ، والامويين ، والذين وصموا أبا ذر من أجل ذلك بالشيوعية تارة وبالاشتراكية أخرى ، وجعلوه مخالفاً لما ثبت ضرورة من الدين ثالثة ـ إن هؤلاء ـ قد ابتلوا بنفس ما وصموه به ، حتى لقد دخلت الشيوعية إلى نفس الأزهر ـ صاحب لجنة الفتوى الحاكمة على أبي ذر ـ وفي دوائر الأوقاف في مصر (كما يقول صلاح الدين المنجد في كتابه : بلشفه الإسلام) بل إن ثمة ما هو أعظم من ذلك وأدهى . . حيث نجد شيخ الأزهر عبد الحليم محمود يذهب بنفسه لاستقبال الزعيم الشيوعي ، الكسي كوسيجين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، في مطار القاهرة ، ولا من يرد ولا من يسمع . . .

وثالثاً : إنه يقول : إن حقيقة الأمر هي : أنه بعد أن دخلت خلافه عثمان في جملة عقائد بعض الفرق ، ورأى أصحابها ما فعله الخليفة بأبي ذر الصحابي

---

(١) راجه الغدير ج ٩ ص ٣١ / ٣٢ فإنه قد ذكر لذلك العديد من المصادر .

(٢) نسب قريش لمصعب الزبيري ، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج ٤ ص ٤٢٢ بتصرف . ونقله المعلق على نسب قريش عن : الأغاني ج ٤ ص ١٨٦ ـ ١٨٧ وعن الطبري ج ٢ ص ٢٧٨ وعن الإصابة .

العظيم ، لم يكن لهم ، مناص إلّا أن ضحوا بأبي ذر من أجل الحفاظ والابقاء على عثمان ، فنسبوا إليه ما نسبوا مما لا يشك بفساده أحد .

خاتمة واعتذار :

وبعد . . فقد كانت تلك دراسة موجزة عن حقيقة رأي أبي ذر في الأموال وقد رأينا : إنه لم يكن له رأي يخالف ما عليه جمهور الصحابة ، وتنطق به ضرورة الإسلام ، والقرآن . . . وإن كل ما ينسب إليه من آراء تخالف رأي الإسلام ، والقرآن ما هو إلّا محض افتراء وكذب ، لا حقيقة له ، ولا واقع وراءه . . وإنما نسبة ذلك إلى غيره أحق وأولى ، وأبين وأظهر . . .

وإنني إذ أعتذر للقارىء الكريم عن كل هفوة أو تقصير . . . فإنني اعتز باهتمامه بمطالعة ما كتبت ومتابعته . .

ومن الله نستمد العون والقوة ، وهو الموفق والمسدد .

٢٥/٢/١٤٠٠ هـ

مصادر البحث

١ ـ القرآن الكريم . . . .
٢ ـ الأغاني . . . . لأبي الفرج الأصفهاني
٣ ـ انساب الأشراف . . . . للبلاذري
٤ ـ الأوائل . . . . لأبي هلال العسكري
٥ ـ البداية والنهاية . . . . لابن كثير
٦ ـ تاريخ الأمم والملوك . . . . للطبري
٧ ـ تاريخ الخميس . . . . للديار بكري
٨ ـ تاريخ اليعقوبي . . . . لابن واضح
٩ ـ تفسير ابن كثير . . . . لابن كثير

١٠ ـ تفسير القرطبي .... للقرطبي
١١ ـ تفسير روح البيان .... للآلوسي
١٢ ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر .... لابن بدران
١٣ ـ الثقات .... لابن حبان
١٤ ـ الجمل .... للشيخ المفيد
١٥ ـ حلية الأولياء .... لأبي نعيم
١٦ ـ الحياة السياسية للإمام الحسن (ع) .... للمؤلف
١٧ ـ الحياة السياسية للإمام الرضى .... للمؤلف
١٨ ـ حياة الصحابة ....
١٩ ـ الخراج .... لأبي يوسف
٢٠ ـ الدر المنثور .... للسيوطي
٢١ ـ دلائل الصدق .... للمظفر
٢٢ ـ السنن .... لأبي داود
٢٣ ـ السنن الكبرى .... للبيهقي
٢٤ ـ شرح النهج .... للمعتزلي
٢٥ ـ صحيح البخاري .... للبخاري
٢٦ ـ صفة الصفوة .... لابن الجوزي
٢٧ ـ الصواعق المحرقة .... لابن حجر الهيتمي
٢٨ ـ الطبقات الكبرى .... لابن سعد
٢٩ ـ عصر المأمون .... للرفاعي
٣٠ ـ الغدير .... للامين
٣١ ـ فتح الباري .... للعسقلاني
٣٢ ـ فتح الغدير .... للشوكاني
٣٣ ـ الفتوح .... لابن أعثم
٣٤ ـ فجر الإسلام .... لأحمد أمين
٣٥ ـ قاموس الرجال .... للتستري
٣٦ ـ الكامل .... لابن الأثير

٣٧ ـ الكشاف .... للزمخشري

٣٨ ـ كشف الأستار عن مسند البزار .... للهيثمي

٣٩ ـ مجمع الزوائد .... للهيثمي

٤٠ ـ المحاسن والمساوىء .... للبيهقي

٤١ ـ المحلى .... لابن حزم

٤٢ ـ مروج الذهب .... للمسعودي

٤٣ ـ المستدرك على الصحيحين .... للحاكم

٤٤ ـ مسند أحمد .... لابن حنبل

٤٥ ـ مشاكلة الناس لزمانهم .... للمسعودي

٤٦ ـ المغازي .... للواقدي

٤٧ ـ الميزان .... للطباطبائي

٤٨ ـ نسب قريش .... لمصعب الزبيري

٤٩ ـ النصائح الكافية .... لمحمد بن عقيل

٥٠ ـ نهج البلاغة .... (جمع الشريف الرضي)

ضرب النقود في الإسلام

٢٣/ صفر ١٣٩٦ هـ.

يقول المؤرخون : إن عبد الملك بن مروان ، هو أول من ضرب النقود في الإسلام . ويوردون في سر ذلك حكاية طويلة نلخصها بما يلي :

إن الكسائي دخل على الرشيد فوجد بين يديه مالاً كثيراً ، فأمر بتفريقه في خدمة الخاصة . وكان بيده درهم تلوح كتابته ، وهو يتأمله .

فقال : هل علمت أول من سن هذه الكتابة في الذهب والفضة ؟ قال الكسائي قلت : يا سيدي هو عبد الملك بن مروان .. قال فما كان السبب في ذلك ؟ قلت : لا علم لي غير أنه أول من أحدث هذه الكتابة . .

فقال الرشيد : سأخبرك .. كانت القراطيس[1] للروم ، قال : وكان أكثر من بمصر نصرانياً على دين ملك الروم ، وكانت تلك القراطيس تطرز بالرومية ، وكان طرازها : « باسم الأب ، والإبن ، وروح القدس » .

فلم يزل كذلك صدر الإسلام كله يمضي على ما كان قبله ، حتى أيام عبد الملك ؛ فتنبه له ، وكان فطناً . . . فعندما ترجم له : أنكره ، وقال : ما أغلظ هذا في أمر الدين والإسلام . . إلى أن قال : فكتب عبد الملك لعامله على

---

(١) نوع من البُرُد ، ويقال للصحيفة قرطاس أيضاً .

مصر : عبد العزيز بن مروان يأمره بإبطال ذلك الطراز ، على ما كان يطرز به من ثوب وقرطاس وستر وغير ذلك ، وأن يأمر صناع القراطيس : أن يطرزوها بصورة التوحيد : « شهد الله أنه لا إله إلا هو » .

وكتب إلى عمال الافاق جميعاً بإبطال ما في أعمالهم من القراطيس المطرزة بطراز الروم ، ومعاقبة من وجد عنده بعد هذا النهي شيء بالضرب الوجيع ، والحبس الطويل . .

فلما ثبتت القراطيس بالطراز المحدث بالتوحيد ، وحمل إلى بلاد الروم ، ومنها انتشر الخبر ، ووصل إلى ملكهم ، فترجم له ذلك الطراز الإسلامي ؛ فأنكره وغلظ عليه ، واستشاط غيظاً . . فكتب إلى عبد الملك يطلب منه أن يرجع الطراز إلى حالته الأولى ، وأرسل إليه بهدية . . .

فرد عبد الملك الهدية والرسول ، وأعلمه أن لا جواب له .

فأضعف ملك الروم الهدية ، وأرجع الرسول إلى عبد الملك ، ومعه رسالة أخرى فرد عبد الملك الهدية والرسول ، ولم يجبه أيضاً . .

فغضب ملك الروم، وكتب إليه: إنه يقسم بالمسيح: «لتأمرنّ برد الطراز إلى ما كان عليه ، أو لآمرن بنقش الدراهم والدنانير ؛ فإنك تعلم أنه لا ينقش منها شيء إلا ما ينقش في بلادي ؛ فينقش عليها شتم نبيك الخ . . » .

فلما قرأ عبد الملك الكتاب صعب عليه الأمر ، وغلظ ، وضاقت عليه الأرض وقال : « أحسبني أشأم مولود ولد في الإسلام ؛ لأني جنيت على رسول الله (ص) من شتم هذا الكافر ما يبقى غابر الدهر ، ولا يمكن محوه من جميع مملكة العرب » إذ كانت المعاملات تدور بين الناس بدنانير الروم ودراهمهم .

فجمع عبد الملك أهل الإسلام ، واستشارهم ؛ فلم يجد عند أحد منهم رأياً يعمل به . . فقال له روح بن زنباغ : إنك لتعلم المخرج من هذا الأمر ، ولكنك تتعمد تركه . . فقال : ويحك ، من ؟ . فقال : عليك بالباقر من أهل بيت النبي (ص) . قال : صدقت ، ولكنه ارتج على الرأي فيه . .

فكتب إلى عامله بالمدينة : أن أشخص إلى محمد بن علي بن الحسين مكرماً ، ومتعه بمأتي ألف درهم لجهازه وبثلاثمأة ألف درهم لنفقته ، وأزح علته في جهازه ، وجهاز من يخرج معه من أصحابه .

وحبس رسول ملك الروم عنده إلى موافاة محمد بن علي . فلما وافاه أخبره الخبر . .

فقال الباقر : لا يعظم هذا عليك ؛ فإنه ليس بشيء من جهتين : احداهما : إن الله عز وجل لم يكن ليطلق ما تهدد به صاحب الروم في رسول الله (ص) . والأخرى وجود الحيلة فيه . . فقال عبد الملك : وما هي ؟! . .

قال : « تدعو في هذه الساعة بصناع يضربون بين يديك سككاً للدراهم والدنانير وتجعل النقش عليها سورة التوحيد ، وذكر رسول الله (ص) . احدهما : في وجه الدارهم والدنانير . والآخر : في الوجه الثاني . وتجعل في مدار الدرهم والدنانير ذكر البلد الذي يضرب فيه ، والسنة التي تضرب فيها تلك الدراهم والدنانير . .

وتعمد إلى وزن ثلاثين درهماً عدداً ، من الثلاثة الأصناف : التي العشرة منها عشرة مثاقيل ، وعشرة منها وزن ستة مثاقيل ، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل . . فتكون أوزانها جميعاً واحداً وعشرين مثقالاً ؛ فتجزئها من الثلاثين ؛ فتصير العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل . وتصب سنجات من قوارير ، لا تستحيل إلى زيادة ولا نقصان ؛ فتضرب الدراهم على وزن عشرة ، والدنانير على وزن سبعة مثاقيل . . » .

وكانت الدراهم في ذلك الوقت إنما هي الكسروية ، التي يقال لها اليوم : « البغلية » ؛ لأن رأس البغل ضربها لعمر بن الخطاب بسكة كسروية في الإسلام . . منقوش عليها صورة الملك ، وتحت الكرسي مكتوب بالفارسية « نوش خُر » أي كل هنيئاً . وكان وزن الدرهم منها قبل الإسلام مثقالاً ، والدراهم التي كان وزن العشرة منها وزن ستة مثاقيل ، والعشرة وزن خمسة مثاقيل هي «السيمرية» الخفاف والثقال ، ونقشها نقش فارس . .

ففعل عبد الملك ذلك . . وأمره الباقر : أن يضرب السكك في جميع بلدان الإسلام ، وأن يتقدم إلى الناس في التعامل بها ، وأن يتهددوا بقتل من يتعامل بغير هذه السكك ، من الدراهم والدنانير وغيرها . وأن تبطل ، وترد إلى مواضع العمل حتى تعاد على السكك الإسلامية . .

ففعل عبد الملك ذلك ، وورد رسول ملك الروم إلى آخر القصة . . ، وقال الرشيد للكسائي في آخرها : وثبت ما أشار به محمد بن علي بن الحسين إلى اليوم[1] .

هذه هي القصة التي أوردوها لاثبات : أن عبد الملك هو أول من ضرب الدراهم والدنانير في الإسلام . .

* * *

ولكن هذه الرواية لا تخلو من مآخذ هامة ، تجعلنا نقف منها موقف الحذر وذلك لأننا حتى لو غضضنا النظر عن :

١ ـ أنه يفهم من هذه الرواية : أن الرشيد وحده هو الذي أزاح الستار عن هذه الأحداث الهامة ، والتي تشتمل على مادة خصبة للرواة ونقلة الأخبار ، والتي تنص على تلك المكاتبات بين عبد الملك ، وملك الروم ، وشيوع أمر تغيير الطراز حتى وصل الخبر إلى ملك الروم ، ثم جمع عبد الملك لأهل الإسلام واستشارته لهم والأهم من ذلك التجاؤه إلى خصومه وخصوم عرشه أهل البيت لحل هذه المشكلة حتى لقد قال جرجي زيدان : «فلم يشأ أن يستنجد أحـد أئمة بني هاشم ـ وهم مناظروه في الملك ـ لكنه لم يربدا من استقدامه الخ . . » .

فكيف بعد ذلك كله ينحصر مصدر الرواية بالرشيد ، عدو الامويين وأهل

---

(١) راجع : المحاسن والمساوىء للبيهقي ج ٢ ص ٢٣٢ فما بعدها ط القاهرة ، وط صادر ص ٤٦٨ وهامش اللمعة ط النجف ج ١ ص ٥١ فما بعدها ، وتاريخ التمدن الإسلامي المجلد الأول ص ١٣٦ واكملها ص ١٤٠ وحياة الحيوان ج ١ ص ٥٣ فما بعد ، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الأول ص ٤٥٩ عنه ، وعن العقد المنير ص ١٨ وهامش ص ٧ من شذور العقود . .ونسبها ابن الأثير وأبو هلال العسكري في الأوائل ، والسيوطي وغيرهم لخالد بن يزيد الاموي . وهو خطأ والقصة موجودة أيضاً في أعيان الشيعة .

البيت معاً ؟! أم يمكن أن يكون الناس قد خافوا من الامويين ، ثم من العباسيين وحتى الكسائي ـ خافوا ـ أن يظهروا أمراً يتضمن فضيلة لأحد أئمة أهل البيت ؟! .

فكيف إذن . . وصلت لنا فضائل علي وسواه من أهل البيت عليهم السلام رغم اجتهاد الامويين وغيرهم في طمسها ونقضها ؟! . .

٢ ـ إن الرواية تنص على أن أهل مصر كان أكثرهم نصارى . . مع أنه كان قد مضى على فتح مصر أكثر من نصف قرن ؟!! . .

٣ ـ تنص الرواية على أن عبد الملك لم يجب ملك الروم على رسالتيه في أمر الطراز . . وهو أمر غريب !! فلماذا لا يجيبه حتى ولو بالنفي ؟!! .

٤ ـ يلاحظ : أن الرواية تحاول التأكيد على فطانة عبد الملك ، وعلى غيرته الشديدة على الإسلام . . فهل يفهم من هذا أنه كان أغير ، وأفطن من الخلفاء الذين سبقوه ، فهو أكثر فطنة من الخليفة الثاني عمر ، الذي تنص الرواية نفسها على أن أبا البغل قد ضرب الدراهم الكسروية له ؟!! .

٥ ـ هل ثمة من سر يكمن في المقابلة بين ما تنص عليه الرواية من أن عبد الملك قد تهدد على مخالفة أمره في الطراز بالضرب ، والحبس الطويل . . وبين نصها على أن الإمام قد أمر بالتهديد بالقتل لكل من يخالف ما رسم في أمر السكة والنقود ؟!! .

أحسب أن الأمر لا يخلو من شيء ما !! هو الذي اقتضى إظهار الإمام بمظهر القاسي الذي لا يرحم ، وعبد الملك بخلافه !! .

٦ ـ يلاحظ : أن الرواية تهتم كثيراً في إعطاء أهمية قصوى لما قام به عبد الملك فهل هو من أجل أن توحى للناس بوجوب أخذ هذا الأمر مأخذ الجد بهدف تصديقه بالنسبة لعبد الملك ، وإبعاد الأنظار عن المتبني الحقيقي لقضية النقود الإسلامية ؟!! كما سيأتي .

إننا سوف نغض النظر عن كل ذلك وسواه من نقاط الضعف ، التي يمكن

استخلاصها من هذه الرواية . .

ونكتفي بتسجيل نقاط أربع ، رأينا : أنها جديرة بالتسجيل نظراً لاهميتها ، وهذه النقاط هي :

أولاً : إن هذه الرواية تنص : على أن ملك الروم قال لعبد الملك : إنه لا ينقش من الدراهم والدنانير شيء إلا ما كان ينقش في بلاده ، وعبد الملك يصدق بذلك ويخاف منه ؛ حيث إنه لا يمحي سب النبي (ص) بعد من مملكة العرب أصلاً . .

مع أن الرواية نفسها تنص على أنه كان هناك ثلاث فئات من الدراهم الكسروية متداولة في ذلك الوقت . . كما أن الدنانير الكسروية كانت متداولة في تلك الفترة بكثرة أيضاً . .

فكيف يكون موقفنا من هذا التناقض الموجود في الرواية ؟! .

ولماذا الخوف من عبد الملك ؟! ولماذا لا يرفض عملة الروم كلياً ويأمر بتداول النقد الفارسي الكسروي فقط إلى أن يجد الوسيلة التي تضيع على ملك الروم أهدافه وما كان قد عقد العزم عليه ؟! . .

وإذا كان قد أمر بتغيير الطراز ؛ فلماذا لا يأمر بتغيير النقد ؟!

وأين كانت عنه حينئذ فطانته وحنكته المدعاة ؟! وأيضاً لماذا لا يعلن على الملأ كذب ملك الروم في دعواه تلك ؟! .

ولماذا ؟! ولماذا ؟ إلى آخر ما هنالك . .

ثانياً : إن هذه الرواية تنص : على أن أول من ضرب النقد الإسلامي هو عبد الملك ، وقد أكد ذلك وأصر عليه عدد من المؤرخين والباحثين . . وذكروا : أن عمر كان قد ضربها في سنة ١٨ هـ على النقش الكسروي ، ووجدت نقود مضروبة في سنة ٢٨ هـ أي في عهد عثمان على النقش الكسروي أيضاً . وقالوا : إن معاوية أيضاً قد ضرب نقوداً على النقش الكسروي وبعده ضربها مصعب بن الزبير

على النقش ذاته فعندهم : أن أول من ضرب النقد الإسلامي هو عبد الملك ، خامس خلفاء الامويين . .

ولكننا لا نستطيع أن نقبل هذا الرأي ، ونحن نرى أن هناك ما يثبت خلافه ، وبعد هذا الرأي عن الصواب . . ويدل على أن أول من ضرب النقد الإسلامي هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، صلوات الله وسلامه عليه . . أما قبله ، فقد أمر عمر بن الخطاب بضرب الدراهم على نقش الكسروية وشكلها باعيانها مع بعض الزيادة الطفيفة وذلك في سنة ثمانية عشرة[1] .

ومما يدل على أن أمير المؤمنين عليه السلام هو أول من ضرب النقد الإسلامي، ما قاله جودت باشا: «إن المسلم عند أهل العلم: أن الذي أحدث ابتداء ضرب السكة العربية هو الحجاج بأمر عبد الملك، حين كان والياً على العراق من قبله (٧٥ ـ ٧٦).

ولكن ظهر خلاف هذا عند الكشف الجديد في سنة ١٢٧٦ ؛ وذلك أن رجلاً إيرانياً اسمه جواد ، أتى دار السعادة بسكة فضية عربية ، ضربت في البصرة سنة ٤٠ من الهجرة . والفقير رأيتها بين المسكوكات القديمة عند صبحي بك أفندي ، مكتوب على أحد وجهيها بالخط الكوفي : ﴿ الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ﴾ وفي دورتها : « محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون » . وعلى الوجه الأخر : ﴿ لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ﴾ وفي دورتها : « ضرب هذا الدرهم بالبصرة سنة ٤٠ »[2] . انتهى .

وصبحي باشا هو : أحد الوزراء العثمانيين . .

وقال الحلواني المدني : لم يثبت في الرواية الصحيحة : أن أحداً من الخلفاء الأربعة ضرب سكة أصلاً إلا علي بن أبي طالب ، فإنه ضرب الدراهم على ما

---

(١) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٧ ص ٤٩٩ .

(٢) التراتيب الإدارية ج ١ ص ٤٢١ و٤٢٢ والعقد المنيرج ١ ص ٤٤ . وحول ما كتب على النقود راجع : تاريخ الخلفاء ص ٢١٧ أيضاً .

نقله صبحي باشا المورد لي في رسالة له رسم صورة فيها ذلك الدرهم ، وعزا ذلك إلى لسان الدين ابن الخطيب في الاحاطة[1] .

وفي نص آخر : « وفي خلافة علي سنة ٣٧ ، وكتب فيها ولي الله ، وفي سنة ٣٨و٣٩ بسم الله ربي ، وفي درهم بالخط الكوفي في جانب منها : ﴿ الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ﴾ . وفي دورته : محمد رسول الله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، ولو كره المشركون . وفي الجانب الآخر : ﴿ لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ﴾ وفي دورته ضرب هذا الدرهم بالبصرة سنة أربعين »[2] .

وقـال الكتـاني : وفي مكتبتنـا في قسم النقـود دراهم مكتـوبـة بـالكـوفي عليها ﴿ لا إله إلا الله محمد رسول الله ﴾ . وفي آخر الكتابة اسم « علي » ، يقطع الناظر المتأمل فيها ، وفي كتابتها ، ونقشها القديم : أنها لعلي بن أبي طالب »[3] .

ونقـل السيد الأمـين ، والشيخ عبـاس القمي ، عن دائرة المعـارف البريطانية ، ج ١٧ ص ٩٠٤ عند الكلام على المسكوكات العربية ما ترجمته :

«إن أول من أمر بضرب السكة الإسلامية هو الخليفة علي بالبصرة سنة ٤٠ من الهجرة ، الموافقة لسنة ٦٦٠ مسيحية ، ثم أكمل الأمر بعده عبد الملك الخليفة سنة ٧٦ من الهجرة الموافقة لسنة ٦٩٥ مسيحية »[4] انتهى .

وقد وجدت نقود مسكوكة في زمن عبد الملك في سنة ٧٧ ، وهو دينار

---

(١) التراتيب الإدارية ج ١ ص ٤١٨ / ٤١٩ عن رسالة نشر الهذيان من تاريخ جرجي زيدان ص ٥ .

(٢) التراتيب الإدارية ج ١ ص ٤٢٠ عن وفيات الأسلاف ص ٣٦١ .

(٣) التراتيب الإدارية ج ١ ص ٤٢٢ .

(٤) أعيان الشيعة ج ٣ ص ٥٩٩ ذيل حالات أمير المؤمنين (ع) ، تحت عنـوان : « أول من ضرب السكة الإسلامية ، وهدية الأحباب للقمي ص ١١١ عند ذكر البيهقي لكن الأول ذكر : أن طبعة دائرة المعارف هي الـ٢٣ والثاني ذكر أنها الـ١٣ وليراجع : العقد المنيرج ١ ص ٤٥ .

ذهبي[1] . وفي سنة ٧٩ وهو دينار أيضاً . وسنة ٨٠ وهو درهم فضي[2] .

ويلاحظ أن النقش الذي وجد عليها هو بذاته النقش الذي ضربه الإمام علي في سنة ٤٠ هـ .

وإذا تحقق لدينا أن أول من ضرب النقد الإسلامي هو علي عليه السلام ، وأن عبد الملك عندما واجه تلك المشكلة مع ملك الروم ما بين سنة ٧٤ هـ و٧٧ هـ إنما رجع ـ بإشارة أحد أحفاد علي (ع) ـ إلى ما كان عليه السلام قد بدأه ـ إذا تحقق لدينا ذلك ـ .

وعرفنا : أن معاوية قد عاد وضرب النقود على السكة الكسروية ، بمجرد استقلاله بالحكم ، وبالذات في سنة ٤١ ، أي بعد ضرب علي عليه السلام للسكة الإسلامية بسنة واحدة فقط . . فإننا نعرف : أن معاوية قد حاول هو ومن تبعه من الاموين وأشياعهم ، وغيرهم كآل الزبير ـ كما أوضحته المكتشفات من مسكوكاتهم ـ حاول معاوية وهؤلاء ـ طمس السكة الإسلامية التي ضربها الإمام علي عليه السلام ، واخفاءها ؛ ظلماً للحقيقة ، تجنياً على التاريخ لا لشيء إلا لأن ذلك من آثار علي الذي يكرهونه كل الكره ، ويمقتون كل ما كان من قبله ، ومن آثاره . .

وقد وجد النقد الذي ضربه معاوية ، وصوّره جرجي زيدان في تاريخ تمدنه ، وصوّره أيضاً صاحب العقد المنير ، وغيرهما . . وإذا به قد استبدل ذلك الذي قد سنّه علي (ع) في النقش على النقد . . من ذكر الله ورسوله حسبما تقدم ـ استبدله ـ بنقد[3] نقش عليه صورته متقلداً سيفه ، وفي نص آخر : أنه نقش عليه صورته وصورة خالد بن الوليد متقلدين سيفيهما . وفي نص ثالث : أن على أحد وجهيه : تصوير خسروا برويز ، مكتوب على جانبه الأيمن داخل الدائرة بالخط

(١) العقد المنيرج ١ ص ٥٢ عن كتاب الدينار الإسلامي ص ١٨ / ١٩ ومجلة المقتطف جزء ٩ من المجلد الرابع .

(٢) مستمسك العروة الوثقى ج ١ ص ٥٧١ / ٥٧٠ ط ٣ .

(٣) راجع : التراتيب الإدارية ج ١ ص ٤١٩ و٤٢٢ وج ٢ ص ٦٩ عن المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ج ١ ص ٢٥٣ و١٥٢ وعن تاريخ جودت باشا المقدمة ص ٢٧٤ .

البهلوي « معاوية أمير ورويش نيكان » أي معاوية أمير المؤمنين ، وخارج الدائرة بالخط الكوفي : « بسم الله » وعلى جانبه الأيسر بالخط البهلوي أيضاً « افزوتو » .

وعلى الوجه الآخر : تصوير لبيت النار ، وعلى طرفيه الرجلان المراقبان للنار، وقد كتب داخل الدائرة على الجانب الأيمن بالخط البهلوي كلمة : «دان» المخففة من دار ابجرد ، مدينة الضرب ، وعلى الجانب الأيسر : « يه جهل » أي ٤١ سنة الضرب(١) .

وهكذا . . يتضح أن معاوية قد حاول أن يعجل في محو كل ما هو من آثار علي ولو كان ذلك بالعودة إلى نقش بيت النار ، وغير ذلك مما تقدم وإذا كان ذلك ليس غريباً على الحجاج بالنسبة لمصعب ، حيث غير السكة التي ضربها مصعب ، وقال « ما نبقى من سنة الفاسق أو المنافق شيئاً »(٢) . . فما الذي يجعل ذلك غريباً على معاوية الذي جعل سب علي على المنابر سنة يهرم عليها الكبير ويشب عليها الصغير ؟! .

ثالثاً : إن هذه الرواية تقول : إن الإمام الباقر هو الذي أمر عبد الملك بذلك . وإن روح بن زنباع إنما أشار على عبد الملك به . . وهذا غير مقبول :

لأن البعض يقول : إن عبد الملك قد ضرب النقود سنة ٧٤ هـ(٣)

والبعض الآخر يقول : أنه ضربها في سنة ٧٥ هـ(٤) وفريق ثالث يرى أن ذلك كان في سنة ٧٦ هـ وقال البلاذري : « عبد الملك بن مروان أول من ضرب

---

(١) راجع : تاريخ التمدن الإسلامي ج ١ ص ١٣٥ والعقد المنيرج ١ ص ١٩٤ تجد صورة هذا النقد وصرح المقريزي أيضاً بعودة معاوية إلى النقد الكسروي ، فراجع . .

(٢) راجع : العقد المنيرج ١ ص ٤٧ عن النقود العربية ص ٣٣ . وراجع : نور القبس ص ٢٩٦ وفتوح البلدان للبلاذري القسم الثالث ، بتحقيق صلاح الدين المنجد ص ٤٧٥ والعراق في العصر الاموي ص ٨٢ عن المقريزي في شذور العقود.

(٣) فتوح البلدان للبلاذري قسم ٣ ص ٥٧٤ و ٥٧٥ والتراتيب الإدارية ج ١ ص ٤٢١ والعقد المنير ج ١ ص ٤٩ .

(٤) مآثر الانافة ج ٣ ص ٣٤٥ وتاريخ الخلفاء ص ٢١٨ والبحر الزخارج ٣ ص ٥٠ عن التخليص عن ابن سعد في الطبقات ، والتراتيب ج ١ ص ٤١٧ و ٤٢١ عن الطبقات ، وعن المدائني .

الذهب والورق بعد عام الجماعة»[1] وعلى كل حال فإنهم متفقون على أن ضرب عبد الملك للنقود كان ما بين الـ ٧٤و ٧٧ وعليه فإننا إذا ما أضفنا إلى ذلك : أن ولادة الباقر (ع) كانت في سنة ٥٧ هـ . ووفاة والده زين العابدين (ع) كانت سنة ٩٤ هـ ، فإننا سوف نرى : أن عمر الباقر حين ضرب النقود كان ما بين ١٧و ١٩ سنة ؛ فهو في مقتبل عمره ؛ ولم يكن له بعد من الشهرة ما يغطي على شهرة أبيه ، ولا من الشخصية ما يضارع شخصيته ، ولا كان ذكره قد سار في الآفاق بحيث يغطي على أبيه ، إلى حد أنه يهمل أمره ، وتذهب منزلته لا سيما وأن أباه كان يتمتع باحترام كبير جداً ، وشهرة واسعة ، فاقت كل ذلك الذي منحه الناس وبالاخص الامويون لأي من أبنائه ، بل وحتى آبائه الطاهرين . . فالظاهر : أن صاحب هذه القضية مع عبد الملك هو الإمام زين العابدين بالذات ، وليس هو الإمام الباقر (ع) . .

قال الصعدي: «قال في الانتصار: وأول من ضرب الدراهم في الإسلام عبد الملك بن مروان سنة خمس وسبعين من الهجرة، وكان السبب في ذلك: أن القرطاس كان يحمل إلى الروم، وكان يكتب على عنوانه: لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فشق ذلك على صاحب الروم لما كان كافراً؛ فكتب إلى عبد الملك: أما أن تزيلوا ما تكتبون على القرطاس، أو يأتيكم على الدراهم ما تكرهون. فتحير عبد الملك في الجواب؛ فاستحضر علي بن الحسين زين العابدين؛ فاستشاره في ذلك. فقال: حرم التبايع إلا بما تضربه من الدراهم، فبطل بذلك كيد صاحب الروم. فأمر أن يكتب عليها ﴿قل هو الله أحد﴾ إلى آخر السورة غيظاً للروم» انتهى وفي الشفاء نحو حديث الدراهم[2].

وقد صرح بذلك الشهيد رحمه الله في البيان ، في باب زكاة النقدين ، حيث قال : « والدنانير في الدينار بزنة المثقال ، وهو لم يختلف في الإسلام ولا

---

(١) فتوح البلدان للبلاذري القسم الثالث ص ٥٧٦ .

(٢) راجع : جواهر الأخبار والآثار المطبوع بهامش البحر الزخار ج ٣ ص ١٥٠

قبله ، وفي الدرهم : ما استقر عليه في زمن بنى امية بإشارة زين العابدين الخ . . »[1] .

وحكى في الوسائل ذلك عنه في الذكرى . .

كما أن صاحب الجواهر قد صرح في كتاب الزكاة ، في مسألة أن عشرة دراهم سبعة مثاقيل : بأن ذلك كان بإشارة زين العابدين عليه السلام . .

وقال ابن كثير وهو يتحدث عن السجاد : « وقد استقدمه عبد الملك بن مروان مرة أخرى إلى دمشق ، فاستشاره في جواب ملك الروم عن بعض ما كتب إليه في أمر السكة ، وطراز القراطيس . . »[2] .

ويؤيد ذلك : أن في بعض نسخ المحاسن والمساوىء قوله : « الباقي من أهل بيت النبي » . بدل : الباقر من . . . الخ . وقوله : إلى موافاته علياً ؛ فلما وافاه أخبره الخبر ؛ فقال له على الخ . . » بدل قوله : موافاة محمد بن علي . . وفقال له محمد بن علي الخ . .[3] .

لكن باقي ما في الرواية بقى على حاله . .

وبعد كل الذي قدمناه نقول : إن كون زين العابدين هو المشير على عبد الملك هو الحق الذي لا محيص عنه . .

بقى علينا أن ننظر في الأمر الرابع والأخير ؛ فنقول : وأما :

رابعاً : فلقد ذكرت هذه الرواية : أن عبد الملك قد أمر عامله على المدينة : أن يعطي الباقر !! مئتي ألف درهم لجهازه ، وثلاث مئة ألف درهم لنفقته !! . .

فلماذا هذا السخاء العظيم من عبد الملك ؟!

فهل هو لأجل نفي تهمة البخل عنه ، والتي جعلت المؤرخين يعتبرونه أول

---

(١) البيان ط هجرية ص ١٨٥ .
(٢) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٠٤ .
(٣) العقد المنير ج ١ ص ٧٢ / ٧٣ .

من بخل ، حتى كان يقال له : رشح الحجر ؛ لبخله[1] ؟!

أم إننا يمكن أن نصدق : بأن ذلك أمر طبيعي ، تقتضيه الحاجة ولا سيما بملاحظة أن الإمام لا بد وأن يصطحب معه جماعة من أصحابه ، يحتاجون إلى مثل هذه النفقة ومثل ذلك الجهاز ؟! . .

هل يمكن أن نصدق بذلك ، ونحن نرى الشعراء ، وغيرهم يسافرون المسافات الطويلة ، والتي لا تقل عن هذه المسافة ، طمعاً بالالف درهم ، فما دون ؟! . . وأي قافلة مهما عظمت تحتاج إلى عشر هذا المبلغ ، بل إلى أقل منه بكثير في وقت كانت النقود فيه ذات قيمة عظيمة ، والقليل منها يقضي من الحاجات الكثير ؟! وإذا كان هذا السخاء غير طبيعي ولا مقبول . . فهل يقصد من إظهاره التدليل على مدى اهتمامه بالإسلام ، وغيرته على المسلمين ؟! . .

أم أن المقصود منه مجرد التعظيم والتهويل ، ليدخل في روع الناس أن عبد الملك هو أول من ضرب النقود الإسلامية حقاً ؟! . .

أم إنهم يريدون أن يلفتوا الأنظار إلى حسن سلوك عبد الملك وحقيقة معاملته وإحسانه حتى لالد خصومه ، وخصوم دولته . . العلويين ؟!!

إن ما بأيدينا من الدلائل والشواهد يؤيد هذا الاحتمال الأخير ويدعمه . ولكن وأيا كانت الحقيقة فإن النتيجة التي نستطيع أن نستخلصها بعد جولتنا هذه ، والرأي الذي يمكننا أن نطمئن إليه في هذه القضية هو :

١ ـ إن عبد الملك ليس هو أول من ضرب النقود الإسلامية وإنما الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام . .

٢ ـ إن معاوية في محاولته لطمس ذلك واخفائه قد عاد وضرب النقود على النقش الكسروي . .

٣ ـ إن قضية عبد الملك مع ملك الروم ـ بعد تطهيرها من تلك الشوائب

---

(١) مآثر الانافة في معالم الخلافة ج ٣ ص ٣٤٦ .

التي علقت بها عمداً أو عن غير عمد ـ قد أربكت عبد الملك ، فاستشار السجاد ، وليس الباقر ؛ فأشار عليه بأن يعود إلى ما رسمه علي عليه السلام من ضرب النقود بالسكة الإسلامية ، وأن ينقش عليها نفس ما نقشه علي عليه السلام ؛ ففعل عبد الملك ذلك .

مصادر البحث

١ ـ أعيان الشيعة .... للسيد الأمين
٢ ـ الإمام الصادق والمذاهب الأربعة .... لأسد حيدر
٣ ـ الأوائل .... لأبي هلال العسكري
٤ ـ البحر الزخار .... لابن المرتضى
٥ ـ البداية والنهاية .... لابن كثير
٦ ـ البيان والتبيين .... للجاحظ
٧ ـ تاريخ التمدن الإسلامي .... لزيدان
٨ ـ تاريخ الخلفاء .... للسيوطي
٩ ـ التراتيب الإدارية .... للكتاني
١٠ ـ جواهر الأخبار والآثار .... للصعدي
١١ ـ حياة الحيوان .... للدميري
١٢ ـ العراق في العصر الاموي ....
١٣ ـ العقد المنير ....
١٤ ـ فتوح البلدان .... للبلاذري
١٥ ـ اللمعة (هامشها) ....
١٦ ـ مآثر الأنافة .... للقلقشندي
١٧ ـ المحاسن والمساوىء .... للبيهقي
١٨ ـ المستمسك .... للسيد الحكيم
١٩ ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام .... لجوادعلي
٢٠ ـ نور القيس .... لليغموري
٢١ ـ هدية الأحباب .... للقمي

خرافات وأساطير

قصة أرينب بنت إسحاق

من القصص التاريخية الشائعة بين الناس قصة أرينب بنت إسحق ، زوجة الأمير العراقي عبد الله بن سلام . .

وهي قصة بديعة وطريفة بحد ذاتها ، حتى ولو لم تقرأ بأسلوب العلايلي في كتابه « أيام الحسين »[1] ، الذي حاول أن يضفي عليها من خياله ما شاءت له مقدرته وهي بذاتها وبدون أية محسنات ، تأخذ بمشاعر القارىء وتستبد بأحاسيسه . .

وملخص هذه القصة: أن يزيداً عشق أرينب بنت إسحاق وشكا إلى وصيف لمعاوية اسمه رفيق تباطؤ أبيه في أمره ، وتفريطه فيه ، فاعلم ذلك الوصيف أباه معاوية بشكواه هذه ، التي لم يعرف سببها فقال معاوية : علي به ، وكان معاوية إذا أتته الأمور المشكلة المعضلة ، بعث إلى يزيد يستعين به على استيضاح شبهاتها ، واستسهال معضلاتها ، فلما جاءه الرسول قال : أجب أمير المؤمنين ، فحسب يزيد أنه إنما دعاه إلى تلك الأمور التي يفزع إليه منها ، ويستعين برأيه عليها . . فجاء وسأله معاوية عن سر شكواه هذه وكان من جملة ما قاله له : « فأي ولد أعق منك وأكيد وقد علمت أني تخطأت الناس كلهم في

(١) راجع : الإمام الحسين ، الحلقة الثالثة ابتداء من ص ٥٠٣ ، وذكرها ملخصاً ابتداء من ص ١٣٣ .

تقديمك ، ونزلتهم لتوليتي اياك ، ونصبتك إماماً على أصحاب رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم، وفيهم من عرفت، وحاولت منهم من علمت؟!!».

فشكا إليه حبه لارينب التي كان قد شاع فضل جمالها ، وكمال أدبها بين الناس وقال: انه يرجو أن لا يدع أبوه النظر له في أمرها، ولكنه ترك ذلك حتى استنكحها عبد الله بن سلام، (مع أنه لم يكن قد أخبره بحبه لها قبل هذا الوقت). .

فأمره بكتمان أمره ، قال : وكانت أرينب بنت اسحاق مثلاً في أهل زمانها في جمالها ، وتمام كمالها ، وشرفها ، وكثرة مالها . .

ثم أرسل إلى عبد الله بن سلام القرشي ، الذي تزوجها ، والذي كان من معاوية بالمنزلة الرفيعة في الفضل . . وكان معاوية قد استعمله على العراق ـ أرسل إليه ـ أن أقدم لأمر حظك فيه كامل . . فقدم ، ونزل منزلاً كان قد أعده له . . وطلب من أبي هريرة وأبي الدرداء أن يخبرا عبد الله بن سلام أن معاوية يريد أن ينكحه ابنته لدينه ، وفضله ، ومروءته وأدبه . . وأنه كان قد وعدها أن يجعل لها في نفسها شورى . . فخرج أبو هريرة وأبو الدرداء من عند معاوية إلى عبد الله بن سلام ، وأخبراه بالأمر ، ففرح ، ثم أرسلهما إلى معاوية خاطبين ، فأعرب لهما معاوية عن رضاه وسروره وقال لهما : قد كنت أعلمتكما بالذي جعلت لها في نفسها من الشورى ، فأدخلا إليها ، وأعرضا عليها الذي رأيت لها . .

قال : وكان معاوية قد أوصاها أن تظهر رغبتها في هذا الأمر وأنه لا يمنعها منه إلا أن تحت ابن سلام أرنيب بنت اسحاق . . وأنها لا تتزوجه إلا إذا فارقها . .

فعندما جاءاها يعرضان عليها ذلك أجابتهما بذلك ؛ فأعلما عبد الله بن سلام بالأمر ، فطلق زوجته أرينب ، وأشهدهما على ذلك . . وأرجعهما إليه خاطبين أيضاً فخطبا . . وأعلما معاوية بطلاق عبد الله لزوجته ، فأظهر كراهته لذلك . . وصرفهما ، ليعودا إليه في وقت آخر ، وكتب إلى يزيد يعلمه بما جرى .

فلما عاد أبو هريرة وأبو الدرداء إلى معاوية أمرهما بالدخول على ابنته، وسؤالها عن رأيها لأنه كان قد جعل لها في نفسها شورى .. فقالت لهما: إنها تريد أن تسأل عنه وتستخير .. بعد أن سمعت منهما تقريظاً لعبد الله وما هو عليه من الفضل، وكمال المروءة، وكرم المحتد ـ سمعت منهما ـ ما القول يقصر عن ذكره .. واعترفت هي له بذلك حيث قالت لهما: « .. وأنه في قريش لرفيع .. ».

فخرجا عنها، وأعلماه بالأمر .. وشاع الأمر بين الناس، ولم يشك أحد في غدر معاوية إياه ..

فاستحث ابن سلام أبا هريرة وأبا الدرداء، وسألهما الفراغ من أمره، فأتياها، فقالت لهما: إنها سألت عنه فوجدته غير ملائم، مع اختلاف الناس الذين استشارتهم فيه بين ناه عنه وآمر به .. فأعلماه بالأمر فهلع ساعة، واشتد عليه الهم، ثم انتبه فحمد الله، وأظهر الرضا بقضاء الله ..

قال: وذاع أمره في الناس، وشاع، ونقلوه إلى الأمصار وتحدثوا به في الأسمار، وفي الليل والنهار، وقالوا: خدعه معاوية حتى طلق امرأته، وإنما أرادها لابنه، فلما بلغ معاوية ذلك قال: لعمري ما خدعته ..

فلما انقضت أقراؤها وجه معاوية أبا الدرداء إلى العراق خاطباً لها على ابنه يزيد، حتى قدمها، وبها يومئذ الحسين بن علي (ع)، سيد أهل العراق فقهاً ومالاً وجوداً وبذلاً، فأحب أبو الدرداء أن يلقاه قبل أن يقوم بأي عمل؛ فأتى الحسين، فلما رآه الحسين، قام إليه فصافحه إجلالاً له، ومعرفته لمكانه من رسول الله، وموضعه من الإسلام، وقال له: أحدثت لي رؤيتك شوقاً إلى رسول الله (ص) وأوقدت مطلقات أحزاني عليه، فإني لم أر منذ فارقته أحداً كان له جلياً، وإليه حبيباً، إلا هملت عيناي، وأحرقت كبدي أسى عليه، وصبابة إليه؛ ففاضت عينا أبي الدرداء لذكر رسول الله، وقال: جزى الله لبانة أقدمتنا عليك، وجمعتنا بك خيراً، ثم أخبره بما وجهه به معاوية، فطلب منه الحسين أن يخطب عليه وعلى يزيد، ولتختر من اختاره الله لها، وأن يعطيها

من المهر مثل ما بذل لها معاوية عن ابنه ، ففعل أبو الدرداء ذلك . . وطلب منها أن تختار ، فسكتت طويلاً ، ثم قالت : يا أبا الدرداء ، لو أن هذا الأمر جاءني وأنت غائب ، لا شخصت فيه الرسل إليك ، واتبعت رأيك ، ولم أقطعه دونك على بعد مكانك ، وبعد دارك . .

فاختار لها ابن بنت رسول الله ، فتزوجها الحسين ، وساق إليها مهراً عظيماً ، وقال الناس ، وبلغ الأمر إلى معاوية فتعاظمه ذلك جداً ، ولام أبا الدرداء لوماً شديداً .

قال : وكان عبد الله بن سلام قد اطرحه معاوية ، وقطع جميع روافده عنه لسوء قوله فيه ، وتهمته إياه على الخديعة ، فلم يزل يجفوه ويغضبه ، ويكدي عنه ما كان يجديه حتى عيل صبره ، وقل ما في يده ، ولام نفسه على المقام لديه . فخرج من عنده راجعاً إلى العراق . .

وكان له مال عند أرينب كان استودعها إياه ، وكان يتوقع أن تجحده لسوء فعله بها ، وطلاقه إياها على غير شيء انكره منها . . ولكنه مع ذلك لقي الحسين ، وذكر له المال ، وطلب منه أن يذكر لها أمره ، ويحضها على رد ماله إليه ، فسكت عنه الحسين ، وانصرف إلى أهله ، وذكر لها الأمر ، وحضها على أداء ماله إليه فاعترفت بأنه كان قد استودعها مالاً ، ولكنها لا تدري ما هو ، وأنه لمطبوع عليه بطابعه ما أخِذَ منه شيء فأثنى عليها الحسين خيراً ، وأدخل عبد الله عليها ؛ لتبرأ إليه من المال كما دفعه إليها ؛ فأخرجت البدرات ، ووضعتها بين يديه ، وقالت له : هذا مالك ، فشكر لها ، وأثنى عليها ، وخرج الحسين ، ففض عبد الله خاتم بدرة فحثا لها من ذلك الدر حثوات ، وقال : خذي ، فهذا قليل مني لك ، واستعبرا جميعاً ، حتى تعالت أصواتها بالبكاء أسفاً على ما ابتليا به ، فدخل الحسين عليهما وقد رق للذي سمع منهما ؛ فقال : أشهد أنها طالق ثلاثاً ، اللهم إنك تعلم أني لم استنكحها لمالها ولا جمالها ، ولكني أردت إحلالها لبعلها الخ . . ولم يأخذ مما ساق إليها في مهرها قليلاً ولا كثيراً ، وقد كان عبد الله سأل أرينب التعويض على الحسين فلم يقبل عليه السلام ، فتزوجها

عبد الله بن سلام ، وعاشا متحابين متصافيين حتى قبضهما الله ، وحرمها الله على يزيد ، والحمد لله رب العالمين . .

هذا ملخص ما ذكره ابن قتيبة في الإمامة والسياسة[1] عن هذه القصة . . ولم أذكرها بطولها لأن ذلك لا يتسع له المجال هنا ونحن نشك في صحة هذه الرواية ونكاد نقطع أنها مفتعلة . .

أما الدوافع التي نعتقد أنها الباعثة على افتعال هذه الرواية ، فلسوف نتعرض إلى جانب منها في أواخر هذا البحث .

وأما ما نستند إليه في حكمنا على هذه الرواية بالاختلاق والافتعال فيتلخص فيما يلي :

١ ـ إن أحد الشخصيات البارزة في هذه الرواية هو أبو الدرداء وإذا رجعنا إلى تاريخ وفاة أبي الدرداء فإننا نجد أنه لا يساعد على صحة هذه الرواية . .

وذلك لأنهم يقولون : انه توفي قبل عثمان بسنتين ، قيل توفي سنة ثلاث ، أو اثنين أو أربع أو واحد وثلاثين بدمشق وقيل توفي بعد صفين سنة ثمان أو تسع وثلاثين ، والأصح والأشهر ، والأكثر عند أهل العلم وأهل الحديث أنه توفي في خلافة عثمان ، بعد أن ولاه معاوية قضاء دمشق[2] .

واستدل ابن الأثير على أصحية موته في خلافة عثمان بقوله : « لو بقي لكان له ذكر بعد مقتل عثمان ، أما في الاعتزال ، وأما في مباشرة القتال ، ولم يسمع له بذكر فيهما البتة[3] .

---

(١) الإمامة والسياسة ابتداء من ص ١٦٦ ، ج ١ طبع الحلبي . . ونهاية الإرب ج ٦ ابتداء من ص ١٨٠ ، ولكن قال إن اسمها زينب ، والاتحاف بحب الأشراف للشبراوي ابتداء من ص ٧٩ وابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون ص ١٧٢ / ١٨٠ وثمرات الأوراق ص ٢٢٩ / ٢٣٥ ، والإلمام ج ٣ ص ١٦٠ ـ ١٦٨ .

(٢) راجع : الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٤٦٠ ، وأسد الغابة ج ٤ ص ١٦٠ ، وج ٥ ص ١٨٦ ، والاستيعاب هامش الإصابة ج ٣ ص ١٧ ، ١٨ وج ٤ ص ٦٠ .

(٣) أسد الغابة ج ٤ ص ١٦٠ . ولعل من مؤيدات بقاء أبي الدرداء إلى سنة ثمان ، أو تسع وثلاثين ما رواه نصر في صفينه والدينوري في الأخبار الطوال من أن معاوية أرسل أبا الدرداء ، وأبا أمامة =

وعلى أي من التقادير ، سواء اعتمدنا القول الأصح والأشهر ، أم اعتمدنا القول الآخر ، فإن هذه الحادثة غير متصورة تاريخياً ؛ لأن صريح هذه الرواية أن هذه القضية وقعت بعد البيعة ليزيد بولاية العهد ، أي بعد سنة ٤٩ التي فيها توفي الإمام الحسن (ع)[1] ، أي بعد مضي سنوات عديدة على وفاة أبي الدرداء فكيف يكون أبو الدرداء أحد أبطالها !

٢ ـ إذا كانت وفاة أبي الدرداء هي ما ذكرنا ، وإذا كانت ولادة يزيد نفسه سنة ٣١ على ما يقوله المسعودي[2] وغيره أو في سنة ٢٧ ، أو ٢٦ كما يقوله آخرون[3] فإن ابن سنة واحدة أو أربع أو خمس ، أو اثني عشر على اختلاف النسب والأقوال لا يكون مؤهلاً لما أهلته له هذه الرواية من ذلك العشق المضني ، والهوى الجارف ولا يكون مؤهلاً أيضاً لتلك النقاشات القوية ، التي جرت بينه وبين أبيه معاوية اللهم إلا إذا كان قد أوتي الحكم صبياً ! .

ولا يكون مؤهلاً أيضاً لأن يكون مستشاراً ومفزعاً لأبيه في المعضلات ، والأمور العظام ، حسبما نصت عليه هذه الرواية . .

٣ ـ وبعد ما تقدم ؛ فإنه حتى لو كانت وفاة أبي الدرداء في سنة ثمان ، أو تسع وثلاثين فالحسين (ع) لم يكن في هذه الفترة سيد أهل العراق ، فقهاً ، ومالاً ، وجوداً وكرماً ؛ وذلك لوجود أبيه علي ، وأخيه الحسن عليه السلام

= الباهلي إلى علي ، يطلب منه أن يسلم إليه قتلة عثمان ، فأقبلا إلى علي فأخبراه بذلك ؛ فاعتزل من عسكره زهاء عشرين ألف رجل ، فصاحوا جميعاً : « نحن قتلنا عثمان » ، فخرج أبو الدرداء ، وأبو أمامة ، فلحقا ببعض السواحل ، ولم يشهدا شيئاً من تلك الحروب (راجع : قاموس الرجال ج ٧ ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ والفتوح لابن أعثم ج ٣ ص ٩٣ ـ ٩٥)

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٨ ، والإمامة والسياسة ج ١ ص ١٥٠ ، ١٥١ بل في مروج الذهب ج ٣ ص ٢٧ : أنه إنما بايع ليزيد بولاية العهد سنة ٥٩ ، وعلى هذا فأبو هريرة أيضاً لم يكن حينئذ حياً !!! .

(٢) راجع مروج الذهب ج ٣ ص ٥٣ ويؤيده كلام ابن حزم في (نقط العروس) المقتضى لكون يزيد تولى الخلافة ، وعمره ما بين العشرين والثلاثين سنة على ما ذكره عنه في مآثر الانافة ج ١ ص ١١٦ .

(٣) راجع : تاريخ الخلفاء ص ٢٠٥ ومآثر الانافة ج ١ ص ١١٧ ، والبداية والنهاية ج ٨ ص ٢٢٦ .

اللذين هما أعرف وأشهر منه في مختلف الجهات . . وذلك لأن وفاة علي (ع) كانت سنة ٤٠ هـ . .

٤ ـ قد ذكرت هذه الرواية بطلاً آخر لا بد من ملاحظة دوره هنا وهذا البطل هو : « عبد الله بن سلام » . . وذكرت أنه كان والياً على العراق من قبل معاوية . .

ولقد راجعت العديد من كتب التاريخ ، فلم أجد فيمن استعملهم معاوية على العراق ، ولا على غيره من الأمصار طيلة فترة حكمه ، رجلاً يحمل اسم : عبد الله بن سلام . رغم عناية المؤرخين الفائقة في ذكر المعزولين ، والمولّين عاماً فعاماً على مختلف الولايات والأمصار .

٥ ـ هذه الرواية تنص على أن عبد الله بن سلام كان والياً على العراق من قبل معاوية . . وكلنا يعلم أن العراق لم يدخل في حكم معاوية إلا في سنة ٤١ ، أي بعد صلحه مع الإمام الحسن عليه السلام وبعد وفاة أبي الدرداء بمدة طويلة . .

٦ ـ ولقد راجعت عدداً من كتب الرجال والتاريخ ، فلم أجد ذكراً إلا لثلاثة رجال باسم عبد الله بن سلام ، اثنان منهما زمانهما متأخر عن تلك الفترة ، لكونهما ممن عاش في القرن الثاني ، والثالث هو عبد الله بن سلام الحبر اليهودي وهذا الأخير لا يمكن أن يكون مراداً لعدة أمور :

فأولاً : هو ليس قرشياً ، والرواية تنص على قرشية بطلها المذكور . . وهذا اسرائيلي أنصاري ، وكان من بني قينقاع .

وثانياً : إن هذا قد توفي سنة ٤١ ، حسب قول أبي ريه[١] وسنة ٤٣ حسب قول آخرين[٢] فحينئذ نقول فيه نفس ما قلنا أولاً وثانياً، وثالثاً، فراجع . .

---

(١) أضواء على السنة المحمدية ص ١٥٠ .

(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٧ ، وأسد الغابة ج ٣ ص ١٧٧ ، والاستيعاب هامش الإصابة ج ٢ ص ٣٨٢ ، والإصابة ج ٢ ص ٣٢٠ ، نقلاً عن الطبري . والهيثم بن عدي وابن سعد ، وأبي عبيد ، والبغوي ، وأبي أحمد العسكري ، وغيرهم . .

وثالثاً : الظاهر أن الحسين قد انصرف بعد سنة ٤١ مع أخيه الحسن إلى المدينة ولم يكن بالعراق . . وعندما كان فيه لم يكن هو سيد أهل العراق مع وجود أخيه الحسن ، ووالده علي من قبل . .

ورابعاً : إن سن عبد الله بن سلام الاسرائيلي كان في هذه الفترة عالياً ، وكان شيخاً كبيراً ، وهذا لا يتناسب مع ما توحي به هذه الرواية من الغرام المتبادل بينه وبين زوجته أرينب ، التي كانت في ريعان الصبا ، والتي عشقها يزيد ، قبل أن يتزوجها عبد الله ! .

وكيف تقدم طفلة يضرب بجمالها المثل ، وتسير به الركبان على الاقتران بشيخ كبير ، ثم تغرم بحبه ، حتى تفضله على كل أحد حتى على ولي عهد المسلمين ! .

وخامساً : لا نعلم أن هذا الحبر اليهودي قدم العراق أصلاً وليس فيما بأيدينا من كتب التاريخ والرجال ما يشير إلى ذلك . .

٧ ـ اسلوب الرواية غريب وعجيب ، وهو أشبه بأسلوب القصة التي تؤنق وتنمق في مجالس السمر والسهر ، ويبدو عليها الاصطناع واضحاً جلياً ، إذا ما قورنت بنظائرها من القصص والروايات التاريخية . . وعلى كل فإن الاسلوب المسرحي التمثيلي المصطنع هو الصفة الطاغية على الرواية ولا سيما بملاحظة بعض التعبيرات التي فيها مما لا يكاد يخفى على أحد . . فليراجع العرض الكامل لها في كتاب : الإمامة والسياسة وغيره مما تقدم .

٨ ـ يلاحظ في الرواية أن طلاق الحسين (ع) لارينب ـ الوهمي ـ قد جاء موافقاً للطريقة التي لا يرتضيها أهل البيت (ع) وليست من مذهبهم . . ولا عرفت عنهم إلا في حالات نادرة من تقية ونحوها مما ليس محله هنا . .

٩ ـ تعظيم الحسين الشديد لأبي الدرداء ، الذي لم يعرف بعلاقاته الطيبة

مع أهل البيت ، بل كان على العكس من ذلك ـ إن صح التعبير ـ فلقد كان من المتعاطفين مع الامويين ، إن لم نقل إنه كان من المتحمسين لهم لا سيما بملاحظة أن معاوية كان قد ولاه قضاء دمشق . . وملاحظة ثناء معاوية عليه ، حيث نراه يقول عنه : « إلا أن أبا الدرداء أحد الحكماء »[1] ويثني عليه أيضاً حسب رواية ولده يزيد عنه ، فيقول : « إن أبا الدرداء من الفقهاء العلماء ، الذين يشفون من كل داء »[2] .

وقد رأينا كيف أنه اعتزل حرب صفين ، ولم يحارب إلى جانب علي عليه السلام ولعل المقصود لهم من هذا هو أن يظهروا أبا الدرداء بصورة عظيمة ، ويضفوا عليه هالة من الجلال والمكانة ، ليتأيد به العرش الاموي ، ويتقوى به ، كما كان الحال بالنسبة لكعب الاحبار ، وتميم الداري ، واضرابهم . .

هذا . . وأخيراً فقد بقيت مواضع عديدة ملفتة للنظر في هذه الرواية نذكر منها :

ما ذكر من مكانة ومنزلة عبد الله بن سلام في قريش ، ومكانته من معاوية بالخصوص ! ! .

وأيضاً : أن يزيداً يشكو أباه على تقصيره في أمره بالنسبة لارينب حتى تزوجها رجل آخر مع العلم بأن أباه لم يكن يعلم بحبه لها ! وإنما كان هو يتوقع أن يخطبها له لمجرد اشتهار جمالها وكمالها وأدبها . .

وكذلك كون أرينب مثلاً في أهل زمانها في جمالها الخ ! !

مع العلم بعدم وصول ذلك إلينا إلا من طريق هذه الرواية ، رغم اعتناء كتب الأدب والتاريخ بهذه الأمور عناية فائقة ! .

وأيضاً كيفية الأخذ والرد بين معاوية وبين عبد الله بن سلام ، وكيفية المحاورات التي جرت بينهما وما يتضمن ذلك من أن عبد الله خطبها من معاوية

---

(١) الإصابة ج ٣ ص ٣١٦ ، وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٥ .
(٢) الاستيعاب هامش الإصابة ج ٤ ص ٦٠ .

أكثر من مرة رغم أن معاوية كان هو الذي طلب من عبد الله هذا الأمر عن طريق أبي الدرداء ورفيقه .

وكذلك قوله وكتب إلى يزيد يعلمه بما جرى ! أين كان يزيد آنئذ عن هذه المسرحية ، ولماذا أبعده عنه مع أنه هو المستشار له في المعضلات ، والمفزع له في الملمات ! .

وإذا كان قد ذاع أمره بين الناس ، وشاع ، ونقلوه إلى الامصار ، وتحدثوا به في الأسمار ، وفي الليل والنهار ، فلماذا يغفل عن ذكر قضيته التي لا تدانيها طرافة وغرابة أية قضية أخرى . . أشهر المؤرخين كالطبري وابن الأثير ، وابن كثير واليعقوبي والمسعودي واضرابهم ! . مع اهتمامهم الشديد بكل غريبة ، وإيراد كل عجيبة لا سيما إذا كانت تتعلق بخلفاء بني أمية وبني العباس ، وترتبط بهم ! .

وكيف ينكر معاوية أنه قد خدع عبد الله بن سلام ! .

ولماذا اختارت أن ترسل لاستشارة أبي الدرداء في أمرها حتى ولو كان في أقاصي البلاد ، وهل كان من أهل قرابتها ، وأهل نحلتها وبلادها ، وماذا يمثل أبو الدرداء في أمر كهذا ! .

إلى آخر ما هنالك مما لا يتسع المجال لذكره هنا .

وأما إذا أردنا أن نتكلم عن الدوافع التي دعت إلى وضع هذه الرواية فلعلنا نستطيع أن نضيف إلى بعض ما ذكرناه سابقاً ، وإلى إرادة إظهار دهاء معاوية ، وحسن دراية يزيد الذي كان أهلاً لأن يستشيره أبوه في المعضلات ، ويستعين به على الملمات ـ لعلنا نستطيع أن نضيف إلى ذلك ـ إرادة تخفيف حدة اللوم الذي يتوجه إلى يزيد بقتله الإمام الحسين ، وذلك بسبب وجود إحن وأحقاد قديمة ، كان الحسين هو السبب في وجودها لا سيما وأن ما أقدم عليه الحسين كان بمثابة صدمة عاطفية ، وطعنة نجلاء في صميم قلب يزيد ، الذي برح به الهوى ، والظ به الشوق . . وواضح أن ذلك يعتبر من الأسباب الرئيسة في تخفيف فظاعة الجريمة ، ومضاعفة عقابها ، وبعد ذلك يأتي الحديث الذي ثبت

عند ابن كثير! : «إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أول جيش يغزو مدينة قيصر مغفور لهم»[1]!.

وكان على رأس هذا الجيش ـ كما يدعونه كذباً ـ يزيد بن معاوية قاتل الحسين ، وهادم الكعبة ومبيح المدينة ثلاثة أيام ، واللاعب بالقرود وشارب الخمر وتارك الصلاة و والخ .

فيزيد هذا إذن مغفور له !. عجيب ! ، وألف عجيب ! .

هذا . . بالإضافة إلى أمور أخرى ذكروها بالنسبة لمعاملة يزيد الحسنة لآل بيت الحسين ولو لا أن المقام يطول لتعرضنا إلى جانب منها ، وبينا خطله وفساده . .

وقد يبدو هذا الذي جعلناه من دوافع وضع هذه الرواية غريباً للوهلة الأولى ويصعب قبوله والتسليم به . .

ولكننا إذا رأينا : أن كاتباً إسلامياً مشهوراً ، ومشهوداً له بحسن النظر ، ودقة الملاحظة ـ كالاستاذ العقاد ـ إذا رأيناه . . يقول ـ بعد أن أرجع أسباب التنافس بين الحسين ويزيد إلى الترات الموروثة . فالسياسة ، فالعاطفة الشخصية ! فإلى اختلاف الخليقة ، والنشأة والتفكير يقول تحت عنوان : زواج الحسين :

« . . . وكأنما كانت هذه المنافسة المؤصلة الجذور لا تكفي قصاص التاريخ فأضاف إليها أناس من ثقاتهم ! قصة منافسة أخرى ، هي وحدها كافية للنفرة بين قلبين متآلفين ، وهي قصة زواج الحسين رضي الله عنه ، من التي كان يهواها يزيد هوى ادنفه واعياه . . » .

ثم بعد أن ساق هذه القصة قال :

« فإن صحت هذه القصة ، وهي متواترة في تواريخ الثقات !!

---

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٢٩ .

فقد تم ما نقص من النفرة والخصومة بين الرجلين »[1] . .

وطبعاً يريد العقاد أن يقول ، ويستنتج من ذلك أن هذه النفرة والخصومة هي السبب في الذي كان ، مما لا يجهله أحد . .

ولا نستغرب على العقاد مثل هذه الاستنتاجات ، لا سيما وأننا رأيناه يحاول تبرير حرب الجمل ، التي اهريق فيها دماء الآلاف الكثيرة من المسلمين الأبرياء ـ يحاول تبريرها ـ بما يرجع إلى أسباب عاطفية كانت من أسباب العداء بين ام المؤمنين (رض) وبين علي عليه السلام ، على اعتبار أنه عليه السلام كان قد أشار على النبي (ص) في قضية الافك بطلاقها . . وإذن فمن الطبيعي أن تحقد عليه أم المؤمنين بسبب هذه المشورة غير الموفقة ـ على حد تعبيره ـ[2] ولا يكون ثمة أية غضاضة في وقوفها ضده ، بعد أن تكتمل الدواعي ، وتتعاضد الأسباب لذلك . .

* * *

هذا . . وأخيراً ، فقد وردت هذه الرواية بنحو آخر ، ونسبت إلى الإمام الحسن عليه السلام ، ونعتقد فيها بمثل اعتقادنا في قصة أرينب ، ونأمل أن نوفق لبحثها فيما يأتي إن شاء الله تعالى .

مصادر البحث

١ ـ ابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون . . . .
٢ ـ أبو الشهداء الحسين بن علي (ع) . . . . للعقاد
٣ ـ الاتحاف بحب الأشراف . . . . للشبراوي
٤ ـ الاستيعاب . . . . لابن عبد البر

(١) أبو الشهداء الحسين بن علي للعقاد ص ٣٧ ، وص ٣٩ .
ويلاحظ هنا أنه يريد أن يوحي للقارىء بصحة هذه الرواية . وبذلك يضمن العقاد صحة استفاداته واستنتاجاته منها ! .

(٢) راجع كتاب : الصديقة بنت الصديقة للاستاذ العقاد .

٥ ـ أسد الغابة .... لابن الأثير
٦ ـ الإصابة .... للعسقلاني
٧ ـ أضواء على السنة المحمدية .... لابي رية
٨ ـ الإلمام .... للاسكندراني
٩ ـ الإمام الحسين .... للعلايلي
١٠ ـ الإمامة والسياسة .... لابن قتيبة
١١ ـ البداية والنهاية .... لابن كثير
١٢ ـ تاريخ الخلفاء .... للسيوطي
١٣ ـ تاريخ اليعقوبي .... لابن واضح
١٤ ـ ثمرات الأوراق .... لابن حجة الحموي
١٥ ـ الصديقة بنت الصديق .... للعقاد
١٦ ـ الطبقات الكبرى .... لابن سعد
١٧ ـ الفتوح .... لابن أعثم
١٨ ـ قاموس الرجال .... للتستري
١٩ ـ مآثر الانافة .... للقلقشندي
٢٠ ـ مروج الذهب .... للمسعودي
٢١ ـ نهاية الارب .... للنويري

أين دفن النبي (ص) في بيت عائشة أم في بيت فاطمة عليها السلام

كتب هذا البحث بتاريخ:
٦ جمادي الثانية ١٤٠٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ، والصلاة على محمد وآله . . وبعد فقد :

قال ابن كثير : « قد علم بالتواتر : إنه عليه الصلاة والسلام دفن في حجرة عائشة التي كانت تختص بها ، شرقي مسجده ، في الزاوية الغربية القبلية من الحجرة ، ثم دفن بعده أبو بكر ، ثم عمر (رض) . . »[1] .

وقضية دفنه (ص) في بيت عائشة موجودة في صحيح البخاري وغيره عن عائشة عموماً . . وعن ابن اختها عروة ابن الزبير ، كما يلاحظ في أكثر الروايات . . .

أما نحن فنشك في ذلك كثيراً ، وذلك :

أولاً : لأن بيت عائشة لم يكن في الجهة الشرقية من المسجد لأمرين :

احدهما : أن خوخة آل عمر الموجودة في الجانب القبلي في المسجد ، وهي اليوم « يتوصل إليها من الطابق الذي بالرواق الثاني من اروقة القبلة ، وهو الرواق الذي يقف الناس فيه للزيارة أمام الوجه الشريف بالقرب من الطابق المذكور . . »[2].

---

(١) السيرة النبوية لابن كثير / ج ٤ ص ٥٤١ .
(٢) راجع كل ذلك في وفاء الوفاء ج ٢ ص ٧٠٦.

ـ هذه الخوخة ـ قد وضعت في بيت حفصة الذي كان مربداً ، وأخذته بدلاً عن حجرتها حين توسيع المسجد . .

وقد كان دار حفصة في قبلي المسجد[1] وكان بيت حفصة بنت عمر ملاصقاً لبيت عائشة من جهة القبلة[2] .

« والمعروف عند الناس أن البيت الذي على يمين الخارج من خوخة آل عمر المذكورة هو بيت عائشة »[3] .

وعلى هذا . . فيكون بيت عائشة في قبلي المسجد لا في شرقيه حيث يوجد القبر الشريف، أي أنه يكون في مقابله وبينه وبينه فاصل كبير . .

الثاني : مما يدل على أن بيت عائشة كان في جهة القبلة من المسجد من الشرق ، ما رواه ابن زبالة ، وابن عساكر ، عن محمد بن أبي فديك ، عن محمد بن هلال : إنه رأى حجر أزواج النبي (ص) من جريد ، مستورة بمسوح الشعر، فسألته عن بيت عائشة. فقال : كان بابه من جهة الشام. قلت: مصراعاً كان أو مصراعين؟ قال: كان باب واحد.

وفي عبارة ابن زبالة : مستورة بمسوح الشعر ، مستطيرة في القبلة ، وفي المشرق والشام ليس في غربي المسجد شيء منها الخ . .

وقال ابن عساكر : وباب البيت شامي[4] . فيستفاد من ذلك :

ألف : ما قاله المحقق البحاثة السيد مهدي الروحاني :

« قولـه في الحديث (فسألته عن بيت عائشة) في هذا دلالة على أن الحجرة التي دفن فيها النبي (ص) لم تكن بيت عائشة ، إذ فيه دلالة على أن السائل يعلم أن بيتها لم يكن في الموضع الذي دفن فيه النبي (ص) . . ولذلك فهو

---

(١) رحلة ابن بطوطة ص ٧٢ .
(٢) وفاء الوفاء ج ٢ ص ٥٤٣ .
(٣) المصدر السابق ج ٢ ص ٧١٩ .
(٤) وفاء الوفاء ج ٢ ص ٥٤٢ و٤٥٩ و٤٦٠ .

يسأل عن موضع بيتها فيما عدا البيت الذي دفن فيه النبي (ص) ليعرفه أين يقع . . » انتهى .

باء : إن من المعلوم أن الجهة الشامية للمسجد هي الجهة الشمالية منه كما صرّحت به الرواية آنفاً ـ ويدل على ذلك أيضاً قول ابن النجار : « قال أهل السير : ضرب النبي (ص) الحجرات ما بينه وبـين القبلة ، والشرق إلى الشام ، ولم يضربها في غربيه ، وكانت خارجة عنه مديرة به ، وكانت أبوابها شارعة في المسجد»[1]. وأيضاً «وجه المنبر، ووجه الإمام إذا قام على المنبر بجهة الشام»[2]. . ومن المعلوم: أن الجالس على المنبر يكون ظهره إلى القبلة، ووجهه إلى الجهة المقابلة لها . .

وعليه . . وإذا تحقق ذلك . . وإذا كان باب بيت عائشة يقابل الجهة الشمالية : فإن ذلك معناه أن بيتها كان في جهة القبلة من المسجد . . وكان باب حجرتها يفتح على المسجد مباشرة ، حتى إنها تقول : إنها كانت ترجِّل النبي (ص) ، وهو معتكف في المسجد ، وهي في بيتها ، وهي حائض[3] .

وقد حاول البعض توجيه ذلك : بأن المراد من الباب الذي لجهة الشام هو الباب الذي شرعته عائشة لما ضربت حائطاً بينها وبين القبور بعد دفن عمر . .

وأجاب السمهودي بقوله : « وفيه بُعد ، لأنه سيأتي ما يؤخذ منه أن الحائط الذي ضربته كان في جهة المشرق »[4] . وإذا كان في جهة المشرق ؛ فلا بد وأن يكون الباب فيه مقابلاً للمغرب ، لا لجهة الشام .

جيم : ويـدل على كـون بيت عائشـة في جهة القبلة : أن الحجـر كـانت تبـدأ

---

(١)و(٢) راجع : وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٤٣٥ و ٤٥٩ و ٥١٧ ، وليراجع أيضاً / ص ٦٩٣ .
(٣) صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ / ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٢٦ ، وطبقات ابن سعد / ج ٨ ص ١١٩ ، وفتح الباري / ج ٤ ص ٢٣٦ عن أحمد والنسائي ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٤١ و ٥٤٢ .
(٤) وفاء الوفاء/ ج ٢ ص ٥٤٢.

من بيت عائشة ، وتنتهي إلى منزل أسماء بنت حسن كما نص على ذلك من شاهدها[1] .

دال : إن رواية ابن عساكر ، وابن زبالة المتقدمة تنص على أنه لم يكن لبيت عائشة إلا باب واحد ، بمصراع واحد . . ومن المعلوم : أنه (ص) قد صُلِّي عليه ، على شفير حفرته ، ودفن في حجرة لها بابان . .

فقد روى ابن سعد ، عن أبي عسيم ، قال : لما قبض رسول الله (ص) ، قالوا : كيف نصلّي عليه ؟ قالوا : ادخلوا من ذا البـاب ارسالاً ارسالاً ، فصلّوا عليه ، واخرجوا من الباب الآخر . .[2] .

ويمكن الجواب عن هذا الأخير : بأن الجواب لا بد أن يطابق السؤال ، فإذا كان السؤال عن مصاريع الباب ، لا عن عدد الأبواب ؛ فلا بد وأن يكون الجواب عن ذلك أيضاً . . ولا يدل ذلك على أنه لم يكن للحجرة باب آخر .

هاء : وسيأتي : أن النبي (ص) كان في مرضه (أي قبل انتقاله إلى بيت فاطمة) في حجرة عائشة ؛ فكشف الحجاب ؛ فكاد الناس أن يفتنوا ، وهم في الصلاة لما رأوا رسول الله (ص) . . الأمر الذي يدل على أن حجرة عائشة قد كانت في طرف القبلة في مقابل المصلِّين . .

وأما ما ذكرته الرواية من صلاة أبي بكر في الناس فقد كان ذلك على رغم النبي (ص) . وقد جاء (ص) رغم مرضه ، وأخرّه ، وصلى مكانه . ولهذا البحث مجال آخر . .

وثانياً : قال ابن سعد : « واشترى (يعني معاوية) من عائشة منزلها بمئة وثمانين ألف درهم ، ويقال بمائتي ألف . وشرط لها سكناها حياتها . وحمل إلى عائشة المال ، فما رامت من مجلسها حتى قسمته . .

---

(١) راجع : طبقات ابن سعد ج ١ قسم ٢ ص ١٨١ وج ٨ قسم ٢ ص ١١٩ ووفاء الوفاء ج ٢ ص ٤٥٩ .

(٢) وفاء الوفاء ج ٢ ص ٥٤٢ .

ويقال : اشتراه ابن الزبير من عائشة ، بعث إليها ـ يقال ـ خمسة أجمال بخت تحمل المال ، فشرط لها سكناها ، حياتها ، فما برحت حتى قسمت ذلك الخ . . »[1] .

ولا ينبغي أن يتوهم : أن المقصود ببيت عائشة هنا هو البيت الذي أخذته من سودة ، التي توفيت من أواخر خلافة عمر ، إذ قد :

أسند ابن زبالة ، عن هشام بن عروة ، قال : إن ابن الزبير ليعتد بمكرمتين ما يعتد أحد بمثلها : إن عائشة أوصته ببيتها وحجرتها ، وإنه اشترى حجرة سودة[2] .

فعائشة قد باعت بيتها وأكلت ثمنه ، فمن أين يقولون إن النبي (ص) قد دفن في حجرتها ؟!

واحتمال أن يكون المقصود هو بيتها المستحدث ، لا يصح ، لأن سياق الكلام ناظر إلى حجر أزواج النبي (ص) التي كانت لهن من قبله (ص) . كما أن معاوية لا يدفع هذا المال الكثير إلا لينال شرفاً ، أو ليحرم الآخرين شرفاً بزعمه . . إلا ان كان هدفه هو تعظيم شأن عائشة، ولكن هذا بعيد عن سياسته تجاهها، فإن العلاقات بينهما لم تكن على ما يرام بسبب موقفه من آل الزبير وغيرهم ممن تحبهم.

وثالثاً: هم يقولون: إن الموضع قد ضاق حتى لم يعد يسع إلا موضع قبر واحد، فدفن فيه عمر. .

فقد روى البخاري، وغيره : أن عمر بن الخطاب لما أرسل إلى عائشة يسألها أن يدفن مع صاحبيه، قالت: كنت أريده لنفسي، فلأوثرنه اليوم على نفسي . .[3].

---

(١) طبقات ابن سعد / ج ٨ ص ١١٨ ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٤٦٤ عنه وليراجع حلية الأولياء ج ٢ ص ٤٩ .

(٢) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٤٦٤ .

(٣) صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ / هـ / ج ١ ص ١٥٩ وج ٢ ص ١٩١ ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٥٧ .

قال ابن التين : « كلامها في قصة عمر يدل على أنه لم يبق ما يسع إلا موضع قبر واحد »[1] . ويؤيد ذلك : أنه « لما أرسل عمر إلى عائشة ؛ فاستأذنها أن يدفن مع النبي (ص) وأبي بكر فأذنت ، قال عمر : إن البيت ضيق ، فدعا بعصا ؛ فأتي بها فقدر طوله ، ثم قال : احفروا على قدر هذه »[2] .

وأيضاً . . فقد رووا : أنه جاف بيت النبي (ص) من شرقيه ، فجاء عمر بن عبد العزيز ، ومعه عبد الله بن عبيد الله ، بن عبد الله بن عمر ، فأمر ابن وردان : أن يكشف عن الأساس ، فبينا هو يكشفه إلى أن رفع يده وتنحى واجماً ، فقام عمر بن عبد العزيز فزعاً ، فقال عبد الله بن عبيد الله : لا يروعّنك ، فتانك قدما جدك عمر بن الخطاب ، ضاق البيت عنه ، فحفر له في الأساس الخ . .

وفي الصحيح ، قال عروة : ما هي إلا قدم عمر[3] .

وإذ قد عرفنا : أن الحجرة التي دفن فيها النبي (ص) قد ضاقت حتى دفن عمر في الأساس . .

فلننظر إلى بيت عائشة الذي كانت تسكن وتتصرف فيه . . فإننا نجده واسعاً وكبيراً . . وبقيت تتصرف فيه في الجهات المختلفة ، فليلاحظ ما يلي :

١ ـ ما تقدم من أن عائشة قد باعت بيتها لمعاوية ، أو لابن الزبير وإذا كانت الحجرة قد ضاقت على عمر حتى دفن في الأساس ، فإن النتيجة تكون هي : أن الموضع الذي دفن فيه النبي (ص) لم يكن هو بيت عائشة ، كما تقول هي ، وإنما هو لغيرها . . أي أنه لفاطمة الزهراء صلوات الله وسلامه عليها كما سيتضح . .

---

(١) فتح الباري / ج ٣ ص ٢٠٥ ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٥٧ .
(٢) طبقات ابن سعد ج ٣ قسم ١ ص ٢٦٤ .
(٣) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٤٥ و ٥٥٤ عن ابن زبالة ، ويحيى وليراجع البخاري / ج ١ ص ١٥٩ ، وطبقات ابن سعد ج ٣ قسم ١ ص ١٦٨ .

٢ ـ إن عائشة قد عرضت على عبد الرحمان بن عوف أن يدفن مع النبي الأكرم (ص) . .[١] .

كما ومنع بنو امية من دفن الحسن عند جده ، حينما علموا أن الحسين يريد دفنه هناك[٢] .

بل يقال : إنها هي التي تزعّمت عملية المنع عن دفنه هناك . .[٣] وإن كنا نرى البعض يدعي أنها قد أذنت في ذلك، لكن بني أمية قد منعوا منه . .[٤] كما أنهم يروون أن عيسى بن مريم سوف يكون رابع من يدفن هناك . .[٥] وأيضا . . فإن نفس عائشة بعد أن تصف القبور الثلاثة تقول : « وبقي موضع قبر »[٦] .

بل إن مما يدل على أن موضع اقامتها كان واسعاً ، هو قولها : ما زلت أضع خماري ، واتفضل في ثيابي حتى دفن عمر ، فلم أزل متحفظة في ثيابي حتى بنيت بيني وبين القبور جداراً . .[٧] وعن مالك قال : قسم بيت عائشة قسمين : قسم كان فيه القبر ، وقسم تكون فيه عائشة بينهما حائط[٨] .

عجيب !! . . وهل بلغ بها التقى أن صارت تتستر من الأموات وهم في قبورهم ؟! . .

---

(١) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٥٧ وج ٣ ص ٨٩٩ عن ابن شبة ، وابن زبالة .
(٢) أنساب الأشراف بتحقيق المحمودي / ج ٣ ص ٦٠ و٦٢ و٦٤ و ٦٥ ، وشرح النهج للمعتزلي / ج ١٦ ص ١٣ ، ومقاتل الطالبيين / ص ٧٤ ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٤٨ ، وتاريخ ابن عساكر ، ترجمة الحسن (ع) الحديث رقم ٣٣٧ فما بعده ، وج ٢١ ص ٣٨ ، وج ٦٤ ص ٩٩ . كما ذكره المحمودي . .
(٣) مقاتل الطالبيين / ص ٧٥ ، وتاريخ اليعقوبي / ج ٢ ص ٢٢٥ ط صادر .
(٤) مقاتل الطالبيين / ص ٧٥ ، ووفاء الوفاء / ج ٣ ص ٩٠٨ وج ٢ ص ٥٥٧ .
(٥) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٥٧ عن يحيى وسنن الترمذي ، ومنتظم ابن الجوزي والطبراني ، وابن النجار ، والزين المراغي .
(٦) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٥٧ .
(٧) طبقات ابن سعد / ج ٣ قسم ١ ص ٢٦٤ ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٤٣ و٥٤٤ عنه وعن ابن زبالة . .
(٨) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥ .

فكيف إذن لم تتستر من عشرات الالوف من الرجال الأحياء حينما خرجت لتحارب أمير المؤمنين (ع) في حرب الجمل ، وغيرها ؟! . .

وكيف توصي ابن الزبير بأن لا يدفنها مع النبي (ص) لأنها لا تحب أن تزكى[1] .

أو لأنها قد أحدثت بعده ؟ فلم لم تعلل ذلك بوجود عمر ؟ أليست جثة عمر لا تزال موجودة في ذلك الموضع ؟! . .

وعلى كل حال . . فإنه بعد دفن النبي (ص) في تلك الحجرة قد اخليت من ساكنيها وأظهرت للناس . وكان أول من بنى على بيت النبي (ص) جداراً عمر بن الخطاب .

قال عبيد الله بن أبي يزيد : كان جداره قصيراً ، ثم بناه عبد الله بن الزبير . .[2] .

وعن المطلب قال : كانوا يأخذون من تراب القبر ، فأمرت عائشة بجدار فضرب عليهم ، وكانت في الجدار كوّة ، فكانوا يأخذون منها ، فأمرت بالكوّة فسدّت[3] :

أو أنهم سدوا أو ستروا على القبر بعد محاولة الحسين دفن أخيه الحسن هناك[4] ، اتقاء لمثل هذا الأمر حتى لا يتكرر بعد . .

ويبدو أن عائشة قد سكنت قريب القبور ، والظاهر بل المقطوع به هو أن هذا البيت هو صحن دار فاطمة كما سنرى قد استولت عليه عائشة بمعونة الهيئة الحاكمة . . بعد أن أخلاه أصحابه ـ بعد دفن النبي (ص) في حجرتهم ،

---

(١) صحيح البخاري / ج ٤ ص ١٧٠ ط سنة ١٣٠٩ هـ . وفتح الباري / ج ٣ ص ٢٠٤ ، ووفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٥٧ .
(٢) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٤٤ ، عن ابن سعد . .
(٣) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٥٤٨ عن ابن سعد .
(٤) المصدر السابق .

وأظهر قبره (ص) للناس كما قلنا . وبعد أن منعتهم السلطة من إرث النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم . .

رابعاً : إن الأدلة تدل على أنه (ص) قد دفن في بيت ابنته فاطمة الزهراء (ع) ، كما أن عائشة كانت مستقرة في دار بيت فاطمة (ع) هذا ، وضربت جداراً بينها وبين القبور وبقيت في هذا البيت الطاهر ـ كما قدمنا ـ الذي كان في وسط بيوت أزواج النبي (ص) كما ذكره ابن عمر[1] .

ونستند في ذلك إلى ما يلي :

١ ـ روى الصدوق في أماليه رواية مطوّلة ، عن ابن عباس ، جاء فيها : « . . فخرج رسول الله (ص) ، وصلّى بالناس ، وخفف الصلاة ثم قال : ادعوا لي علي بن أبي طالب ، واسامة بن زيد ، فجاءا ، فوضع (ص) يده على عاتق علي ، والأخرى على اسامة ، ثم قال : انطلقا بي إلى فاطمة فجاءا به حتى وضع رأسه في حجرها ، فإذا الحسن والحسين . . » ثم ذكر قضية وفاته هنا[2] .

٢ ـ قال السمهودي : « اسند ابن زبالة ، ويحيى بن سليمان بن سالم ، عن مسلم بن أبي مريم ، وغيره : كان باب فاطمة بنت رسول الله في المربعة التي في القبر ، قال سليمان : قال لي مسلم : لا تنس حظّك من الصلاة إليها ، فإنها باب فاطمة (رض) ، الذي كان علي يدخل عليها منه »[3] . وعن ابن أبي مريم : « إن عرض بيت فاطمة بنت رسول الله (ص) إلى الإسطوانة التي خلف الاسطوانة المواجهة للزور قال : وكان بابه في المربعة التي في لقبر . وقد أسند أبو غسان ، كما قاله ابن شبة ، عن مسلم بن سالم بن مسلم أبي مريم ، قال : عرس علي (رض) بفاطمة بنت رسول الله إلى الاسطوانة التي خلف الاسطوانة المواجهة للزور. وكانت داره في المربعة التي في القبر . وقال مسلم : لا تنس حظّك من الصلاة إليها ، فإنه باب فاطمة ، التي كان علي يدخل إليها

---

(١) راجع : سفينة البحار ج ١ ص ١١٥ .
(٢) أمالي الشيخ الصدوق ط النجف سنة ١٣٩١ هـ . المجلس الثاني والتسعون / ص ٥٦٩ .
(٣) وفاء الوفاء / ج ٢ ص ٤٥٠ .

منها ، وقد رأيت حسن بن زيد يصلّي إليها »[1] .

فهل كان علي عليه السلام يدخل على زوجته من وسط حجرة عائشة ؟ أم أن عائشة أو غيرها من زوجاته (ص) كانت من محارمه (ع) ؟ ! إن ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن ذلك الموضع هو بيت فاطمة التي ظلمت في مماتها ، كما ظلمت في حياتها : « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . . » . . وليس بيت عائشة كما تريد أن تدعي هي ومحبوها !! . .

٣ ـ إن لدينا ما يدل على أن شرقي الحجرة كان في بيت فاطمة ـ وإذن . . فعائشة كانت تسكن في بيت فاطمة حينما ضربت الجدار !! . .

« قال ابن النجار : وبيت فاطمة اليوم حوله مقصورة ، وفيه محراب ، وهو خلف حجرة النبي (ص) . قلت (أي السمهودي) : الحجرة اليوم دائرة عليه ، وعلى حجرة عائشة بينه وبينه موضع تحترمه الناس ، ولا يدوسونه بأرجلهم ، يذكر أنه موضع قبر فاطمة (رض) . وقد اقتضى ما قدمناه : أن بيت فاطمة كان فيما بين مربعة القبر ، واسطوان التهجد »[2] .

وعن مدفن فاطمة (ع) يرى ابن جماعة أن أظهر الأقوال هو أنها دفنت في بيتها « وهو مكان المحراب الخشب داخل مقصورة الحجرة الشريفة من خلفها ، وقد رأيت خدام الحضرة يجتنبون دوس ما بين المحراب المذكور وبين الموضع المزور من الحجرة الشريفة الشبيه بالمثلث ، ويزعمون أنه قبر فاطمة »[3] .

ومن الواضح أن اسطوان التهجد يقع على طريق باب النبي (ص) مما يلي الزوراء[4] . أي خلف بيت فاطمة[5] .

---

(١) المصدر السابق / ج ٢ ص ٤٦٧ و ٤٦٩ على الترتيب .
المصدر السابق (ج ٣ ص ٤٦٩ والمناقب لابن شهر أشوب ج ٣ ص ٣٦٤ وبهج الصباغة ج ٥ ص ١٩ ورحلة ابن بطوطة ص ٧٠ ومعاني الأخبار ص ٢٥٤ والبحار ج ٤٣ ص ١٨٥ والكافي ط الإسلامية ج ١ ص ٣٨٣ والوسائل ج ١٠ ص ٢٨٨ وفي هامشه عن التهذيب للشيخ الطوسي ، وعن من لا يحضره الفقية للصدوق . .
(٣) وفاء الوفاء ج ٣ ص ٩٠٦ .
(٤) و (٥) والمصدر السابق ج ٢ ص ٤٥١ و ٤٥٠ و ٤٥٢ و ٦٨٨ .

قال السمهودي عن موضع تهجد النبي (ص) : « قلت : تقدم في حدود المسجد النبوي ما يقتضي أن الموضع المذكور كان خارج المسجد تجاه باب جبريل قبل تحويله اليوم . وهو موافق لما سيأتي عن المؤرخين في بيان موضع هذه الإسطوانة »(١) .

وإذا كان كذلك فإن بيت علي يقع بين باب النبي (ص) والحجرة الشريفة ، وباب النبي (ص) هو أول الأبواب الشرقية مما يلي القبلة ، وقد سد الآن ، ويقولون : إنه سمي بذلك لا لأن النبي (ص) كان يدخل منه بل لأنه في مقابل حجرة عائشة . . بل نجد ابن النجار يصرّح بأن هذا الباب هو نفسه باب علي عليه السلام . .(٢) .

وهذا يعني أن ما بين الحجرة التي فيها القبر الشريف ، وباب النبي (ص) كان من بيت فاطمة (ع) ، وحيث دفنت . (ويدل عليه أنها دفنت عليها السلام داخل مقصورة الحجرة من خلفها . . أي تماماً حيث كانت عائشة مقيمة ، بعد أن ضربت الجدار على القبور التي كانت مكشوفة لكل أحد ، فتصرفت فيه عائشة بمساعدة السلطة بعد أن تركه أهله الذين حرموا منه بسبب حرمانهم من إرث نبيّهم ، أو بسبب ضغوط أخرى لم يستطع أن يصرّح لنا بها التاريخ . .

٤ ـ ويدل على ما ذكرناه أيضاً قول السمهودي في مقام بيان موضع باب النبي (ص) ، وباب جبريل . . : « الثاني : باب علي ، الذي كان يقابل بيته الذي خلف بيت النبي » وقال أيضاً : «ويحتمل أن بيت علي (رض) كان ممتداً في شرقي حجرة عائشة (رض) إلى موضع الباب الأول (يعني باب النبي (ص) فسمي باب علي بذلك ، ويدل له : ما تقدم عن ابن شبة في الكلام على بيت فاطمة ، من أنه كان فيما بين دار عثمان التي في شرقي المسجد ، وبين الباب

---

(١)و(٢) المصدر السابق ج ٢ ص ٤٥١ و٤٥٠ و٤٥٢ و٦٨٨ .

المواجه لدار أسماء ويكون تسميته الباب الثاني بباب النبي (ص) لقربه من بابه الخ . . »[1] .

وإذن . . فبيت فاطمة يكون ممتداً من شامي الحجرة التي دفن فيها النبي (ص) إلى شرقيها ـ وإذا صح كلام ابن شبة هذا ـ فإنه يصل إلى قبليها أيضاً . . والمفروض أن باب فاطمة وعلي كان شارعاً في المسجد أيضاً . . فكيف استدار بيت فاطمة على بيت عائشة وطوقه بهذا الشكل العجيب من الشمال إلى الشرق . . ويحتمل إلى القبلة أيضاً ؟ ! . . عجيب !! وأي عجيب !! . .

وإذن فما معنى أن تسكن عائشة في شرقي الحجرة وتضرب بينها وبين القبور جداراً ؟ أو ليس شرقي الحجرة كان جزءاً لبيت فاطمة ؟! وكيف يكون باب بيت فاطمة في نفس حجرة عائشة ؟! وهل هناك مسافات شاسعة بين المسجد ، وبين باب النبي (ص) أو باب جبريل تسع عدة بيوت وحجر ؟ ! إن كل ذلك يدل على صحة رواية الصدوق المتقدمة وأنه (ص) قد توفي ، ودفن في دار فاطمة ، لا في دار عائشة . .

ونعتقد : أنه قد انتقل من دار عائشة إلى دار فاطمة في نفس اليوم الذي توفي فيه ، وهو يوم الاثنين[2] ، وذلك لأنه في يوم الاثنين ، وحين صلاة الفجر كان لا يزال في بيت عائشة الذي لجهة القبلة ، إذ قد روى البخاري : « أن المسلمين بينا هم في صلاة الفجر من يوم الاثنين وأبو بكر يصلي لهم لم يفجأهم إلا رسول الله (ص) قد كشف ستر حجرة عائشة ، فنظر إليهم ، وهم في صفوف الصلاة . . إلى أن قال : وهمَّ المسلمون أن يفتتنوا في صلاتهم ؛ فرحاً برسول الله (ص) . . »[3] .

وبضم رواية الصدوق المتقدمة الدالة على أنه (ص) خرج فصلى في

---

(١) وفاء الوفاء/ ج ٢ ص ٦٨٨ و ٦٨٩ وليراجع :/ ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠ .
(٢) راجع : قاموس الرجال ج ١١ رسالة في تواريخ النبي والآل للتستري ص ٣٦ .
(٣) راجع : البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ ج ٣ ص ٦١ وج ١ ص ٨٢ والرواية وإن كانت قد ذكرت اقرار النبي (ص) لأبي بكر على الصلاة لكن ذلك غير صحيح . . ولهذا البحث مجال آخر .

الناس وخفف الصلاة، ثم وضع يده على عاتق علي (ع) والأخرى على عاتق اسامة ، ثم انطلقا به إلى بيت فاطمة ، فجاءابه حتى وضع رأسه في حجرها ، ثم يذكر قضية استئذان ملك الموت ، ثم كانت وفاته بعد مناجاته لعلي (ع) ؛ فراجع . .

فبضم هذه الرواية إلى ما تقدم نفهم أنه قد انتقل إلى بيت فاطمة في نفس اليوم الذي توفي فيه ، بعد أن صلى بالناس . وأما أنه رفع الستر ثم عاد فأرخاه ؛ فلم يروه حتى توفي حسبما ذكرته رواية البخاري الآنفة الذكر ، فلا يصح ؛ لأن رواية ابن جرير تصرح بأنه عزل أبا بكر عن الصلاة في نفس اليوم الذي توفي فيه ، فراجع[1] .

وبعد ذلك كله . . فإنه لا يبقى أي شك أو ريب في أنه (ص) قد دفن في بيت فاطمة ، لا في بيت عائشة ولكن فاطمة قد ظلمت بعد مماتها كما ظلمت في حال حياتها . . « وسيعلم الذين ظلموا آل بيت محمد ، عن طريق تزوير الحقيقة والتاريخ ، فضلاً عن مختلف أنواع الظلم الأخرى . . أي منقلب ينقلبون . . » .

مصادر البحث

١ ـ الأمالي . . . . للشيخ الصدوق
٢ ـ الأمالي . . . . للشيخ الطوسي
٣ ـ أنساب الأشراف . . . . للبلاذري
٤ ـ البحار . . . . للمجلسي
٥ ـ بهج الصباغة . . . . للتستري
٦ ـ تاريخ اليعقوبي . . . . لابن واضح
٧ ـ ترجمة الإمام الحسن من تاريخ ابن عساكر . . . . (بتحقيق المحمودي)
٨ ـ حلية الأولياء . . . . لأبي نعيم

(١) راجع كنز العمال ج ٧ ص ١٩٨ عن ابن جرير .

٩ ـ رحلة ابن بطوطة . . . .

١٠ ـ رسالة في تواريخ النبي (ص) والآل . . . . للتستري

١١ ـ سفينة البحار . . . . للقمي

١٢ ـ السيرة النبوية . . . . لابن كثير

١٣ ـ شرح النهج . . . . للمعتزلي

١٤ ـ صحيح البخاري . . . . للبخاري

١٥ ـ الطبقات الكبرى . . . . لابن سعد

١٦ ـ فتح الباري . . . . للعسقلاني

١٧ ـ قاموس الرجال . . . . للتستري

١٨ ـ الكافي . . . . للكليني

١٩ ـ كنز العمال . . . . للمتقي الهندي

٢٠ ـ معاني الأخبار . . . . للشيخ الصدوق

٢١ ـ مقاتل الطالبين . . . . لأبي الفرج

٢٢ ـ مناقب آل أبي طالب . . . . لابن شهر آشوب

٢٣ ـ الوسائل . . . . للحر العاملي

٢٤ ـ وفاء الوفاء . . . . للسمهودي

ذهاب عقيل إلى معاوية

١٧ / محرم ١٣٩٧ هـ.

بداية :

يذكر المؤرخون : أن عقيل بن أبي طالب قد ذهب إلى معاوية في حياة أخيه أمير المؤمنين علي عليه السلام ، طلباً للرفد ، وطمعاً بالمال . .

والبعض منهم يروي : أنه استأذن أخاه علياً عليه السلام في ذلك[١] .

وبعض آخر يقول : « وفارق أخاه علياً في أيام خلافته ، وهرب إلى معاوية ، وشهد صفين معه . غير أنه لم يقاتل ، ولم يترك النصح لأخيه ، والتعصب له »[٢] .

وبعضهم يقول : إنه قد غاضب أخاه علياً ، وخرج إلى معاوية بالشام ، وأقام معه[٣] .

---

(١) روي ذلك في أسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ .
(٢) عمدة الطالب / ص ٣١ .
(٣) الاستيعاب هامش الإصابة / ج ٣ ص ١٥٨ ، وذخائر العقبى / ص ٢٢٢ وتاريخ الخميس /ج ١ ص ١٦٣ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ ، والبيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٦، والسيرة الحلبية / ج ١ ص ٢٦٨ ، وفيه أن علياً (ع) قال له :
« اصبر حتى يخرج عطاؤك مع المسلمين فاعطيك . فقال له : لأذهبن إلى رجل هو أوصل إليّ منك » .

أما ابن قتيبة فقد قال : « ولحق بمعاوية ، وترك أخاه علياً »[1] .

وإذا كان البعض يرى أنه قد أقام عند معاوية ، وشهد صفين معه كما ذكرنا . . الأمر الذي من شأنه أن يقوي من اعتبار معاوية ، ويزيد في معنوياته . . فإن البعض يروي في مقابل ذلك : أنه قد رجع على الفور ، ولم يقم عنده[2] .

ولقد حاول البعض توجيه ذلك : بأن ذهابه إلى معاوية لم يكن في صالح معاوية ، وإنما كان ضرراً ووبالاً عليه . . لا سيما بملاحظة مواقف عقيل منه ، ومن كل اشياعه واتباعه ، واجوبته القوية والجريئة لهم ، وكشف الكثير من مخازيهم وموبقاتهم . .

أدلة القائلين بلحوقه بمعاوية :

وللقائلين بلحوقه بمعاوية ، أن يستدلوا :

١ ـ ما روي من أن معاوية قال يوماً وعقيل عنده : هذا أبو يزيد ، لو لا علمه بأني خير له من أخيه لما أقام عندنا وتركه . فقال عقيل : أخي خير لي في ديني ، وأنت خير لي في دنياي ، وقد آثرت دنياي ، وأسأل الله خاتمة خير . .[3] .

وعلى حسب رواية الأصمعي : إن عقيلاً ترك علياً ، وذهب إلى معاوية ، فقال معاوية : يا أهل الشام ، ما ظنكم برجل لا يصلح لأخيه ؟ فقال عقيل : يا أهل الشام ، إن أخي خير لنفسه وشر لي ، وإن معاوية شر لنفسه ، وخير لي . .[4] .

---

(١) المعارف / ص ٨٨ ورواه في عيون الأخبار / ج ٢ ص ١٩٧ عن الأصمعي .

(٢) البيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٦ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٤ ، وقاموس الرجال / ج ٦ ص ٣٢١ عنه .

(٣) شرح النهج للمعتزلي / ج ١١ ص ٢٥١ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ ، والاستيعاب هامش الإصابة / ج ٣ ص ١٥٨ ، وذخائر العقبى / ص ٢٢٢ عنه ، وتاريخ الخميس / ج ١ ص ١٦٣ عنه أيضاً ، والسيرة الحلبية / ج ١ ص ٢٦٨ . ونكت الهميان / ص ٢٠١ .

(٤) عيون الأخبار لابن قتيبة / ج ٢ ص ١٩٧ .

وعلى حسب رواية حميد بن هلال : إنه بعد أن أتى معاوية ، وأعطاه مئة ألف ، قال له معاوية : إصعد المنبر فاذكر ما أولاك به علي ، وما أوليتك فصعد ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أيها الناس ، إني أخبركم : أني أردت علياً على دينه ، فاختار دينه ، وأردت معاوية على دينه فاختارني على دينه . .[1] .

وعلى حسب رواية هشام بن عروة : إن معاوية قال لعقيل يوماً : يا أبا يزيد ، أنا خير لك من أخيك علي ؟ فقال : إن أخي آثر دينه على دنياه ، وأنت آثرت دنياك على دينك ، فأخي خير لنفسه منك لنفسك . .[2] .

أو أنه قال له : وجدت علياً انظر لنفسه منه لي ، ووجدتك انظر لي منك لنفسك[3] . أو أنه قال : فأنت خير لي من أخي ، وأخي خير لنفسه منك[4] .

والمسعودي يروي أنه قال له : يا أبا يزيدَ ، كيف تركت علياً ؟ فقال : تركته على ما يحب الله ورسوله ، وألفيتك على ما يكره الله ورسوله . فقال له معاوية : لولا أنك زائر منتجع جانبنا لرددت عليك أبا يزيد جواباً تألم منه . ثم أحب معاوية أن يقطع كلامه ، مخافة أن يأتي بشيء يخفضه ، فوثب عن مجلسه ، وأمر له بنزل ، وحمل إليه مالاً عظيماً ، فلما كان من غد جلس ، وأرسل إليه ، فأتاه فقال له : يا أبا يزيد ، كيف تركت علياً أخاك ؟ قال : تركته خيراً لنفسه منك ، وأنت خير لي منه الخ . . . كلامه الذي يذكر فيه أنه يمدح صعصعة بن صوحان ، فيرسل إليه صعصعة رسالةِ شكر وثناء[5] .

٢ ـ يقولون : إنه بعد أن رفض علي عليه السلام إعطاءه غير عطائه ارتحل إلى معاوية . .

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي / ص ٢٠٤ ، والسيرة الحلبية / ج ١ ص ٢٦٨ .
(٢) أنساب الأشراف ط الأعلمي / ص ٧٣ ج ٢ .
(٣) شرح النهج / ج ٤ ص ٩٢ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٥٨ .
(٤) العقد الفريد ط دار الكتاب العربي / ج ٤ ص ٥ ، وثمرات الأوراق / ص ١٥٣ ، ١٥٤ عنه وأمالي السيد المرتضى / ج ١ ص ٢٧٦ عنه أيضاً . . وليراجع الموفقيات/ ص ٣٣٥.
(٥) مروج الذهب / ج ٣ ص ٣٦ .

فلما سمع به معاوية نصب كراسيه ، وأجلس جلساءه ، فورد عليه ، فأمر له بمئة ألف درهم ، فقبضها ، فقال له معاوية : أخبرني عن العسكرين؟ قال : مررت بعسكر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، فإذا ليل كليل النبي ، ونهار كنهار النبي ، إلا أن رسول الله ليس في القوم .. ومررت بعسكرك ، فاستقبلني قوم من المنافقين ، ممن نفر برسول الله (ص) ليلة العقبة .

ثم قال : من هذا الذي عن يمينك يا معاوية ؟ قال : هذا عمرو بن العاص . قال : هذا الذي اختصم فيه ستة نفر ، فغلب عليه جزارها ، فمن الآخر ؟ قال : الضحاك بن قيس الفهري . قال : أما والله لقد كان أبوه جيد الأخذ لعسب التيس . فمن هذا الآخر ؟ قال : أبو موسى الأشعري . قال : هذا ابن المراقة . .

فلما رأى معاوية أنه قد أغضب جلساءه ، قال : يا أبا يزيد ، ما تقول فيّ؟ قال : دع عنك . قال : لتقولن . قال : أتعرف حمامة ؟ قال : ومن حمامة ؟ قال : أخبرتك ومضى عقيل . . فسأل معاوية النسابة فأخبره أنها جدته ، وكانت بغياً في الجاهلية ، وهي أم أبي سفيان[1] .

٣ ـ وربما يستدل أيضاً : بأنه كان مع معاوية في صفين ، فقال له معاوية ليلة الهرير : يا أبا يزيد ، أنت معنا الليلة . فقال له عقيل : ويوم بدر كنت معكم . أو ما في معنى ذلك . .[2] .

٤ ـ وأنه : « لما قدم عقيل بن أبي طالب على معاوية أكرمه ، وقربه وقضى حوائجه ، وقضى عنه دينه . ثم قال له في بعض الأيام : والله إن علياً غير حافظ

(١) راجع : الغارات للثقفي / ج ١ ص ٦٤ ، ٦٥ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ وليراجع : ثامن البحار / ص ٥٦٧ ، وأمالي ابن الشيخ / ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) العقد الفريد ط دار الكتاب العربي / ج ٤ ص ٥ ، والبيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٦ ، وأمالي المرتضى / ج ١ ص ٢٧٦ ، والاستيعاب هامش الإصابة / ج ٣ ص ١٥٨ ، وأنساب الأشراف / ط الأعلمي / ج ٢ ص ٧٢ ، وعمدة الطالب ط ـ النجف / ص ٣١ ـ ٣٢ ، وقاموس الرجال / ج ٦ ص ٣٢٢ عنه ، والدرجات الرفيعة / ص ١٥٧ .

لك ، قطع قرابتك ، وما وصلك ، ولا اصطنعك . قال له عقيل : والله ، لقد أجزل العطية وأعظمها ، ووصل القرابة ، وحفظها وحسن ظنه بالله إذ ساء به ظنك ، وحفظ أمانته ، وأصلح رعيته ، إذ خفتم وأفسدتم ، وجرتم ، فاكفف لا أباً لك ، فإنه عما تقول بمعزل . . »[1] .

وقال الحموي وغيره : « قال معاوية يوماً لعقيل : إن علياً قطعك ووصلتك ، ولا يرضيني منك إلّا أن تلعنه على المنبر . قال : افعل . فصعد المنبر ، وحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : إن أمير المؤمنين أمرني أن ألعن علياً ، فالعنوه عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ثم نزل . .

فقال معاوية : يا عقيل ، إنك لم تبين من المراد منا ؟! قال : والله ما زدت حرفاً ، والكلام راجع إلى نية المتكلم[2] .

٥ ـ « وقال رجل لعقيل : إنك لخائن ، حيث تركت أخاك ، وترغب إلى معاوية . قال : أخون مني من سفك دمه بين أخي وابن عمي أن يكون أحدهما أميراً . . »[3] .

هذا غاية ما يمكن الاستدلال به لذهاب عقيل إلى معاوية ، وشهوده معه صفين ، جمعناه بنصوصه المختلفة ، رعاية لامانة النقل ، وبراءة من ذمة التاريخ . .

رأينا في ذهابه إلى معاوية :

إننا بحسب ما بأيدينا من النصوص التاريخية ، لا يسعنا القبول بأن ذهاب عقيل إلى معاوية كان في حياة أخيه علي عليه السلام ، ونحن نشك في ذلك كثيراً

---

(١) العقد الفريد ط دار الكتاب / ج ٤ ص ٤ ـ ٥ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٦١ .
(٢) ثمرات الأوراق / ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ، والعقد الفريد ط دار الكتاب العربي / ج ٤ ص ٢٩ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٦١ . والغدير ج ١٠ ص ٢٦٠ / ٢٦١ عن العقد وعن المستطرف ج ١ ص ٥٤ .
(٣) العقد الفريد / ج ٤ ص ٥ ، وأنساب الأشراف ط الأعلمي / ص ٧٣ ج ٢ .

وما نستطيع أن نؤكد عليه هو أنه إنما ذهب إليه . ووفد عليه بعد وفاة أخيه ، كسائر الذين وفدوا عليه ، ابقاءاً على أنفسهم وحفظاً لحياتهم ووجودهم ، أو طلباً للرزق ، ولقمة العيش .

وحتى لو سلمنا أنه قد ذهب إلى الشام ، فإن من المقطوع به أنه لم يكن لمعاوية وبني أمية منه إلاّ الفضائح لهم ولم يكن أبداً مغاضباً لعلي كما زعموه . .

وردّنا على ما ذكروه بالإضافة إلى أن أكثره لا يدل على أن ذهابه كان في حياة علي عليه السلام ولا سيما الرابع وبعض نصوص الأول . . وما نستند إليه فيما نذهب إليه يتلخص بالملاحظات والأمور التالية :

أولاً : إننا نلاحظ : أن هناك اختلافاً كثيراً في بيان حقيقة ما جرى بين عقيل وعلي عليه السلام ، وعقيل ومعاوية . . وغير ذلك . . ونحن نجمل هذه الاختلافات على النحو التالي :

ألف : فواحد يقول : إنه قد لزم عقيلاً دين ، فقدم الكوفة ، فأمر علي عليه السلام الحسن ، فكساه ، فلما أمسى دعا بعشائه ، فإذا خبز وملح ، فقال عقيل : ما هو إلا ما أرى ؟! قال : لا . قال : فتقضي ديني ؟ قال : وكم دينك ؟ قال : أربعون ألفاً . قال : ما هي عندي ، ولكن أصبر حتى يخرج عطائي ، فإنه أربعة آلاف ، فادفعه إليك . فقال له عقيل : بيوت المال بيدك ، وأنت تسوفني بعطائك ؟! فقال : أتأمرني أن أدفع إليك أموال المسلمين ، وقد إئتمنوني عليها ؟! قال : فإني آت معاوية فأذن لي ، فأذن له الخ . .[1] .

وآخر يقول : إنه قدم عليه يسترفده ، فعرض عليه عطاءه ، فقال : إنما أريد من بيت المال . فقال : تقيم إلى الجمعة ، فلما صلى (ع) الجمعة قال له : ما تقول فيمن خان هؤلاء أجمعين ؟ قال : بئس الرجل . قال : فإنك أمرتني أن أخونهم وأعطيك. فلما خرج من عنده شخص إلى معاوية[2].

---

(١) أسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ .

(٢) شرح النهج للمعتزلي / ج ٤ ص ٩٢ ، والدرجات الرفيعة .

وثالث يقول : أنه سأله ، فاستمهله حتى يخرج عطاؤه مع المسلمين فيعطيه معهم ، فألحّ عليه ، فقال لرجل خذ بيده وانطلق إلى حوانيت أهل السوق فقل : دق هذه الأقفال ، وخذ ما في هذه الحوانيت . قال : تريد أن تتخذني سارقاً ؟ قال : وأنت تريد أن تتخذني سارقاً ؟ أن آخذ أموال المسلمين فاعطيكها دونهم ؟ قال : لآتين معاوية : قال : أنت وذاك فأتى معاوية الخ . .(1)

ورابع يقول : إنه سأل علياً فقال له علي : إن أحببت أن أكتب لك إلى مالي بينبع فأعطيتك منه . فقال عقيل : لأذهبن إلى رجل هو أوصل لي منك فذهب إلى معاوية ، فعرف له ذلك . خرجه البغوي . .(2) .

وخامس يقول: إنه قدم عليه وهو جالس في صحن مسجد الكوفة فسلم عليه فرد عليه، ثم التفت إلى الحسن فأمره بإنزاله ثم أمره باكسائه. فغدا على علي (ع) في الثياب فسلم عليه، فرد سلامه فقال له: يا أمير المؤمنين، ما أراك أصبت من الدنيا شيئاً إلا هذه الحصباء. قال: يا أبا يزيد يخرج عطائي فاعطيكه، فارتحل عن علي إلى معاوية الخ . .(3).

وزاد ابن أبي الحديد أنه قال له : ما أراك أصبت من الدنيا شيئاً ، وإني لا ترضى نفسي من خلافتك بما رضيت به لنفسك ، فقال : يا أبا يزيد يخرج عطائي الخ . .(4) .

وسادس يقول ما ملخّصه : إنه قال له : إنه يكتب له إلى ينبع . فقال : ليس غير هذا ؟ قال : لا . فبينما هو كذلك إذ جاء الحسن ، فأمره بكسوته فكساه ، ثم غدا عليه ، فاستأذنه إلى معاوية فأذن له . .(5) .

وقيل غير ذلك فراجع الدرجات الرفيعة ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

---

(١) تاريخ الخلفاء / ص ٢٠٤ عن تاريخ ابن عساكر . .
(٢) ذخائر العقبى / ص ٢٢٢ ، وتاريخ الخميس / ج ١ ص ١٦٣ .
(٣) غارات الثقفي / ج ١. ص ٦٤، ونقله المعلق عن ثامن البحار/ ص ٥٦٧ .
(٤) شرح النهج / ج ٢ ص ١٢٤ .
(٥) أمالي ابن الشيخ المطبوعة مع أمالي الشيخ في النجف / ج ٢ ص ٣٣٤ .

باء : وأما اختلافهم فيما جرى بين معاوية وعقيل فور وروده عليه فنرى :

أحدهم يقول : إنه طلب منه أن يصعد المنبر ، ويذكر ما أولاه به هو ، وما أولاه به علي عليه السلام .

وآخر يذكر أنه قال له : هذا أبو يزيد لولا علمه بأني خير له من أخيه لما أقام عندنا وتركه . .

وثالث يقول : إن معاوية قد خاطب أهل الشام فقال : يا أهل الشام ما ظنكم برجل لا يصلح لأخيه . . ورابع يقول : إنه قال له : أنا خير لك من أخيك . .

وخامس يقول : إنه قال له : أخبرني عن العسكرين . الخ . .

جيم : ثم يلاحظ الاختلاف في جواب عقيل لمعاوية . . وقد تقدم بعض ما قيل إنه أجاب به في أوائل هذا البحث ، فلا نعيد .

دال : ثم هناك الاختلاف في أن معاوية قد أعطى عقيلاً مئة ألف . .[1] أو أنه أعطاه خمسين ألفاً فقط . .[2] وثالث يكتفي بالقول بأنه أعطاه مالاً عظيماً . .[3] .

هاء : ثم هناك الاختلاف فيمن شتمهم عقيل في مجلس معاوية فهل شتم الضحاك بن قيس ، وعمرو بن العاص ، كما يقوله بعضهم . .[4] .

أو أنه أضاف إليهما أبا موسى الأشعري[5] .

أو أنه شتم عمرواً وأبا موسى . .[6] .

---

(١) راجع : تاريخ الخلفاء / ص ٢٠٤ ، وشرح النهج / ج ٢ ص ١٢٤ وج ٤ ص ٩٢ ، وأمالي ابن الشيخ / ج ٢ ص ٣٣٤ .
(٢) أسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٤ .
(٣) مروج الذهب / ج ٣ ص ٣٦ .
(٤) أسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ .
(٥) الغارات للثقفي / ج ١ ص ٦٤ ـ ٦٥ وشرح النهج / ج ٢ ص ١٢٥ .
(٦) أمالي ابن الشيخ آخر أمالي الشيخ / ج ٢ ص ٣٣٥ .

واو : ثم هناك الاختلاف في أنه قال لهم ما قال ، بعد سؤال معاوية إياه عن العسكرين مباشرة ، وبتطفل من عقيل .. أو أنه شتمهم في اليوم التالي باقتراح من معاوية نفسه عليه ..[1] .

زاي : ثم إن قوله لمعاوية : إن أخي آثر دينه الخ .. بعضهم يقول : إنه كان فور وصوله من عند علي .. وبعضهم قال : إنه قال له ذلك يوماً ، كما تقدم ..

حاء : وأيضاً .. فإن البعض يروي : إنه بعد أن قبض المال من معاوية رجع مباشرة .. ولكن آخرين يقولون : إنه أقام معه ..

طاء : وأخيراً .. فإن البعض يقول : أنه استأذن أخاه . وآخر يقول : إنه هرب منه . وثالث يذكر : أنه فارقه مغاضباً له .. وخامس يذكر أنه أقبضه علي خمسة آلاف درهم فلم ترضه ..

إلى غير ذلك من وجوه الاختلافات الكثيرة في هذه القضية .. الأمر الذي يلقي بطبعه ظلالاً من الشك على صحة هذا الأمر ..

هذا فضلاً عن الدلائل والشواهد الأخرى ، التي ربما تترقى بهذا الشك إلى مراتب الوثوق والاطمئنان بتعمد الجعل والافتعال في هذه القضية ، كما سنبيّنه ..

ثانياً : ما أجمع عليه ثقات الرواة في المقام يؤكد على أن عقيلاً لم يذهب إلى معاوية في حياة علي عليه السلام .

فإننا بالإضافة إلى إننا نجد عدداً من العلماء كابن أبي الحديد المعتزلي ، والسيد عبد الرزاق المقرم ، والسيد علي خان ، وغيرهم[2] .. يقولون إنه لم يذهبَ إلى معاوية في حياة أخيه علي عليه السلام ـ إننا بالإضافة إلى ذلك ـ .

---

(١) أسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ ، وأمالي ابن الشيخ / ج ٢ ص ٣٣٥ .

(٢) راجع : شرح النهج / ج ١١ ص ٢٥١ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٥٥ ، والشهيد مسلم ..

نجد أن ذلك هو الصحيح الذي اجتمع عليه ثقات الرواة ، فقد قال ابن أبي الحديد :

« . . فأما عقيل ، فالصحيح الذي اجتمع ثقات الرواة عليه : أنه لم يجتمع مع معاوية إلا بعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام ، ولكنه لازم المدينة ، ولم يحضر حرب الجمل وصفين ، وكان ذلك بإذن أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد كتب عقيل إليه بعد الحكمين يستأذنه في القدوم عليه الكوفة بولده ، وبقية أهله ، فأمره عليه السلام بالمقام الخ . . »[1] .

ثم يذكر قصة سعيد بن العاص الآتية مع معاوية . . ونحن نعتقد أنه أمره بالمقام بعد الحكمين ، أما قبلهما فقد حضر صفين مع علي عليه السلام كما سيأتي . .

وثالثاً : إنهم يذكرون أن عقيلاً قد حضر مع معاوية صفين ، وإنه قد مر بالعسكرين ، وجرت بينه وبين معاوية ليلة الهرير محاورة تقدمت . .

ونحن لا نستطيع تصديق هذا الأمر ، لأن لدينا طائفتين من النصوص تتفق على أن عقيلاً لم يكن مع معاوية، وإن كانت تختلف في موقعه وموقفه في حرب صفين وسائر حروب أخيه.

١ ـ إنهم يذكرون : أن عقيلاً قد شهد صفين إلى جانب أخيه أمير المؤمنين علي عليه السلام ، وشهد معه أيضاً الجمل والنهروان[2] .

بل إن نفس الرواية التي استدل بها على كونه كان مع معاوية تدل على أنه كان مع أخيه ، لأن معاوية قد سأله عن العسكرين الذين مر فيهما عقيل فأجابه بذلك الجواب الغليظ .

ولو لم نأخذ بهذا فإننا نجد أن روايات أخرى تؤكد على أنه قد اعتزل الفريقين معاً وذلك فيما يلي :

---

(١) شرح النهج / ج ١٠ ص ٢٥٠ .
(٢) الاستيعاب هامش الإصابة / ج ٢ ص ٣٥٧ ، وتاريخ الخميس / ج ١ ص ١٦٧ .

٢ ـ « قد روي في خبر مشهور : إن معاوية وبخ سعيد بن العاص على تأخيره عنه في صفين ، فقال سعيد : لو دعوتني لوجدتني قريباً ، ولكني جلست مجلس عقيل وغيره من بني هاشم ، ولو أوعبنا لأوعبوا »[١] .

فهذا الكلام يدل على أن عقيلاً وبني هاشم قد اعتزلوا الطرفين ولكنهم كانوا بانتظار أوامر علي عليه السلام كما كان سعيد بن العاص بانتظار أوامر معاوية . .

٣ ـ وينص المعتزلي على أن عقيلاً وبني هاشم قد اعتزلوا الطرفين معاً ، وأقاموا في المدينة ، وأن عقيلاً لم يشهد شيئاً من حروب علي ، وعرض نفسه وولده عليه فأعفاه[٢] .

ولربما يكون المعتزلي قد استفاد عرضه نفسه وولده عليه (ع) واعفاءه لهم ، من رسالة عقيل الآتية لأخيه ، وجوابه عليه السلام له . . ولكنها لا تكفي لإثبات ذلك لأنها إنما أرسلت إليه عليه السلام في سنة تسع وثلاثين أي بعد حروب علي مع خصومه . .

٤ ـ ويصرح المعتزلي وغيره بأن سؤال معاوية له وجوابه إياه ، عن مروره بالعسكرين ، ثم شتمه لعمرو ، وللضحاك ، وأبي موسى ـ كل ذلك ـ إنما كان بعد وفاة أخيه أمير المؤمنين عليه السلام ، بل وبعد صلح الحسن أيضاً[٣] .

وعليه فالروايات التي تذكر أن ذلك كان فور وصول عقيل إلى معاوية لا تصح . .

٥ ـ إن عدداً من الروايات يقول : إن عقيلاً إنما ذهب إلى معاوية بعدما كف بصره حيث انه كان قد قدم على أخيه ، فاكتفى أخوه بكسوته وعرض عليه عطاءه ولكنه لم يقبل وشخص إلى معاوية[٤]

(١) شرح النهج / ج ١٠ ص ٢٥٠ .
(٢) راجع : شرح النهج / ج ١١ ص ٢٥٠ وج ١٠ ص ٢٥٠ .
(٣) شرح النهج / ج ٢ ص ١٤٢ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٦٠ .
(٤) راجع : الدرجات الرفيعة / ص ١٥٨ ـ ١٥٩ وغيره .

وقيل أن سبب ذلك هو قصة الحديدة المحماه[1] .

ومن الواضح : أن بصره قد كف بعد واقعة الضحاك بن قيس التي كانت في سنة ٣٩ ، إذ قد جاء في رسالته لأخيه المتقدمة قوله : « فعرفت المنكر في وجوههم » وهذا يدل على أنه لم يكن قد عمي بعد .. كما أن قضية سؤال معاوية له عن العسكرين في صفين تدل على ذلك ..

ويدل على ذلك أيضاً ما جاء في سبب تركه علياً من قوله لمعاوية : « والله لكأني أنظر إلى يدي علي على فم الزق ، وقنبر يقلب العسل فيه .. »[2] .

وقد صرح البعض بأنه قد اضر في أواخر عمره ..[3] .

وكل ذلك يدل أيضاً على أن قضية الحديدة المحماة قد حدثت قبيل وفاة أخيه علي عليه السلام .. وبعد كل ذلك فكيف يكون ذهابه إلى معاوية بسبب قضية الحديدة المحماة أو بعد ما كف بصره .

٦ ـ وأخيراً .. نقول : إن أقدم من نقل قضية حضور عقيل مع معاوية في صفين هو الجاحظ في كتابه : « البيان والتبيين » والموجود في أكثر نسخ البيان والتبيين هو حذف كلمة : « صفين » ماعدا نسخة كوبرلي ، كما ذكره محقق الكتاب ، وذلك مما يوهن الاستدلال بهذه القضية للاحتمال القوي حينئذ بأنها من زيادات النساخ ، أو من الحواشي التي يدخلها النساخ في المتن عادة جهلاً منهم بحقيقة الحال ..

٧ ـ إن بعض ما تقدم يتضمن قول عقيل لمعاوية : (أمير المؤمنين) وبديهي أن معاوية إنما تسمى بذلك بعد اجتماع الحكمين الذي كان في سنة ٣٨ ..[4] .

---

(١) راجع : الدرجات الرفيعة / ص ١٥٨ ، ولتراجع أيضاً : ص ١٦٠ ، وشرح النهج للمعتزلي / ج ١١ ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، ونهج البلاغة نفسه لأن علياً عليه السلام قد ذكرها في بعض خطبه .

(٢) راجع : شرح النهج للمعتزلي / ج ١١ ص ٢٥٣ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٦٠ .

(٣) عمدة الطالب / ص ٣٢ .

(٤) راجع : التنبيه والأشراف / ص ٢٥٦ ، وتاريخ الطبري / ج ٤ ص ٥٢ عن الواقدي .. ويدل

وإذا كان عقيل قد حضر النهروان والجمل وصفين مع علي عليه السلام ، وإذا كان أيضاً إنما ذهب إلى معاوية بعدما كف بصره ، وإذا كان لم يذهب إليه إلا بعد غارة الضحاك سنة ٣٩ ، وإذا كان أيضاً قد أمره علي بعدها بالمقام بالمدينة . . إذا كان كل ذلك فمعنى ذلك أن عقيلاً لم يذهب إلى الشام في حياة علي عليه السلام ، ويكون إنما وصفه بـ : (أمير المؤمنين) بعد وفاة علي عليه السلام وصلح الحسن ، كما يقوله المعتزلي . .

رابعاً : وأما رسالة عقيل لأخيه علي عليه السلام ، حين بلغه خذلان أهل الكوفة له ، وعصيانهم إياه ، والتي أرسلها إليه بعد غارة الضحاك بن قيس ، التي كانت في سنة ٣٩ هـ . أي قبل وفاة علي عليه السلام بسنة واحدة ـ أما هذه الرسالة ـ فهي أشهر من أن تذكر . .

ومما كتبه عقيل في هذه الرسالة قوله :

« . . إني خرجت إلى مكة معتمراً ، فلقيت عبد الله بن سعد بن أبي سرح في نحو من أربعين شاباً من أبناء الطلقاء ، فعرفت المنكر في وجوههم ، فقلت لهم : إلى أين يا أبناء الشانئين؟ أبمعاوية تلحقون؟! عداوة والله منكم قديماً غير مستنكرة ، تريدون بها إطفاء نور الله ، وتبديل أمره . .

فاسمعني القوم واسمعتهم ، فلما قدمت مكة سمعت أهلها يتحدثون : أن الضحاك بن قيس أغار على الحيرة . . إلى أن قال : فأُفٍ لحياة في دهر جرأ عليك الضحاك ، وما الضحاك ؟ فقع بقرقر .

وقد توهمت حين بلغني ذلك : إن شيعتك وأنصارك خذلوك ، فاكتب إلي يابن أمي برأيك ، فإن كنت الموت تريد تحملت إليك ببني أخيك ، وولد أبيك ، فعشنا معك ما عشت ، ومتنا معك إذا مت ، فوالله ما أحب أن أبقى بعدك في الدنيا فواقاً . .

وأقسم بالأعزّ الأجلّ : إن عيشاً نعيشه بعدك في الحياة لغير هنيء ، ولا

على ذلك أيضاً : أن المسعودي في التنبيه والاشراف ، وتاريخ اليعقوبي / ج ٢ ص ١٩٣ ط صادر قد ذكرا أن وقعة النهروان كانت سنة ٣٩ ، وهو ما يقتضيه قول أبي مريم والواقدي والمسعودي بأن بين الحكمين والنهروان سنة وشهران ، حيث إن النهروان تكون على هذا في ذي القعدة سنة ٣٩ .

مريىء ، ولا نجيع ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته . .[1] .

وقد أجابه الإمام عليه السلام بجواب يعبّر بوضوح عن مدى بصيرة علي عليه السلام في أمره ، وصلابته في دينه . . ويشكو فيه من ظلم الناس له ، وممالأتهم الطلقاء وبقايا الأحزاب عليه ، ولا مجال لذكر رسالته هنا . .

فعقيل ينعى على ابن أبي سرح ، وعلى غيره من أبناء الطلقاء ذهابهم إلى معاوية ، فكيف يفعل هو ذلك ، ثم ينكره على غيره . . ويلاحظ أن رسالته هذه لأخيه تفيض رقة وحنواً ، وتعبر عن مدى نفوذ بصيرته في أمر أخيه علي عليه السلام ، حتى إنه يود أن يعيش معه ويموت معه ، ولا يود أن يعيش بعده فواقاً . .

وإذا ما قايسنا هذه الرسالة بتلك النصوص المتقدمة التي تتضمن الجرأة منه على أخيه ، والاستهانة بأمره ، بل وفي بعضها ما يكشف عن نظرة سيئة في موقف أخيه ـ لعرفنا : أن تلك المنقولات لا يمكن أن تصح ، وإنما هي مفتعلة على لسان عقيل لأهداف معينة لا تخفى . .

وبملاحظة أن هذه الرسالة قد كانت بعد غارة الضحاك التي حدثت في سنة ٣٩ هـ . فإننا نعرف أنه لم يكن حتى ذلك الحين قد ذهب إلى معاوية أصلاً ، ولا حضر معه صفين . . وإلا لجاز لابن أبي سرح ولكل من عرفه أن يعترض عليه بأنك : بأي حق تنهى الآخرين عما فعلته أنت وبالذات في أحرج الظروف والأوقات . .

---

(١) الغارات للثقفي / ج ٢ ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ، وشرح النهج / ج ٢ ص ١١٨ ـ ١١٩ ، وأنساب الأشراف ط الأعلمي / ج ٢ ص ٧٤ ـ ٧٥ ، والأغاني ط ساسي / ج ١٥ ص ٤٦ ، والبحار ط حجرية (ج ٨ ص ٦٢١ ، ٦٧٣ ، وجمهرة رسائل العرب / ج ١ ص ٥٩٥ ، ونهج السعادة / ج ٥ ص ٣٠٠ ، وسفينة البحار / ج ٢ ص ٢١٥ ، وأشار إليها في العقد الفريد ط دار الكتاب / ج ٢ ص ٣٥٦ ، وج ٣ ص ٥٠٤ ، وذكرها أيضاً في الدرجات الرفيعة / ص ١٥٥ ـ ١٥٧ . وفي الإمامة والسياسة/ ج ١ ص ٥٣ ـ ٥٤ ط سنة ١٩٦٧م، وقاموس الرجال/ ج ٦ ص ٣٢٣ عنه . .

أن عقيلاً قد التقى بعائشة ، وطلحة ، والزبير ، أيضاً . . وهذا كذب لأن طلحة والزبير كانا قد قتلا قبل غارة الضحاك بسنوات !! ولا يخفى سر زيادة ذلك في رسالة عقيل . .

وإذا ضممنا إلى هذه الرواية صراحة كلام سعيد بن العاص الآتي وأيضاً قول ثقاة الرواة بأنه ذهب إليه بعد وفاة علي وصلح الحسن كما تقدم ، وأيضاً تصريح البعض بأن علياً أمره بالمقام في المدينة ولم يكن ليخالف أمره ، وغير ذلك مما ذكرناه ونذكره . . فإننا نقطع ونتيقن بأن دعوى ذهابه إلى معاوية وحضوره معه في صفين ما هي إلا محض افتعال واختلاق لاسباب لا تخفى .

خامساً : يلاحظ : أن بعض هذه المنقولات لا يوافق رأي عقيل في أخيه علي عليه السلام ، ولا ينسجم مع ما هو المعروف من أدبه معه ، ودفاعه عن قضيته ومواقفه عموماً . . ولا سيما وأن بعضها ينسب إليه الجرأة على أخيه ، وتوجيه الكلمات القاسية إليه ، والتي يأباها طبع وعامة سلوك عقيل مع أخيه . . ونخص بالذكر هنا ، ما نقلناه فيما سبق عن العقد الفريد من قول القائل له : إنك لخائن . وجواب عقيل له : الذي يتضمن أن أخاه كمعاوية إنما يطلب الإمارة والملك ، ويحاول الوصول إلى ما يصبو إليه من أي طريق ولو عن طريق المتاجرة بدماء الأبرياء . . فإن ذلك إنما يوافق نظرة أعداء علي وآل علي . . ولا يتلاءم أبداً مع كل ما ينقل عن عقيل سواء مع معاوية أو مع غيره . . هذا عدا عن أن بعض تلك المنقولات تحاول أن توحي إلى القارىء بما يشير إلى أنانية علي وحبه لنفسه وإيثاره لها على كل أحد حتى على أخيه . وبعضها يتهم فيه عقيل أخاه بأنه قد قطع رحمه ، وأن معاوية أوصل إليه منه !! .

سادساً : لقد تضمنت بعض تلك المرويات ما يكذب الدعوى القائلة بأن مفارقة عقيل لعلي كانت من أجل حرمانه من المال . . فقد تقدم أن عقيلاً قد أجاب معاوية ، عندما عرض له هذا بقطيعة أخيه له ، أجابه عقيل بأنه أجزل العطية وأعظمها ، ووصل القرابة وما قطعها الخ . .

فذلك يكذّب الرواية القائلة : إن معاوية قال له : إنه خير له من أخيه فقال له عقيل : إن أخاه خير له في دينه ، ومعاوية خير له في دنياه أو ما هو قريب من هذا .

بل يظهر من الجاحظ ـ وهو أقدم ناقل لها ـ التشكيك في هذه الرواية أيضاً

حيث قال : « وزعموا أنه قال له معاوية الخ . . » كما وتشكك بها غيره أيضاً . .

إذن . . متى ذهب عقيل إلى معاوية :

وبعد كل ما تقدم ، فلا يبقى إلا أن نقول بما قاله المعتزلي وغيره ، وصرح به ثقات الرواة ، من أن ذهاب عقيل إلى معاوية إنما كان بعد وفاة أخيه أمير المؤمنين علي عليه السلام وصلح الحسن صلوات الله عليه .

ويمكن أن يؤيد ذلك :

١ ـ بما ورد من أن معاوية قد سأل عقيلاً عن قصة الحديدة المحماة فحدثه عقيل بقضية أخرى عن علي ، فقال له معاوية : « . . ذكرت من لا ينكر فضله رحم الله أبا حسن ، فلقد سبق من كان قبله ، وأعجز من يأتي بعده ، هلم حديث الحديدة الخ . . » فحدثه به عقيل[1] فترحم معاوية على علي عليه السلام فهذا يؤيد أن هذا الكلام قد كان بعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام ، هذا بالإضافة إلى أن عقيلا إنما كف بصره في أواخر حياة علي عليه السلام ، كما تقدم .

٢ ـ ما ورد من أن عقيلاً قد سأل معاوية عندما قدم عليه عن الحسن ، فقال له : إنه أصبح قريش وجهاً ، وأكرمها حسباً[2] . . فلو كان علي حياً حينئذ لكان السؤال عنه والثناء عليه أولى ، لأن الحسن لم يكن في حياة أبيه أكرم قريش حسباً . . إلا أن يقال : لا مانع من تعدد ذهاب عقيل إلى معاوية مرة في حياة علي وأخرى بعد وفاته . . ولأجل ذلك ذكرنا ذلك بعنوان التأييد لا الاستدلال . ونعتقد أن فيما قدمناه كفاية . . والنقاش هنا لا يضر في النتيجة التي توصلنا إليها في هذا البحث .

الافتراء على عقيل :

وعلى كل حال . . فإن الافتراء على عقيل ، بهدف النيل منه ، ومن ثم من أخيه علي عليه السلام كثير . .

---

(١) شرح النهج للمعتزلي / ج ١١ ص ٢٥٣ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٦٠ .
(٢) أنساب الاشراف ط الأعلمي / ج ٢ ص ٧٢ .

وقد قالوا : « كان عقيل أنسب قريش ، وأعلمهم بأيامها ، ولكنه كان مبغّضاً إليهم ، لأنه كان يعد مساويهم »[1] .

وقالوا : « كان عقيل أكثرهم ذكراً لمثالب قريش ، فعادوه لذلك ، وقالوا فيه بالباطل ، ونسبوه إلى الحمق ، واختلقوا عليه أحاديث مزورة . . »[2] .

وقال الجاحظ : « كان عقيل أكثرهم ذكراً لمثالب الناس ، فعادوه لذلك ، وقالوا فيه ، وحمّقوه ، وسمعت ذلك العامة ، فلا تزال تسمع الرجل يقول قد سمعت الرجل يحمقّه ، حتى ألف فيه بعض الأعداء الأحاديث ، فمنها ، قولهم : ثلاثة حمقى كانوا أخوة ثلاثة عقلاء ، والأم واحدة الخ . . »[3] .

إلى غير ذلك مما يجده المتتبع مسطوراً في كتب التاريخ والأدب .

فريتان على عقيل :

ونستطيع أن نذكر هنا قضيتين مكذوبتين على عقيل كشاهد حي على ما ذكر من تعمدهم تشويه سمعته والحط من كرامته :

أولاهما : ما ورد من أن علياً كان يقول : إنه لم يزل مظلوماً منذ صغره ، حتى إن عقيلاً كان إذا رمدت عيناه لا يرضى بأن يذرّ الكحل في عينيه حتى يذرّ في عيني علي (ع) قبله . .

مع أنهم يذكرون : أن عقيلاً كان يكبر علياً بعشرين سنة ، وإن كنا قد قوينا أنه كان يكبره بـ ١٣ سنة . . فهل يعقل أن يصدر مثل هذا العمل من عقيل ، الرجل الذكي ، والمعروف بسرعة الخاطر ، وحضور الجواب . . والذي قال عنه الجاحظ : « له لسانه ، وأدبه ونسبه ، وفضل نظراءه بهذه

---

(١) الاستيعاب هامش الإصابة / ج ٣ ص ١٥٨ ، وذخائر العقبى / ص ٢٢٢ عنه ، وتاريخ الخميس / ج ١ ص ١٦٣ ، وشرح النهج / ج ١١ ص ٢٥٠ ، ونكت الهميان / ص ٢٠٠ والدرجات الرفيعة / ص ١٥٤ ، والمنمق / ص ٤٨٤ .

(٢) الاستيعاب هامش الإصابة / ج ٣ ص ١٥٨ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ ، ونكت الهميان / ص ٢٠٠ .

(٣) البيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٤ .

الخصال . . »[1] . وسيأتي بعض ما يدل على مكانة عقيل وسؤدده عن قريب .

ثانيتهما : إن ابن سعد يذكر أن عقيلاً شهد غزوة مؤتة ، ثم رجع ، فعرض له مرض ، فلم يسمع له بذكر في فتح مكة ، ولا الطائف ، ولا خيبر ، ولا في حنين . .[2] .

مع أنهم يذكرون : أنه ممن ثبت يوم حنين . .[3] .

بل لقد « قال ابن هشام : وذكر زيد بن أسلم عن أبيه : أن عقيل بن أبي طالب دخل يوم حنين على امرأته فاطمة بنت شيبة بن ربيعة ، وسيفه متلطخ دماً ، فقالت : إني قد عرفت أنك قد قاتلت ، فماذا أصبت من غنائم المشركين ؟ قال : دونك هذه الإبرة تخيطين بها ثيابك ، فدفعها إليها ، فسمع منادي رسول الله (ص) يقول : من أخذ شيئاً فليرده ، حتى الخياط والمخيط ، فرجع عقيل فقال : ما أرى ابرتك إلا قد ذهبت ، فأخذها ، فالقاها في الغنائم . . »[4] .

فهذه الرواية ـ وإن كان قد قصد بها إظهار خسة نفس عقيل ـ إلا أنها تدل دلالة واضحة على استقامة عقيل من جهة ، وعلى أنه قد شارك في حرب حنين مشاركة فعلية . .

وقال الطبراني وغيره : إن عقيلاً حضر فتح خيبر وقسم له النبي (ص) من خيبر[5] .

وبعد فإن هناك قضية أخرى مكذوبة على عقيل ، وهي قضيته مع معاوية

---

(١) البيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٦ .
(٢) طبقات ابن سعد / ج ٤ ص ٣٠ قسم ١ ط ليدن ، وعنه في الإصابة / ج ٣ ص ٤٩٤ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات / ج ١ ص ٣٣٧ لكنه لم يذكر خيبراً .
(٣) أسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٣ ، والإصابة / ج ٣ ص ٤٩٤ عن الزبير بن بكار عن الحسن بن علي ، وتهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٥٤ ، عن الحسين بن علي . .
(٤) سيرة ابن هشام / ج ٤ ص ١٣٥ ، وأنساب الأشراف ط الأعلمي / ج ٢ ص ٧١ باختصار ، وطبقات ابن سعد / ج ٤ قسم ١ ص ٣٠ إلا أن هذا الأخير لم يذكر : أن ذلك كان يوم حنين . . وأسد الغابة / ج ٥ ص ٥٢٥ والإصابة / ج ٤ ص ٣٨٢ وغير ذلك .
(٥) مجمع الزوائد / ج ٩ ص ٣٧٣ ، وراجع : تهذيب الأسماء واللغات للنووي / ج ١ ص ٣٣٧ ، ومكاتيب الرسول / ج ٢ ص ٥٣٥ عن عدة مصادر .

بشأن الجارية التي اشتراها له ، فولدت له مسلماً . . الذي وقف من معاوية ذلك الموقف الغريب ، والذي كان سفيراً للحسين إلى أهل الكوفة ، الذين غدروا به وقتلوه ، وقد ناقشنا هذه الرواية على حدة في موضع آخر . .

مكانة عقيل :

لقد كان لعقيل مكانة خاصة في قريش ، وكان موضع احترام وتقدير من كل من عرفه ولسنا هنا في صدد استقصاء ما قيل أو يقال حول عقيل ثناءً وتعظيماً . . ونكتفي هنا بأن نضيف إلى عبارة الجاحظ المتقدمة . . أقوال بعض الشعراء فيه ، فنقول :

لقد افتخر به جعدة بن هبيرة ، فقال :

أبي من بني مخزوم إن كنت سائلاً ومن هاشم أمي لخير قبيل
فمن ذا الذي يبأى علي بخاله وخالي علي ذو الندى وعقيل[1]

وقال قدامة بن موسى بن قدامة بن مظعون :

وخالي بغاة الخير تعلم أنه جدير بقول الحق لا يتوعر
وجدي علي ذو التقى وابن امه عقيل وخالي ذو الجناحين جعفر
فنحن ولاة الخير في كل موطن إذا ما ونى عنه رجال وقصروا[2]

وقال حسان بن ثابت في قصيدة له يرثى بها جعفراً ، ويمدح بها بني هاشم :

بهاليل منهم جعفر وابن امه علي ومنهم أحمد المتخير
وحمزة والعباس منهم ومنهم عقيل وماء العود من حيث يعصر[3]

---

(١) البيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٤ ، وشرح النهج للمعتزلي / ج ١٠ ص ٧٩ ونسب قريش ص ٣٤٤ .

(٢) البيان والتبيين / ج ٢ ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٣) سيرة ابن هشام / ج ٤ ص ٣٧ ، وديوان حسان ط ليدن / ص ٢٣ ، وشرح النهج / ج ١٥ ص ٦٣ .

إلى غير ذلك مما لا مجال لنا لتتبعه واستقصائه . .

سرّ الافتراء على عقيل :

وأما سر الافتراء على عقيل ، فلعله يرجع إلى :

١ ـ أن عقيلاً كان له معهم مواقف مشهورة ، وأجوبة معروفة في تأييد علي وحق علي . . والازراء على معاوية وكل من كان على شاكلته ، وبيان تفاهات ونقائص مناوئي علي عليه السلام والناصبين له العداء . .

٢ ـ إنهم كانوا يريدون النيل من علي والحط من كرامته عن طريق النيل من أخيه عقيل والحط من كرامته . . ويريدون أن يقولوا أيضاً إن علياً لا يحتمل ، فحتى أخوه لقد فارقه وتركه ، وناصرعدوه ، فكيف بمن لم يكن أخاً لعلي ، ولا تربطه فيه قربى ولا وشائج رحم ، ولعلنا نستطيع أن نلمس هذا المعنى من تلك المنقولات المنسوبة إلى معاوية ، وأنه وجهها لعقيل عندما فارق أخاه وأتاه . .

٣ ـ إنهم يريدون أن يضيفوا صحابياً جديداً إلى قائمة المناصرين لمعاوية كان معاوية بأمس الحاجة للواحد منهم في مقابل علي وجيشه الذي كان يضم الآلاف من الصحابة الأبرار ، والمصطفين الأخيار . .

٤ ـ إنهم يريدون أن ينتقموا لأنفسهم ، وينفسوا عن حقدهم ، ويغطّوا على مثالبهم ، التي ما زال يكشفها عقيل العالم بالأنساب، والذي كان له بعد لسانه وأدبه ، وكان لا يجارى ولا يبارى ، ولا يثبت معه رأي ، ولا تلين صفاته من مكيدة . .

ولكن تأبى الحقيقة والتاريخ إلا أن يبقى وجه عقيل مشرقاً بابتسامة كلها سخرية وهزء بل واحتقار لكل أولئك الذين نسبوا الباطل إليه ، وأجهدوا أنفسهم بالكذب والافتراء عليه . .

والحمد لله وصلاته على عباده الذين اصطفى .

مصادر البحث

١ ـ الاستيعاب .... لابن عبد البر
٢ ـ أسد الغابة .... لابن الأثير
٣ ـ الإصابة .... للعسقلاني
٤ ـ الأغاني .... لأبي الفرج
٥ ـ الأمالي .... للسيد المرتضى
٦ ـ الإمامة والسياسة .... لابن قتيبة
٧ ـ أنساب الأشراف .... للبلاذري
٨ ـ البحار .... للمجلسي
٩ ـ البيان والتبيين .... للجاحظ
١٠ ـ تاريخ الامم والملوك .... للطبري
١١ ـ تاريخ الخلفاء .... للسيوطي
١٢ ـ تاريخ الخميس .... للديار بكري
١٣ ـ تاريخ اليعقوبي .... لابن واضح
١٤ ـ التنبيه والأشراف .... للمسعودي
١٥ ـ تهذيب الأسماء واللغات .... للنووي
١٦ ـ تهذيب التهذيب .... للعسقلاني
١٧ ـ ثمرات الأوراق .... لابن حجة الحموي
١٨ ـ جمهرة رسائل العرب ....
١٩ ـ الدرجات الرفيعة .... للسيد علي خان
٢٠ ـ ديوان حسان ....
٢١ ـ ذخائر العقبى .... للطبري
٢٢ ـ سفينة البحار .... للقمي
٢٣ ـ سيرة ابن هشام .... لابن هشام
٢٤ ـ السيرة الحلبية .... للحلبي الشافعي
٢٥ ـ شرح النهج .... للمعتزلي

٢٦ ـ الشهيد مسلم .... للمقرم
٢٧ ـ الطبقات الكبرى .... لابن سعد
٢٨ ـ العقد الفريد .... لابن عبد ربه
٢٩ ـ عمدة الطالب .... لابن مهنا
٣٠ ـ عيون الأخبار .... لابن قتيبة
٣١ ـ الغارات .... للثقفي
٣٢ ـ الغدير .... للاميني
٣٣ ـ قاموس الرجال .... للتستري
٣٤ ـ مجمع الزوائد .... للهيثمي
٣٥ ـ مروج الذهب .... للمسعودي
٣٦ ـ المعارف .... لابن قتيبة
٣٧ ـ مكاتيب الرسول .... للاحمدي
٣٨ ـ المنمق .... لابن حبيب
٣٩ ـ الموفقيات .... للزبير بن بكار
٤٠ ـ نسب قريش .... لمصعب
٤١ ـ نكت الهميان .... للصفدي
٤٢ ـ نهج البلاغة .... (جمع الشريف الرضي)
٤٣ ـ نهج السعادة .... للمحمودي

مسلم بن عقيل ومعاوية

رمضان/١٣٩٦ هـ.ق.

قال ابن أبي الحديد : « . . روى المدائني قال : قال معاوية يوماً لعقيل بن أبي طالب : هل من حاجة فاقضيها لك ؟ قال : نعم ، جارية عرضت عليّ ، وأبى أصحابها أن يبيعوها إلا بأربعين ألفاً . فأحب معاوية أن يمازحه ، فقال : وما تصنع بجارية قيمتها أربعون ألفاً ، وأنت أعمى ، تجتزىء بجارية قيمتها خمسون درهماً ؟!! قال : أرجو أن أطأها ، فتلد لي غلاماً إذا أغضبته يضرب عنقك بالسيف . فضحك معاوية ، وقال : مازحناك يا أبا يزيد .

وأمر فابتيعت له الجارية التي أولد منها مسلماً . .

فلما أتت على مسلم ثماني عشرة سنة ، وقد مات عقيل أبوه ، قال لمعاوية : يا أمير المؤمنين : إن لي أرضاً بمكان كذا من المدينة ، وإني أعطيت بها مئة ألف ، وقد أحببت أن أبيعك إياها ، فادفع إليّ ثمنها . .

فأمر معاوية بقبض الأرض ، ودفع الثمن إليه . .

فبلغ ذلك الحسين عليه السلام ، فكتب إلى معاوية : أما بعد فإنك غررت غلاماً من بني هاشم ، فابتعت منه أرضاً لا يملكها ، فاقبض من الغلام ما دفعته إليه ، واردد إلينا أرضنا . .

فبعث معاوية إلى مسلم ، فاخبره ذلك ، واقرأه كتاب الحسين عليه

السلام ، وقال : اردد علينا مالنا ، وخذ أرضك ، فإنك بعت مالا تملك . فقال مسلم : أما دون أن أضرب رأسك بالسيف فلا . .

فاستلقى معاوية ضاحكاً ، يضرب برجليه ، فقال : يابني ، هذا والله كلام قاله لي أبوك ، حين ابتعت له امك . .

ثم كتب إلى الحسين : إني قد رددت عليكم الأرض ، وسوغت مسلماً ما أخذ . .

فقال الحسين عليه السلام : أبيتم يا آل سفيان إلا كرماً . . »[1] انتهى .

رأينا في الرواية :

ونحن نرى : أن هذه الرواية لا يمكن أن تصح ، لأن ما بأيدينا من النصوص التاريخية ، لا ينسجم ، ولا يتوافق معها ، بل يدحضها ويكذبها . .

وقبل أن نذكر عمدة ما نستند إليه في حكمنا هذا يحسن بنا أن نشير إلى الملاحظات التالية :

ملاحظات لا بد منها :

١ ـ إن أول ما يطالعنا فيها : هو تلك البداية غير الطبيعية التي تقول : إن معاوية قد طلب من عقيل : أن يكلفه بقضاء حاجة له !!! . فما كان من عقيل إلا أن كلفه بهذه الحاجة بالذات !! . . فطلب معاوية هذا قد جاء على خلاف العادة المألوفة على أقل تقدير . . كما أن طلب عقيل منه قضاء هذه الحاجة بالذات غير مألوف أيضاً ، ولا سيما من شيخ قد طعن في السن جداً . . حتى إنه قد يناهز الثمانين ، أو يزيد . . ذلك السن الذي تعزف فيه النفس عن النساء : إن لم يكن عن عجز وضعف ، فعن ترفع وإباء . . ويزيد الأمر غرابة هنا أن عقيلاً ـ حسبما يدعون ـ قد أولد هذه الجارية ستة أطفال رغم كبر سنه وشيخوخته . .

---

(١) شرح النهج للمعتزلي / ج ١١ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، والبحار / ج ٤٢ ص ١١٦ ، ١١٧ عنه .

« قالت : يا ويلتا ، أألد وأنا عجوز ، وهذا بعلي شيخاً ، إن هذا لشيء عجيب . . »[1] .

« قال : ربّ أنىّ يكون لي غلام ، وكانت امراتي عاقراً ، وقد بلغت من الكبر عتياً . . »[2] .

٢ ـ إن الرواية لا سند لها ، ليمكن التحقيق فيه ، سوى أنها من نقل المدائني ، وهو لا يعد وعن أن يكون مؤرخاً ، لا يتثبت فيما ينقله ، ولا يتحقق من صحته في كثير من الأحيان . .

هذا . . عدا عن أن ثمة بعض الشواهد التي تؤكد على تحيزه وممالأته لأعداء أهل البيت عليهم السلام . .[3] .

٣ ـ يلاحظ : أن الرواية ـ كغيرها من العديد من الروايات المفتعلة ـ[4] لا تعين النقود الواردة فيها : لا الأربعين ألفاً ثمن الجارية ، ولا المئة ألف ، التي تكرّم بها معاوية وسوغها لمسلم . . هل هي من الدراهم ؟! أو من الدنانير ؟!! .

٤ ـ تنص الرواية : على أن ثمن الجارية كان أربعين ألفاً !! وهو أمر غريب !! . فإن أثمان الجواري ، وإن كانت قد ارتفعت في أواخر العهد الأموي ، وأوائل العهد العباسي ، إلا أنها لم تكن في الصدر الأول الذي يفترض لهذه الرواية ، وهو عهد الخلفاء الأربعة الأول بهذه المثابة . . ويتضح ذلك بالمقارنة بين ما افترضه معاوية ثمناً لجارية ، وهو خمسون درهماً ، وبين ما افترضه عقيل ، وهو أربعون ألفاً . فمهما ترقّت الخمسون فإنها لن تصل إلى ربع أو ثلث ذلك المبلغ العظيم ـ أربعين ألفاً . . مهما جمعت من الميزات ، وحوت من الخصائص . .

---

(١) هود ، آية ٧٢ .

(٢) مريم ، ٨ .

(٣) الشهيد مسلم للمقرّم / ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٤) راجع : مقالنا : « الإمام علي بن الحسين (ع) وأموال مروان » .

وقد اشترى معاذ بن عفراء خمسة جواري بألف وخمسمأة درهم . .[1] وتواتر النقل بأن علياً عليه السلام لم يترك سوى سبعمأة درهم ادّخرها ليشتري بها خادماً لأهله . .

أضف إلى ذلك كله : أن النقود كانت في تلك الفترة قليلة ، الأمر الذي يجعل لها قيمة كبيرة ، والقليل منها يكفي للشيء الكثير . . ولا سيما مع ملاحظة كثرة الرقيق آنئذ لأنه كان عهد الفتوحات ، وكانوا قد كثروا بحيث خاف معاوية منهم ، فأراد أن يقتل منهم شطراً ، فنهاه الأحنف عن ذلك[2] .

٥ ـ إن الرواية تقول : إن مسلماً لم يبع أرضه في المدينة لمن دفع له بها مئة ألف ، وباعها إلى معاوية بنفس هذا الثمن ، وهنا يرد السؤال :

إذا كان معاوية بالشام ، ومسلم يسكن المدينة طبعاً ، فلماذا يتجشّم مسلم عناء السفر إلى الشام ، ليبيعها إلى معاوية بنفس ذلك الثمن الذي كان بإمكانه أن يحصل عليه في المدينة ؟! . . ويؤيد أن مسلماً قد سافر إلى الشام ليبيع الأرض لمعاوية رسالة الحسين التي تقول الرواية أنه (ع) قد أرسلها إلى معاوية في خصوص هذا الأمر . .

وإذا كان قد حصل البيع في المدينة ، فلماذا يرغب مسلم في بيع الأرض لمعاوية بالذات ، ولِمَ لَمْ يبعها إلى ذلك الذي أعطاه بها نفس الثمن ؟! .

أم يعقل أن يكون مسلم قد كذب على معاوية ، من أجل أن يحصل على المال ؟! .

٦ ـ يلاحظ : أن الرواية تفيد : أن مسلماً قد خاطب معاوية بصورة جافة ، لا أدب معها . بل هو يصدر له الأمر من فوق بدفع الثمن ، وأخذ الأرض . ومعاوية يستجيب له ، ولا يبدي أية مقاومة ولا يتصدى للمساومة ، ولا يتفحص عن صدق مسلم وكذبه ، أو على الأقل عن الأرض التي يدعيها

---

(١) صفة الصفوة / ج ١ ص ١٨٨ ، وحياة الصحابة / ج ٢ ص ٣١٨ .
(٢) راجع : كتابنا : الحياة السياسية للإمام الرضا (ع) ، فصل : قيام الدولية العباسية .

مسلم ، ويفرض عليه أن يشتريها . .

وعدا عما تقدم ، فإننا نشير إلى الأمور التالية :

مستندنا في الحكم على هذه الرواية :

أولاً : إن الرواية تقول : إن الحسين قد كتب إلى معاوية : بأنه غرّ مسلماً ، واحتال عليه في شراء الأرض منه . . فلماذا يتهم الحسين معاوية بهذه التهمة التي كان معاوية بريئاً منها . . بل كان قد أرغم على قبول شراء هذه الأرض . . فإذا كان الحسين لا يعلم الحقيقة فلماذا يقول بغير علم ، ويفتري على الأبرياء من دون تثبت . . وإذا كان يعلم الحقيقة فلماذا يتهم معاوية بما يعلم أنه بريء منه . . فهل يمكن أن نفهم من ذلك : أن الرواية تتعمد المساس بشخصية الحسين ، والحط من كرامته ؟! . الحسين . . الذي هو من أهل ذلك البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس ، وطهّرهم تطهيراً . .

وبتعبير آخر أكثر تفصيلاً . . إنه إذا كان مسلم صادقاً في دعواه ملكية الأرض فما معنى ادعاء الحسين (ع) : أن الأرض ليست لمسلم . . وأنه باع ما لا يملك ؟! .

ولماذا لا يبادر مسلم إلى تبرئة نفسه ، وتأكيد ملكيته للارض . وتنزيه نفسه عن أحد أمرين : اما الجهل وكونه غرّاً كما ذكره الحسين عليه السلام . . وإما الاحتيال على معاوية ببيعه له أرضاً لا يملكها بهدف الحصول على المال . .

وإذا كان مسلم غرّاً جاهلاً ، أو محتالاً حقاً ، فلماذا يرسله الحسين نفسه ممثلاً عنه بعد فترة وجيزة إلى الكوفة ، ثم هو يقول عنه لأهلها : إنه أخاه وثقته من أهل بيته ، ثم يأمر أهل الكوفة ـ أكبر مصر إسلامي وأكثرها حساسية ـ باطاعته والامتثال لأوامره . .

وإذا كان مسلم غلاماً غرّاً . . فلماذا لا يتحرى معاوية هذا الأمر ؟! وهل كان حقاً بهذه البساطة والسذاجة ؟! وكيف استطاع هذا الغلام الغرّ أن يمرر حيلته على معاوية الرجل المسّن والمحنّك الداهية . .

وهل يكون ابن ثماني عشرة سنة غلاماً حدثاً ، لا ينفذ بيعه ، ولا يصح تصرفه ؟!. . أم أنه كان سفيهاً محجوراً عليه ؟!

ثانياً : إن الرواية تنص على أن الحسين عليه السلام قد مدح معاوية ، وآل أبي سفيان ، جميعاً ، وقال : « أبيتم يا آل أبي سفيان إلا كرماً » . وذلك ينافي الواقع ، وحقيقة الأمر ، كما أنه ينافي رأي أهل البيت ، والحسين عليه السلام بالذات في بني أمية عامة ، والسفيانيين منهم خاصة وعلى الأخص معاوية ، كما يظهر من تتبع أقواله عليه السلام فيهم ، ومواقفه منهم. وكيف يقرض معاوية بهذا التقريض ، وقد رأى رأي العين ما فعله معاوية مع أبيه علي ، وأخيه الحسن عليهما السلام ، وكان ولا يزال يلعنه وأباه وأخاه في صلاته ، وعلى المنابر ، ويطارد شيعتهم ومحبيهم في كل زمان ومكان ، وتحت كل حجر ومدر ، وفي كل سهل وجبل . .

وثالثاً : إن تاريخ وفاة عقيل يأبى أن تكون هذه الرواية صحيحة ، لأن ها هنا أربعة أقوال :

أحدها : إنه توفي سنة خمسين للهجرة ، وكان عمره حين وفاته ٩٦ سنة[١] .

ثانيها : إنه مات في خلافة معاوية ، من دون تعيين السنة . .[٢] .

ثالثها : إنه توفي قبل وفاة معاوية بسنتين[٣] .

رابعها : إنه توفي سنة ستين للهجرة ، بعد وفاة معاوية .

---

(١) شرح النهج للمعتزلي / ج ١١ ص ٢٥٠ ، والدرجات الرفيعة / ص ١٦٥ عنه . وليراجع : البحار ج ٤٢ ص ١١٥ ، عنه ورجال المامقاني / ج ٣ ص ٢١٤ ، ونكت الهميان / ص ٢٠١ ، وقال : « توفي في حدود الخمسين » وتذكره الخواص / ص ١١ .

(٢) طبقات ابن سعد ط ليدن / ج ٤ ص ٣٠ ، والبداية والنهاية / ج ٧ ص ٤٧ ، وأسد الغابة / ج ٣ ص ٤٢٤ ، والإصابة / ج ٢ ص ٤٩٤ عن ابن سعد ، ومعارف ابن قتيبة / ص ٨٨. وفي الدرجات الرفيعة، وذخائر العقبى/ ص ٢٢٣، وتاريخ الخميس/ ج ١ ص ١٦٣: أنه لم يوقف على السنة التي توفي فيها.

(٣) سفير الحسين ص ١١ .

ولعل القول الثاني يرجع إلى الأول أو إلى الثالث، أو على الأقل لا ينافيهما، كما هو واضح ولذا، ولعدم التعيين فيه، فلا يمكن المساعدة ولا الاعتماد عليه . .

والقول الرابع هو الصحيح والمعتمد لسببين :

أحدهما : ما قاله ابن حجر : « قال ابن سعد : قالوا : مات في خلافة معاوية بعدما عمي . قلت : في تاريخ البخاري الأصغر ، بسند صحيح : إنه مات في أول خلافة يزيد بن معاوية ، قبل وقعة الحرّة »(١) .

ثانيهما : إنه على هذا القول يمكن الملائمة بين مقدار عمره وتاريخ ميلاده ، على بعض الروايات . . أما على غيره فلا يمكن ذلك على الاطلاق . . وبيان ذلك :

أن علياً عليه السلام قد توفي سنة ٤٠ هـ عن عمر يناهز الـ ٦٣ سنة ويقول البلاذري : إن عقيلاً كان يكبر جعفراً بتسع سنين، وكان جعفر أكبر من علي عليه السلام بأربع سنين ، فيصير المجموع ١٣ سنة(٢) تضاف إلى ٦٣ عمر علي ، ويضاف إليها ٢٠ سنة من سنة ٤٠ إلى سنة ٦٠ عاشها عقيل بعد وفاة علي فيصير المجموع ٩٦ سنة . وقد تقدم أن عقيلاً قد توفي عن ٩٦ سنة . .

وأما إذا أردنا أن نأخذ بالروايات الأخرى فلا يمكن أن يصح مقدار عمر عقيل ، ولا يمكن تطبيقه مع عمر علي على ٩٦ سنة ، كما هو ظاهر ، وكمثال على ذلك نقول :

لو قلنا إنه كان يكبر علياً بعشرين سنة فإن كان قد توفي سنة خمسين فيصير عمره حينئذ ٩٣ سنة . . وإن كان قد توفي سنة ستين زاد عمره على المئة سنة . .

---

(١) تهذيب التهذيب / ج ٧ ص ٢٥٤ ، وتقريب التهذيب / ج ٢ ص ٢٩ ، والإصابة / ج ٢ ص ٤٩٤ .

(٢) أنساب الأشراف ط الأعلمي / ص ٤٠ ـ ٤١ عن الصادق عليه السلام . وفي مروج الذهب / ج ٢ ص ٣٥٠ : أن عقيلاً كان يكبر جعفراً بسنتين وجعفر كان يكبر علياً بعشر سنين . فيصير المجموع بناء على وفاة عقيل سنة ستين : ٩٤ سنة . .

وإن كان عمر علي ٦٥ وكان عقيل قد توفي سنة ستين وكان يكبر علياً بعشرين زاد عمره على المئة أيضاً . . وإن كان يكبره بـ ١٢ أو ١٣ سنة صار عمره ٩٧ أو ٩٨ .

ولو كان توفي سنة خمسين وكان يكبره بـ ١٢ أو ١٣ سنة صار عمره أقل من ٩٠ وهكذا . . سائر الافتراضات . وتفصيلها أمر ظاهر لا يحتاج إلى بيان . .

وعليه فلا يمكن أن يصح إلا القول الذي وردت به رواية صحيحة وهو أنه تـوفي في أول خلافة يزيد . . وإذا كان كذلك فلا يمكن أن تصح رواية مسلم ومعاوية المتقدمة ، لفرض أن عقيلاً قد توفي في أول خلافة يزيد ، بعد موت معاوية . . مع أن الرواية تنص على العكس أي على أن عقيلاً مات قبل معاوية . . فكيف يذهب مسلم إلى معاوية الذي كان قد مـات !! ويبيعه الأرض ، ثم يكتب الحسين (ع) إلى معاوية الميت إلى آخر ما تذكره تلك القضية ؟! . .

ورابعاً : إن تلك الرواية تنص على أن عقيلاً كان حينما جرى بينه وبين معاوية ما جرى أعمى ، وأن معاوية قال له : « وما تصنع بجارية قيمتها أربعون ألفاً ، وأنت أعمى ؟ » . .

ولكن من الواضح : أن عقيلاً إنما عمي في أواخر خلافة علي عليه السلام أي بعد حرب الجمل وصفين والنهروان ، وبعد غارة الضحّاك بن قيس سنة ٣٩ هـ .[1] .

وأقل الروايات في عمر مسلم حينما قتل سنة ستين هي : ٢٨ سنة ، فمعنى ذلك : أن مسلماً كان قد ولد سنة ٣٢ . .

وعلى هذا . . فحتى لو سلمنا : أن وفاة عقيل كانت سنة خمسين وأن عمر مسلم كان حين وفاة أبيه ١٨ سنة فيكون قد ولد سنة ٣٢، فتوافق الرواية القول بأن مسلماً عاش ٢٨ سنة ـ إننا حتى لو سلّمنا ذلك ـ فإننا نجد : أن عقيلاً لم يكن

---

(١) راجع مقال : متى ذهب عقيل إلى معاوية .

قد عمي في سنة ٣٢ بل كان صحيح العينين، مع أن الرواية تنص على أنـه كان قـد عمي حينئذ . . وكون عقيل قد ذهب إلى معاوية بعد عماه وقبل وفاة علي يرده أننا قد ذكرنا في مقال آخر : أن عقيلاً لم يذهب إلى معاوية في حياة علي أصلاً . . هذا بالإضافة إلى أنه لا يكون عمر مسلم حين استشهاده ٢٨ سنة بناء على هذا بل أقل وكون ذلك قد جرى في سنة ستين . إنما يعني أن مسلماً كان عمره ١٨ سنة ، حين استشهد ، مع أن أقل الروايات في عمره هي ٢٨ سنة . .

وخامساً : وأخيراً . . إن عمر مسلم بن عقيل لا يتلاءم مع هذه الرواية ، فقد نقل عن العقاد : أن عمره حين استشهد كان يناهز الأربعين . . وقال البعض بل كان عمره ٢٨ سنة . .[1] وقيل غير ذلك[2] . .

ونحن نستقرب ما قاله العقاد وذلك :

أ ـ لما ذكره الواقدي ، من أن المسلمين حينما فتحوا مدينة « البهنسا » في خلافة عمر كان مسلم بن عقيل مع الفاتحين ، فدخلها وهو يقول :

ضناني الحرب والسهر الطويل   وأقلقني التسهد والعويل
فوا ثارات جعفر مع علي   وما ابدي جوابك يا عقيل
سأقتل بالمهنّد كل كلب   عسى في الحرب أن يشفى الغليل[3]

وهذا يعني : أن مسلماً قد ولد في حياة النبي (ص) ، أي قبل فتح الشام بزمن طويل هذا إن لم تكن ولادته قبل إسلام معاوية نفسه الذي أسلم عام الفتح . .

وعليه . . فكيف يكون عمره حين وفاة أبيه سنة ستين ، أو خمسين ١٨ سنة فقط ؟! . .

نعم يمكن المناقشة في ذلك بأن أحداً لم يذكر مسلماً في الصحابة رغم

---

(١) رجال المامقاني / ج ٣ ص ٢١٤ .
(٢) فقيل : كان عمره ٣٤ سنة ، وقيل : ٣٨ سنة . راجع : سفير الحسين ص ١٢ .
(٣) فتوح الشام للواقدي / ج ٢ ص ٩٩ .

اعتنائهم الشديد في ضبط أسمائهم ، والتعرف على أحوالهم ، حتى الشاذ النادر ، فكيف بمن هو من أهل بيت النبي (ص) إلّا أن يقال: ربما يهمل ذلك من أجل أن لا يتهم نظام الحكم بأنه قتل صحابياً !! ولعل لذلك شواهد عديدة لا تخفى.

ولكننا مع ذلك نبقى غير مطمئنين لنقل الواقدي هنا ، باعتبار أنه ـ لو صحت نسبة هذا الكتاب للواقدي وأنا أشك في ذلك ـ فإن الواقدي قد اتبع في هذا الكتاب أسلوب الروائيين والقصاصين ، ولم يعتمد فيه الحقائق التاريخية بشكل دقيق . . وإذن . . فلا بد من التطلع إلى أدلة أخرى غير ما ذكرناه هنا لاثبات ما يراد إثباته . وذلك أيضاً غير عزيز ، إذ :

ب ـ أن مسلماً قد حضر حرب صفين ، وكان في ميمنة علي عليه السلام ، مع الحسن ، والحسين ، وعبد الله بن جعفر[1] وكانت صفين في سنة ٣٧ هـ . فهو يدل على أنه كان حينئذٍ بحيث يستطيع الحرب ، ويجيد الطعن والضرب ، بل يمكن استفادة : أنه قد ولد في زمن النبي (ص) أيضاً ـ ويصح قول الواقدي السابق ، إذ من البعيد أن يقرن بالحسن والحسين ، وابن جعفر ، وهو لا يدانيهم بحسب السن ، وكلهم قد ولد في عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم .

ج ـ إنهم يقولون : أنه كان لمسلم ولدان قد حاربا مع الحسين عليه السلام في كربلاء ، وقتلا العديد من الأبطال والشجعان ، وهما عبد الله ، ومحمد ، هذا عدا عن طفلين آخرين مميزين ، قتلا على شط الفرات في الكوفة . . فاللذان قتلا في كربلاء ، كانا قد بلغا الحلم على الأقل ، وهذا لا يلائم ما يقال ، من أن أباهما قد استشهد وعمره ٢٨ عاماً على أقل الروايات . . هذا لو كان عقيل قد توفي في سنة خمسين . .

وأما على حسب ما ذكرناه آنفاً من أن عقيلاً قد توفي في أول خلافة يزيد ،

---

(١) المناقب لابن شهر أشوب / ج ٣ ص ١٦٨ ، وسفينة البحار / ج ١ ص ٦٥٣ عن البحار / ج ٨ ص ٥١١ . والفتوح لابن أعثم ج ٣ ص ٣٢ . وفيه : أنه كان على رجالة الميمنة . وفي كتاب سفير الحسين ص ٣٥ مناقشة أوردها فمن أراده فليراجعه.

فلو فرضنا أن مسلماً قد ذهب إلى معاوية بعد وفاة عقيل فمعنى ذلك هو أنه قد استشهد وعمره ١٨ سنة حسب نص الرواية ، ولا نستطيع : أن نتعقل حينئذ أنه في غضون هذه الفترة يتزوج عقيل المسن جداً ، ويولد له من تلك الجارية ستة أولاد منهم مسلم[١] يقتل منهم ثلاثة مع الحسين (ع) هم : مسلم ، وعبد الله ، وعبد الرحمان . ويذكر أن كل هؤلاء كانوا رجالاً لهم أولاد[٢] ، وكان لمسلم ستة أولاد أو ثمانية من ثلاثة نساء[٣] ويكبر أولاد مسلم ويصيرون شباناً ، ويقتل منهم اثنان مع الحسين في كربلاء ، وطفلان مميزان في الكوفة . .

إن كل ذلك مما لا يمكن أن يتم في غضون ثمانية عشر سنة كما هو ظاهر .

واحتمال أن يكون قد اشترى معاوية منه الأرض في أيام امارته لا في أيام خلافته[٤] .

غير صحيح ، لأن الحسين عليه السلام لم يكن له حق التصرف حينئذٍ ، إذ كانت الامامة لأبيه أو لأخيه .

---

(١) راجع : أنساب الأشراف للبلاذري ط الأعلمي / ج ٢ ص ٦٩ ولكن في طبقات ابن سعد / ج ٤ ص ٢٩ وكذا في المعارف ذكر خمسة فقط . .

(٢) راجع : أنساب الأشراف / ص ٧١ ط الأعلمي / ج ٢ .

(٣) لمسلم خمسة أولاد ذكورهم : عبد الله ، ومحمد ، وقد قتلا في كربلاء ، وعلي ، ومسلم ، وعبد الله .

فأما عبد الله وعلي ، فامهما رقية بنت أمير المؤمنين (ع) وقد استشهد عبد الله في كربلاء .

وأم مسلم ، من بني عامر بن صعصعة .

وعبد الله لأم ولد ـ ولعل الصحيح ؛ « عبد العزيز » فتأمل ـ .

ومحمد لأم ولد أيضاً راجع : أنساب الأشراف / ج ٢ ص ٧٠ و ٧١ ، والمعارف لابن قتيبة / ص ٨٨ ومقاتل الطالبين ، وتذكرة الخواص .

وفي عمدة الطالب / ص ١٦ ، ذكر له أيضاً بنتاً اسمها حميدة .

وهناك ولدان آخران له اسمها : إبراهيم ، وأحمد . وقيل : طاهر ومطهر ، وهما المذبوحان في المسيّب كما قال الصدوق . وقال الطبري : بل هما من أولاد عبد الله جعفر ، والأول أقوى .

وكان مسلم قد تزوج ببنتين لأمير المؤمنين (ع) أحداهما بعد موت الأخرى ، وكلتاهما تسمى (رقية) . والتي ولدت له هي الصغرى منهما ، وهي الملقبة بأم كلثوم . .

(٤) سفير الحسين ص ١٠ .

فضلاً عن أن عقيلاً أبا مسلم قد كان حياً حينئذٍ ، وإنما كان عمر مسلم ثمانية عشر سنة بعد وفاة أبيه حسب نص الرواية . .

وهكذا . . يتضح : أن هذه الروايـة مفتعلة ومختلقة، ولا يمكن أن تصح .

سبب افتعال الرواية :

وبعد . . فلعل سبب افتعال تلك الرواية مما لا يحتاج إلى مزيد بيان بعد أن كانت الرواية نفسها صريحة في ذلك كل الصراحة ، وذلك لأنها تتضمن :

أولاً : النص على كرم معاوية ، وحلمه ؛ لأنه اشترى لعقيل الجارية بعدما اسمعه عقيل الكلام الجارح ، لمجرد أن معاوية كان قد أحب ممازحته ، كما أنه قد صفح عن جرأة مسلم ، وتهديداته له ، وأحسن إليه بأن سوغه المئة ألف ، وردّ عليه الأرض . . وكل هذا ولا شك كرم عظيم ، وحلم رجل وفيّ كريم . ولا سيما إذا اعترف بذلك له ولكل آل أبي سفيان مثل الإمام الحسين بن علي عليهما السلام . .

ثانياً : الرواية تنسب في مقابل ذلك إلى الإمام الحسين عليه السلام : أنه يلقي التهم جزافاً ، بلا مبرر ظاهر ، بل مبنية على الحدس والتخمين المخالف للواقع ، وذلك ينافي ما يقال عنه من أنه ممن أذهب الله عنهم الرجس ، وطهّرهم تطهيراً . .

هذا عدا عن أن الرواية تتهم مسلماً بالاحتيال ، حيث يبيع أرضاً ليست له ، ثم إن الحسين (ع) يجعل هذا المحتال بالذات ممثلاً له ونائباً عنه ، ويصفه بأنه أخاه ، وثقته من أهل بيته !! ـ هؤلاء هم أصحاب الحسين وثقاته محتالون دجّالون ! .

ثالثاً : الرواية تظهر : أن آل أبي طالب : سواء في ذلك عقيل أو مسلم ، أو الحسين أو غيرهم . . هم أهل فظاظة وعدوان . . وأما آل أبي سفيان ، وعلى

رأسهم معاوية ، الذي حارب علياً ، وسن لعنه على المنابر ، وقتل ولده الحسن ، وفعل غير ذلك من الأفاعيل ، فهم ـ باعتراف من الحسين نفسه ـ أهل حلم ، وكرم ، وصفح ، حتى بالنسبة لأعدى أعدائهم الذين ما فتئوا يواجهونهم بقوارع القول ، وقواذع الكلام ، وهم في المقابل يوسعونهم صفحاً وحلماً وكرماً . .

ومعنى ذلك : أن الامويين إذا ما قسوا في وقت ما على آل أبي طالب ، أو لعنوا علياً ، والحسن والحسين ، وغيرهم على المنابر . . فلا بد وأن آل أبي طالب أنفسهم قد اضطروهم لذلك ، وألجأوهم إليه ، لأنهم دائماً هم المعتدون ، ولمثل ذلك العقاب مستحقون .

أي أن السوء ليس في معاوية والامويين ، وإنما السوء كل السوء هو في علي ، وأهل بيته من العلويين . . وقد أوضحت الرواية كيف واجه عقيل والحسين ومسلم معاوية بتلك القسوة ، التي لا تصدر من أي من شذاذ الاعراب . . وكيف كان معاوية بهم جميعاً رفيقاً ، وبالكرم والصفح عنهم حقيقاً ـ حتى لقد اضطر الحسين لأن يعلن رأياً في آل أبي سفيان يخالف رأيه ورأي الهاشميين المعروف فيهم . . وعليه فلا بد وأن يكون قتل مسلم والحسين فيما بعد ، على يد يزيد ولد معاوية إنما هو بما جنته أيديهما ، لا ظلماً لهما واعتداء عليهما . . كما يصوره الهاشميون ، ومن يتشيع لهم . .

الكلمة الأخيرة :

ولكن . . وبعد أن ثبت بما لا مجال معه للشك كذب وافتعال تلك الرواية . . فإن خير ما نختم به كلامنا هنا هو قوله تعالى : « . . أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » . .

مصارد البحث

١ ـ القرآن الكريم ....

٢ ـ أسد الغابة .... لابن الأثير

٣ ـ الإصابة .... للعسقلاني

٤ ـ أنساب الأشراف .... للبلاذري

٥ ـ البداية والنهاية .... لابن كثير

٦ ـ البحار .... للمجلسي

٧ ـ تاريخ الخميس .... للديار بكري

٨ ـ تذكرة الخواص .... لسبط ابن الجوزي

٩ ـ تقريب التهذيب .... للعسقلاني

١٠ ـ تهذيب التهذيب .... للعسقلاني

١١ ـ الحياة السياسية للإمام الرضا (ع) .... للمؤلف

١٢ ـ حياة الصحابة .... للكاندهلوي

١٣ ـ الدرجات الرفيعة .... للسيد على خان

١٤ ـ ذخائر العقبى .... للطبري

١٥ ـ رجال المامقاني ....

١٦ ـ سفير الحسين ....

١٧ ـ سفينة البحار .... للقمي

١٨ ـ شرح النهج .... للمعتزلي

١٩ ـ الشهيد مسلم .... للمقرم

٢٠ ـ صفة الصفوة .... لابن الجوزي

٢١ ـ الطبقات الكبرى .... لابن سعد

٢٢ ـ عمدة الطالب .... لابن مهنا

٢٣ ـ الفتوح .... لابن أعثم

٢٤ ـ فتوح الشام .... للواقدي

٢٥ ـ مروج الذهب .... للمسعودي

٢٦ ـ المعارف .... لابن قتيبة

٢٧ ـ مقاتل الطالبيين .... لأبي الفرج

٢٨ ـ مناقب آل أبي طالب .... لابن شهر أشوب

٢٩ ـ نكت الهميان .... للصفدي .

الإمام علي بن الحسين وأموال مروان

٨ ربيع الثاني ١٣٩٦ هـ الموافق ٨ نيسان ١٩٧٦م.

يذكر بعض المؤرخين أن مروان بن الحكم كان قد أقرض الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام مالاً ، ثم سامحه به هو ، أو سامحه به هشام بن عبد الملك فيما بعد .

قال ابن سعد : « علي بن محمد ، عن جويرية بن أسماء ، عن عبد الله بن علي بن زين العابدين قال :

لما قتل الحسين قال مروان لأبي ان أباك كان سألني أربعة آلاف دينار ، فلم تكن حاضرة عندي ، وهي اليوم عندي مستيسرة ، فإن أردتها فخذها ، فأخذها أبي . فلم يكلمه أحد من بني مروان فيها ، حتى قام هشام بن عبد الملك . فقال لأبي : ما فعل حقنا قبلكم ؟ قال : موفر مشكور . قال : هو لك . . . »[1] .

وقال ابن كثير : « . . . وروى المدائني عن ابراهيم بن محمد ، عن جعفر بن محمد أن مروان كان أسلف علي بن الحسين حتى يرجع إلى المدينة بعد مقتل أبيه الحسين ستة آلاف دينار ، فلما حضرته الوفاة أوصى إلى ابنه عبد الملك أن لا يسترجع من علي بن الحسين شيئاً ، فبعث إليه عبد الملك بذلك ، فامتنع

---

(١) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٥٩ ، وفي البداية والنهاية لابن كثير ج ٩ ص ٣٥١ ، ٣٥٢ قريب منه . . .

من قبولها ، فألح عليه ، فقبلها . . »[1] .

وقال ابن كثير أيضاً : « . . وقال الأصمعي لم يكن للحسين عقب إلا من علي بن الحسين . ولم يكن لعلي بن الحسين نسل إلا من ابن عمه الحسن[2] .

فقال له مروان بن الحكم لو اتخذت السراري يكثر أولادك ؟ . . فقال ليس لي ما أتسرى به ، فأقرضه مئة ألف ، فاشترى له السراري ، فولدت له ، وكثر نسله . ثم لما مرض مروان أوصى أن لا يؤخذ من علي بن الحسين شيء مما كان أقرضه ، فجميع الحسينيين من نسله ، رحمه الله . . »[3] .

ونحن نعتقد أن ذلك كله لا أساس له من الصحة ، وإنما هو محض افتراء واختلاق ، ومن الأساطير التي لا تستند إلى أي سند تاريخي يصح الاعتماد عليه ، والاستناد إليه . . . بل التاريخ يناقضها ، ويكذبها . . .

واعتقادنا هذا يرجع إلى عدة اعتبارات . . . ولبيان ذلك نقول :

إن هذه النصوص تفيد أن علي بن الحسين كان يعاني من ضائقة مالية . جعلته يقترض من مروان ما يستطيع أن يتسرى به ، وينفق منه على سائر شؤونه وحاجاته . . . وأن أباه الحسين نفسه كان يعاني من قلة المال ، حتى لقد طلب من مروان إسعافه بأربعة آلاف دينار . . فلم يستطع هذا تلبية طلبه .

وتفيد أيضاً أن علي بن الحسين لم يكن يستطيع أن يفي ببعض ما عليه ، حتى سامحه هشام بن عبد الملك في أيام خلافته . . إلى غير ذلك من الأمور التي يمكن استخلاصها من هذه النصوص ، والتي يمكن أن يُفهم جانب منها في مطاوي هذا البحث . . .

ونحن . . . من أجل استيفاء البحث حول هذه النصوص نؤثر أن نتكلم حول كل واحدة منها على حدة فنقول :

---

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٥٨ .
(٢) الصحيح من ابنة عمه الحسن .
(٣) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

أما حديث الأربعة آلاف التي أقرضه إياها مروان ، وبقيت عنده إلى أيام هشام فسامحه بها ، فحديث غريب وعجيب .. فعدا عن التناقض بين الروايات .

أولاً : هي تنص على أن الحسين كان قد طلب أولاً من مروان هذا المال ، فلم يلب طلبه ، ثم أعطاه لولده علي بن الحسين .. والسؤال هنا هو :

لماذا يختار الحسين مروان بن الحكم ليقترض منه ؟ ألم يكن على اطلاع بعداوته وسائر بني امية لأبيه وأهل بيته ، وحارب أباه في وقعة الجمل ، وكان يلعنه على المنابر ، ويحاول جاهداً النيل منه ، ومن كل من يمت له بأية صلة أو رابطة ؟

ألم يرفض الحسين أبي الضيم صلة معاوية له ، وردّ ما كان أرسل به إليه ، ولم يقبل منه شيئاً ، وذلك عند ما قدم معاوية مكة ؟[1] .

وهل كان الحسين حقاً بحاجة إلى المال ؟ ولماذا هذا المبلغ الضخم ؟ أربعة آلاف دينار .. وإذا كان الحسين بحاجة إلى المال وقد توفي ، فهل هذه الحاجة تنتقل منه إلى ولده ؟! .

ومن الناحية الأخرى لماذا يقبل علي بن الحسين من مروان ما كان قد عرضه على أبيه ؟ مروان الذي لم يزل عدواً لبني هاشم حتى مات[2] ـ لماذا يقبل منه ذلك ... ، بعد أن رآه يشير على أمير المدينة الوليد بن عتبة بقتل أبيه الحسين ـ باتفاق المؤرخين ـ وبعد أن رآه يتصرف مع رأس أبيه الحسين ذلك التصرف المشين الآتي بيانه ؟ . وكذلك موقفه عند وفاة عمه الإمام الحسن (ع) إلى آخر ما هنالك من مواقف مروان المعروفة منه ، ومن آل علي بشكل عام ..

وثانياً : كيف لم يستطع علي بن الحسين طيلة تلك المدة التي تزيد على الأربعين سنة أن يوفي هذا الدين ، حتى يضطر هشاماً إلى مطالبته بالحق الذي له

---

(١) الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص ١٦٤ ، وملحقات احقاق الحق ج ١١ ص ٤٥٠ عنه .
(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ٤٤ .

قبله ؟ مع أنه كان ينفق من الأموال الشيء الكثير الكثير . وكان « يعول مئة أهل بيت بالمدينة . ولا يدرون بذلك حتى مات»[1] و«دخل على محمد بن أسامة بن زيد يعوده ، فبكى ، فقال له ما يبكيك ؟ قال علي دين . قال وكم هو ؟ قال خمسة عشر ألف دينار ـ وفي رواية : سبعة عشر ألف دينار ـ فقال هي علي »[2] .

كما أنه قد أعطى الكميت عندما مدحه أربع مئة ألف درهم جمعها له من نفسه وأهله[3] على ما قيل . . وأعطى الفرزدق اثني عشر ألف درهم . . .

فلماذا لا يفي الأربعة آلاف إذن ؟ . وإذا كان يعجز عنها ، فلماذا لا يعجز عن السبعة عشر ألف دينار ؟ وعن الأربعماة ألف درهم ؟ ولماذا لا يعجز عن إعالة المئة أهل بيت ؟ ولماذا يعتق العبيد ، ويعطي الشعراء ، وغيرهم ؟ لماذا كل ذلك ؟ ألم يكن من الأفضل له أن يقضي دينه ، ويقطع ألسنة المطالبين له بحقوقهم ؟ .

أم يعقل أنه أراد أن يذهب بحق آل مروان ، ويجحده ؟ أم أنه كان يأمل أن ينسوا حقهم هذا ولا يذكروه ، بعد مضي تلك الأزمنة المتطاولة أكثر من أربعين عاماً .

ولماذا اختص هشام بالمطالبة له ، وسكت عنه الباقون ؟ فهل المراد غسل عار قضيته مع زين العابدين والفرزدق من قبل ، وأيضاً عار قتله زيد بن علي بن الحسين فيما بعد ذلك ؟ إلى آخر ما هنالك من الأسئلة التي لن تجد الجواب المقنع والمفيد قطعاً .

---

(١) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٦٤ ، والبداية والنهاية ج ٩ ص ١٠٥ وتذكرة الخواص ص ٢٣٧ والأنوار الإلهية ص ٥١ ، وليراجع أيضاً ملحقات احقاق الحق ج ٢ ص ٦٩ ، ٧٠ عن مطالب السؤل ص ٧٨ ، وروض الرياحين ص ٥٥ ، والاتحاف بحب الأشراف ص ٩٠ ، ونور الأبصار ص ١٢٩ ، وإسعاف الراغبين هامش نور الأبصار ص ٢٤٠ ، وحلية الأولياء ج ٣ ص ١٣٦ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٤ ص ٣٥ ومشارق الأنوار ص ١٢٠ .

(٢) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٠٥ ، وملحقات الاحقاق ج ١٢ ص ٥٨ ، ٥٩ عن حلية الأولياء ج ٣ ص ١٤١ ، وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٤ ص ٣٥ ، وتذكرة الخواص ص ٣٤١ ، ومطالب السؤل ص ٧٩ ، والمختار في مناقب الاخيار ص ٣٧ ، ومشارق الأنوار ص ١٢٠ ، وإسعاف الراغبين هامش نور الأبصار ص ٢٤٠ ، ونور الأبصار ص ١٨٩ .

(٣) ملحقات احقاق الحق ج ١٢ ص ٦١ ، عن تاريخ الإسلام للذهبي ج ٥ ص ١٢٦ .

وثالثاً : لقد كفانا ابن كثير نفسه مؤونة الرد على ذلك ، حيث علق على ما ذكر بقوله :

« . . . قلت هذا الكلام فيه نظر وذلك أن علي بن الحسين مات سنة الفقهاء وهي سنة أربع وتسعين ، قبل أن يلي هشام الخلافة بإحدى عشرة سنة ، فإنه إنما ولي الخلافة سنة خمس ومئة . .

فقول المؤلف[1] أن أحداً من خلفاء بني مروان لم يتعرض لمطالبة علي بن الحسين حتى ولي هشام بالمال المذكور ، فيه نظر ، ولا يصح ، لتقدم موت علي على خلافة هشام . . . »[2] .

وأما حديث اقتراض علي بن الحسين عليه السلام من مروان ستة آلاف دينار ، من أجل أن ينفق على العيال في مسيرهم من الشام إلى المدينة ، بعد قتل أبيه الحسين ، فهو لا يستقيم أيضاً لعدة أمور .

فبالإضافة إلى بعض ما قدمناه من عداوة مروان لآل علي (ع) ، وغير ذلك مما لا نرى حاجة لإعادته . . نسجل هنا الملاحظات التالية :

١ ـ لا ندري لماذا يحتاج علي بن الحسين في الرجوع إلى المدينة إلى هذا المبلغ الضخم من المال ولا سيما في تلك الفترة ، التي كان المال القليل فيها يفي بالحاجات الكثيرة . .

٢ ـ إن هذاينا في ما يذكره المؤرخون من أن يزيد بن معاوية عندما رأى أن وجود آل علي بالشام في غير صالحه ، وأنه يوجب تأليب الرأي العام ضده ، خصوصاً بعد خطبة زينب المشهورة في ديوان يزيد ، وأيضاً بعد خطبة زين العابدين في المسجد ، هذه الخطبة التي هزت العرش الأموي ، وزعزعت أركانه ، وأوجبت هياج الناس ، واضطرابهم . . الأمر الذي اضطر يزيد إلى أن

---

(١) هذه العبارة تنافي أن يكون هذا الكلام من ابن كثير ، وتدل على أنه هامش لأحد العلماء تخيله النساخ من الأصل ، فأدرجوه فيه . ويدل على ما ذكرنا أنه قد كتب في الهامش أن هذه العبارة كلها ليست في جميع النسخ ، بل هي زيادة من المصرية .

(٢) البداية والنهاية ج ٩ ص ٣٥٢ .

يأمر المؤذن أن يرفع الأذان ، ليقطع على زين العابدين كلامه[1] .

فلقد أعلم زين العابدين الناس أن الحسين الذي قتله يزيد لم يكن خارجياً ، لا يؤمن بالدين ولا بالإسلام . . . وكذلك من كانوا معه ، وإنما هو ابن رسول الله ، والذين كانوا معه هم من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس ، وطهرهم تطهيراً . . ومن شيعتهم ومحبيهم . . وهي الخطبة التي يقول فيها أنا ابن مكة ومنى ، أنا ابن زمزم والصفا الخ . . ولولا أن المقام لا يتسع لها لأوردتها بطولها ، مع كل ملابساتها . . . ولكن نرجيء ذلك إلى فرصة أخرى نسأل الله التوفيق لها . . .

والمهم . . . الذي نريد الإشارة إليه هنا هو أن يزيد لما رأى أن بقاء آل علي بالشام في غير صالحه ، غير سياسته معهم ظاهرياً ، وأظهر الندم عندما رأى مقت المسلمين وبغض الناس له[2] . . . وألقى اللوم على ابن مرجانة ، ووهبهم الأموال الكثيرة ـ على حد تعبير ابن كثير في البداية والنهاية ، وأزاح علتهم في سفرهم إلى المدينة . . .

٣ ـ إن مروان لم يكن حينئذ بالشام ، وإنما كان بالمدينة ، ولم يأت إلى الشام إلا بعد ذلك بمدة طويلة ، وإذا كان مروان بالمدينة ، وعلي بن الحسين بالشام ، فكيف أقرضه ستة آلاف دينار ؟ . . .

قال في الإصابة وهو يتحدث عن مروان : « . . . ثم ولي امرة المدينة لمعاوية ، ثم لم يزل بها إلى أن أخرجهم ابن الزبير في أوائل إمرة يزيد بن معاوية ، فكان ذلك من أسباب وقعة الحرة . وبقي في الشام إلى أن مات معاوية بن يزيد الخ . . . »[3] .

---

(١) راجع : الخطبة ، وتفصيل ما جرى في المسجد في مقتل الحسين للخوارزمي ص ٦٩ فما بعدها والبحار ج ٤٥ ص ١٣٨ ـ ١٣٩ وملحقات احقاق الحق ج ١٢ ص ١٢٧ فما بعدها عن الخوارزمي ومقتل الحسين للمقرم ص ٤٤٢ عنه ، وعن نفس المهموم ٢٤٢ ، وأشار إليها في مقاتل الطالبيين ص ١٢١ .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٠٨ .

(٣) الإصابة ج ٣ ص ٣٧٨ .

وقد أخرجهم منها ابن الزبير بعد قتل الحسين (ع) كما سنشير إليه .

ومما يدل أيضاً على أنه كان بالمدينة ما ذكره سبط ابن الجوزي ، قال « دفن رأس الحسين عند امه وذكر الشعبي أن مروان كان بالمدينة ، فأخذ الرأس ، وتركه بين يديه ، وتناول أرنبة أنفه ، وقال :

يا حبذا بردك في العيدين　　ولونك الأحمر بالخدين

والله لكأني أنظر إلى أيام عثمان . . . »[1] .

وعن « تاريخ البلاذري أنه لما وافى رأس الحسين عليه السلام المدينة ، سمعت الواعية من كل جانب ، فقال مروان بن الحكم :

ضربت دوسر فيهم ضربة　　أثبتت أوتاد ملك فاستقر

ثم جعل ينكت بالقضيب في وجهه ، ويقول :

يا حبذا لونك في اليدين　　ولونك الأحمر في الخدين
كأنما بت بعسجدين　　شفيت منك النفس يا حسين »[2]

أما ابن أبي الحديد فيذكر هذه الحادثة على النحو التالي : « . . وأما مروان فأخبث عقيدة ، وأعظم إلحاداً وكفراً . وهو الذي خطب يوم وصل إليه رأس الحسين (ع) إلى المدينة ـ وهو يومئذ أميرها ـ وقد حمل الرأس على يديه ، فقال :

يا حبذا بردك في اليدين　　وحمرة تجري على الخدين
كأنما بات بعسجدين

ثم رمى بالرأس نحو قبر النبي وقال يا محمد ، يوم بيوم بدر . . إلى أن قال : هكذا قال شيخنا أبو جعفر الإسكافي . والصحيح : أن مروان لم يكن أمير المدينة يومئذ ، بل كان أميرها عمرو بن سعيد بن العاص ، ولم يحمل إليه

---

(١) تذكرة الخواص ص ٢٦٦ وقاموس الرجال ج ٨ ص ٤٦٤ عنه .

(٢) مثير الأحزان لابن نما ص ٧٥ والبحار ج ٤٥ ص ١٢٤ ، ورياض الأحزان ص ٥٩ ، ومقتل الحسين للمقرم ص ٤٤٧ عنهما وذكر في تذكرة الخواص ص ٢٦٦ البيت الأول فقط وهو ضربت دوسر الخ . . .

الرأس ، وإنما كتب إليه عبيدالله بن زياد يبشره بقتل الحسين عليه السلام الخ ... »[1] انتهى .

واعتراض ابن أبي الحديد على عبارة « وهو يومئذ أميرها » صحيح ، فإن مروان لم يكن حينئذ أمير المدينة . ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون مروان قد فعل ذلك مع رأس الحسين حينما أرسل إلى المدينة . . . ولا نستبعد أن تكون كلمة ـ وهو يومئذ أميرها ـ قد زيدت عمداً من أولئك الرواة الذين يغارون على مروان ، ويعطفون عليه ، بهدف إيجاد ما يوجب التشكيك في صدور هذا الأمر المشين منه .

ولكن اشكال ابن أبي الحديد بأن الرأس لم يرسل أصلاً إلى المدينة وإنما أرسل عبيدالله بن زياد يبشر بقتله ـ هذا الاشكال ـ في غير محله . . . إذ ينص عدد من المؤرخين على أن : « يزيد بعث برأس الحسين إلى عمرو بن سعيد نائب المدينة ، فدفنه عند امه بالبقيع . . . »[2] ويدل عليه ما تقدم نقله عن البلاذري وابن الجوزي أيضاً . ونقل سبط ابن الجوزي عن جده أنه تعجب من رد يزيد « الرأس (أي رأس الحسين) إلى المدينة وقد تغيرت ريحه وما كان مقصوده إلا الفضيحة ، واظهار رائحة الرأس . . . »[3] .

ونحن . . . وإن كنا لا نوافق على دفن الرأس بالمدينة ، لكن لا مانع من أن يكون قد حمل إليها بهدف التشفي من آل علي وبني هاشم ، ومن الحسين ، ومن أهل المدينة أيضاً . . . ثم بعد ذلك تسلمه الإمام زين العابدين ، ورده إلى كربلاء ودفنه مع الجسد الشريف ، حسبما تنص عليه الرواية ، وأيده جمع من المؤرخين . . .

وعلى كل حال . . . فإن ما أشكل به ابن أبي الحديد غير وارد، وليس له ما

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج ٤ ص ٧١ ، ٧٢ .
(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٠٤ ومآثر الانافة ج ١ ص ١١٩ وطبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٧٦ وتذكرة الخواص وغير ذلك .
(٣) تذكرة الخواص ص ٢٩٠ .

يؤيده بل الشواهد والمؤيدات على خلافه . .

وكون مروان آنئذ في المدينة هو الظاهر . . الذي تؤيده النصوص ، والشواهد التاريخية ، ومما يدل عليه بالإضافة إلى كل ما قدمناه .

أنه لما بلغ ابن الزبير قتل الحسين خلع يزيد ، وكاتبه أهل المدينة ، وقال الناس أما إذا قتل الحسين ، فليس ينازع ابن الزبير أحـد ، فبلغ ذلك يزيد ، فحلف ليأتينه في سلسلة فضة ثم أرسل السلسلة مع البريد إلى ابن الزبير ، ليبر بيمينه ، فمر البريد على مروان وهو بالمدينة ، فعلم بأمر الرسالة والغل فأنشأ مروان يقول :

فخذها فما هي للعزيز بخطة الخ الأبيات . . .

وأرسل ولديه عبد الملك وعبد العزيز ، ليحضرا جواب ابن الزبير ، ويسمعاه الأبيات ، الخ القصة[1] الدالة على أن مروان كان بالمدينة عند ما خلع أهلها يزيد ، بسبب ما انتهى إليهم من نبأ قتل الحسين . .

إلى آخر ما هنالك مما لا مجال لنا لتتبعه واستقصائه . .

وبعد كل ما قدمناه ، فلعلنا لا نجد كبير عناء في الإجابة على حديث قرض مروان للإمام مئة ألف ، ليشتري بها الجواري ، ويتسرى بها ، ويكثر أولاده . . .

إذ بالإضافة إلى إننا :

١ ـ لا نجد مبرراً لاهتمام مروان بزيادة نسل علي بن الحسين ، بل نجد الكثير مما يبرر لنا اهتمامه بخلاف ذلك لا سيما بعد ملاحظة عدائه لعلي بن أبي طالب ، الذي حاربه مروان في واقعة الجمل ، ولولده الحسين الذي أشار هو على الوليد بقتله ، والذي فعل برأسه الشريف ما فعل مما تقدمت الإشارة إليه . . . وأيضاً لعنه علياً عليه السلام على المنابر إلى غير ذلك مما هو معروف ومشهور .

---

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢١٢ .

٢ ـ ما قدمناه من أن علي بن الحسين كان يملك من المال ما يكفيه لما هو أعظم من ذلك بكثير ، ولا يحتاج إلى الاقتراض من مروان ، وأشباه مروان .

ويذكرون أنه اعتق عشرات الألوف من الموالي فلم لا يتسرى ببعض الجواري ؟!

٣ ـ إننا لا نجد مبرراً لالتجائه إلى مروان للاقتراض منه لا سيما بعد أن كان في بني هاشم من يستطيع أن يقرض اضعاف ذلك المبلغ ، مثل عبد الله بن جعفر ، الذي أعطى الفرزدق على موقفه من علي بن الحسين مع هشام وقصيدته المشهورة أربعين ألف دينار حسبما ينص عليه البيهقي[1] . . وغير عبد الله بن جعفر من الأثرياء والمتمولين من الهاشميين . .

٤ ـ إن هذه الرواية لم تعين المال الذي اقرضه إياه مروان هل هودراهم؟ أو دنانير؟ ولعل ذلك لحاجة في نفس الأصمعي قضاها . .

٥ ـ تنص الرواية على أنه : « أقرضه مئة ألف ، فاشترى له السراري الخ . . » فهل ذلك يعني أن علي بن الحسين لم يكن يحسن أن يشتري لنفسه ؟ أم أن الهدف هو إظهار مدى غيرة مروان ، وتفانيه في سبيل هذا الأمر ، وهو أن يكثر نسل علي بن الحسين ويزداد ؟ . .

٦ ـ هل إن التسرى لكثرة الولد يحتاج إلى كل هذا المبلغ العظيم ؟ ، مئة ألف لا سيما في تلك الفترة التي كان النقد فيها عزيزاً ، والقليل منه يكفي للشيء الكثير؟

إننا بالإضافة إلى كل ذلك ، نود أن نسجل هنا النقاط الثلاثة التالية :

أولاً : إن من يتسرى بمئة ألف لا بد وأن يبلغ أولاده من الكثرة ما يتناسب مع هذا المبلغ العظيم خمسين ، ستين ولداً ، فما فوق . .

ونحن لا نجد فيما بأيدينا من التاريخ ما يدل على بلوغ مجموع نسله عليه السلام ربع ، بل خمس هذا المقدار ، لأن مجموع نسله سواء قبل المئة ألف ، أو

(١) المحاسن والمساوي ، طبع مصر ج ١ ص ٣٤٨ .

بعدها ، يقال : ثمانية[1] ويقال : تسعة[2] ، ويقال : اثنا عشر[3] . ويقال : أربعة عشر عشرة من الذكور وأربعة من الإناث[4] .

ويقال خمسة عشر[5] ، وهو أقصى ما هنالك . .

ثانياً : إن الأرقام التاريخية تدل على أنه لا يمكن أبداً أن تكون المئة ألف ، قد أثرت في زيادة نسله عليه السلام ، ولو فرداً واحداً . . فضلاً عن كونها سبباً في كثرة نسله .

إذ أن أربعة من أولاده عليه السلام ، وهم الإمام محمد الباقر ، والحسن ، والحسين الأكبر ، وعبد الله[6] . . امهم هي ام عبد الله بنت الإمام الحسن عليه السلام ، التي تعترف الرواية نفسها بأن زين العابدين كان قد تزوجها ، وولدت له ، قبل قضية المئة ألف بل لقد تزوجها قبل واقعة الطف ، لأن الباقر كان قد ولد قبل واقعة كربلاء بأكثر من سنتين ، كما تدل عليه أقوال كل من تعرض من المؤرخين لتاريخ ولادة الباقر عليه السلام .

وخمسة من ولده عليه السلام ، وهم زيد ، وسليمان ـ توفى صغيراً ـ والحسين الأصغر ، والحسن ، وعلي[7] . . ويضيف إليهم ابن سعد خديجة ، وعمر[8] . . هؤلاء قد ولدتهم أم ولد ، أهداها له المختار بن أبي عبيد[9] . .

---

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٣٠٥ والبحار ج ٤٦ ص ١٥٥ ونقله في كشف الغمة ج ٢ ص ٢٧٤ عن ابن الخشاب .
(٢) كشف الغمة ج ٢ ص ٢٧٤ .
(٣) مناقب آل ابي طالب ج ٣ ص ٣١١ .
(٤) نقله في البحار ج ٤٦ ص ١٥٥ عن كتاب العدد .
(٥) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٥٦ والفصول المهمة لابن الصباغ ص ١٩٥ وإرشاد المفيد ص ٢٧٨ .
(٦) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٥٦ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٣٠٥ . لكن اليعقوبي ذكر الحسن مع الآتين . .
(٧) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٣٠٥ .
(٨) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٥٦ لكنه أهمل ذكر الحسين الأصغر وذكر سليمان لأم ولد أخرى وعد الحسن في أولاد بنت الحسن . .
(٩) مقاتل الطالبيين ، لأبي الفرج الأصفهاني ص ١٢٧ .

فيصير المجموع أحد عشر ، كلهم ليسوا من المئة ألف التي أقرضه إياها مروان أربعة من بنت الحسن ، وسبعة من جارية أهداه إياها المختار ، كما قلنا . . .

ويبقى على أبعد الأقوال بقية الخمسة عشر الذين ، ذكرهم البعض في أولاده ، لكن يشك كثيراً في أن يكونوا قد ولدوا له عليه السلام . . . بل يشك في بعض من ذكر آنفاً وعد في أولاده . لا سيما بملاحظة أن عدداً من المؤرخين يقولون بأن عدد أولاده لم يزد على الثمانية أو التسعة . . وبملاحظة تصريح آخرين : بأنه لم يولد لعلي بن الحسين انثى أصلاً[1] . . وبقية من يذكرون إناث كما يظهر من ملاحظة الأسماء التي يوردونها[2] فمن أين كثر نسله عليه السلام بسبب السراري التي اشتراها بمئة ألف مروان ؟

وثالثاً : **الأصمعي** . . معروف بالكذب ، وبالإنحراف عن علي عليه السلام ، وأهل بيته . .

وحسبنا أن نذكر شاهداً على ذلك أنه لما قال المتوكل لأبي العيناء بأنهم رموك بالرفض . . اعتذر له أبو العيناء بأمور ، منها أنه كيف ذلك وكان الأصمعي استاذي[3]؟

وفي المعجم أن أبا قلابة كان صديقاً للأصمعي وكان أبو قلابة شيعياً ، والأصمعي ناصبياً، **فلما مات الأصمعي** خرج أبو قلابة في جنازته ، وهو يقول :

لعن الله أعظماً حملوها لديار البلى على خشبات

---

(١) صرح بذلك في كشف الغمة ج ٢ ص ٢٧٤ وحكاه في المناقب ج ٢ ص ٣١١ بلفظ قيل : وحكاه كشف الغمة على ما في البحار ج ٤٦ ص ١٥٥ عن ابن الخشاب ، وحكاه صاحب قاموس الرجال في رسالة تواريخ النبي والآل التي في آخر ج ١١ من قاموس الرجال ص ٥٧ ـ حكاه عن ابن الخشاب ـ وعن دلائل الطبري . . . لكن صاحب القاموس حاول إثبات وجود بنتين له عليه السلام فراجع رسالته المذكورة .

(٢) عد ابن سعد في طبقاته ج ٥ ص ١٥٦ أولاده عليه السلام كلثم ، ومليكة ، وحسنة ، وأم الحسين ، وفاطمة ، والقاسم وأهمل بعض من ذكرنا كما عرفت .

(٣) قاموس الرجال ج ٦ ص ١٨٠ وزهر الآداب ج ١ ص ٣٢٢ .

أعـظماً تكـره النبي وأهــل البيت والـطيبــين والـطيبـات»[1]

وواضح أن الأصمعي كان يعرف أن العلويين كانوا أخطر المنافسين للحكم العباسي ، وأن العباسيين كانوا يحاولون جاهدين تشويه سمعتهم ، والحط من مكانتهم وبعد هذا . . فما الذي يمنع الأصمعي من أن ينفس عن حقده ، ويطرح بضاعته ـ الكذب في سوق التزلف للعباسيين ، والتقرب لهم بذم خصـومهم ، ونسبـة الأبـاطيـل لهم ، إذا علم أن ذلـك يـروق لأ سيـاده العباسيين ؟ .

وأخيراً . . . فإن ثمة أسئلة كثيرة أخرى تطرح نفسها ، بالنسبة لمجموع تلك الافتراءات . . وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، نقول :

لماذا هذا الاختلاف بين تلك النصوص في مقدار المال الذي كان لآل مروان ، عند علي بن الحسين ؟ . . . تارة أربعة آلاف دينار وأخرى ستة آلاف دينار وثالثة : مئة ألف ، لم يعرف هل هي من الدنانير ، أو من الدراهم . . .

وأيضاً لماذا هذا الاختلاف في تعيين السبب الذي جعل هذا المال في ذمة علي بن الحسين ؟ ثم الاختلاف في من سامح علياً بالمال ؟ هل هو مروان نفسه ؟ أم هو هشام بن عبد الملك فيما بعد . .

وهل سامحه مروان مرتين مرة بالستة آلاف ، ومرة بالأربعة ؟ . . . ولماذا لا يضيف إلى ذلك المئة ألف أيضاً فيسامحه بها أيضاً ؟

وكـذلك مـا هو السبب الـذي يدعـو مـروان لمسـامحتـه بهـذا المبلغ الضخم ؟ . . . وهل حديث الستة آلاف والأربعة واحد ؟ ولماذا ؟ ولماذا ؟ إلى آخر ما هنالك .

الجواب عن ذلك كله هو : إن المهم هو فقط إثبات أن مروان قد أعطى علي بن الحسين مالاً ، وتفضل عليه ، وسامحه به . . ولكن لماذا يكون ذلك هو

(١) قاموس الرجال ج ٦ ص ١٨٠ نقلاً عن المعجم عنوان أبي قلابة ولا بأس أيضاً بمراجعة وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٩٠ طبع سنة ١٣١٠ والكنى والألقاب ج ٢ ص ٣٨ ، ٣٩ .

المهم ؟ . . وهل ثمة حاجة إلى هذه الافتراءات ؟ . . أو ما يبرر هذه الافتعالات ؟

والجواب عن ذلك سهل ويسير . . وهو نعم . . إن ثمة حاجة إلى هذه الافتراءات . . ويوجد الكثير مما يبرر هذه الافتعالات . .

ونكتفي نحن بذكر نقاط ثلاث نرى أنها كلا أو بعضاً هي السر الكامن ، والباعث القوي على اختلاق مثل هذه الأساطير . . وإن كنا لا نمانع في وجود مبررات أخرى للاختلاق والافتعال ، وبالأخص على أئمة أهل البيت عليهم السلام . . . لكننا نرى أن هذه النقاط الثلاث هي الجديرة بالتسجيل في هذه العجالة :

وهذه النقاط هي :

١ ـ لقد أراد هؤلاء أن يكافئوا علي بن الحسين علي اليد التي أسداها لمروان ، عندما أخرج هو وسائر بني امية من المدينة ، حينما خلع أهل المدينة يزيد الذي انتقم منهم في وقعة الحرة شر انتقام . . حيث لم يجد مروان أحداً يجير له حرمه غير علي بن الحسين ، الذي ضمهم إلى عياله ، وآمنهم ، وأخرجهم إلى ينبع ، أو الطائف[1] .

فاخترعوا هذه الأساطير ، لأن مروان كان قد أصبح خليفة ، ولا يجوز أن يحسن إليه الآخرون ، وبالأخص آل علي ، الذين لا يجهل أحد ماضيه معهم . . إلا إذا كافأهم بأحسن من ذلك .

ولهذا نلاحظ أن الزهري ، الذي كان منحرفاً عن أمير المؤمنين عليه السلام[2] يحاول أن يسدي خدمة لمروان وآل مروان ، فنراه يقول عن علي بن

(١) الإمامة والسياسة ج ١ ص ١٧٨ ، والأغاني ج ١ ص ٢١ ، طبع دار الفكر ، وملحقات احقاق الحق ج ٤ ص ٩٣ والأنوار الالهية ص ٥٢ والبحار ج ٤٦ ص ١٣٨ وسفينة البحار ج ٢ ص ٥٣٧ عن الكامل لابن الأثير ج ٤ ص ٥١ .
(٢) سفينة البحار ج ١ ص ٥٧٢ نقلاً عن ابن أبي الحديد .

الحسين : إنه كان : « أحبهم (أي أحب الناس) إلى مروان ، وابنه عبد الملك . . »[1] .

وليت شعري إذا كان أحب الناس إليهما ، فلماذا لا يقنعهما بالكف عن سب جده علي ، ولعنه على المنابر ؟ ولماذا مات مروان وهو عدو له كما تقدم عن ابن كثير .

وإذا كانوا يسبون جده على المنابر ، فلماذا يقترض منهم ، ويتقبل عطاياهم؟

أم يعقل أنه كان هو راضياً بذلك السب ، مقتنعاً به ؟ . .

٢ ـ إنه إذا كان الامويون يحبون آل علي ، ويعطفون عليهم ، ويعينونهم بالأموال وغيرها . . فلا يليق بالعلويين أن يقابلوا احسانهم ذاك بالإساءة . .

ومن هنا يوجد المبرر لأي تصرف أموي ، يبدو أنه قاس ضد العلويين ، حيث لا يبقى ثمة شك في أن العلويين هم الذين يعتدون ، ولمثل ذلك العقاب ، بل وللاكثر منه يستحقون . . فقتل زيد بن علي بن الحسين ، وولده يحيى ، بل وحتى قتل الحسين وأهله وصحبه في مذبحة كربلاء . . وحتى لعن علي على المنابر . . كل ذلك وسواه ، لا يعود له تلك الفظاعة والبشاعة ، التي يراها الناس فيه . .

٣ ـ كما أنه يصير لبني العباس ـ الذين يريد الأصمعي واضرابه التزلف لهم ـ الحق كل الحق في التشنيع على آل علي ، أخطر خصومهم لـما لأنهم أعداءهم ، وأعداء الطالبيين على حد سواء ، والتعامل معهم . . وبالأخص عندما يكون الناس قد اقتنعوا بما كان يروّج له العباسيون واشياعهم من أن خروج العباسيين على الامويين وقتلهم لهم ، إنما هو للأخذ بثارات العلويين . . . وبالأخص ثارات الحسين ، أبي زين العابدين وثارات زيد ، ويحيى أبناء زين العابدين ، ويرى الناس في مقابل ذلك محبة مروان ، وولده عبد

(١) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٠٦ ، وطبقات ابن سعد ج ٥ ص ١٥٩ .

الملك له ، وتساهل هشام بن عبد الملك معه ، وتعامله هو معهم ، وعلاقاته بهم .

ويرى الناس أيضاً أن هؤلاء العلويين المتعاملين مع الامويين ، يخرجون على العباسيين ، الذين أخذوا بثاراتهم ، وانتصروا لهم . .

وبعد هذه المعادلات فإن من الطبيعي أن يرتفع العباسيون في نظر الناس إلى أوج العظمة والرفعة والمجد . . . وقد يلحقونهم بدرجات الأولياء والقديسين . . . وتنحط في مقابل ذلك ـ بنفس النسبة ـ مرتبة أهل البيت عندهم ، وتتأكد نفرتهم منهم ، ولا ينظرون إليهم بعد ذلك ، إلا بعين النقص ، والمهانة والازدراء . . . وتلك هي ـ ولا شك ـ إحدى امنيات العباسيين ، بل هي أجلّ امنياتهم وأغلاها . . .

ولكن الحقيقة هي أن ذلك كله لم يكن لينطلي على الناس ، الذين كانوا يرون عن كثب سيرة العباسيين وسلوكهم اللا إنساني واللا أخلاقي ، ويرون في مقابل ذلك سلوك الأئمة ، ومواقفهم . . . فتبخرت كل هذه الأكاذيب ، ونسيها الناس ، ولم يلتفتوا لها . . . وبقيت ـ فقط ـ الصورة الحقيقية لهم عليهم السلام ، والتي تمثل كل معاني النبل ، والنزاهة ، والطهر والإباء ، وغير ذلك من صفات الإنسان ، الإنسان الحق . . .

٢٨ ربيع الثاني ١٣٩٦ هـ ـ ٨ نيسان ١٩٧٦م .

مصادر البحث

١ ـ الاتحاف بحب الأشراف . . . . للشبراوي

٢ ـ احقاق الحق (الملحقات) . . . . للمرعشي النجفي

٣ ـ الإرشاد . . . . للمفيد

٤ ـ إسعاف الراغبين . . . . للصبان

٥ ـ الإصابة .... للعسقلاني
٦ ـ الأغاني .... لأبي الفرج
٧ ـ الإمامة والسياسة .... لابن قتيبة
٨ ـ الأنوار الآلهية .... للقمي
٩ ـ البحار .... للمجلسي
١٠ ـ البداية والنهاية .... لابن كثير
١١ ـ تاريخ الإسلام .... للذهبي
١٢ ـ تاريخ الخلفاء .... للسيوطي
١٣ ـ تاريخ اليعقوبي .... لابن واضح
١٤ ـ تذكرة الخواص .... لسبط ابن الجوزي
١٥ ـ حلية الأولياء .... لأبي نعيم
١٦ ـ رسالة في تواريخ النبي والآل .... للتستري
١٧ ـ رياض الأحزان ....
١٨ ـ زهر الآداب .... للحصري
١٩ ـ سفينة البحار .... للقمي
٢٠ ـ شرح النهج .... للمعتزلي
٢١ ـ الطبقات الكبرى .... لابن سعد
٢٢ ـ الفصول المهمة .... للمالكي
٢٣ ـ قاموس الرجال .... للتستري
٢٤ ـ الكامل في التاريخ .... لابن الأثير
٢٥ ـ كشف الغمة .... للاربلي
٢٦ ـ الكنى والألقاب .... للقمي
٢٧ ـ مآثر الانافة .... للقلقشندي
٢٨ ـ مثير الأحزان ....
٢٩ ـ المحاسن والمساوي .... للبيهقي
٣٠ ـ مقاتل الطالبيين .... لأبي الفرج
٣١ ـ مقتل الحسين .... للخوارزمي

٣٢ ـ مقتل الحسين .... للمقرم
٣٣ ـ مناقب آل أبي طالب .... لابن شهر أشوب
٣٤ ـ نور الأبصار .... للشبلنجي
٣٥ ـ وفيات الأعيان .... لابن خلكان

من هو الأمير الأول في غزوة مؤته

يذكر المؤرخون عموماً أن زيد بن حارثة كان هو الأمير الأول في غزوة مؤتة ، ثم جعفر ثم عبد الله بن رواحة . وخالف في ذلك الشيعة ـ على حد تعبير ابن أبي الحديد ـ وبعض من غيرهم وقالوا بل الأول هو جعفر ثم زيد . . . وقد أيدهم ابن أبي الحديد المعتزلي حيث قال :

« . . . قلت اتفق المحدثون على أن زيد بن حارثة كان هو الأمير الأول ـ وأنكرت الشيعة ذلك ، وقالوا كان جعفر بن أبي طالب هو الأمير الأول ، فإن قتل فزيد بن حارثة ، فإن قتل فعبد الله بن رواحة . ورووا بذلك روايات ، وقد وجدت في الأشعار التي ذكرها محمد بن اسحاق في كتاب المغازي ما يشهد لقولهم . . . »[1] ثم استشهد بما يأتي من قول حسان بن ثابت ، وكعب بن مالك . .

بل يمكن أن يستظهر ذلك من اليعقوبي حيث قال :

« . . . ووجه جعفر بن أبي طالب ، وزيد بن حارثة ، وعبد الله بن رواحة في جيش إلى الشام ، لقتال الروم سنة ٨ . وروى بعضهم أنه قال أمير الجيش زيد بن حارثة فإن قتل زيد بن حارثة ، فجعفر بن أبي طالب ، فإن قتل

---

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ١٥ ص ٦٢ ، وأعيان الشيعة ج ٢ ص ٣٢٤ عنه . .

جعفر بن أبي طالب، فعبد الله بن رواحة ، فإن قتل عبد الله بن رواحة ، فليرتض المسلمون من أحبوا . .

وقيل بل كان جعفر المقدم ، ثم زيد بن حارثة ، ثم عبد الله بن رواحة . . »[1] .

وقال العسقلاني عن جعفر : « استعمله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غزوة مؤتة ، واستشهد . . . »[2] .

وقال الطوسي : « على أنه قد اختلفت الرواية في تقديم زيد على جعفر ؛ فروى أن جعفر كان أميراً أولاً ، وانشدوا في ذلك أبياتاً لحسان بن ثابت ، وهي الخ . . . »[3] .

ونحن بدورنا نقول إن جعفراً كان هو الأمير الأول ، وليس زيداً على عكس ما اشتهر بين المؤرخين والمحدثين . . .

ونستند في ذلك إلى عدة أمور :

١ ـ الروايات التي أشار إليها ابن أبي الحديد ، الواردة عن أهل بيت العصمة والطهارة ، كرواية أبان عن الصادق أنه قال : إنه استعمل عليهم جعفراً ، فإن قتل فزيد ، فإن قتل فابن رواحة . .[4] .

وقد قال السيد شرف الدين في هذا المقام إن « اخبارنا في هذا متضافرة ، عن طريق العترة الطاهرة . . . »[5] .

٢ ـ ما رواه ابن سعد في طبقاته ، باسناده عن أبي عامر ، قال : « بعثني النبي إلى الشام ، فلما رجعت مررت على أصحابي ، وهم يقاتلون المشركين

---

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٦٥ طبع صادر . .
(٢) تهذيب التهذيب ج ٢ ص ١٩٨ .
(٣) تلخيص الشافي ج ١ ص ٢٢٧ .
(٤) مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشهوب ج ١ ص ٢٠٥ ، والبحار ج ٢١ ص ٥٥ ، واعلام الورى ص ١١٠ طبعة ثانية ، وأعيان الشيعة ج ٢ ص ٣٢٤ .
(٥) النص والاجتهاد ص ٨٥ طبع سنة ١٣٨٦ هـ .

بمؤتة . قلت : والله لا أبرح اليوم حتى أنظر إلى ما يصير إليه أمرهم . . .

فأخذ اللواء جعفر بن أبي طالب ، ولبس السلاح (وقال غيره أخذ اللواء زيد بن حارثة) ، وكان رأس القوم ، ثم حمل جعفر ، حتى إذاهم أن يخالط العدو ، رجع فوحش بالسلاح ، ثم حمل على العدو ، فطاعن حتى قتل ، ثم أخذ اللواء زيد بن حارثة ، فطاعن حتى قتل ، ثم أخذ اللواء عبد الله بن رواحة ، فطاعن حتى قتل ، ثم انهزم المسلمون أسوأ هزيمة . . . »[1] .

٣ ـ الشعر الذي أشار إليه ابن أبي الحديد . . حيث قد روى أن حسان بن ثابت قد رثى شهداء مؤتة فكان من جملة ما قال :

فلا يبعدن الله قتلى تتابعوا ... بمؤتة ، منهم ذو الجناحين جعفر
وزيد ، وعبد الله ، حيث تتابعوا ... جميعاً ، وأسباب المنية تخطر
غداة مضوا بالمؤمنين يقودهم ... إلى الحرب ميمون النقيبة أزهر
أغر كضوء البدر من آل هاشم ... أبي إذا سيم الضلالة مجسر[2]

إلى آخر القصيدة .

حيث لم يكتف في هذا الشعر بذكر التتابع جعفر ، فزيد ، فابن رواحة . . . بل صرح بأن القائد لهم إلى الحرب ميمون النقيبة أزهر أغر ، من آل هاشم ، وهو جعفر ، رضوان الله تعالى عليه . . .

٤ ـ ما قاله كعب بن مالك الأنصاري ، في رثاء شهداء مؤتة أيضاً حيث كان من جملة ما قال :

فكأنما بين الجوانح والحشا ... مما تأوبني شهاب مدخل
وجدا على النفر الذين تتابعوا ... يوماً بمؤتة أسندوا لم ينقلو

---

(١) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ١ ص ٩٤ طبع ليدن . وكنز العمال ج ١٠ ص ٣٣٦ عن ابن عساكر .

(٢) سيرة ابن هشام ج ٤ ص ٢٦ ، والبداية والنهاية ج ٤ ص ٢٦٠ ، وسيرة زيني دحلان ج ٢ ص ٧٢ ، والإصابة ج ١ ص ٢٣٨ ، وأعيان الشيعة ج ٢ ص ٣٢٤ ، وشرح النهج للمعتزلي ج ١٥ ص ٦٣ ، وديوان حسان ، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج ١ ص ١٠٠ .

إلى أن قال :

فمضوا أمام المسلمين يقودهم فنق عليهن الحديد المرفل
إذ يهتدون بجعفر ولوائه قدام أولهم فنعم الأول
حتى تفرجت الصفوف وجعفر حيث التقى وعث الصفوف مجدل[1]

فقد صرح هو أيضاً بتتابع القواد، وبأن جعفرا كان هو القائد، ولواؤه هو الأول فنعم الأول.. وأخيراً فإن شاعراً آخر من المسلمين، ممن رجع من غزوة مؤتة قد رثاهم فقال:

كفى حزناً اني رجعت وجعفر وزيد وعبد الله في رمس أقبر
قضوا نحبهم لما مضوا لسبيلهم وخلفت للبلوى مع المتغبر
ثلاثة رهط قدموا فتقدموا إلى ورد مكروه من الموت أحمر[2]

٥ ـ قال عبد الله بن جعفر ـ أو ابن عباس ـ لمعاوية : « يا معاوية ما علمت أن رسول الله (ص) حيث بعث إلى مؤتة أمر عليهم جعفر بن أبي طالب ، ثم قال : إن هلك فزيد بن حارثة ، فإن هلك زيد ، فعبد الله بن رواحة ، ولم يرض لهم أن يختاروا لأنفسهم .. الخ »[3] .

وبعد كل ما قدمناه فلا يبقى مجال للقول بأن زيداً كان هو الأمير الأول في مؤتة .. ويتعين أن يكون سيد الجيش هو جعفر الذي يلاحظ أن النبي (ص) قد أظهر من الغم عليه ما لم يظهره على أحد ، حتى على عمه حمزة ، كما أنه قد سرّ بقدومه عليه من أرض الحبشة سروراً عظيماً ، حتى لقد قال ـ وكان قد قدم عليه حين فتح خيبر ـ : « لا أدري بأيهما أنا أشد سروراً بقدومك يا جعفر أم بفتح الله على يد أخيك خيبر .. »

---

(١) البداية والنهاية ج ٤ ص ٢٦١ ، وسيرة ابن هشام ج ٤ ص ٢٧ ، ٢٨ ، ومقاتل الطالبين ص ١٥ وأعيان الشيعة ج ٢ ص ٣٢٥ وشرح النهج ج ١٥ ص ٦٣ وتهذيب ابن عساكر ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) سيرة ابن هشام / ج ٤ ص ٣٠ ، والبداية والنهاية / ج ٤ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ما عدا البيت الثالث .

(٣) كتاب سليم بن قيس / ص ١٨٨ ط النجف ، وقاموس الرجال / ج ٦ ص ٤٠.

وإذ قد ثبت أن جعفراً كان هو الأمير الأول في غزوة مؤتة ، وليس زيد بن حارثة . . فإننا نستطيع أن نفهم ببساطة أن ثمة يداً تحاول أن تشوه الحقيقة وتتجنى على التاريخ ولعل ذنب جعفر الوحيد هو أنه أخو علي عليه السلام، وقد قالت عائشة : ما بعث رسول الله (ص) زيد بن حارثة في سرية إلا أمره عليهم ولو بقي لاستخلفه ، فلماذا تصر عائشة هذا الإصرار في المقام ؟!! حتى جعلته بحيث لو عاش النبي (ص) لاستخلفه !! ولولا علي لتوفرت الدواعي على الاحتفاظ بالحقيقة دون تشويه أو تحريف ، هذا إن لم تتوفر على جعل الأمور كلها في صالحه . . ولكن الله يأبى إلا أن يتم نوره . . والحمد الله ، وصلاته على عباده الذين اصطفى ولا سيما جعفر وعلي ، والأئمة الطاهرين من ولده الطيبين . .

مصادر البحث

١ ـ الإصابة . . . . للعسقلاني

٢ ـ اعلام الورى . . . .

٣ ـ أعيان الشيعة . . . . للسيد الأمين

٤ ـ البحار . . . . للعلامة المجلسي

٥ ـ البداية والنهاية . . . . لابن كثير

٦ ـ تاريخ اليعقوبي . . . . لابن واضح

٧ ـ تلخيص الشافي . . . . للشيخ الطوسي

٨ ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر . . . . لابن بدران

٩ ـ تهذيب التهذيب . . . . للعسقلاني

١٠ ـ ديوان حسان بن ثابت . . . .

١١ ـ سليم بن قيس . . . .

١٢ ـ السيرة النبوية . . . . لابن هشام

١٣ ـ السيرة النبوية . . . . لدحلان

١٤ ـ شرح النهج . . . . للمعتزلي

١٥ ـ الطبقات الكبرى . . . . لابن سعد

١٦ ـ قاموس الرجال . . . . للتستري

١٧ ـ مقاتل الطالبيين . . . . لابي الفرج

١٨ ـ مناقب آل أبي طالب . . . . لابن شهر آشوب

١٩ ـ النص والاجتهاد . . . . لشرف الدين

المؤامرة على مروان بن الحكم

يقولون : « . . عندما دنا أجل معاوية ، أوصى ولده يزيد بأنه يخاف عليه أربعة ، وعد منهم مروان بن الحكم . وقال له :

إذا أنا مت ، فسيقولون لك تقدم ، فصل على أبيك . فقل ما كنت لأعصي أبي فيما أوصاني به ، وقد قال لي : إنه لا يصلي علي إلا شيخ بني امية ، وهو عمي مروان بن الحكم فقدمه ، وتقدم إلى ثقات موالينا ، وهم يحملون سلاحهم تحت أثوابهم . فإذا تقدم للصلاة ، فكبر أربع تكبيرات ، فاشتغل بدعاء الخامسة فقبل أن يسلم ، فليقتلوه ، فإنك تراح منه ، وهو أعظمهم عليك .

فنمى الخبر إلى مروان فأسرها في نفسه . وتوفي معاوية . وحمل سريره للصلاة عليه فعندها قدموا مرواناً ، فكبر أربعاً ، وخرج عن الصلاة قبل دعاء الخامسة ، واشتغل الناس إلى أن كبروا الخامسة »[1] .

هكذا . . . يقولون . .

أما نحن . . فنعتقد أن ذلك من الأساطير التي لا أساس لها ، ونستند في اعتقادنا هذا إلى أمور أربعة :

---

(١) سفينة البحار ج ٢ ص ٥٣٦ عن الهداية للحسين بن حمدان .

الأول : إن هذه القضية لو صحت لكان يجب أن يكون موقف مروان من يزيد ، وموقف يزيد من مروان في مدة حكم يزيد مختلفاً تماماً عما كان عليه . . . مع أننا نرى أنهما كانا على غاية الوفق ، والتفاهم والانسجام . . . وهكذا يقال بالنسبة لمروان ومعاوية بن يزيد بعد ذلك !

الثاني : إن جمهور المؤرخين يرون أن الذي صلى على معاوية هو الضحاك بن قيس لأن يزيد كان غائباً بحوارين حين وفاة والده[1] .

وقال الشافعي ومحمد بن اسحاق : إن الذي صلى عليه هو ابنه يزيد وإنه دخل قبل موت أبيه دمشق ، فأوصى معاوية إليه . ولكن الجمهور على أن يزيد لم يدخل دمشق إلا بعد موت أبيه ، وأنه صلى على قبره بالناس[2] .

الثالث : إن مروان بن الحكم كان حين وفاة معاوية بالمدينة ، فجاء إلى الوليد بن عتبة نعي معاوية ، وطلب البيعة ليزيد من الناس عامة ، ومن الحسين خاصة فأحضر الوليد مروان فأطلعه على الأمر واستشاره ، ثم استحضر الحسين وطلب منه ذلك فلم يقبل منه ، فأمره مروان بحبسه حتى يبايع أو يقتله ، وغضب الحسين لمشورة مروان ، بحبسه إلى أن يبايع أو يقتل وجرى بينهما ما جرى مما هو معروف ، ومشهور ، وحيث إن ذلك مما اتفق عليه المؤرخون ، ولم نجد أحداً منهم يخالف فيه على الاطلاق ، فإننا لا نجد حاجة لذكر مصادره . . .

وهكذا . . وإذا كان مروان حين وفاة معاوية بالمدينة ، فكيف يكون قد صلى عليه وهو في الشام . . . أما

الرابع : فعدا عن أن ناقل الرواية هو (الحسين بن حمدان) وهو من الغلاة الذين لا يوثق بروايتهم .

فإن الرواية تنص على أن مروان قد كبر على معاوية خمساً ومن الواضح :

(١) راجع : البداية والنهاية ج ٨ ص ١٤٣ وليراجع أيضاً تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٣٩ وأسد الغابة ج ٤ ص ٣٨٧ ومآثر الانافة ج ١ ص ١١١ .
(٢) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٤٣ و١٤٤ ومآثر الانافة ج ١ ص ١١١ .

أن عمر كان قد أرجع الناس إلى أربع تكبيرات ولم يكن معاوية والامويون ليخالفوا سنة عمر . . ولهذا البحث مجال آخر . . .

وأما عن سر وضع واختلاق هذه الاسطورة ، فلعله لا يكاد يخفى على من أمعن النظر في تاريخ الوضع والاختلاق ، والدس في التاريخ الإسلامي . . .

فمروان . . . قد أصبح خليفة للمسلمين . . وله تاريخ حافل بالمواقف المخزية تجاه علي عليه السلام ، وأبنائه من بعده. . . ومنها موقفه المشار إليه آنفاً، والذي يتلخص بأنه : أشار على الوليد بن عتبة بـ « قتل الحسين » (ع) وإذا كان هذا مما لا يرتاح إليه أي مسلمٌ يؤمن بالله ، واليوم الآخر ، فلا بد من محاولة التمويه على الناس ، وتكذيب هذه الحقيقة ، ولا أقل من التشكيك فيها . . . وباختراعهم لهذه الاسطورة يكونون قد أبعدوا مروان عن المدينة ، وأوصلوه إلى الشام ، حين وفاة معاوية . . حتى لقد صلى هو عليه ، وتصرف تصرفاً أفشل به هذه المؤامرة الخيالية .

ولهذه القضية المفتعلة قضية أخرى نظيرة لها في الاختراع ، والافتعال وملخصها ، أنه عندما وصل الوفد الذي معه رأس الحسين إلى الشام ، دخلوا مسجد دمشق « فقال لهم مروان بن الحكم كيف صنعتم ؟ قالوا:ورد علينا منهم ثمانية عشر رجلاً ، فأتينا والله على آخرهم ، وهذه الرؤوس والسبايا ، فوثب مروان وانصرف الخ »[1] .

مع أن مروان لم يكن حينئذ بالشام ، وإنما كان بالمدينة ، وإنما الهدف من إبعاده من المدينة إلى الشام هو تبرئته من موقفه المشين من رأس الحسين عليه السلام ، عندما أرسل إلى مدينة الرسول . . حيث أنشد الشعر الدال على الشماتة ، ورمى بالرأس نحو قبر النبي ، وقال : يا محمد ، يوم بيوم بدر . . وقال : والله ، لكأني أنظر إلى أيام عثمان إلى آخر ما قدمنا تفصيله في بحث « علي بن الحسين ، وأموال مروان » .

وإذا كان مروان حينئذ بالمدينة ، حسبما بيناه في البحث المشار إليه

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٩٦

آنفاً . . . فكيف وصل إلى الشام ، وجرى بينه وبين الوفد الذي معه رأس الحسين ما جرى ؟ .

إنه حتى وإن لم يكن حينئذ بالشام . . لا بد وأن يؤتى به إليها ـ من قبل الغيارى على الخلفاء ـ من أجل طمس حقيقة موقفه من الحسين ، واشارته على الوليد بقتله ، وأيضاً طمس حقيقة موقفه من رأسه الشريف حين أرسل إلى المدينة . . . ولكن هذه الأكاذيب كلها ما راجت على الناس ، ولا اطمأنوا إليها ، ولا أعاروها اذناً صاغية ، لأن الحقيقة كانت أقوى من كل زيف، ودجل ، وخداع ، والحق يعلو ولا يعلى عليه . .

مصادر البحث

١ ـ أسد الغابة . . . . لابن الأثير

٢ ـ البداية والنهاية . . . . لابن كثير

٣ ـ تاريخ اليعقوبي . . . . لابن واضح

٤ ـ سفينة البحار . . . . للقمي

٥ ـ مآثر الانافة . . . . للقلقشندي

الحنفية ليست من سبي أبي بكر

بداية :

يذكر المؤرخون: أن أم محمد ابن الحنفية كانت سبيّة من سبايا الردة قوتل أهلها على يد خالد بن الوليد لمّا ارتدت بنو حنيفة ، وادعت نبّوة مسيلمة ، وأن أبا بكر دفعها إلى علي عليه السلام من سهمه في المغنم .

وقد اختلفوا فيها : هل هي أمة لبني حنيفة سوداء سنديّة[1] أم هي عربية من بني حنيفة أنفسهم . .

الاستدلال على خلافة أبي بكر :

وانطلاقاً مما تقدّم ، نجد البعض يحاول أن يتخذ من ذلك دليلاً على صحة خلافة أبي بكر . يقول السمعاني :

«كانت من سبي بني حنيفة أعطاها إيّاه أبو بكر الصديق (رض) ولو لم يكن إماماً لما صحّ قسمته ، وتصرّفه في خمس الغنيمة ، وعلي (رض) أخذ خولة ، واعتقها ، وقد تزوج بها »[2].

---

(١) طبقات ابن سعد / ج ٥ ص ٦٦ ، وليراجع غيره . .
(٢) أنساب السمعاني / ج ٤ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

كما أن ابن الجوزي جعل ما يذهب إليه الرافضة في أبي بكر من أعجب التغفيل بعد أن كانوا يعلمون باستيلاده الحنفية من سبيه الأمر الذي يدل على رضاه ببيعته . .[1] .

أهل السنّة في غنى عن هذا الاستدلال :

. . . واستدلال هؤلاء بهذا الدليل غريب وعجيب :

١ ـ فإن صحة سبي المشرك ، وصحة بيعه وشرائه ، والاستيلاء عليه لا تتوقف على أن يكون السابي له عادلاً ، أو حاكماً ، أو خليفة ، بل وحتى مسلماً أيضاً ، إذ يجوز ذلك حتى ولو سباه مشرك مثله ، أو سباه غير الحاكم ، وغير الخليفة ، ولا دلالة فيه على صحة خلافة أحد .

٢ ـ وخصوصاً عند من يجوّز خلافة كل متغلب ، ويرى وجوب طاعته ، والإيتمار بأوامره ، وعدم جواز الخروج بل ولا الاعتراض عليه ، وصحة كل تصرفاته . . كما هو مذهب هؤلاء المستدلين أنفسهم . .

ولعله لأجل هذا بعينه لم يرتض الشيخ عبد الرحمان المعلمي اليماني ، المعلق على أنساب السمعاني ، هذا الاستدلال . حيث قال :

« . . أهل السنّة في غنى عن مثل هذا الاستدلال »[2] .

الحنفية ليست من سبي أبي بكر :

ونزيد على ما تقدم : أن كون الحنفية من سبي أبي بكر غير معلوم ، بل نكاد نقطع بخلافه ، وذلك استناداً إلى الأمور التالية :

١ ـ قال المعتزلي : « وقال قوم وهم المحققون ، وقولهم الأظهر : إن بني أسد أغارت على بني حنيفة في خلافة أبي بكر الصديق ، فسبوا خولة بنت

---

(١) اخبار الحمقى والمغفلين / ص ٩٩ ـ ١٠٠ بتحقيق الخاقاني ط سنة ١٣٨٦ هـ .
(٢) أنساب السمعاني / ج ٤ هامش ص ٢٩٠ .

جعفر ، وقدموا بها المدينة ، فباعوها من علي عليه السلام ، وبلغ قومها خبرها ، فقدموا المدينة على علي عليه السلام ، فعرفوها ، وأخبروه بموضعها منهم ، فاعتقها ، ومهرها وتزوجها ، فولدت له محمداً فكنّاه أبا القاسم .

وهذا القول هو اختيار أحمد بن يحيى البلاذري في كتابه المعروف بـ : (تاريخ الأشراف) »[1] .

وقد ذكر ذلك البلاذري عن علي بن المغيرة الاثرم ، وعباس بن هشام الكلبي على نحو ما تقدم . . ثم قال : « وهذا أثبت من خبر المدائني »[2] .

ولكن نص رواية الكلبي عن خراش بن اسماعيل هو كما يلي : إن خولة سباها قوم من العرب في خلافة أبي بكر ، فاشتراها اسامة بن زيد بن حارثة ، وباعها من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فلما عرف أمير المؤمنين صورة حالها اعتقها ، وتزوجها ، ومهرها .

وقال ابن الكلبي : من قال : إن خولة من سبي اليمامة فقد أبطل[3] .

ولكن الحقيقة هي أن ما ذكروه من شراء علي عليه السلام لها ، وإن كان صحيحاً ، ولكنهم غلطوا في قولهم : إن شراءها قد كان في زمن أبي بكر ، بل كان ذلك في زمن الرسول الأعظم (ص) كما ذكره الآخرون وتؤيده القرائن والشواهد الآتية :

٢ ـ قال البري التلمساني : « وأما أبو القاسم محمد بن علي ، ابن الحنفية ، فأمه من سبي بني حنيفة ، اشتراها علي ، واتخذها أم ولد ، فولدت له محمداً ، فأنجبت . واسمها خولة بنت اياس بن جعفر جانّ الصفا .

ويقال . بل كانت أمة لبني حنيفة ، سندية سوداء ، ولم تكن من

---

(١) شرح النهج للمعتزلي / ج ١ ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ . وقاموس الرجال / ج ٨ ص ١٦٠ عنه .
(٢) أنساب الأشراف بتحقيق المحمودي / ج ٢ ص ٢٠١ .
(٣) عمدة الطالب / ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

أنفسهم ، وإنما صالحهم خالد بن الوليد على الرقيق ، ولم يصالحهم على أنفسهم »[١] .

٣ ـ إن بعض ما ذكر في وفاة ابن الحنفية ، وفي مدة عمره يؤيد : انه قد ولد في زمن الرسول (ص) وعدم ذكره في جملة الصحابة ولو على سبيل الاحتمال ، لعله لغفلة منهم ، أو لعدم ذهابهم إلى تلك الأقوال التي يقتضي الجمع بينها ذلك . . . أو لأنهم قد سلّموا بأن امه كانت من سبي أبي بكر ، ولم يخطر على بالهم غير ذلك . . وبيان ذلك :

أن ابن الحنفية قد عاش على أشهر الأقوال خمساً وستين سنة . . بل لقد وجد في هامش عمدة الطالب : إنه عاش ٦٧ سنة . . .[٢] .

وإذا أضفنا إلى ذلك: أن ابن حجر يختار: أن وفاته كانت سنة ٧٣، وينسب سائر الأقوال إلى : (القيل) ، والظاهر أن دليله هو ما رواه البخاري في تاريخه : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي حمزة قال : قضينا نسكنا حين قتل ابن الزبير ، ثم رجعنا إلى المدينة مع محمد ، فمكث ثلاثة إيام ثم توفي . .[٣] . فإننا لا بد وأن نستنتج : أن ولادة ابن الحنفية قد كانت سنة ٨ للهجرة بل قبلها .

وعلى هذا . . فلا يصح أن تكون من سبي أبي بكر على يد خالد بن الوليد كما يقولون . .

وقولهم : إن علياً لم يعرف في حياة فاطمة غير فاطمة لا يصح .

فإنه لما أرسله الرسول (ص) ليأخذ الخمس من خالد وأصحابه اصطفى جارية ، وأصابها ، وشكوه إلى رسول الله (ص) فناصره عليهم[٤] .

---

(١) الجوهرة في نسب الإمام علي وآله ض ٥٨ .
(٢) راجع عمدة الطالب ، هامش ص ٣٥٢ .
(٣) راجع : تهذيب التهذيب / ج ٩ ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ .
(٤) البداية والنهاية/ ج ٧ ص ٣٤٤ و ٣٤٥ عن كثيرمن المصادر، ومسند أحمد/ ج ٥ ص ٣٥١ و ٣٥٩ . =

وإذن فلا مانع من ولادة ابن الحنفية في عهد رسول الله (ص) .

٣ ـ قال أبو نصر البخاري الذي كان حياً في سنة ٣٤١ : « . . روى عن أسماء بنت عميس ، أنها قالت : رأيت الحنفية سوداء حسنة الشعر اشتراها علي عليه السلام بذي المجاز ـ سوق العرب ـ أو ان مقدمه من اليمن ، فوهبها لفاطمة عليها السلام ، وباعتها فاطمة من مكمل الغفاري وولدت له عونة بنت مكمل ، وهي اخت محمد لأمه . . ولا يصح أنها كانت من سبي خالد بن الوليد . . »[١] .

ويؤيد ذلك أن البلاذري نفسه يقول : « وزعم بعضهم : أن اخت محمد بن علي لأمه (هي) عوانة بنت أبي مكمل من بني عفان »[٢] لعل الصحيح (غفار) بدل عفان ، وصحفه النساخ . .

وعلى كل حال . . فإن هذا يدل على أنها كانت صحابية . ويدل عليه أيضاً ما في فوائد أبي الحسن أحمد بن عثمان الآدمي ، من طريق ابراهيم بن عمر بن كيسان ، عن أبي جبير ، عن أبيه قنبر ، حاجب علي ، عن علي : إن النبي (ص) رأى خولة في منزل علي ، فضحك ، ثم قال : يا علي ، أما إنك تتزوجها من بعدي ، وستلد لك غلاماً ، فسمّه باسمي ، وكنّه بكنيتي ، وانحله . .[٣] .

وقد وقع بين طلحة وبين علي كلام فعيّره طلحة بجرأته على الرسول حيث سمى باسمه ، وكنى بكنيته ، فاستشهد علي بنفر من قريش ، فشهدوا : أن رسول الله (ص) قال : إنه سيولد لك بعدي غلام ، فقد نحلته اسمى ، وكنيتي ، ولا تحل لأحد من امتي بعده[٤] .

= وراجع : الصحيح من سيرة النبي (ص) للمؤلف ج ٤ قصة تزويج علي (ع) ببنت أبي جهل .

(١) سر السلسلة العلوية لأبي نصر البخاري / ص ٨١ ، وعمدة الطالب / ص ٣٥٣ عنه .

(٢) أنساب الأشراف ، تحقيق المحمودي / ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٣) الإصابة / ج ٤ ص ٢٨٩ .

(٤) طبقات ابن سعد / ج ٥ ص ٦٦ .

٤ ـ قال المعتزلي : « . . وقال قوم ، منهم أبو الحسن علي بن محمد بن سيف المدائني : هي سبية في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله ، قالوا : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً إلى اليمن ، فأصاب خولة في بني زبيد ، وقد ارتدوا مع عمرو بن معدي كرب ، وكانت زبيد سبتها من بني حنيفة في غارة لهم عليهم ، فصارت في سهم علي عليه السلام . فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : إن ولدت منك غلاماً فسمه باسمي ، وكنه بكنيتي ، فولدت له بعد موت فاطمة عليها السلام محمداً ، فكناه أبا القاسم . . »[1] .

وأخيراً . . فلو كانت الحنفية أمة وسوداء سندية لرأينا عبد الله بن الزبير والامويين يعيرونه بها ولو مرة واحدة ولا سيما ابّان استفحال الخلاف بينه وبينهم كما هو معروف ومشهور وفي كتب التاريخ مسطور ، مع أننا لا نجد لذلك أثراً أبداً . . على رغم المراجعة الدقيقة للمحاورات القاسية التي كانت تجري فيما بينهم .

خاتمة المطاف :

وبعد كل ما تقدم يتضح بما لا مجال معه للشك أن ما يرسله الكتّاب والمؤرخون ارسال المسلمات من أن الحنفية كانت من سبي أبي بكر . . ليس له ما يبرره . . بل إن المحققين وقولهم هو الأظهر على حد تعبير المعتزلي يرون خلاف ذلك تماماً . . وعليه فالاستدلال بأمر كهذا ـ لو صح الاستدلال به ـ على خلافة أبي بكر ليس له ما يبرره ولا منطق يساعده . .

مصادر البحث

١ ـ اخبار الحمقى والمغفلين . . . . لابن الجوزي
٢ ـ الإصابة . . . . للعسقلاني
٣ ـ الأنساب . . . . للسمعاني

---

(١) شرح النهج للمعتزلي / ج ١ ص ٢٤٤ ، وقاموس الرجال / ج ٨ ص ١٦٠ عنه ، وأنساب الأشراف تحقيق المحمودي / ج ٢ ص ٢٠٠ .

٤ ـ أنساب الأشراف . . . . للبلاذري
٥ ـ البداية والنهاية . . . . لابن كثير
٦ ـ تهذيب التهذيب . . . . للعسقلاني
٧ ـ الجوهرة في نسب علي (ع) وآله . . . . للبري التلمساني
٨ ـ سر السلسلة العلوية . . . . لأبي نصر البخاري
٩ ـ شرح النهج . . . . للمعتزلي
١٠ ـ الصحيح من سيرة النبي الأعظم (ص) . . . . للمؤلف
١١ ـ الطبقات الكبرى . . . . لابن سعد
١٢ ـ عمدة الطالب . . . . لابن مهنا
١٣ ـ قاموس الرجال . . . . للتستري
١٤ ـ مسند أحمد . . . . لابن حنبل

حديث اللدود خرافة

١٥/جمادي الأولى/ ١٤٠٠ هـ.ق.

بسم الله الرحمن الرحيم

يقولون : إن النبي (ص) قد أمر بمجازات الأبرياء في قضية رواها البخاري وغيره ، وإليك نص ما رووه في ذلك .

النصوص والآثار :

١ ـ ما رواه البخاري وغيره : قالت عائشة : لددناه في مرضه ، فجعل يشير إلينا : أن لا تلدوني ، فقلنا : كراهية المريض للدواء ، فلما أفاق قال : ألم أنهكم أن تلدوني ؟ قلنا : كراهية المريض للدواء ، فقال : لا يبقى أحد في البيت إلا لد وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم[1] .

٢ ـ ولفظ محمد بن سعيد : كانت تأخذ رسول الله (ص) الخاصرة فاشتدت به فاغمي عليه فلددناه فلما أفاق قال : هذا من فعل نساء جئن من هنا ، وأشار إلى الحبشة ، وإن كنتم ترون أن الله يسلط علي ذات الجنب ، ما كان الله ليجعل لها علي سلطاناً ، والله لا يبقى أحد في البيت إلا لد ، فما بقى

(١) صحيح البخاري / ج ٣ ص ٥٤ ، وكتاب الطب باب اللدود ، وشرح النهج للمعتزلي / ج ١٣ ص ٣٢ ، ومسند أحمد / ج ١ ص ٥٣ .

أحد في البيت إلا لد ، ولددنا ميمونة وهي صائمة[1] .

٣ ـ ومن طريق أبي بكر بن عبد الرحمان : إن أم سلمة وأسماء بنت عميس اشارتا بأن يلدوه . . وفي رواية بسند صحيح رواها عبد الرزاق : إن قضية اللد قد جرت في بيت ميمونة وإن نساءه تشاورن في ذلك ، فلما أفاق قال : هذا من فعل نساء جئن من ها هنا وأشار إلى الحبشة[2] .

٤ ـ قال المعتزلي : « وإن أهل داره ظنوا : أن به ذات الجنب فلدوه وهو مغمى عليه ، وكانت العرب تداوي باللدود من به ذات الجنب ، فلما أفاق علم أنهم قد لدّوه ، فقال :

« لم يكن الله ليسلطها علي ، لدوا كل من في الدار » ، فجعلِ بعضهم يلد بعضاً »[3] .

٥ ـ وفي رواية عن العباس : إنه دخل على رسول الله (ص) وعنده نساؤه فاستترن مني إلا ميمونة ، فقال : لا يبقى في البيت أحد شهد اللد إلا لد الخ . .[4] .

٦ ـ وفي رواية مطولة عن عائشة ، قالت : وفزع الناس إليه ، فظننا أن به ذات الجنب ، فلددناه ثم سرّي عن رسول الله (ص) ، وأفاق فعرف أنه قد لد ، ووجد أثر اللدود ، فقال : ظننتم أن الله عز وجل سلطها علي ؟ ما كان الله يسلطها علي ، والذي نفسي بيده ، لا يبقى في البيت أحد إلا لد إلا عمي ، فرأيتهم يلدونهم رجلاً رجلاً .

وقالت عائشة ومن في البيت يومئذ فتذكر فضلهم ، فلد الرجال أجمعون ، وبلغ اللدود أزواج النبي (ص) ، فلددن امرأة امرأة ، حتى بلغ اللدود امرأة منا

---

(١) فتح الباري / ج ٨ ص ١١٢ ، ١١٣ .
(٢) راجع : فتح الباري / ج ٨ ص ١١٢ ، ومسند أحمد / ج ١ ص ٤٣٨ ، لكن فيه أن الذي اتهم نساء الحبشة هو غير النبي (ص) .
(٣) شرح النهج للمعتزلي / ج ١٠ ص ٢٦٦ .
(٤) مسند أحمد / ج ١ ص ٢٠٩ .

ـ قال ابن أبي الزناد : لا أعلمها إلا ميمونة قال : وقال بعض الناس : أم سلمة ـ قالت : إني والله صائمة . فقلنا : بئسما ظننت أن نتركك وقد أقسم رسول الله (ص) ، فلددناها ، والله يابن اختي ، وإنها لصائمة[1] .

٧ ـ عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله (ص) : إن خير ما تداويتم به السعوط واللدود والحجامة ، والمشي . فلما اشتكى رسول الله (ص) لده أصحابه ، فلما فرغوا قال : لدوهم ، قال : فلدوا كلهم غير العباس . .[2] .

وعنه أيضاً : إن رسول الله (ص) لدّه العباس وأصحابه ، فقال رسول الله (ص) : من لدّني ؟ فكلهم أمسكوا . فقال : لا يبقى أحد في البيت إلا لد غير عمه العباس.

قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث عباد بن منصور[3] .

٨ ـ وأخيراً . . فقد روت عائشة قالت : أغمي على رسول الله (ص) ، والدار مملوءة من النساء: أم سلمة، وميمونة، وأسماء بنت عميس، وعندنا عمه العباس بن عبد المطلب ، فاجمعوا على أن يلدّوه فقال العباس : لا ألده ، فلدوه ، فلما أفاق قال : من صنع بـي هذا ؟ قالوا : عمك قال لنا : هذا دواء جاء من نحو هذه الأرض ـ وأشار إلى أرض الحبشة ـ قال : فلم فعلتم ذلك ؟ فقال العباس : خشينا يا رسول الله أن يكون بك ذات الجنب ، فقال : إن ذلك لداء ما كان الله ليقذفني به ، لا يبقى أحد في البيت إلا لد إلا عمي . قال : فلقد لدت ميمونة وإنها لصائمة لقسم رسـول الله (ص) عقوبـة لهم بما صنعوا . .[4] .

---

(١) مسند أحمد (ج ٦ ص ١١٨ .
(٢) صحيح الترمذي / ج ٤ ص ٣٨٨ ، والفائق / ج ٣ ص ٣١٣ ، والنهاية / ج ٤ ص ٢٤٥ ، وزاد : أنه فعل ذلك عقوبة لهم .
(٣) صحيح الترمذي / ج ٤ ص ٣٩١ .
(٤) شرح النهج للمعتزلي / ج ١٣ ص ٣١ ، ٣٢ .

ونحن بدورنا لا نصدق هذه الرواية :

أولاً : فعدا عن المناقشة في أسانيدها . فإن الروايات فيها يناقض بعضها بعضاً ، ونحن نكتفي بذكر موارد خمسة لهذه التناقضات ونترك الباقي لنظر القارىء وملاحظته ، فنقول :

١ ـ واحدة تذكر : أن العباس قد لدّه . وأخرى تقول : إنه رفض أن يلّده واكتفى بالإشارة بذلك . . وثالثة تقول : لم يشارك لا في لدّه ولا في المشورة به .

٢ ـ واحدة تقول : إن صحابته قد لدوا رجلاً رجلاً حتى بلغ اللدود نساءه (ص) . وأخرى تذكر : أن اللد كان للنساء فقط . . وثالثة تذكر : إن اللد كان لصحابته ، ولا تشير إلى النساء أصلاً . .

٣ ـ ثم هناك الخلاف في من التدت وهي صائمة هل هي : أسماء بنت عميس ، أو هي ميمونة . .

٤ ـ واحدة تذكر : أنه (ص) لم يعرف باللد إلا عندما أفاق حيث وجد أثره في فمه ، وأخرى تذكر أنه نهاهم عن ذلك صراحة أو بالإشارة ولكنهم لم يمتثلوا لأنهم اعتبروا : أن ذلك منه كراهة المريض للدواء . .

٥ ـ رواية تذكر : أن اللدود دواء جاءهم من قبل الحبشة . . وأخرى تقول : « كانت العرب تداوي باللدود من به ذات الجنب » .

وثانياً : لقد صرحت رواية المعتزلي والزمخشري وابن الأثير[١] : بأن الرسول قد أراد أن يلدهم جميعاً عقوبة لهم وذلك . . «فيه نظر لأن الجميع لم يتعاطوا ذلك»[٢] فلماذا يعاقب غير الجناة ؟! . . ولو سلم أنهم جميعا استحقوا العقاب لتركهم الانكار على الفاعلين ، ولا سيما مع نهيه لهم عن ذلك . . فيرد عليه سؤال : أنهم قد ظنوا أنه قد نهاهم عن ذلك كراهية المريض للدواء كما يقولون فهم معذورون

---

(١) الفائق / ج ٣ ص ٣١٣ ، والنهاية / ج ٤ ص ٢٤٥ ، وفيهما : فعل ذلك عقوبة لهم ، لأنهم لدوه بغير إذنه .

(٢) فتح الباري / ج ٨ ص ١١٢ .

في ذلك لأنهم قد انساقوا مع تأويلهم وفهمهم . . هذا كله عدا عن أن بعض الروايات تنكر أن يكون (ص) قد نهاهم عن ذلك ، بل تصرح بأنه لم يعرف بالأمر إلا بعد افاقته من اغمائه . .

ولو سلم . . فإنهم في فعلهم ذلك كانوا يحسبون أنهم يحسنون له (ص) ويبّرونه ويحافظون عليه ، فهل مع هذا يستحقون عقاباً أو تأديباً كما يزعمه العسقلاني ؟![1] .

وهل ذلك منه لهم إلا كجزاء سنمار ؟! . .

ثم أليس يقولون : إنه (ص) لم يكن ينتقم لنفسه من أحد ؟! . .[2] فلماذا غيّر عادته في هذا الوقت بالذات ؟! . .

ولو سلم أنهم يستحقون العقاب ، فهل عقابهم لا بد وأن يكون على هذه الصورة ؟! .

وهل كل من لدّ شخصاً مع عدم رضاه يكون عقابه اللّد في المقابل ؟! .

وكيف صار عقاب المرتكب هو نفس عقاب الراضي بالفعل ، وهل كل من رضي بفعلٍ قوم لا بد وأن يتعرض لنفس العقاب الذي يتعرّضون له ؟! فلو قتل رجل رجلاً ورضي به آخر ، فهل يقتلان معاً : الراضي والقاتل على حد سواء ؟! . .

إلى غير ذلك من الأسئلة التي لن تجد الجواب المقنع والمفيد . .

وثالثاً: الرواية تصرح: بأنه لم يكن الله ليبتليه بذات الجنب . . ولكننا نرى أن أبا يعلى قد روى بسند فيه ابن لهيعة عن عائشة نفسها : إن النبي (ص) مات من ذات الجنب[3] .

قال المعتزلي : « واحتج الذاهبون إلى أن مرضه كان ذات الجنب بما روي

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق . .
(٣) فتح الباري / ج ٨ ص ١١٣ ، وشرح النهج / ج ١٠ ص ٢٦٧ .

من انتصابه وتعذر الاضطجاع والنوم عليه . قال سلمان الفارسي : دخلت عليه صبيحة يوم قبل اليوم الذي مات فيه ، فقال لي : يا سلمان ، ألا تسأل عما كابدته الليلة من الألم والسهر أنا وعلي ؟ فقلت : يا رسول الله ، ألا أسهر الليلة معك بدله ؟ فقال : لا ، هو أحق بذلك منك »[1] .

وقال : « .. قال : (وفاضت بين نحري وصدري نفسك) يروى أنه صلى الله عليه وآله قذف دماً يسيراً وقت موته ، ومن قال بهذا القول زعم أن مرضه كان ذات الجنب ، وأن القرحة التي كانت في الغشاء المستبطن للاضلاع انفجرت في تلك الحال ، وكانت فيها نفسه صلى الله عليه وآله .. »[2] .

ورابعاً : لو سلمنا : أنه (ص) لم يمت من ذات الجنب ، وإنما مات بالحمى والسرسام الحار .. فإننا لا يمكن أن نقبل أنهم ظنوا : أن به ذات الجنب ، وذلك لأن الحاكم قد روى في المستدرك أن : « ذات الجنب من الشيطان .. »[3] .

وإذا كانت من الشيطان فلا مجال لتوهمهم أن به ذات الجنب ، لأن الشيطان ليس له سلطان على عباد الله الصالحين من المؤمنين فكيف بسيد الأنبياء والمرسلين : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان »[4] كما أن الشيطان قال : « لأغوينّهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين »[5] .

وقول ابن حجر العسقلاني : إن ذات الجنب تطلق بازاء مرضين : الورم الحار الذي يعرض للغشاء المستبطن ، والآخر ريح محتقن بين الاضلاع ، والأول هو المنفي له (ص) عن نفسه[6] .

لا يحل الإشكال ، لأنه لو كان كذلك .. فقد كان عليه (ص) : أن يبين

---

(١)و(٢) شرح النهج للمعتزلي / ج ١٠ ص ٢٦٧و ٢٦٦ على الترتيب ..
(٣) فتح الباري / ج ٨ ص ١١٣ .
(٤) سورة الحجر: آية ٤٢.
(٥) سورة ص: آية ٨٣، وسورة الحجر: آية ٤٠ .
(٦) فتح الباري / ج ٨ ص ١١٢ وج ١٠ ص ١٤٥ .

أيهما هو المعني بكلامه نفياً واثباتاً . . وكان على الباحثين ذكر ذلك عنه ، وإذا كان كذلك ولم يبين فلا بد وأن يحمل كلامه على ما هو المتعارف ، والتفكيك في كلامه يحتاج إلى دليل ، وليس ثمة دليل ، ثم كيف يكون هذا هو المنفي في كلامه مع أنه هو الذي يقولون : إنه مات به كما تقدم نقله عن المعتزلي ؟! . .

وخامساً : قول بعض الروايات : إن جميع أزواج النبي قد احتجبن من العباس سوى ميمونة غريب ، فإن العباس وإن كان زوج أخت ميمونة ، ولكن ذلك لا يخرجه عن كونه رجلاً أجنبياً كسائر الرجال الأجانب ، فلماذا لا تحتجب منه ميمونة زوج النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ؟!! .

وأخيراً . . فقد قال المعتزلي : « وسألت النقيب أبا جعفر يحيى بن أبي زيد البصري عن حديث اللدود ، فقلت : ألدّ علي بن أبي طالب ذلك اليوم ؟ فقال : معاذ الله ، لو كان لدّ لذكرت عائشة ذلك فيما تذكره وتنعاه عليه . قال : وقد كانت فاطمة حاضرة في الدار ، وابناها معها ، أفتراها لدّت أيضاً ؟ ولدّ الحسن والحسين ؟! كلاّ ، وهذا أمر لم يكن ، وإنما هو حديث ولّده من ولّده تقرباً إلى بعض الناس الخ . . » .

ثم يذكر أن من لدّ هو فقط أسماء بنت عميس وميمونة ، وإن الدواء جاء به جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة[1] . ولكن كيف ذلك ونحن نرى ابن أبي الحديد نفسه يصرّح بأن اللدود كانت تستعمله العرب لذات الجنب ؟![2] كما تقدم .

وهكذا يتضح : أن هذه الرواية لا يمكن أن تصح ، وان ذكرها في صحيح البخاري وغيره لا يبرر الالتزام بها ، وتصديقها . .

ولعل سر اختلاقها هو إظهار صحة نسبة الهجر إلى رسول الله (ص) في مرضه . ولعل النقيب المعتزلي يشير إلى هذا في عبارته الآنفة .

---

(١) شرح النهج للمعتزلي / ج ١٣ ص ٣٢ .
(٢) نفس المصدر / ج ١٠ ص ٢٦٦ .

وما أكثر الأكاذيب والمفتريات على نبي الأمة الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم ، رد الله كيد الكاذبين والمنحرفين إلى نحورهم ، وعصمنا من الزلل في القول والعمل والحمد لله وصلاته وسلامه على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطيبين الطاهرين.

١٥ جمادى الاولى ١٤٠٠ هـ

مصادر البحث

١ ـ القرآن الكريم . . . .

٢ ـ شرح النهج . . . . للمعتزلي

٣ ـ صحيح البخاري . . . . للبخاري

٤ ـ صحيح الترمذي . . . . للترمذي

٥ ـ الفائق . . . . للزمخشري

٦ ـ فتح الباري . . . . للعسقلاني

٧ ـ مسند أحمد . . . . لابن حنبل

٨ ـ النهاية . . . . لابن الأثير

بحث فقهي

التكبير على الميت خمس لا أربع

التكبير على الميت: خمس لا أربع

٢١/ جمادى الأولى/ ١٤٠٠ هـ.

ما هو مذهب أهل البيت « عليهم السلام » :

إن من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين المذاهب الإسلامية مسألة عدد التكبيرات في صلاة الجنازة على المسلم.

فذهبت طائفة تبعاً لأئمتهم إلى أن الواجب فيها هو فقط أربع تكبيرات. وهؤلاء هم جمهور أهل السنّة والجماعة . .

وذهب أهل البيت عليهم السلام[1]، وشيعتهم، وتابعهم آخرون من غيرهم، كما سيتضح، إلى أن الواجب هو خمس تكبيرات . . وهذا الحكم إجماعي عند الشيعة الامامية، لا تجد فيه مخالفاً على الاطلاق، بل لعله من ضروريات المذهب عندهم[2] والأخبار عندهم في ذلك متواترة عن العترة الطاهرة، وقد رواه عن أهل البيت (ع) كل من :

زرارة، والحلبي، وأبي ولاد، وأم محمد بن مهاجر، وابن محبوب، وسماعة، وكليب الأسدي، وعمار الساباطي، وعلي بن سويد، واسماعيل بن

---

(١) وقد رواه في البحر الزخار ج ٣ ص ١١٨ عن العترة جميعاً، وراجع : نيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩.

(٢) راجع : مستمسك العروة الوثقى / ج ٤ ص ٢٣٤ طبعة ثالثة.

همام ، ويونس ، وهشام بن سالم ، وحماد بن عثمان ، وأبي بصير ، وجعفر الجعفري ، وأبي بكر الحضرمي ، واسماعيل بن سعد ، وعبد الله بن سنان ، وعبد الله بن مسكان ، وعلي بن أبي حمزة ، وقدامة بن زائدة ، والحسين بن النضر ، وإبراهيم بن محمد بن حمران ، والفضل بن شاذان ، وسفيان بن السمط ، وأبي حمزة ، والأعمش ، ومحمد بن الفضيل ، وفضيل بن يسار ، وعمرو بن شمر ، وجابر ، واسماعيل بن سعيد الأشعري ، وعبد الرحمان العرزمي ، وعلي بن عبد الله ، والحسين بن خالد . إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه . .[1] .

مذهب أهل البيت (ع) هو الصحيح :

ونحن بدورنا لا نجد مناصاً عن الالتزام بمذهب أهل البيت (ع) وشيعتهم . . ولا نستند فقط إلى الاجماع المذكور ، ولا فقط إلى الروايات عنهم عليهم السلام ، وهم سفينة النجاة التي من ركبها نجا ، ومن تخلّف عنها غرق ، واحد الثقلين الذين لا يضل أبداً من تمسّك بهما . .

وإنما نستند ـ بالإضافة إلى ذلك ، إلى العديد من الأدلة والروايات ذات الأسانيد الصحيحة عند غيرهم أيضاً ، والمروية في أوثق مصادرهم ، والتي تؤكد على أن الزيادة على الأربع ثابتة من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأهل بيته عليهم السلام ، وعدد من الصحابة وغيرهم . .

أدلة القائلين بالتكبيرات الأربع :

لقد استُدِلَّ على أن الواجب في صلاة الجنازة هو أربع تكبيرات بعدة أدلة :

الأول : إن الأربع هي آخر ما وقع منه (ص) ، كما أخرج الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ :

---

(١) راجع : الوسائل / ج ١ ص ١٤٤ فصاعداً طبعة حجرية ، ومستدرك الوسائل والكافي وجامع أحاديث الشيعة ، وغير ذلك من مجاميع الحديث والرواية . .

« آخر ما كبّر رسول الله (ص) على الجنائز أربع » . وكذا روي عن عمر ، وابن عمر ، وانس وابن أبي حثمة .

وفي بعضها : أنه (ص) كبّر على النجاشي أربعاً وثبت عليها حتى مات فكانت الأربع ناسخة لما قبلها . .[1] .

ولكن هـذا الدليـل لا يصح . . لأن هـذه الروايـات كلهـا، والتي تـريـد أن تثبت أن آخر صلاة للنبي (ص) كبّر فيها أربعاً كلها لا تصح ، وطرق جميعها ضعيفة ، وقد تكلم عـلى أسانيـدها جميعـاً الزيلعي والشـوكاني وابن القيم والبيهقي[2] .

أضف إلى ذلك ما سيأتي من أنه (ص) قد كبّر على النجاشي خمساً . . هذا عدا عن إصرار كثير من الصحابة على غير الأربع ، كما سيتضح . .

وثمة روايات أخرى في التكبيرات الأربع فندها الزيلعي وابن قيم الجوزية وغيرهما فراجع[3] .

الثاني : الاجماع على الأربع ، حيث قد نقل عن ابن عبد البر ـ في الاستذكار ـ قوله : « وانعقد الاجماع بعد ذلك على أربع ، وأجمع الفقهاء ، وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الروايات الصحاح ، وما سوى ذلك شذوذ لا يلتفت إليه ، قال : ولا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار يخمس إلا ابن أبي ليلى »[4] .

هذا كلامه . وقال البيهقي : « إن اجماع أكثر الصحابة (رض) على الأربع

---

(١) راجع : نيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، وتبيان الحقائق / ج ١ ص ٢٤١ ، والبحر الرائق / ج ٢ ص ٩٧ و ٩٨ ، والهداية في شرح البداية / ج ١ ص ٩٢ وهامش ص ٤٢٤ من كتاب الأصل / ج ١ عن شرح المختصر للسرخسي/ ج ٢ ص ٦٣ .

(٢) راجع : في تصنيف ذلك : نصب الـراية / ج ٢ ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩ ، ونيـل الأوطار / ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، سنن البـيهقـي / ج ٤ ص ٣٧ ، وزاد المعـاد لابـن القيـم / ج ١ ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٣) زاد المعاد / ج ١ ص ١٤١ و١٤٢ ، ونصب الراية / ج ٢ ص ٢٦٧ ـ ٢٦٩ .

(٤) راجع : شرح النووي على صحيح مسلم ، هامش إرشاد الساري / ج ٤ ص ٤٨٥ ، وفتح الباري / ج ٣ ص ١٦٣ ، وعون المعبود / ج ٣ ص ١٨٧ و ١٩٠ ط الهند .

كالدليل على ذلك »[1] .

ولكننا بدورنا نعتبر أن كل ما قاله أبو عمر هنا من أوله إلى آخره محض مبالغة لا مبرر لها ، وذلك استناداً إلى ما يلي :

أما بالنسبة إلى اختلاف الصحابة في ذلك ، فمن الواضح أن ذلك غير قابل الإنكار ، بل لم ينكره ابن عبد البر نفسه ، حيث قال :

١ ـ « وقطع عمر بن الخطاب اختلاف أصحاب رسول الله (ص) في التكبير على الجنائز وردهم إلى أربع »[2] .

٢ ـ وقال ابن رشد : « اختلفوا في عدد التكبير في الصدر الأول اختلافاً كثيراً : من ثلاث إلى سبع ، أعني الصحابة . . »[3] .

٣ ـ وقال النووي ، والقاضي عياض : « واختلفت الصحابة من ثلاث تكبيرات إلى تسع . . »[4] .

٤ ـ والعسقلاني أيضاً ذكر اختلاف السلف في ذلك لا سيما ما يذهب إليه زيد ، وعلي عليه السلام ، وابن مسعود ، وغيرهم ممن سيأتي[5] .

٥ ـ وقال في عون المعبود / ج ٣ ص ١٩٠ حول دعوى الاجماع هذه : « في دعوى الاجماع في نفسي شيء ، لأن زيد بن أرقم كان يكبّر خمساً ، ويرفعه إلى النبي (ص) » إلى آخر كلامه الذي سوف نشير إليه فيما يأتي . .

٦ ـ وقال أيضاً / ج ٣ ص ١٨٧ : « ثبوت الزيادة على الأربع لا مرّد له من حيث الرواية . . » .

٧ ـ وفي حاشية السندي على سنن النسائي : « قالوا : كانت التكبيرات على الجنائز مختلفة أولاً ، ثم رفع الخلاف ، واتفق الأمر على الأربع ، إلا أن

(١) السنن الكبرى / ج ٤ ص ٣٧ .
(٢) جامع بيان العلم / ج ٢ ص ١٠٤ .
(٣) بداية المجتهد / ج ١ ص ٢٤٠ .
(٤) شرح مسلم ، هامش القسطلاني / ج ٤ ص ٤٨٤ ، وعون المعبود / ج ٣ ص ١٩٠ .
(٥) فتح الباري / ج ٣ ص ١٦٢ .

بعض الصحابة ما علموا بذلك ، فكانوا يعملون بما عليه الأمر أولاً . . . »[1].

وقال الترمذي : « . . وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا من أصحاب النبي وغيرهم . رأوا التكبير على الجنازة خمساً . وقال أحمد واسحاق : إذا كبّر الامام على الجنازة خمساً ، فإنه يتبع الامام »[2].

وعن ابن المنذر : إن أحمد بن حنبل يرى أنه لا ينقص من أربع ، ولا يزاد على سبع ، ومثله قال بكر بن عبد الله المزني ، إلا أنه قال : لا ينقص من ثلاث . . وفي إحدى الروايتين عن ابن مسعود : أنه قال : كبّر ما كبّر الامام[3].

وحماد بن سليمان يقول مثل قول أحمد[4].

والصحابة أيضاً إلى زمان عمر كانوا يكبّرون أربعاً ، وخمساً وستاً ، وسيأتي تفصيله .

وبعد كل ما تقدم ، فلسوف نرى كثيرين جداً يلتزمون بخمس تكبيرات ، فأين هو الاجماع يا ترى . .

القول الحق :

ونحن نقول : إنه لا بد من الالتزام بالتكبيرات الخمس تبعاً للنبي (ص) وأهل البيت (عليهم السلام) ، وشيعتهم ، وعدد من الصحابة وغيرهم ، ونذكر منهم :

١ ـ زيد بن أرقم .
٢ ـ حذيفة بن اليمان .
٣ ـ ابن مسعود .

---

(١) هامش سنن النسائي / ج ٤ ص ٧٢ ـ ٧٣ .
(٢) صحيح الترمذي / ج ٣ ص ٣٤٣ .
(٣) فتح الباري / ج ٣ ص ١٦٢ ، والاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ١٠٠ ، ومجمع الزوائد / ج ٣ ص ٣٢ .
(٤) الاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ .

٤ ـ أبا ذر.
٥ ـ ابن الحنفية .
٦ ـ ابن عباس .
٧ ـ أمير المؤمنين (ع) .
٨ ـ الإمام الحسن المجتبى (ع) .
٩ ـ جابر بن زيد .
١٠ ـ أبا يوسف.
١١ ـ ابن أبي ليلى .
١٢ ـ عيسى مولى حذيفة .
١٣ ـ هو مذهب بني هاشم .
١٤ ـ أصحاب معاذ في الشام .
١٥ ـ أهل الشام .
١٦ ـ هو مذهب الصحابة قبل تقرير الأمر على الأربع.
١٧ ـ العباس بن عبد المطلب .

هؤلاء بعض من عرفناهم في هذه العجالة تفصيلاً هذا . . عدا عن غيرهم ممن لا يمانع في التكبير خمساً وأربعاً وستاً ، وغير ذلك من الأقوال التي تقدمت الإشارة إلى بعض منها فمن أراد فليراجع . . فالخمس إذن هي الأول والأساس ، عند هؤلاء كما سيظهر من التفصيل الآتي . .

هذا . . ولا بد من الإشارة هنا إلى اننا لا ننكر أن يكون النبي (ص) قد كبّر على بعض الجنائز أربعاً ولكن لذلك علة أخرى سنوضحها فيما يأتي إن شاء الله تعالى . .

وأما ما نستند إليه نحن هنا : ـ عدا عن الروايات التي تذكر الزيادة على الخمس ، حيث إننا سوف لن نتعرض لها هنا ـ[1] فنلخصه فيما يلي :

---

(١) راجع على سبيل المثال تعليقات المحمودي على ترجمة الإمام علي (ع) من تاريخ ابن عساكر ج ٣ ص ٣٠٧، ٣٠٨ .

ما ورد عن النبي الأعظم (ص) :

١ ـ عن عبد الرحمان بن أبي ليلى ، قال : كان زيد يكبّر على جنائزنا أربعاً ، وأنه كبّر على جنازة خمساً ، فسألته ، فقال : كان رسول الله (ص) يكبّرها .

قال ابن البديع والشوكاني رواه الخمسة إلا البخاري(١) ويقصد بالخمسة : مسلماً ، والترمذي ، وأبا داود ، والنسائي ، وابن ماجة .

وعلى حسب نص آخر عن عبد العزيز بن حكيم قال : صلّيت خلف زيد بن أرقم على جنازة ، فكبّر خمس تكبيرات ، قال : وحدثني رجل سمعه يقول : هذه صلاة رسول الله(٢) .

وعن جابر بن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي ، قال : صلّيت خلف زيد بن أرقم على جنازة فكبّر خمساً ، فسئل عن ذلك ، فقال : سنّة نبيّكم(٣) .

وعلى حسب رواية أيوب بن سعيد الذي صلّى خلفه : فكبّر خمساً ، ثم قال : صلّيت خلف رسول الله (ص) على جنازة فكبر خمسا ، فلن ندعها لأحد .. وعلى حد تعبير المرقع الذي صلّى خلفه أيضاً : فإني لا أدعها لأحد بعده .. وعلى حسب رواية عبد الأعلى الذي صلّى خلفه أنه قال : « فلا أتركها أبداً » .

---

(١) صحيح مسلم / ج ٣ ص ٥٦ ط سنة ١٣٣٤ هـ . وتيسر الوصول ط الهند / ج ١ ص ٣٤٥ ، وبداية المجتهد / ج ١ ص ٢٤٠ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٨ ومنحة المعبود في تهذيب مسند الطيالسي / ج ١ ص ١٦٤ ، والترمذي / ج ٣ ص ٣٤٣ ، وزاد المعاد / ج ١ ص ١٤١ ، وسنن البيهقي / ج ٤ ص ٣٦ ، وسنن ابن ماجة / ج ١ ص ٤٨٢ ، ومسند أحمد / ج ٤ ص ٣٧٢ و ٣٦٧ و ٣٦٨ ، وفتح الباري / ج ٣ ص ١٦٢ ، وعون المعبود / ج ٣ ص ١٩٠ ط الهند ، والرصف / ج ١ ص ٤٢٠ ـ ٤٢١ ، والاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ ، وجواهر الاخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ ، وسنن النسائي / ج ٤ ص ٧٢ ، وشرح الموطأ للزرقاني / ج ٢ ص ٢٥٣ .

(٢) هامش ص ٣٠٨ ج ٣ من ترجمة الإمام علي (ع) من تاريخ دمشق تعليق المحمودي عن المحاملي في أماليه / ج ٣ الورق ٢٨ ، والطرائف / ص ١٧٥ ، وكفاية الطالب للكنجي الشافعي / ص ٤٧٠ .

(٣) جواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ .

وعلى حسب رواية أبي سلمان الذي صلّى خلفه : أنه قال : بل عمداً إن النبي (ص) كان يصلّيها[1] .

وقوله : لا أتركها أبداً ، ولا أدعها لأحد بعده ونحو ذلك يدل على أن زيد بن أرقم لم يكن يترك التكبيرات الخمس . . وهذا يلقي ظلالاً من الشك على ما جاء في الرواية الأخرى من أنه كان يكبّر أربعاً . . . فالظاهر : أن هذا زيادة اجتهادية من الراوي لحاجة في نفسه . . .

وأخيراً فقد قال الترمذي : « حديث زيد بن أرقم حديث حسن صحيح[2] ».

٢ ـ عن يحيى بن عبد الله الجابر التيمي ، قال : صلّيت خلف عيسى مولى لحذيفة بالمدائن ، فكبّر على جنازة خمساً ، ثم التفت إلينا ، فقال : ما وهمت ولا نسيت ، ولكن كبّرت كما كبّر مولاي وولي نعمتي حذيفة بن اليمان ، صلّى على جنازة ، وكبّر خمساً ، ثم التفت إلينا فقال : ما نسيت ، ولكن كبّرت كما كبر رسول الله (ص) على جنازة ، فكبّر خمساً .

وفي نص آخر :«ما وهمت ولكن كبّرت كما كبّر خليلي أبو القاسم »[3] .

وهذا يدل على أن ذلك كان بعد إرجاع الناس إلى الأربع ، وإلا فلا حاجة إلى اعتذارهما عن ذلك . . وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لصلاة زيد بن أرقم ، واعتراضهم عليه، وجوابه لهم كما أن المعترضين لم يدركوا النبي (ص) ولا أبا

---

(١) راجع هذه النصوص في سنن الدارقطني / ج ٢ ص ٧٥ و٧٣ ومسند أحمد / ج ٤ ص ٣٧٠ و ٣٧١ والاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ .

(٢) الجامع الصحيح / ج ٣ ص ٣٤٣ .

(٣) مسند أحمد / ج ٥ ص ٤٠٦ ، ومجمع الزوائد / ج ٣ ص ٣٤ عنه وقال: يحيى الجابر فيه كلام . والإمام الصادق (ع) والمذاهب الأربعة المجلد الثالث جزء ٥ ص ٢٤١ عن أحمد، والغدير / ج ٦ ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦ عن عمدة القاري / ج ٤ ص ١٢٩ ، عن معاني الاثار للطحاوي ، وهو موجود كذلك في : سنن الدارقطني / ج ٢ ص ٧٣ وميزان الاعتدال / ج ٤ ص ٣٨٩ ، وتاريخ بغداد / ج ١١ ص ١٤٢ ، وعون المعبود ط الهند / ج ٣ ص ١٩٠ ، وجواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

بكر ولا عمر . . كما هو ظاهر .

٣ ـ عن ابن أبي خيثمة : إن النبي (ص) كان يكبّر أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً حتى مات النجاشي ، فكبّر عليه أربعاً ، وثبت على ذلك حتى توفي (ص)[١] .

ولكن ذيل هذه الرواية لا يصح كما تقدم كما أن ذكر ما عدا الأربع والخمس محل شك كبير ليس هنا محل بحثه . .

٤ ـ عن كثير بن عبد الله ، عن جده عن أبيه ، قال : صلّى رسول الله (ص) على النجاشي ، فكبّر عليه خمساً . قلت : رواه ابن ماجة خلا ذكر النجاشي . رواه الطبراني في الكبير والأوسط[٢] .

٥ ـ عن كثير بن عبد الله عن أبيه، عن جده: إن رسول الله (ص) كبّر خمساً[٣] .

٦ ـ عن عبد الله بن الحارث قال : صلّى رسول الله (ص) على حمزة ، فكبّر عليه تسعاً ، ثم جيىء بأخرى فكبّر عليها سبعاً ، ثم جيىء بأخرى فكبّر عليها خمساً ، حتى فرغ من جميعهم غير أنه وتر[٤] .

٧ ـ عن ابن مسعود قال : قد كبّر رسول الله (ص) سبعاً وخمساً ، وأربعاً فكبّروا ما كبّر الإمام إذا قدمتموه[٥] .

٨ ـ وقريب من ذلك ما رواه ابن عباس عن النبي (ص) : أنه كان يكبّر على البدريين سبعاً ، وعلى بني هاشم خمساً ، « ثم كان آخر صلاته أربع

---

(١) نصب الراية / ج ٢ ص ٢٦٨ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٨ عن أبي عمر في الاستذكار، والقاضي عيّاض ، وبداية المجتهد / ج ١ ص ٢٤٠. ، وعون المعبود ط الهند / ج ٣ ص ١٨٧ ، وشرح مسلم للنووي هامش القسطلاني / ج ٤ ص ٤٨٤ .
(٢) مجمع الزوائد / ج ٣ ص ٣٨ و ٣٥ .
(٣) سنن ابن ماجة / ج ١ ص ٤٨٣ .
(٤) طبقات ابن سعد / ج ٣ ص ٩ ط ليدن .
(٥) مجمع الزوائد / ج /٣ ص ٣٤ ـ ٣٥ .

تكبيرات حتى خرج من الدنيا »[1].

والكلام في هذا الذيل قد تقدم .. وعرفنا أنه لا يصح ..

٩ ـ وعن أنس أن رسول الله (ص) كبّر على أهل بدر تسع تكبيرات ، وعلى بني هاشم سبع تكبيرات[2].

١٠ ـ عن علي قال : نزل جبرئيل على النبي (ص) يعلمه السلام على الناس ، والصلاة على الجنازة ، فقال : يا محمد ، إن الله عزّ وجلّ فرض الصلاة على عباده خمس صلوات في كل يوم ، وليلة ، فإن مرض الرجل فلم يقدر يصلّي قائماً صلّى جالساً ، فإذا ضعف عن ذلك جاء وليّه ، فقال له : يكبّر عن كل وقت صلاة خمس تكبيرات ، فإذا مات صلّى عليه وليّه ، وكبّر عليه خمس تكبيرات ، مكان كل صلاة تكبيرة ..[3].

١١ ـ وروى الخطيب في تاريخه ، وابن شيرويه الديلمي : ان النبي (ص) كان يصلّي على الميت بخمس تكبيرات[4].

وأما ما ورد عن زيد بن أرقم في ذلك :

فقد تقدم : أنه ملتزم بأن لا يترك ذلك لأحد .. ونزيد هنا :

١٢ ـ أن البغوي قال : قال أبو يوسف : عن أيوب بن النعمان : شهدت سعد بن حبة ، فكبّر عليه زيد بن أرقم خمساً[5].

---

(١) نصب الراية / ج ٢ ص ٢٦٩ عن أبي نعيم في تاريخ اصبهان ، ومجمع الزوائد / ج ٣ ص ٣٥ ، والاعتبار للحازمي / ص ١٢٥ .
(٢) المجرحون ج ٣ ص ٥٩ ولكن في ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٢٤٣ ولسان الميزان ج ٦ ص ١٤٦ سبع تكبيرات في الموضعين فراجع .
(٣) منتخب كنز العمال هامش مسند أحمد / ج ١ ص ٢٢١ ـ ٢٢٢ .
(٤) نهج الحق للعلامة ، ونقله المعلق عليه عن تعليقة صحيح مسلم / ج ٢ ص ٣٧٨ ، ومنتخب الكنز .
(٥) الإصابة / ج ٢ ص ٢٢ ، ومعارف ابن قتيبة ترجمة أبي يوسف القاضي / ص ٢١٨ .

وفي نص آخر : صلّيت خلف زيد بن أرقم على جنازة فكبّر خمساً ، ولم يرفعه[1] .

وعن عبد العزيز بن حكيم : صليت خلف زيد بن أرقم على جنازة ؛ فكبّر خمس تكبيرات وقال : وحدثني رجل أنه سمعه يقول : هذه صلاة رسول الله (ص)[2] .

وقال العظيم آبادي : روي عن زيد بن أرقم أنه كان يكبّر خمساً[3] . ومثل هذا كثير عنه .

وليراجع : الاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، وغير ذلك . .

وما روي عن عيسى مولى حذيفة :

قد تقدم فلا حاجة لإعادته ، وليراجع : الاعتبار للحازمي ، وغيره . .

وما روي عن ابن مسعود :

١٣ ـ ما رواه ابن المنذر عن ابن مسعود : أنه صلّى على جنازة رجل من بني أسد ، فكبّر خمساً[4] . . وليراجع الاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ .

١٤ ـ قال الزرقاني : « وعن ابن مسعود : أنه صلّى على جنازة فكبّر خمساً ، وكان يكبّر على أهل بدر ستاً ، وعلى الصحابة خمساً ، وعلى سائر الناس أربعاً »[5] .

---

(١) سنن الدارقطني / ج ٢ ص ٧٣ .
(٢) هامش ترجمة علي (ع) لابن عساكر ، بتحقيق المحمودي ج ٣ ص ٣٠٨ وقال : وقريب منه بسند آخر في الطرائف ص ١٧٥ ، عن مسند زيد بن أرقم من كتاب الجمع بين الصحيحين للحميدي .
(٣) عون المعبود / ط الهند / ج ١ ص ١٧٨ .
(٤) عون المعبود / ج ٣ ص ١٨٧ ، و١٩٠ ط الهند ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٨ وفتح الباري / ج ٣ ص ٦٢ ، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة / ج ٥ ص ٢٤١ .
(٥) شرح الموطأ للزرقاني / ج ٢ ص ٢٥٣ ، وليراجع : جواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ١٠٠ .

١٥ ـ عن ابن مسعود قال : كنا نكبّر على الميت خمساً وستاً ، ثم اجتمعنا على أربع تكبيرات[1] .

ويلاحظ : أنه لم يذكر أنهم كانوا يكبّرون أربعاً أيضاً .. كما أن ظاهره دعوى اجماع الصحابة على ذلك قبل الاجتماع على الأربع .. وسيأتي الكلام حول اجتماع الصحابة ذاك إن شاء الله تعالى ..

وأما ما روي عن علي أمير المؤمنين عليه السلام :

١٦ ـ فعن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن حماد ، عن ابراهيم : إن علياً كبّر على جناة خمساً .

وروي نفس هذا عن وكيع عن اسرائيل ، عن جابر ، عن عامر عن كاتب لعلي[2] .

١٧ ـ عن ابن مسعود ، عن علي ، أنه كان يكبّر على أهل بدر ستاً وعلى الصحابة خمساً ، وعلى سائر الناس أربعاً[3] .

وروى عبد خير عن علي مثل ذلك[4] .

ولكن كونه يكبّر على سائر الناس أربعاً في غير محله ، وإنما أخذت الست من تكبيره على سهل بن حنيف على ما يظهر وسنرى أنه كان يكبّر على سائر الناس خمس تكبيرات أيضاً .

---

(١) هامش مصنف عبد الرزاق / ج ٣ ص ٤٨١ عن مصنف ابن أبي شيبة / ج ٤ ص ١١٤ .
(٢) مصنف الحافظ عبد الرزاق / ج ٣ ص ٤٨١ ، وهامش نفس الصفحة منه عن ابن أبي شيبة .
(٣) نيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٨ ، وعون المعبود ط الهند / ج ٣ ص ١٨٧ و ١٩٠ .
(٤) السنن الكبرى / ج ٤ ص ٣٧ ، وسنن الدار قطني / ج ٢ ص ٧٣ ، وفتح الباري / ج ٣ ص ١٦٢ عن ابن المنذر ، وشرح مسلم للنووي هامش القسطلاني / ج ٤ ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وزاد المعاد / ج ١ ص ١٤١ ، وعون المعبود / ج ٣ ص ١٩٠ وج ١ ص ١٨٧ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٨ الثلاثة عن الدارقطني والطحاوي وابن أبي شيبة ، وجواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ ، وقال : حكاه في الانتصار ، ونصب الراية / ج ٢ ص ٢٧٠ عن ابن أبي شيبة / ج ٣ ص ١١٥ وعن الدارقطني والطحاوي في ص ٢٨٧ .

١٨ ـ عن عمير بن سعيد . صلّى على سهل بن حنيف فكبّر خمساً ، فقالوا : ما هذا التكبير ؟! فقال : هذا سهل بن حنيف ، من أهل بدر ، ولأهل بدر فضل على غيرهم ، فأردت أن أعلمكم فضلهم .

وكذا روي عن ابن معقل عن علي ، وعن عبد الله بن مغفل عنه[1] ولعله نفس ابن معقل السابق لكنه صحف .

١٩ ـ وقال في هامش كتاب الأصل / ج ١ ص ٤٢٤ عن شرح المختصر للسرخسي / ج ٢ ص ٦٣ : « . . وأهل الزيغ يزعمون أن علياً (رض) كان يكبّر على أهل بيته خمس تكبيرات ، وعلى سائر الناس أربعاً » .

٢٠ ـ صلّى عليه السلام على فاطمة صلوات الله وسلامه عليها فكبّر خمس تكبيرات ودفنها ليلاً[2] .

وهذا يكذّب نقل السرخسي وغيره من أنه كبّر عليها أربعاً .

ومما ورد عن الحسن عليه السلام نذكر :

٢١ ـ إن الحسن عليه السلام صلّى على أبيه علي أمير المؤمنين وكبّر خمس تكبيرات[3] .

---

(١) طبقات ابن سعد / ج ٣ قسم ٢ ص ٤٠ و ٤١ وراجع ج ٦ ص ٨ والإصابة / ج ٢ ص ٨٧ ، وهامش كتاب الأم / ج ١ ص ٢٥١ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ١٠١ ، وليراجع : البدء والتاريخ / ج ٥ ص ١١٩ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣٦٥ وفتح الباري / ج ٧ ص ٢٤٥ عن أبي نعيم في المستخرج ، والبخاري في تاريخه ، والاسماعيلي، والبغوي والبرقاني ، وسعيد بن منصور .

(٢) الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي / ص ١٣١ ، وجواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ .

(٣) مقاتل الطالبيين لأبي الفرج / ص ٤١ ، وجواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ ، وكفاية الطالب للكنجي الشافعي / ص ٤٦٩ ، وشرح النهج للمعتزلي / ج ٦ ص ١٢٢ ، وليراجع : تذكرة الخواص / ص ١٧٨ ، ويظهر من بعض النسخ أنه هو مختار سبط ابن الجوزي . . والاخبار الطوال ص ٢١٦ وتيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب ص ٨٥ .

ومما ورد عن ابن عباس :

٢٢ ـ عن ابن عباس : لما توفي آدم قال شيث لجبريل : صل على آدم . فقال : تقدم أنت فصل على أبيك ، وكبّر عليه ثلاثين تكبيرة ، فأما خمس فهي الصلاة ، وخمس وعشرون تفضيلاً لآدم[١] وليراجع : نيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة / ج ٥ ص ٢٤١ .

ومما ورد عن محمد بن الحنفية :

٢٣ ـ قال الصعدي : وروي عن محمد بن الحنفية : « أنه صلّى على ابن عباس فكبّر خمساً »[٢] وليراجع نيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة / ج ٥ ص ٢٤١ .

وأما ما ورد عن حذيفة :

فقد تقدمت الرواية فيه ، وليراجع : الاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ .

ومما ورد عن أبي ذر :

٢٤ ـ عن حصين بن عامر ، قال : قال لي أبو ذر : « يا حصين إذا أنا متّ فاستر عورتي ، وانق غسلي، وكفنّي في وتر ، وكبّر علي خمساً الخ »[٣] وليراجع : نيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة / ج ٥ ص ٢٤١ .

---

(١) طبقات ابن سعد / ج ١ قسم ١ ص ١٥ ، وذكره في السيرة الحلبية / ج ١ ص ٣٤٦ عن العرائس بدون ذكر مقدار الصلاة والتفصيل . .
(٢) جواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ .
(٣) جواهر الأخبار والآثار بهامش البحر الزخار / ج ٣ ص ١١٨ .

ومما ورد عن أصحاب معاذ في الشام :

٢٥ ـ عن علقمة قال : قلت لابن مسعود : إن أصحاب معاذ قدموا من الشام فكبّروا على ميت لهم خمساً . فقال ابن مسعود : ليس على الميت من التكبير وقت ، كبّر ما كبّر الإمام ، فإذا انصرف الإمام فانصرف[1] وليراجع : الاعتبار للحازمي / ص ١٢٢ .

ومما ورد عن أهل الشام :

٢٦ ـ إن علقمة قدم من الشام ، فقال لابن مسعود : إن اخوتك بالشام يكبّرون على جنائزهم خمساً ، فلو وقتم وقتاً نتابعكم عليه ، فأطرق عبد الله ، ثم قال : انظروا جنائزكم فكبّروا عليها ما كبّر أئمتكم ، لا وقت ولا عدد[2] .

العباس بن عبد المطلب :

فإنه كبّر على النبي (ص) حينما صلى عليه خمساً (راجع: كنز العمال ج ٧ ص ١٨٤).

وما روي عن أبي يوسف :

٢٧ ـ ما قد قيل من أن أبا يوسف كان يكبّر خمساً[3] .

وما روي عن جابر بن زيد :

٢٨ ـ قد نقله عنه ابن رشد في بداية المجتهد / ج ١ ص ٢٤٠ .

---

(١) سنن البيهقي / ج ٤ ص ٣٧ ، وزاد المعاد / ج ١ ص ١٤٢ .
(٢) مصنف الحافظ عبد الرزاق / ج ٣ ص ٤٨١ ـ ٤٨٢ وقال المعلق على نفس الصفحة إن: ابن أبي شيبة أخرجه بسند آخر في مصنفه / ج ٤ ص ١١٥ .
(٣) فتح الباري / ج ٣ ص ١٦٣ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، كلاهما عن المبسوط للحنفية . .

وأما ما نقل عن ابن أبي ليلى :

٢٩ ـ فقد نسبه إليه كثيرون ، مثل : شرح المختصر للزرقاني / ج ٢ ص ٢٥٣ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، وهامش كتاب الأصل للشيباني ط الهند / ج ١ ص ٤٢٤ عن شرح المختصر للسرخسي / ج ٢ ص ٣ ، وفتح الباري / ج ٣ ص ١٦٣ وبداية المجتهد / ج ١ ص ٢٤٠ ، وعون المعبود ط الهند / ج ٣ ص ١٨٧ .

رأي الهاشميين في التكبير :

٣٠ ـ روى الزبير بن بكار : أن المنصور كبّر على هشام بن عروة أربع تكبيرات ، ثم صلّى على مولاه هو وكبّر عليه خمس تكبيرات . قال الزبير : « كبّر عليه أربع تكبيرات بالقرشية ، وكبّر على هذا خمس تكبيرات بالهاشمية » .

قال محمود محمد شاكر في تعليقته هنا على نسب قريش : « ومعنى ذلك أن قريشاً كان يرون التكبير على الجنازة أربعاً ، وأن بني هاشم وبني العباس كانوا يرون التكبير عليها خمساً »[1] . وقد تقدم أن الرسول (ص) كان يكبّر على بني هاشم خمس تكبيرات .

ولعله لأجل هذا نجد أن علي بن المهدي أخا الرشيد الخليفة العباسي قد كبّر على السيد الحميري خمساً ، بأمر من الرشيد نفسه ، فقد قال المرزباني ، وغيره :

٣١ ـ « . . ووجه الرشيد بأخيه علي ، وباكفان وطيب فردت اكفان العامة عليهم ، وكفن في اكفان الرشيد ، وصلّى عليه علي بن المهدي ، وكبّر خمساً ، ووقف على قبره إلى أن سطح ، ومضى ، كل ذلك بأمر الرشيد »[2] .

---

(١) راجع : نسب قريش / ص ٣٠٤ متناً وهامشاً ، ورواه الخطيب أيضاً في تاريخ بغداد / ج ١٤ ص ٤١ عن الزبير بن بكار وغيره ، وفيه : أن المنصور قال : « صلينا على هذا برأيه ، وعلى هذا برأيه » .

(٢) راجع : أخبار السيد الحميري / ص ٤٦ و ٤٩ ، وقاموس الرجال / ج ٢ ص ٦٩ ، والغدير / ج ٢ ص ٣٧٢ .

٣٢ ـ ومما يدل على أن ذلك هو مذهب الهاشميين ما رواه أبو الفرج الأصفهاني بسنده إلى ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن أبي الكرام الجعفري : إن ابراهيم بن عبد الله بن الحسن الثائر على المنصور، والمقتول بباخمرى . . قد صلّى على جنازة بالبصرة ، فكبّر عليها أربعاً ، فقال له عيسى بن زيد : لم نقصت واحدة ! وقد عرفت تكبير أهلك ؟! »[1] مما يدل على أن الهاشميين يلتزمون بالتكبيرات الخمس .

٣٣ ـ « وذكروا : أنه صلّى عليه (أي على أبي الهذيل) أحمد بن أبي دؤاد القاضي فكبّر عليه خمساً . ثم لما مات هشام بن عمرو فكبّر عليه أربعاً ، فقيل له في ذلك ، فقال : إن أبا الهذيل كان يتشيع لبني هاشم فصلّيت عليه صلاتهم الخ . . »[2] .

ومما روي عن عمر بن الخطاب :

٣٤ ـ سعيد بن المسيب يحدث عن عمر (رض) ، قال : كل ذلك قد كان : أربعاً ، وخمساً ، فاجتمعنا على أربع ، التكبير على الجنازة وذكره ابن المنذر عن ابن المسيب باسناد صحيح[3] .

كلام ابن قيّم الجوزية :

وأخيراً . . فإن ابن قيّم الجوزية بعد أن ذكر الروايات بالخمس عن النبي (ص) وعن أمير المؤمنين ، وزيد بن أرقم ، وغير ذلك . . قال : « وهذه آثار صحيحة ، فلا موجب للمنع عنها ، والنبي (ص) لم يمنع مما زاد على الأربع ، بل فعله هو وأصحابه من بعده » ثم ذكر ما استدل به المانعون من الزيادة على

(١) مقاتل الطالبيين / ص ٣٣٥ .
(٢) طبقات المعتزلة / ص ٤٨ .
(٣) فتح الباري / ج ٣ ص ١٦٢ ، وسنن البيهقي / ج ٤ ص ٣٧ ، وعون المعبود ط الهند / ج ٣ ص ١٨٧ عنه وعن ابن عبد البر ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ عنهما أيضاً . .

الأربع وضعفه ، فراجع[1] .

وأما سائر الشخصيات التي ذكرنا في أول البحث أنهم يقولون بوجوب التكبير خمساً على الجنازة ، فقد ذكرنا من عزا ذلك إليهم ثمة ، فلا نعيد .

الصحابة كانوا يكبّرون خمساً أيضاً ؛

لقد تقدم كلام ابن مسعود ، وكلام عمر ، الدال على أن الصحابة كانوا يزيدون في تكبيرهم على الجنازة على الأربع . ونزيد هنا :

١ ـ ما سوف يأتي تحت عنوان : (عمر أول من ألزم بالأربع) من أن الصحابة في عهد الرسول ، وعهد أبي بكر وعهد عمر كانوا يكبّرون خمساً وستاً وأربعاً . .

٢ ـ عن الحكم بن عتيبة ، أنه قال : كانوا يكبّرون على أهل بدر خمساً وستاً ، وسبعاً . .[2] .

٣ ـ عن ابن عيينة قال : كانوا يكبّرون على أهل بدر خمساً ، وستاً ، وسبعاً . .[3] .

٤ ـ عن ابراهيم : كل قد فعل ، فاجتمع الناس على أربع تكبيرات ، وروي مثله عن ابن مسعود أيضاً[4] .

ومثل ذلك كثير تقدم عن ابن عبد البر ، وابن رشد ، وعياض ، والنووي والسندي وغير ذلك مما لا مجال لتتبعه[5] .

---

(١) زاد المعاد / ج ١ ص ١٤١ ـ ١٤٢ .
(٢) عون المعبود / ج ٣ ص ١٩٠ ط الهند عن سعيد بن منصور في سننه وعن المنتقى لابن تيمية ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ١٠١ .
(٣) زاد المعاد / ج ١ ص ١٤١ .
(٤) راجع مصنف عبد الرزاق / ج ٣ ص ٤٨١ وهامش نفس الصفحة عن ابن أبي شيبة في مصنفه / ج ٤ ص ١١٤ عن ابن مسعود . .
(٥) وليراجع أيضاً : زاد المعاد / ج ١ ص ١٤١ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ .

عمر هو أول من ألزم بالأربع :

١ ـ من أوليات عمر المعروفة عنه إرجاع الناس إلى أربع تكبيرات في صلاة الجنازة[1] .

٢ ـ عن ابراهيم النخعي : أن الناس كانوا يصلّون على الجنائز خمساً وستاً وأربعاً ، حتى قبض النبي (ص) ، ثم كبّروا كذلك في ولاية أبي بكر الصديق ، ثم ولي عمر بن الخطاب ، ففعلوا ذلك ، فقال لهم عمر : إنكم معشر أصحاب محمد متى تختلفون يختلف الناس بعدكم ، والناس حديث عهد بالجاهلية ، فاجمعوا على شيء يجمع عليه أمرهم ، فاجمع رأي الصحابة على أن ينظروا إلى آخر جنازة كبّر عليها النبي (ص) الخ .

وعلى حسب نص آخر : فأجمعوا أمرهم على أن يجعلوا التكبير على الجنائز مثل التكبير في الأضحى والفطر : أربع تكبيرات الخ . .[2] .

ولكن قد تقدم أن كونه (ص) كبّر على آخر جنازة أربعاً لم يثبت . .

٣ ـ وعن أبي وائل : قال : كانوا يكبّرون على عهد رسول الله (ص) سبعاً ، وخمساً وستاً ، أو قال : وأربعاً . فجمع عمر بن الخطاب أصحاب رسول الله (ص) ، فأخبر كل رجل بما رأى . فجمعهم عمر (رض) على أربع تكبيرات ، كأطول ما تكون الصلاة[3] .

---

(١) الأوائل للعسكري / ج ١ ص ٢٤٠ ، وروضة المناظر لابن شحنة بهامش الكامل / ج ١١ ص ١٢٢ ، وتاريخ القرماني بهامش الكامل أيضاً / ج ١ ص ٢٠٣ ، وليراجع : الغدير / ج ٦ ص ٢٤٥ وتاريخ الخلفاء ص ١٣٧ .

(٢) نصب الراية / ج ٢ ص ٢٦٨ عن الآثار لمحمد بن الحسن / ص ٤٠ ، والغدير / ج ٦ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ عن عمدة القاري / ج ٤ ص ١٢٩ عن الطحاوي .

(٣) سنن البيهقي / ج ٤ ص ٣٧ ، وإرشاد الساري / ج ٢ ص ٢٣١ ، وفتح الباري / ج ٣ ص ١٦٢ وعون المعبود ط الهند / ج ٣ ص ١٨٧ ، وشرح الموطأ للزرقاني / ج ٢ ص ٢٥٣ ، ونيل الأوطار / ج ٤ ص ٩٩ ، ومصنف عبد الرزاق / ج ٣ ص ٤٧٩ ، و ٤٨٠ وفي هامش / ص ٤٨٠ عن مصنف ابن شيبة / ج ٤ ص ١١٥ ، والغدير / ج ٦ ص ٢٤٤ عن المحلى لابن حزم ، والإمام الصادق والمذاهب الأربعة / ج ٥ ص ٢٤١ ، عن معاني الآثار للطحاوي / ج ١ ص ٢٨٨ .

٤ ـ قال ابن عبد البر : « وقطع عمر بن الخطاب اختلاف أصحاب رسول الله في التكبير على الجنائز ، وردهم إلى أربع »[١] .

٥ ـ وعلى حسب نص آخر عن أبي وائل ، قال : « جمعهم (يعني عمر) فسألهم عن تكبير النبي (ص) فقال بعضهم : أربع تكبيرات ، وقال بعضهم : خمس خمس . وبعضهم ست ، كلهم قال ما سمع ، فجمعهم على أربع . وكان آخر ما كبّر النبي (ص) أربعاً على سهيل بن البرصاء[٢] .

ولكن . . هذا الذيل الأخير محل نظر . . فقد تقدم قولهم : ان آخر صلاة صلاّها النبي (ص) كانت على النجاشي . . وقد تقدم أنه في نفس الوقت الذي نجد بعضها يقول : إنه كبّر عليه أربعاً ، فإننا نجد بعضها الآخر يقول : إنه كبّر عليه خمساً . .

أسد حيدر ماذا يقول ؟! :

وقد أنكر أسد حيدر : أن يكون عمر قد جمع الناس على أربع ، على اعتبار أنه يستبعد أن يقدم عمر على إحداث فريضة لم تكن على عهد رسول الله (ص) ، إذ ليس له حق التشريع ، ولو فعل ، فلا يجب اتبّاعه ، لأن ذلك من وظيفة النبي (ص) إلى آخر كلامه[٣] .

ولكن . . ما ذكره إنما يرد . . لو لم يكن لعمر ، وللصحابة عذر فيما أقدموا عليه . وسيجيىء وجه عذرهم في ذلك بما يزيل كل شبهة وريب إن شاء الله تعالى . .

هذا كله عدا عن أن أسد حيدر قد نسي أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذا الأمر ، بل له نظائر كثيرة جداً بسط العلماء الكلام فيها

---

(١) جامع بيان العلم / ج ٢ ص ١٠٤ .
(٢) الأوائل لأبي هلال العسكري / ج ١ ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، وليراجع أيضاً هامش كتاب الأصل / ج ١ ص ٤٢٤ عن السرخسي في شرح المختصر / ج ٢ ص ٦٣ ، وما ذكره المحمودي هامش أنساب الأشراف / ج ٢ ص ٤٩٦ .
(٣) راجع : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة / ج ٥ ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

بما لا مجال له . فراجع : النص والاجتهاد لشرف الدين ، والغدير للاميني ، ودلائل الصدق للمظفّر .

سرّ الاختلاف في التكبير على الميت :

عن أبي عبد الله عليه السلام : « كان رسول الله (ص) إذا صلّى على ميت كبّر وتشهّد ، ثم كبّر وصلّى على الأنبياء ودعا . ثم كبّر ودعا للمؤمنين ، واستغفر للمؤمنين والمؤمنات ، ثم كبّر الرابعة ودعا للميت . ثم كبّر الخامسة وانصرف ، فلما نهاه الله عزّ وجلّ عن الصلاة على المنافقين : كبّر وتشهّد ، ثم كبّر وصلّى على النبيين ، ثم كبّر ودعا للمؤمنين ، ثم كبّر الرابعة وانصرف ولم يدع للميت[1] .

قال أبو عبد الله عليه السلام : صلّى رسول الله (ص) على جنازة فكبّر عليه خمساً ، وصلّى على أخرى فكبّر عليه أربعاً ، فأما الذي كبر عليه خمساً ، فحمد الله ومجّده في التكبيرة الأولى ، ودعا في الثانية للنبي (ص) ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة ودعا في الرابعة للميت ، وانصرف في الخامسة .

وأما الذي كبّر عليه أربعاً ، فحمد الله ومجّده في التكبيرة الأولى ، ودعا لنفسه ، وأهل بيته في الثانية ، ودعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة ، وانصرف في الرابعة ، فلم يدع له ، لأنه كان منافقاً . .[2] .

وورد أيضاً : إن النبي (ص) كان يكبّر على قوم خمساً ، وعلى قوم آخرين أربعاً . وإذا كبّر على رجل أربعاً اتهم ـ يعني بالنفاق ـ[3] .

ومن الواضح : ان آية النهي عن الصلاة على المنافقين قد نزلت في سنة تسع . وآية النهي عن الاستغفار للمنافقين قد نزلت في السنة الخامسة أو السادسة[4] .

---

(١) الوسائل ط قديم / ج ١ ص ١٤٥ ، وتفسير نور الثقلين / ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) تفسير نور الثقلين / ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٤) راجع : مقالاً بعنوان : « الصلاة على عبد الله بن أبي بن سلول » للأخ الكريم الفاضل السيد مرتضىٰ مرتضىٰ دام توفيقه. نشرته مجلة الهادي العدد ٣ سنة ٦/ ص ٨٠ /٨١.

وإذا كان النبي (ص) قد صلّى على آخر جنازة في سنة تسع : إما النجاشي ، أو سهيل بن البرصاء ، حسبما تقدم . . فإننا نستنتج من ذلك أن الرسول من حين نهي عن الاستغفار في الخامسة أو السادسة بدأ يكبّر على الميت من المنافقين أربع تكبيرات . . وعلى الصالح خمساً . .

فلما نهي عن الصلاة على المنافق سنة تسع امتنع من الصلاة عليه بالكلية من سنة تسع . . وعليه فيكون مقصود الرواية المتقدمة بالنهي عن الصلاة على المنافق هو النهي عن الاستغفار له بعد الرابعة ، فكأنه لم يصل عليه أصلاً . . أو لعل في الرواية اشتباهاً بين النهي عن الصلاة والنهي عن الاستغفار، وكيف كان فالأمر سهل.

وبعد كل ما تقدم ، نعود لنقول :

وهكذا . . فإننا لا نجد تعليلاً مقبولاً ، للزيادة والنقيصة في تكبيرات النبي (ص) ، وبعض الصحابة على الجنازة سوى هذا . . فاشتبه الأمر على بعض الصحابة ، ولم يعرفوا الوجه فيه ، فاختلفوا فيما بينهم ، وجمعهم عمر على أربع قياساً على بعض ما رأوه بنظرهم صالحاً للقياس عليه ، وعذرهم ـ كما قلنا ـ هو عدم معرفتهم بالسرّ الكامن وراء تكبيرات رسول الله (ص) المختلفة . .

ولكن الهاشميين وأهل البيت ، الذين هم أقرب إلى النبي (ص) ، وأعرف بدقائق أموره، وأسرار تصرفاته قد اطلعوا على ذلك وعرفوه . . وبيّنوه في الوقت المناسب بعد فترة . .

ولو أن أمير المؤمنين عليه السلام أراد أن يبين هذا الحكم في وقته ، وخصوصاً حين اختلاف الصحابة ، وجمع عمر لهم للزم من بيانه لذلك مفسدة عظيمة ، ولا سيما مع وجود بقايا المنافقين فيما بينهم . . وأيضاً مع وجود أبناء من صلّى عليهم النبي (ص) منهم وعشائرهم ، وأقربائهم .

نعم . . إن ذلك سوف يكون صدمة عنيفة لهم لا يؤمن معها من حصول ردّات فعل لا تحمد عقباها ، في مجتمع لم يزل قريب عهد بالجاهلية ـ على حدّ

تعبير عمر فيما تقدم ـ ولم تتأصل الروح الدينية في نفوسهم بعد .

فكان من الصالح أن يسكتوا حينئذ مؤقتاً . . ولكنهم قد استمروا على ممارسة ما يعلمون أنه الحق . . لتمر فترة يقل معها ارتباط الناس باسلافهم ، ليمكن طرح الحقيقة وبيانها ، وهكذا كان . .

واستمر عمل الهاشميين على الخمس ، وأخذ الآخرون بالأربع بحسن نية ، وسلامة طوية ، غفلة عن حقيقة القضية وواقع الأمر . .

وليس في ذلك من غضاضة ـ ما دام أنهم كانوا لا يعرفون وحقيقة الأمر يجهلون : ولأن هدفهم ليس إلا الاتباع للرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله وسلّم . وخفاء بعض الأمور عنهم لا يقدح في إخلاصهم . .

والآن . . وبعد أن اتضح السرّ الحقيقي لذلك . . فإننا ندعو الجميع بكل محبة واخلاص إلى العودة إلى ما عليه أهل البيت عليهم السلام ، فهم مصابيح الهدى ، وباب حطة ، وسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلّف عنها غرق . . وهم أحد الثقلين ، الذين لن يضل من تمسك بهما وقد أذهب الله عنهم الرجس وطهرّهم تطهيراً . .

٢١ / جمادي الاولى / ١٤٠٠ هـ .

مصادر البحث

١ ـ أخبار السيد الحميري . . . . للمرزباني

٢ ـ الأخبار الطوال . . . . للدينوري

٣ ـ إرشاد الساري . . . . للقسطلاني

٤ ـ أسد الغابة . . . . لابن الأثير

٥ ـ الإصابة . . . . للعسقلاني

٦ ـ الأصل . . . . للشيباني

٧ ـ الاعتبار . . . . للحازمي

٨ ـ الإمام الصادق والمذاهب الأربعة . . . . لأسد حيدر

٩ ـ الأوائل .... لأبي هلال العسكري
١٠ ـ البدء والتاريخ .... للمقدسي
١١ ـ بداية المجتهد .... لابن رشد
١٢ ـ البحر الرائق .... لابن نجيم
١٣ ـ البحر الزخار .... لابن المرتضى
١٤ ـ تاريخ بغداد .... للخطيب
١٥ ـ تاريخ القرماني ....
١٦ ـ تبيان الحقائق .... للزيلعي
١٧ ـ تذكرة الخواص .... لسبط ابن الجوزي
١٨ ـ ترجمة الإمام على (ع) من تاريخ دمشق .... تحقيق المحمودي
١٩ ـ تيسير المطالب .... لأبي طالب الزيدي
٢٠ ـ تيسير الوصول .... لابن البديع
٢١ ـ جامع أحاديث الشيعة ....
٢٢ ـ جامع بيان العلم .... لابن عبد البر
٢٣ ـ جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار .... للصعدي
٢٤ ـ الرصف ....
٢٥ ـ روضة المناظر .... لابن شحنة
٢٦ ـ زاد المعاد .... لابن قيم الجوزية
٢٧ ـ السنن .... لابن ماجة
٢٨ ـ السنن .... للترمذي
٢٩ ـ السنن .... للدارقطني
٣٠ ـ السنن .... للنسائي
٣١ ـ السنن الكبرى .... للبيهقي
٣٢ ـ السيرة الحلبية .... للحلبي الشافعي
٣٣ ـ شرح صحيح مسلم .... للنووي
٣٤ ـ شرح الموطاء .... للزرقاني
٣٥ ـ شرح النهج .... للمعتزلي

٣٦ ـ صحيح مسلم .... لمسلم
٣٧ ـ الطبقات الكبرى .... لابن سعد
٣٨ ـ طبقات المعتزلة ....
٣٩ ـ عون المعبود ....
٤٠ ـ الغدير .... للاميني
٤١ ـ فتح الباري .... للعسقلاني
٤٢ ـ الفصول المهمة .... للمالكي
٤٣ ـ قاموس الرجال .... للتستري
٤٤ ـ الكافي .... للكليني
٤٥ ـ كفاية الطالب .... للكنجي الشافعي
٤٦ ـ مجمع الزوائد .... للهيثمي
٤٧ ـ مستدرك الوسائل .... للنوري
٤٨ ـ المستمسك .... للسيد الحكيم
٤٩ ـ مسند أحمد .... لابن حنبل
٥٠ ـ المصنف .... لعبد الرزاق
٥١ ـ المعارف .... لابن قتيبة
٥٢ ـ مقاتل الطالبيين .... لأبي الفرج
٥٣ ـ منتخب كنز العمال ....
٥٤ ـ منحة المعبود ....
٥٥ ـ ميزان الاعتدال .... للذهبي
٥٦ ـ نسب قريش .... لمصعب
٥٧ ـ نصب الراية .... للزيلعي
٥٨ ـ نهج الحق .... للعلامة
٥٩ ـ نور الثقلين .... للحويزي
٦٠ ـ نيل الأوطار .... للشوكاني
٦١ ـ الهادي .... (مجلة)
٦٢ ـ الهداية في شرح البداية ....
٦٣ ـ الوسائل .... للحر العاملي

الكلمة الأخيرة :

إلى هنا ينتهي الجزء الأول من كتاب : « دراسات وبحوث : في التاريخ والإسلام » .

فإلى الجزء الثاني من هذا الكتاب ، مع تقديم خالص شكري ، وأخلص تمنياتي للقارىء الكريم، حفظه الله ورعاه. . وسدد في سبيل الإسلام خطاه.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

محتويات الجزء الأول

بحوث تاريخية

أكاذيب وحقائق

بحث فقهي